



تقرير "مدار"

الإسراييلي

2017

المشهد الإسرائيلي 2016

تحرير: هنية غانم

طاقم البحث:
عاطف أبو سيف، انطوان شلحت، مهند مصطفى،
عاص أطرش، نبيل الصالح، همت زعبي

تقرير مدار الإسرائيلي 2017 المشهد الإسرائيلي 2016

13



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

فلسطين / رام الله، المصيون، عمارة ابن خلدون، ص.ب.1959.

Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959

تلفون: +970 2 2966201 Tel: فاكس: +970 2 2966205 Fax:

الصفحة الإلكترونية: <http://www.madarcenter.org>

بريد الكتروني: Email:madar@madarcenter.org

هذا التقرير ممول من قبل:

(مضمون هذا التقرير هو مسؤولية «مدار» ولا يعبر بالضرورة عن رأي الممول)



العدد 13 2017



ISBN 978-9950-00-018-6



بنك القدس
Quds Bank



باديكو القابضة
PADICO HOLDING



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

تقرير "مدار"

الإستراتيجي

2017

المشهد الاسرائيلي 2016

تحرير

هنيدة غانم

طاقم البحث

عاص أطرش
نبيل الصالح
همت زعبي

عاطف أبو سيف
انطوان شلحت
مهند مصطفى

مساعدو بحث:

مالك سمارة

خالد عنبتاوي

جميع الحقوق محفوظة

أذار ٢٠١٧

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

[مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠]

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب ١٩٥٩

هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ ٢ ٩٧٢ + فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ ٩٧٢ +

e-mail: madar@madarcenter.org

<http://tiny.cc/ywgg4>

facebook

<http://tiny.cc/nkdop>

YouTube

@madar_center



MADAR's Strategic Report 2017

Israeli Scene 2016

ISBN 978-9950-00-018-6

الإخراج والطباعة:

مؤسسة **الأيام**

رام الله - فلسطين - ص.ب ١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ ٩٧٢ (فاكس : ٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ ٩٧٢)

www.al-ayyam.ps

E-mail: info@al-ayyam.ps

تصميم الغلاف: حسني رضوان

الفهرس

- ٩..... **بدلاً من الملخص التنفيذي/ هنيذة غانم**
- ٩..... أ. اليمين الجديد في إسرائيل يحكم سيطرته على حاضر إسرائيل ومستقبلها
- ب. إسرائيل بين المستعمرة والدولة:
- ١٣..... الثابت والمتحول بعد ١٠٠ عام على بلفور.. ٧٠ على التقسيم.. و٥٠ على الاحتلال
- ١٣..... ١. الأرض، الهجرة، السيادة اليهودية
- ١٦..... ٢. السكان المحتلون في الأرض غير المحتلة
- ١٧..... ٣. الإنزياحات الأيديولوجية
- ٢٠..... ٤. المتحول في المشهد الإسرائيلي الحالي
- ١.٤ السيطرة على النخب
- ٢.٤ شرقنة اليمين
- ٣.٤ تزايد الشعبوية السياسية
- ٤.٤ البعد الدولي والإقليمي
- ٥.٤ الفوضى كمصدر للمخاطر
- ٦.٤ انتخابات مبكرة لا تهدد هيمنة اليمين
- ٣٥..... **إسرائيل والمسألة الفلسطينية: تصعيد نهج الضم ومحاصرة حل الدولتين/ عاطف أبو يوسف**
- ٣٥..... ■ مدخل
- ٣٦..... ■ السياق العام لعلاقات إسرائيل بالفلسطينيين:
- ٣٩..... ■ منطلقات إسرائيل في التعاطي مع الفلسطينيين.
- ٤٣..... ■ حل الدولتين ليس ضرورياً؟
- ٤٦..... ■ موقف إسرائيل من السلطة الفلسطينية
- ٤٧..... ■ مواقف قطبي الحكومة
- ٤٩..... ■ بين كيري وترامب
- ٥١..... ■ بين المبادرة الفرنسية ومؤتمر باريس
- ٥٢..... ■ تنامي خطاب الضم
- ٥٥..... ■ قرار اليونسكو بخصوص القدس
- ٥٦..... ■ القرار ٢٣٣٤: عقاب نتنياهو أم أوباما
- ٥٨..... ■ الوضع الميداني: القدس والاستيطان

- العلاقة مع حماس ٦١
- مواقف الجمهور الاسرائيلي ٦٤
- إجمال ٦٥

المشهد السياسي الداخلي: اليمين الجديد يغير قواعد «اللعبة»/ أنطوان شلحت ٦٩

- مدخل ٦٩
- ١. توسيع حكومة نتنياهو الرابعة مع آخر «شركائه الطبيعيين» ٧١
- ٢. تحولات داخل الليكود ٧٦
- ٣. «استبدال النُخب» لتغيير «قواعد اللعبة الديمقراطية»! ٨٠

١.٣ «شهادة» شاكيد

٢.٣ ظواهر تذكر بألمانيا النازية

٣.٣ الجيش والسياسة

- بدلاً من الإجمال: اكتمال دوائر الهجوم اليميني ٩٤

مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية: الفرص والمخاطر في السياسة والخطاب الدولي الإسرائيلي/ مهند مصطفى ٩٧

- مدخل ٩٧
- نتنياهو هو مُنظّر الدبلوماسية الإسرائيلية: استشراقي، كولونيالي وسلطوي ١٠٠
- العلاقة مع الولايات المتحدة: تحالف استراتيجي وانسجام أيديولوجي ١٠٣
- العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: المراهنة على التغييرات السياسية الداخلية ١١٣
- العلاقة مع البيئة الإقليمية العربية: ١١٦
- العلاقة مع روسيا: تعزيز التفاهات بين البلدين ١١٨
- العلاقة مع الهند: استمرار تعزيز التحالف الاستراتيجي ١٢٠
- العلاقة مع الصين: هيمنة المركب الاقتصادي في العلاقات بين البلدين ١٢٠
- العلاقة مع تركيا: مصالحة فرضتها مصالح ١٢١
- العلاقة مع أذربيجان: تقاطع مصالح يتحول إلى تحالف استراتيجي ١٢٢
- اجمال ١٢٤

المشهد العسكري والأمني الإسرائيلي: بين تحديات البيئة الإقليمية «والمليشيات الداخلية»/ أنطوان شلحت ١٣١

- مدخل ١٣١
- تداعيات «الهزة» في سورية ١٣٣
- التهديدان الأمنيان الأبرز – الأكثر ترجيحاً والأخطر ١٣٩

- اتفاقية مساعدة عسكرية جديدة مع الولايات المتحدة..... ١٤٤
- قضية محاكمة الجندي قاتل الشريف: أبعاد ميليشيوية في الجيش الإسرائيلي؟..... ١٤٦
- إجمال..... ١٥١

■ **المشهد الاقتصادي الإسرائيلي- أداء جيد ونمو غير متوازن/ عاص أطرش..... ١٥٥**

- مدخل..... ١٥٥
- الناتج المحلي الإجمالي ومركباته..... ١٥٧
- السياسات الاقتصادية – المالية والنقدية..... ١٧١
- الغاز في إسرائيل-استعراض اقتصادي..... ١٨٠
- إجمال..... ١٨٣

■ **المشهد الاجتماعي: «الديمقراطية» الإسرائيلية في تقاطع التخلّي عن الرفاه الاجتماعيّ والفساد وحكم اليمين/ نبيل الصالح..... ١٨٩**

- مدخل..... ١٨٩
- النقاش الإسرائيلي حول حال «الديمقراطية» في ٢٠١٦..... ١٩٠
- مواصلة التخلّي عن سياسة الرفاه في إسرائيل..... ١٩٣
- فشل في سد الفجوات الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل..... ١٩٦
- الفساد وتأثيره على تصوّر الديمقراطية لدى الإسرائيليين..... ٢٠٣
- الفساد السلطوي في ٢٠١٦..... ٢٠٤
- مؤشر الديمقراطية في إسرائيل..... ٢١٨
- إجمال..... ٢٢٣

■ **الفلسطينيون في إسرائيل: ما بين تصاعد عنصرية الدولة والتحديات الداخلية/ همت زعبي..... ٢٢٩**

- مدخل..... ٢٢٩
- ١. سياسات الحكومة تجاه القيادة السياسية الفلسطينية:..... ٢٣٠
- ٢. تصعيد في التحريض على الجماهير الفلسطينية:..... ٢٣٤
- ٣. قوينة العنصرية:..... ٢٣٧
- ٤. استهداف الأرض والمسكن..... ٢٤٣
- ٥. السياسات الإسرائيلية والخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي:..... ٢٤٦
- ٦. المشهد الفلسطيني الداخلي..... ٢٤٧
- ٧. السلوك السياسي للجماهير الفلسطينية في الداخل..... ٢٥٢
- ٨. السلوك السياسي للقيادة الفلسطينية في الداخل:..... ٢٥٤
- إجمال..... ٢٥٨

بدلا من الملخص التنفيذي:

أ. اليمين الجديد في إسرائيل يحكم سيطرته على حاضر إسرائيل ومستقبلها

هنيذة غانم

يضع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، بين يدي متخذي القرار السياسي وصناع الرأي العام: «تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٧-المشهد الإسرائيلي ٢٠١٦».

يرصد التقرير ويحلل أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية خلال العام المنصرم، ويحاول استشراف وجهة التطورات في الفترة المقبلة، خاصة من جهة تأثيرها على القضية الفلسطينية وعلى ديناميكيتها.

يتناول التقرير الذي شارك في وضعه وإعداده مجموعة من الباحثين المختصين والمتابعين للشأن الإسرائيلي، سبعة محاور أساسية في المشهد الإسرائيلي هي: المحور الإسرائيلي-الفلسطيني، المحور السياسي الإسرائيلي الداخلي، محور العلاقات الخارجية، المحور الأمني-العسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، وأخيراً محور الفلسطينيين في إسرائيل.

ويقدم للتقرير ملخص لمضامين المحاور، يجمع أهم المتغيرات الاستراتيجية التي تؤثر في إسرائيل وفي وجهتها الداخلية والإقليمية، ويأمل من خلال ذلك الإضاءة على المشهد الإسرائيلي بعوامله الأساسية المؤثرة.

ونظراً لصدور التقرير هذا العام مع الذكرى المئوية لوعد بلفور، ومرور سبعين عاماً على التقسيم، ونصف قرن على الاحتلال، فقد ارتأينا وضع مقدمة طويلة تاريخية

وتحليلية ترصد الثابت والمتحول في المشروع الصهيوني بداية وإسرائيل لاحقاً، وتربط التغيرات التي تشهدها إسرائيل في السنوات الأخيرة بالتقاطع بين المقولات المؤسسة للفكرة الصهيونية من جهة؛ مقابل التغيرات الاجتماعية والسياسية والتاريخية وأثرها على وجهة إسرائيل من جهة أخرى.

ويشكل في هذا السياق صعود اليمين الجديد، وتحكمه بالمشهد الإسرائيلي، وبوجهته المستقبلية، جزءاً من هذه التغيرات، كما يعكس صعوده، الذي أشرنا إليه في تقاريرنا السابقة بشيء من الإسهاب، التغيرات الاجتماعية-تاريخية التي مرت بها إسرائيل، من حيث تحولها التدريجي إلى مجتمع أكثر تديناً ومحافظاً، ودخول الشرقيين الهامشين إلى النخب بعد أن كانت أشكنازية خالصة، وزيادة قوة المستوطنين ونفوذهم على خارطة السياسة بعد الاحتلال عام ١٩٦٧. وشهدت إسرائيل أفولاً مستمراً للنخب التقليدية للصهيونية المؤسسة بقيادة حزب مباي، تلك النخب حكمت إسرائيل حتى صعود اليمين «التنقيحي» للحكم عام ١٩٧٧، والذي حمل صعوده في ظل تصعيد المشروع الاستيطاني وتدينه، كما نوضح لاحقاً، بذور أفول حكم اليمين التنقيحي بصيغته الجابوتنسكية، والذي يعتبر في إسرائيل ممثلاً لـ«اليمين العقلاني»، ويضم ما يسمى «أمراء الليكود» من أبناء مؤسسي اليمين التنقيحي الحاكم، على غرار دان مريدور وبيني بيغن، فضلاً عن رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين.^١

مقابل أفول هذا اليمين، شهدت إسرائيل صعوداً مستمراً لـ«اليمين الجديد»، الذي يتألف من كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنصوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات مثل «إم ترستسو» وغيرها.^٢

وتظهر متابعة صعود هذا اليمين مساعيه الدؤوبة للسيطرة على النخب، وعلى مفاتيح مؤسسات الدولة المختلفة ووجهتها، وسط تشديده على يهودية الدولة مقابل «قيم الديمقراطية» بصيغتها التقليدية.

ويتقاطع صعود هذا اليمين، بأيديولوجيته المعادية للفلسطينيين خاصة، وللمسلمين عامة، وتمجيد الهوية القومية للدولة اليهودية وسياسات القوة، مع الأيديولوجية المعادية للغرباء (الأغيار)، إلى حد بعيد مع عنصرية اليمين الأميركي الجديد (الذي يسميه البعض البديل)^٣ الذي دعم صعود ترامب لسدة الحكم، والذي يتميز أيضاً بتمجيد القوة والابتعاد عن الكياسة الدبلوماسية، وكذلك مع صعود حركات اليمين المتطرف في أوروبا، التي حلت فيها معاداة الإسلام مكان معاداة السامية التقليدية.

يؤثر هذا التقاطع الزمني بين اليمين الجديد في إسرائيل وأميركا واليمين المتطرف في أوروبا على سياسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، وعلى فرص إنهاء الاحتلال،

ويفتح أمامها مساحات واسعة للالتفاف على أي محاولات للضغط عليها لإنهاء الاحتلال، ويعطيها فرصة للمناورة السياسية ولفرض وقائع على الأرض تحوّل مسألة إقامة دولة فلسطينية حقيقية إلى مهمة مستحيلة.

وتستخدم الحكومة الإسرائيلية، كما يوضح فصل العلاقات الخارجية، حالة الفوضى الدموية التي يسبح فيها العالم العربي، والحرب الأهلية في سورية والعراق، وصعود قوة الحركات المتطرفة التي تستخدم الدين في أيديولوجيتها، من أجل التهرب من إنهاء الاحتلال، وادّعاء أن المواجهة مع الشعب الفلسطيني هي مواجهة ثقافية وحضارية بين «العالم المتحضر» و«العالم الظلامي»، وللدعاء أيضاً، كما صرّح نتنياهو في أكثر من مناسبة، أن القضية الفلسطينية ليست إلا حجة تستخدم لمواجهة إسرائيل، وهو ما يفسر الإسراع إلى اتهام «داعش» بالعمليات التي نفّذها فلسطينيون عام ٢٠١٦، كاتهام يعقوب أبو القيعان في قرية أم الحيران، دقائق بعد قتله، أنه من «داعش». يروّج اليمين الجديد هذا الخطاب باعتبار أن إسرائيل وأوروبا وأميركا في خندق واحد أمام قوة إرهابية واحدة، وعلى الرغم من التقاطع في الرؤى بين إسرائيل، بقيادة نتنياهو، واليمين الجديد من جهة، وبين ترامب واليمين الجديد في أميركا من جهة ثانية؛ إلا أن هذا التقاطع يحمل بالذات بذور ترسيخ صورة إسرائيل بوصفها دولة احتلال عنصرية، تقف هي واليمين الفاشي، والجديد العنصري، في المربع ذاته، وهو ما يقض مضاجع إسرائيل التي ترى بالعزل والمقاطعة أحد مخاطر نزع الشرعية عنها، علماً أنها تعتبر محاربة العزل والإقصاء أحد المركبات الأساسية في منظورها للأمن القومي! وينعكس حكم اليمين الجديد في إسرائيل، بقيادة نتنياهو، في ثلاثة محاور أساسية يسعى إلى ضبطها وفق مفاهيمها السياسية:

١. الموقف من الاحتلال/الاستيطان: شهد عام ٢٠١٦ تواصل محاولات الحكومة لترسيخ مكانة المستوطنين والمستوطنات ضمن الإجماع الرسمي، وتعدّت هذه المحاولات الأدوات التقليدية، من حيث سيطرة الدولة ومنظومتها على أدوات قضم الأرض عبر المصادرة ووضع اليد بحجج مختلفة؛ إلى تبييض سرقة الأراضي على يد الأفراد بشكل رجعي، من خلال تمرير قانون التسوية الذي سنّ نهائياً في شباط ٢٠١٧، وهو ما يعني أن الدولة صارت تتقاسم «أدوات العنف» والسيادة مع المستوطنين، وتحولت إلى أداة من أجل تبييض خروجهم عن القانون الذي سنّته هي، في إشارة إلى حجم القوة التي يتمتع بها هؤلاء في تفسير وجهة الدولة. وعلى الرغم من ردود الفعل الدولية الراضة. كما استغل اليمين الإسرائيلي فرصة صعود ترامب من أجل مطالبة نتنياهو بالتراجع نهائياً

عن حلّ الدولتين، الذي أعلن في السابق قبوله به، فيما صار يعرف بـ«خطاب بار إيلان»، وضم مناطق (ج). غير أن نتنياهو هو امتنع لاحقاً عن ذلك، وما يظهر من تصريحاته حالياً هو أنه يسعى إلى إدارة ملف الاحتلال بالتنسيق الكامل مع إدارة ترامب، بدل القيام بخطوات تفاجئ الرئيس الأميركي، وذلك لتفادي أي أزمة ممكنة معه، والقاء الكرة في الملعب الفلسطيني.

٢. العلاقة مع الفلسطينيين في إسرائيل: استمرت حكومة بنيامين نتنياهو عام ٢٠١٦ بالتعامل مع الفلسطينيين في الداخل على أساس كونهم مصدراً للخطر، سواء الأمني أو الديموغرافي، وانعكس الأمر في استمرار حظر الحركة الإسلامية الشمالية، والتحريض ضد أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة، بالإضافة إلى تمديد العمل بقوانين تستهدفهم، كقانون لم الشمل واستمرار سن قوانين ذات طابع عنصري، بالإضافة إلى ذلك، شهد عام ٢٠١٦ تصعيد هدم البيوت خاصة في النقب، التي واجهت محاولات هدم قرية أم الحيران بهدف إقامة قرية «حيران» المخططة لتكون قرية يهودية خالصة على أنقاض القرية الفلسطينية، كخطة أخرى ضمن المخطط الكبيرة لتهويد النقب.

٣. بنية الدولة والتوجه نحو إسرائيل يهودية أكثر وديموقراطية أقل: تعرف إسرائيل ذاتها أنها دولة يهودية وديموقراطية، ويعتبر الحفاظ على التوازن بين المكون الديموقراطي واليهودي أحد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كما تقول، وقد أدى الصعود المستمر لليمين الجديد إلى تطور ثقافة شعبوية، كما سنوضح لاحقاً، تسعى نحو ترسيخ البنية القومية اليهودية للدولة، ومساعي السيطرة على النخب التي تحولت من نخب أشكنازية علمانية عمالية، إلى نخب استيطانية متدينة ويمينية وشرقية تتصدر اليوم المشروع الصهيوني، وتحاول حسم الصراع مع الفلسطينيين عبر مساعي ضم مناطق (ج)، وحسم مستقبل هضبة الجولان، وإبقاء الواقع السياسي المؤقت الحالي في الأراضي الفلسطينية باعتباره الحل النهائي.

في الجزء التالي سيتم التطرق بتوسع للعوامل الثابتة والمتحولة في المشروع الصهيوني، في محاولة لاقتفاء أثر البنى الأساسية والمقولات المؤسسة، وتفحص التبدلات التي مرت بها منذ وعد بلفور، وحتى حكومة نتنياهو الرابعة.

ب. إسرائيل بين المستعمرة والدولة:

الثابت والمتحول بعد ١٠٠ عام على بلفور.. ٧٠ على التقسيم.. و٥٠ على الاحتلال

تمرّ هذا العام ذكرى ثلاث مناسبات مرتبطة بالمشروع الصهيوني بداية وإسرائيل لاحقاً، قلبت كلّ واحدة منها تاريخ المنطقة رأساً على عقب، وأعادت تشكيل المشهد المحلي والإقليمي، حتّى امتدّت آثارها العميقة إلى النظام الدولي برمّته، وظلّت المنطقة تعيش ارتداداتها وتفاعلاتها المستمرة إلى اليوم. هذه المناسبات، التي يخفت صداها من سنة إلى أخرى، تمرّ هذا العام مع اكتمال عقد آخر في ذكراها مجتمعة، وهي: أولاً، الذكرى المئوية الأولى لوعد بلفور، ثانياً، ذكرى مرور سبعين عاماً على قرار تقسيم فلسطين، وثالثاً، مرور نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. تعكس تلك المحطات التاريخية المفصلية، إلى حد بعيد، التشابك البنيوي والاستراتيجي بين المحلي والإقليمي والدولي على صعيد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وعمق الترابط والأثر المتبادل بينها.

١. الأرض، الهجرة، السيادة اليهودية

شكّل وعد بلفور (وعد من لا يملك لمن لا يستحق) أول وثيقة دولية تؤسس لـ "حق يهودي بـ «وطن قومي» على أرض فلسطين، وهو الوعد الذي تم تبنيه والالتزام به لاحقاً في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٢، وحُدّدت بموجبه فلسطين جزءاً من الانتداب البريطاني الذي أقرّته عصبة الأمم لاحقاً في ١٩٢٢. شكّل وعد بلفور غطاءً «قانونياً» لتحقيق المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، واعتمد على ثلاثة أسس مركزية غير قابلة للاختزال والتبديل في الطريق لتحقيق إقامة دولة يهودية سيادية:

الهجرة اليهودية إلى فلسطين (سكان)

تيسير السيطرة على الأرض (إقليم)

إقامة مؤسسات يهودية (اليشوف) تكون نواة منظومة الدولة السيادية اليهودية

الآتية (سيادة)

شكّلت هذه المركبات الثلاثة معاً العناصر الأساسية من أجل تحقيق المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، حيث سمحت الهجرة بالتأسيس لواقع ديموغرافي جديد، أما الأرض فأعطت الحيز لتأسيس المستعمرة اليهودية، فيما أتاحت إقامة مؤسسات يهودية خاصة تأسيس بنية الدولة الآتية، والتي شملت بالإضافة للأجهزة السياسية والأيدولوجية ونظام التعليم المنفصل والصحافة الخاصة، جهاز العنف الذي يضم البنية العسكرية والاستخباراتية، الذي استخدم لاحقاً لطرد الفلسطينيين من بلادهم، وإتاحة

الفرصة لتحقيق واقع ديموغرافي-سيادي جديد مبني على مبدأ أغلبية يهودية سيادية حاسمة، وهو ما يشكل الثابت الدائم للمشروع الصهيوني منذ بداياته إلى اليوم. وقد تم خلال الفترة الأولى من الانتداب إصدار أكثر من مئة قانون مكنت من تسريب الأراضي من العرب لليهود.^٤

وفي حين وضع وعد بلفور الأساس الدولي الأول لإقامة كيان قومي يهودي في فلسطين، ووُفّر غطاءً دولياً لاستعمارها؛ فإن قرار التقسيم جاء ليعطي غطاءً دولياً لتحويل المستعمرة الصهيونية إلى كيان سياسي قومي لدولة يهودية واضحة الحدود في فلسطين، تضم ٤٥٪ من مساحة البلاد التي كان أكثر من ثلثها عرباً. وسرعان ما انتهى تطبيق القرار على أرض الواقع إلى نكبة الشعب الفلسطيني، وطرد ما يزيد عن ٩٠٪ منه من المساحة التي أقيمت عليها إسرائيل، والتي وصلت إلى ٧٨٪ من أرض فلسطين، خلافاً لقرار التقسيم ذاته. لم يكن الطرد والتهجير في حينها حدثاً عابراً في لحظة الانتقال من المستعمرة إلى «الدولة»، فقد شكّلت مؤسسات «الييشوف» اليهودي جزءاً من منظومة «العنف المؤسّس»^٥ السابق لتحقيق الدولة اليهودية ذات الأغلبية اليهودية السيادية من جهة؛^٦ فيما شكّلت منظومة الحكم والقوانين التي سنت بعد إعلان استقلال الدولة، خاصة قانون «العودة» ومنع عودة اللاجئين ووضع فلسطينيي الداخل تحت الحكم العسكري، أدوات للمحافظة على البنية التي تأسست عام ١٩٤٨ للدولة اليهودية السيادية من جهة أخرى.

وفي حين وضع وعد بلفور الأساس الدولي الأول لإقامة كيان قومي يهودي في فلسطين، جاء قرار التقسيم ليعطي غطاءً دولياً لتحويل المستعمرة الصهيونية إلى كيان سياسي قومي.

وبعد انقضاء ٢٠ عاماً على قرار التقسيم وما أعقبه من نكبة فلسطين وإقامة «الدولة اليهودية»، جاءت حرب عام ١٩٦٧ مع دول الإقليم المجاورة لتتّبت إسرائيل قوة أساسية في المنطقة، وتسهم بشكل متناقض في تحويلها التدريجي من حالة «المستعمرة» إلى «الدولة المحتلة» من جهة؛ وفي تعميق البعد الإقليمي العربي والإسلامي للصراع من جهة أخرى، فقد انتقل الصراع بعد النكسة، تدريجياً، من مسألة تحرير فلسطين وإعادة الحقوق الفلسطينية إلى المطالبة بانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية والعربية التي احتلت عام ١٩٦٧، وصولاً إلى مشروع إقامة الدولة المستقلة ضمن حدود أراضي ١٩٦٧. في المقابل، تحوّل الاحتلال إلى عامل أساسي في إعادة تشكيل الخارطة السياسية الإسرائيلية، وترك آثاراً بنيوية على الهوية الداخلية للمجتمع الإسرائيلي، من خلال تقوية البعد المسياني التوراتي للصراع. لا بدّ هنا من الإشارة إلى أن بذور تدين الصراع ترتبط جوهرياً باستخدام الصهيونية بشكل عام للموروث الديني للتأسيس لحق يهودي في فلسطين، وبشكل خاص بالدور المحوري الذي لعبه دافيد بن غوريون من بداية الخمسينيات في تحويل

الموروث التوراتي إلى جزء من الهوية القومية للدولة، فيما يسمى بـ«الدين المدني» للدولة، والذي يستدمج الدين وطقوسه وأعياده في الهوية العلمانية القومية. ونشير في هذا السياق إلى تصريح بن غوريون بعد احتلال أجزاء واسعة من سيناء: «اليوم قامت المملكة الثالثة»^٧، معتبراً سيناء جزءاً من مملكة إسرائيل العتيقة.^٨ وهو ما شكل الصيغة العلمانية المسبقة لخطاب أرض إسرائيل المسياني الذي رفعه اليمين الديني الاستيطاني بعد النكسة.

احتلت إسرائيل عام ١٩٦٧ مساحة تفوق مساحتها بثلاثة أضعاف، وأطلقت إثر ذلك مشروعاً استيطانياً استراتيجياً لإعادة ترسيم الخارطة الجيو-ديموغرافية. لم يقتصر استيطانها على الأراضي الفلسطينية: بل شمل أيضاً بناء المستوطنات في شبه جزيرة سيناء، والتي فككتها لاحقاً بعد اتفاقية كامب ديفيد، بعد أن ضمنت من خلالها تحييد مصر عن الصراع العربي الإسرائيلي. أطلقت إسرائيل أيضاً الاستيطان في هضبة الجولان السورية تمهيداً لضمها، وعززت ذلك عبر سنّ «قانون الجولان» عام ١٩٨١، والذي تمّ بموجبه فرض القانون الإسرائيلي عليها، كما ضمت قبل ذلك القدس الشرقية لحدود بلدية القدس الإدارية،^٩ ثمّ سنّت عام ١٩٨٠^{١٠} قانون أساس «القدس عاصمة إسرائيل»، مما عمق البعد الإسلامي للصراع نظراً لقدسيتها المدينة، فيما أبقت أراضي الضفة والقطاع تحت الإدارة العسكرية. غير أنّ الناظم الموجّه لإدارة العلاقة مع الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧، كان ذاته الناظم المحرّك للمشروع الصهيوني منذ بداياته: بناء المستعمرات السيادية اليهودية على الأرض، لكن بوصفها امتداداً للدولة هذه المرّة وليس جزءاً سابقاً لقيامها. هذا الأمر ضمن تحولاً في البنى الاجتماعية الإسرائيلية السياسية، إذ حلّ الطليعي اليميني المسياني الاستيطاني محلّ الطليعي العمالي العلماني الأشكنازي، الذي رفع راية مشروع «الييشوف» وقاد الدولة في عقدها الأول والثاني، وذلك في ظل تشابه السياق الديموغرافي على الأرض المحتلة مع الواقع الديموغرافي فترة اليشوف: وجود أغلبية ساحقة فلسطينية في المكان المحتل. ذلك ما اضطر الدولة إلى أن تجترح أدوات سيطرة إدارية خاصة تستجيب لفكرة المستوطنة، لكنها لا تحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أكثرية يهودية هي أحد الشروط الصهيونية الثابتة لتحقيق مشروعها القومي.

٢. السكان المحتلون في الأرض غير المحتلة!

تبلورت العلاقة الإسرائيلية مع الأراضي الفلسطينية وتشكلت في مستويات قانونية

احتلت إسرائيل عام ١٩٦٧ مساحة تفوق مساحتها بثلاثة أضعاف، وأطلقت إثر ذلك مشروعاً استيطانياً استراتيجياً لإعادة ترسيم الخارطة الجيو-ديموغرافية.

وسياسية ومدنية مركبة، اعتمدت أساساً لها التمييز العملي والقانوني بين الأرض والسكان، إذ اعتبرت الأرض غير محتلة بل «متنازعا عليها»، واعتبر السكان محتلين وأعطوا مكانة رعايا باغليبتهم الساحقة فيما عدا سكان القدس والجولان ممن أعطوا مكانة متوسطة بين الرعية والمواطن هي مكانة المقيم الدائم. استقى هذا التمييز مبرراته من الأسس الاستعمارية للمشروع الصهيوني الذي شكلت فيه السيطرة على الأرض العنصر الثابت فيما اعتبر السكان مشكلة يجب التعامل معها.^{١١}

اعتمد الادعاء القانوني الإسرائيلي على أن أراضي الضفة والقطاع التي احتلت بالحرب ليست محتلة بل أنها^{١٢} انتزعتها من سيادة هي أصلاً غير شرعية، فقد ادّعت إسرائيل، مثلاً، أن السيادة الأردنية على أراضي الضفة والقدس الشرقية غير شرعية، مشيرة إلى أن ضمّ هذه الأراضي لسيادتها لم يتم الاعتراف به سوى من قبل دولتين؛ هما باكستان وبريطانيا. بالاعتماد على ادعائها هذا، وأمام إشكالية تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بالأراضي المحتلة، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، صكت إسرائيل مفهوماً جديداً للتعامل مع الأرض المحتلة: «التطبيق الإرادي» للمواثيق والاتفاقيات الدولية، وهو ما يعني تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بالمناطق المحتلة دون الاعتراف بأنها محتلة! ومع أهمية التفسير القانوني الذي رفعته إسرائيل إلا أن التمييز بين الأرض والسكان، واعتبار الأرض غير محتلة بالمرجعيات الأيديولوجية وبمنظور الأحزاب المرتبط بمفهوم الأمن القومي أكثر، تعكس هذه القضية التحولات البراديغماتية والانزياحات الأيديولوجية التي أفرزها الاحتلال على المستوى الداخلي.

٣. الانزياحات الأيديولوجية:

١. الليكود: اعتمد موقف اليمين الليبرالي المحسوب على الليكود بشكل خاص^{١٣} في موقفه الرافض لاعتبار الأرض الفلسطينية محتلة على «الشرعية الدولية» وليس على الموروث الديني الذي تبناه اليمين الاستيطاني القومي. بحسب المنظور الليكودي الكلاسيكي يشكل وعد بلفور أولاً، وقرار وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني في اتفاقيات سان ريمو لاحقاً، ثم وضع بنود واضحة في صك الانتداب لتوفير ظروف لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين دون ذكر لحقوق الشعب الفلسطيني مرجعية قانونية دولية لموقفه.^{١٤} لكن هذا الموقف التنقيحي بدأ يتغير باتجاه الموقف المسياني الديني مع تبدل نخب اليمين الليبرالي أو ما يسمى بأمراء الليكود وصعود اليمين الجديد .

تبلورت العلاقة الإسرائيلية مع الأراضي الفلسطينية وتشكلت في مستويات قانونية وسياسية ومدنية مركبة، اعتمدت أساساً لها التمييز العملي والقانوني بين الأرض والسكان.

صكت إسرائيل مفهوماً جديداً للتعامل مع الأرض المحتلة: «التطبيق الإرادي» للمواثيق والاتفاقيات الدولية، وهو ما يعني تطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بالمناطق المحتلة دون الاعتراف بأنها محتلة!

٢. الصهيونية الدينية: لم يكن التيار الصهيوني الديني دائماً تياراً يمينياً، بل تحول إلى ذلك في مقابل التحول في نخب الليكود من اليمين الليبرالي لليمين الجديد، وبأثر مباشر لنتائج حرب ١٩٦٧. ^{١٥} حيث اعتبر الانتصار في الحرب بمثابة معجزة إلهية، أعادت اليهود إلى الأرض التوراتية، ما حوّل تيار الحاخام كوك الأب الروحي لليمين الاستيطاني إلى التيار المركزي في الصهيونية الدينية بعد أن كان اليمين القومي تياراً هامشياً عشية الاحتلال، وهو مختلف عن التيار المركزي للمفدال الذي قاده يوسف بورغ.

٣. حزب مباي-العمل : اشتق موقف حزب العمل من الأراضي الفلسطينية من اعتبارات استراتيجية-أمنية وديموغرافية كما انعكست الأولى بخطة اللون التي اقترحت الأماكن التي يجب ضمها وتلك التي يجب الانسحاب منها في اتفاق مستقبلي، لم يكن حزب العمل الذي تم الاحتلال فترة حكمه يرفع قضية السلام مع الفلسطينيين ولم يكن يحسب لهم أي حساب وكان يرفض وجودهم، واستمر على هذا المنوال حتى اتفاقية كامب ديفيد، حيث بدأ يتشكل تحول تدريجي في موقفه وصولاً إلى اتفاقية أوسلو التي أدت إلى انسحاب إسرائيل من أجزاء من الضفة فيها كثافة سكانية فلسطينية، وإقامة السلطة الوطنية، وصار (العمل) يعتبر في الخطاب الإسرائيلي الداخلي بوصفه حزباً «يسارياً» إلى حد ما.

مع مرور الوقت وخاصة بعد اندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ والتي تمر ذكرها الثلاثون أيضاً هذا العام، وبرز الفلسطيني باعتباره قضية أمنية، تحول النقاش حول مستقبل الأراضي المحتلة وسياسات إسرائيل تجاهها إلى منتج أساسي للصراع السياسي الإسرائيلي الداخلي المحتدم من جهة، وعاملاً مؤثراً في علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها الدولية من جهة أخرى وصل نقطة حاسمة في اتفاقيات أوسلو، وما أعقبه من تصدعات سياسية حادة انتهت باغتيال إسحق رابين وصعود ثابت ومتواتر لليمين الجديد والاستيطاني وسيطرته منذ ذلك الوقت فيما عدا فترة سنتين ونصف حكم فيها إيهود براك وانتهت بإطلاقه رصاصة قاتلة على العملية السياسية، وبانفجار ميداني تخلله ادعاؤه أن لا شريك فلسطينياً، لينتقل الحكم إلى اليمين بعدها بشكل متواصل، حيث صارت الساحة الإسرائيلية السياسية تتواتر بين حكم يمين جديد برئاسة نتنياهو ويمين تنقيحي ورسمي مثلته حكومة أرئيل شارون، حين أقام كادوما ثم حكومة إيهود أولمرت لتعود وتستقر منذ ٢٠٠٩ على حكم اليمين الجديد برئاسة نتنياهو الذي يترأس اليوم حكومته الرابعة ^{١٦}!

يتميز المشهد السياسي اليميني الذي يهيمن على مؤسسات الدولة اليوم بتشرب الخطاب التوراتي-المسياني، ولا يقتصر الأمر على تبني هذا الخطاب من الحركات الدينية القومية،

كالبيت اليهودي، بل بين حركات كالليكود وكولانو وإلى حد ما يوجد مستقبل وإسرائيل بيتنا ممن يتبنون ثيولوجيا سياسية دينية معلنة كان طورها عملياً بن غوريون وتتقاطع سياسياً في الاعتقاد بأن أراضي الضفة الغربية وشرقي القدس بالأساس هي جزء من أرض إسرائيل ومن وطنه التاريخي القومي، وأن أي تنازل عن أجزاء منها هو «ثمن باهظ» للسلام الذي يدعي تننيهاً وولييد وليبرمان أنهم يريدونه فيما يرفضه بينيت ممثل اليمين الاستيطاني القومي.

وبوجود تمايزات داخلية بين مكونات اليمين حول الثمن الذي يمكن أن تدفعه إسرائيل تجاه السلام أو لا تدفعه، تحظى حكومة تننيهاً الحالية التي هي يمنية-استيطانية-دينية بمساحة واسعة للمناورة لتوسيع الاستيطان وتعميقه، وذلك بالاعتماد على التمييز المهيمن بين الأرض والسكان، وفي ظل وجود سلطة فلسطينية تدير شؤون السكان، وتستغل إسرائيل هذه الحالة من أجل استغلال مصادر الأرض الطبيعية والتصرف بمقدراتها، كما يجري، على سبيل المثال، في مناطق البحر الميت أو الأغوار والقدس الشرقية.^{١٧}

تحول الموقف من الأرض (وليس السكان)، إلى خط إنتاج للقوس الحزبي السياسي تواجد في أقصى يساره الحركات أو الأحزاب المعارضة للاحتلال، مثل حزب ميرتس، والتي تعتبر أن الأرض التي سيطرت عليها إسرائيل بعد ١٩٦٧ هي أراض محتلة وليست منطقة نزاع، وعلى يمين هذه الحركات نجد حزب العمل على تركيباته المتعاقبة ومواقفه المتبدلة من الاستيطان والذي يبدي استعداده للوصول إلى حل سياسي مبني على حل الدولتين، لكنه يشترط إبقاء الكتل الاستيطانية ويفرض حق العودة مع العلم أن مشروع الاستيطان بدأ في ظل حكومته وفق اعتبارات أمنية-استعمارية مستندة إلى خطة يجنال ألون التي قدمت صيف ١٩٦٧ لحكومة ليفي أشكول، وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم يتم تبنيها رسمياً، لكنها مع ذلك شكلت مرجعية الخط الاستيطانية، وتم بحسبها البناء في كتل بمحاذاة الخط الأخضر الأخضر والأغوار وغوش عتصيون. وعلى يمين حزب العمل يأتي حزب يش عتيد (يوجد مستقل) الذي يدعي موافقته على حل الدولتين لكنه يرفض الانسحاب من القدس ويغازل المستوطنين ويبيدي مواقف يمينية فيما يتعلق بالكثير من القضايا، وعلى يمينه الليكود، والذي كان الاعتقاد بـ «أرض إسرائيل الكاملة» جزءاً من عقيدته أو أيديولوجيته الحزبية، وكان شهد المشروع الاستيطاني منذ تسلم مناحيم بيغن عام ١٩٧٧ زمام الحكم قفزة نوعية من حيث حجمه وتوزيعه في العمق الفلسطيني المحتل، وذلك بهدف عرقلة أي حل مبني على الانسحاب من هذه المناطق مستقبلاً.. وفي هذا السياق، يمكن أن نشير إلى أن الليكود، بزعامة بيغن، تبني الاستيطان بوصفه، في الأساس، مشروعاً وطنياً- قومياً، على خلاف اعتباره مشروعاً استيطانياً- أمنياً وفق طرح ألون.

استخدمت إسرائيل تمييزها بين الأرض والسكان لبناء مئات الآلاف من الوحدات

يتميز المشهد السياسي اليميني الذي يهيمن على مؤسسات الدولة اليوم بتشرب الخطاب التوراتي-المسياني، ولا يقتصر الأمر على تبني هذا الخطاب من الحركات الدينية، بل يتعداه إلى الليكود وغيره.

السكانية، لتغيير الوقائع على الأرض، وحسم الصراع على النحو الذي تراه ملائماً.. وفي سبيل ذلك عمدت، منذ الاحتلال، إلى نقل مئات الآلاف من المستوطنين اليهود إلى الأراضي المحتلة، ضمن سياسات اقتصادية واجتماعية أو أمنية محسوبة، فضلاً عن زيادة الاستثمار بالاستيطان في فترات صعود حكم اليمين منذ ٢٠٠٣، حتى تحولت المستوطنات إلى أماكن سكن جاذبة وحيز للرفاه الذي يغري اليهود للعيش فيه.^{١٨} وفي هذا السياق، تشير أبحاث إسرائيلية إلى أن ميزانية إسرائيل، التي أقرت للعام ٢٠١٧ و٢٠١٨، تضمنت تمييزاً واضحاً لصالح المستوطنين الذين سيحصلون على هبات ومساعدات ضريبة تزيد بنسبة ٢٤٪ عن سكان داخل إسرائيل، وتشير المعطيات إلى أن حصة المستوطن اليهودي في الضفة الغربية من الميزانية العامة الجديدة تعادل خمسة أضعاف حصة المواطن الإسرائيلي في أي من المناطق السكنية المختلفة في داخل إسرائيل.^{١٩}

ومع سيطرته على مفاتيح الحكم؛ خاصة منذ حكومة نتنياهو الثانية، عمل اليمين الجديد بشكل مواظب على استمساك الاستيطان وموضعه في قلب الإجماع الصهيوني، حتى أصبحت السياسة الإسرائيلية تتعامل مع الكتل الاستيطانية بوصفها وقائع ثابتة لدى الحديث عن أي سلام مقبل، أحد مرتكزاتها، تقرير لجنة إدموند ليفي الذي أعطى أساساً قانونياً دولياً لاعتبار الاستيطان غير مخالف للقانون الدولي،^{٢٠} ورغم عدم تبنيه بشكل رسمي؛ إلا أن هناك اعتقاداً واسعاً بأن نتيناهو ينفذ توصياته، بشكل غير معلن، لتلافي أي ضجة دولية.^{٢١}

وعلى الرغم من تغوّل سياسات إسرائيل الاستيطانية، إلا أن المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية رفضت هذه الإجراءات، واعتبرتها غير قانونية، كما عاد وأكد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ على ذلك، مجسداً رؤية المجتمع الدولي القائمة على أن الأراضي المحتلة هي أراضي الدولة الفلسطينية التي ستقوم وتكون جزءاً من حل القضية الفلسطينية التي تراكت مآسيها منذ وعد بلفور.

ومع مرور قرن على بلفور، وسبعين عاماً على قرار التقسيم، ونصف قرن على احتلال الـ ٦٧، يمكن أن نميّز أن المبدأ الثابت كان وما زال «تحقيق الدولة القومية اليهودية وذلك من خلال «الهجرة» والسيطرة على الأرض ونظم مؤسسات وقوانين الدولة لتتفق مع هذه الرؤية». كان هذا هو الأساس الثابت في المشروع الصهيوني، الذي استجاب له وعد بلفور، ثم تبنته لجنة سان ريمو التي وكلت بريطانيا انتداب فلسطين، ورغم أن الانتداب تقلبت مواقفه أكثر من مرة لأسباب مختلفة، إلا أنه ظل الشرط الأول الذي أعطى مساحة لانطلاق الاستعمار الصهيوني وتغوله وإقامة مؤسساته وبناء التحتية ليشكل دولة في طريق التحقق، ومن هنا جاء قرار التقسيم ١٨١ ليعطي الشرعية لإقامة هذه الدولة بعد أن بنيت فعلياً على أرض الواقع، حيث جبرت الحركة الصهيونية كل ممارساتها وبنائها

عمل اليمين منذ سيطرته على مفاتيح الحكم؛ خاصة منذ حكومة نتيناهو الثانية، بشكل مواظب على استمساك الاستيطان وموضعه في قلب الإجماع الصهيوني.

من أجل تحقيق هذا الهدف.. ويمكن القول إن الصهيونية حققت هدفها الكبير بإقامة دولة يهودية مع أقلية فلسطينية ضعيفة ما بين عام ١٩٤٨ وحتى الاحتلال عام ١٩٦٧، وهي الفترة التي تأسست بوصفها دولة قومية يهودية علمانية اشتراكية عمالية مع حدود شبه رسمية؛ هي حدود وقف إطلاق النار، لكنها ظلت مع ذلك أسيرة المسيانية الدينية التي استدمجتها في هوية الدولة القومية وحولتها إلى «دين مدني».^{٢٢}

لكن ما بدا أنه مشروع مكتمل، انفتح من جديد على كل الاحتمالات مع احتلال ١٩٦٧، مع إعادة انتاج واقع ديموغرافي ثنائي وفتح مسألة العلاقة مع الموروث التوراتي (المعلمن) الذي استخدمته أداتيا الصهيونية لتبرر اختيارها أرض فلسطين، ليتحول إلى ما يشبه الشبح الذي يطاردها ويسعى إلى السيطرة عليها واستدماج بعدها القومي لخدمة مشروعه المسياني. إذ إن الأرض الجديدة التي احتلت هي جزء من المخيال القومي التوراتي لاتباع الحاخام كوك والذي أخذ يهيمن على الصهيونية الدينية، حيث تعتبر الضفة الغربية هي يهودا والسامرة التي تقع في لب أرض إسرائيل التوراتية-تاريخية المتخيلة، فيها أقيمت مملكة يهودا ومملكة إسرائيل القديمتان، وهي تبعاً لذلك أهم توراتياً من مدن الساحل، وعلى هذه الخلفية المتشابهة تشكلت مجموعة من القضايا التي تندرج تحت عنوان التحول في المشهد الإسرائيلي اليوم، المتحوى الذي قد يعيد تشكيل المشروع الصهيوني كمشروع مسياني — قومي يهودي.

٤. المتحول في المشهد الإسرائيلي الحالي

بينما يشكل العامل القومي-استعماري، أي إقامة الوطن القومي اليهودي بأدوات استعمارية، العامل الثابت في المشهد الإسرائيلي؛ فإن هناك عدة عوامل متحولة وغير محسومة تؤثر في الصيرورات والممارسات السياسية ووجهتها؛^{٢٣} وهي: إشكاليات حدود الدولة، وحدود المواطنة، والعلاقة بين اليهودية والديموقراطية، وتلك مسائل تأثرت النقاشات حولها، بشكل عميق، بالتغيرات التاريخية (احتلال ١٩٦٧) والاجتماعية (التغيرات الديموغرافية) أو الأيديولوجية (صعود اليمين واليمين الاستيطاني):

١. حدود الدولة الجغرافية: ما زالت حدود إسرائيل غير واضحة وغير معروفة، وهي مصدر خلاف سياسي-أيديولوجي مرة؛ وأمني مرة أخرى، وفي هذا الإطار ما زال من غير الواضح: هل سيتم ضم كامل فلسطين التاريخية (ما يسمى أرض إسرائيل)؟، أم إن إسرائيل هي تلك التي تقع فقط داخل الخط الأخضر؟ هل تُضم المستوطنات كلها؟ أم فقط الكتل الاستيطانية؟ ماذا بالنسبة لهضبة الجولان؛ هل هي جزء من إسرائيل؟ وأبعد من ذلك؛ هل ستظل منطقة المثلث داخل حدود إسرائيل في المستقبل أم لا؟

ما بدا أنه مشروع مكتمل، انفتح من جديد على كل الاحتمالات مع احتلال ١٩٦٧، مع إعادة انتاج واقع ديموغرافي ثنائي وفتح مسألة العلاقة مع الموروث التوراتي (المعلمن).

٢. حدود المواطنة والتعامل مع غير اليهود: كيف يجب التعامل مع مفهوم المواطنة في الدولة التي تعتبر نفسها دولة اليهود في كل العالم، وليست دولة مواطنيها؟ ما هي مساحة المواطنة للفلسطينيين فيها؟ وما هي مكانتهم في الدولة: متساوون، على الأقل نظرياً، أم أعداء أو خصوم؟ ما هي شروط مساواتهم؟ وهل يمكن إعطاؤهم مواطنة كاملة ضمن الدولة اليهودية الديمقراطية كما تدعو ميرتس؟ أم اعتبارهم خطراً ديموغرافياً يجب التخلص منه مستقبلاً في الاتفاقات كما يدعو ليبرمان؟ هل يمكن أن يكون الفلسطينيون في إسرائيل مواطنين متساوين بالكامل مع اليهود في الدولة؟ ماذا عن سكان القدس والجولان من حملة الهوية الزرقاء؛ هل ستظل مكانتهم السياسية محدّدة على أساس الإقامة؟

٣. تحديد الرؤية القيمية للدولة اليهودية-الديموقراطية: كيف يمكن أن تكون إسرائيل ديموقراطية ويهودية؟ ما هي النسبة والتناسب الأفضل بين القيم العالمية (التي تدرج تحت قيم الديمقراطية) والقيم المحلية-يهودية؟ وهل يمكن التوفيق بين الديمقراطية واليهودية وكيف؟

تشكّل الصراعات حول المتحول (حدود الدولة والمواطنة والرؤية القومية) محور النقاشات الإسرائيلية، لكنها، في ظل عدم حسمها واستمراريتها، تفرز واقعاً جيو-استراتيجياً مركباً وحافلاً بالتناقضات التي قد تحمل أيضاً بذوراً لتغيير الثابت ذاته:

١. عدم وضوح حدود إسرائيل الجغرافية الرسمية وعدم حسمها إسرائيلياً بعد احتلال ١٩٦٧، وعلى الرغم من أن الخط الأخضر يشكل من ناحية القانون الدولي حدود الحل السياسي المقبل؛ إلا أن المشروع الاستيطاني خلق واقعاً جيو-ديموغرافياً متشابكاً وجديداً، فيه مواطنو إسرائيل اليهود يسكنون في ما وراء الخط الأخضر؛ في المناطق المعروفة وفق القانون الدولي مناطق محتلة، لكنهم يخضعون لقانون الدولة التي في حدود الخط الأخضر، بينما يخضع سكان المناطق ذاتها من الفلسطينيين لقانون آخر مختلف يدمج بين القانون الفلسطيني المدني والإسرائيلي العسكري، لكون الاحتلال هو صاحب السيادة العليا في نهاية الأمر. هذه الحالة من شأنها أن تعيد قلب الواقع الديموغرافي، وتنتج واقع أبارتهايد واضحاً كما هو اليوم، لكنها أيضاً من الممكن أن تعيد الواقع السياسي إلى ما كان عليه قبل النكبة؛ مفتوحاً على كل الخيارات: الدولة الثنائية، والواحدة، والأبارتهايد.

٢. سيولة حدود المواطنة والمكانة القانونية المرتبطة بالسكان الفلسطينيين في إسرائيل

ما زالت حدود إسرائيل غير واضحة وغير معروفة، وهي مصدر خلاف سياسي-أيديولوجي مرة، وأمني مرة أخرى.

أو في أراضي (ج) أو القدس الشرقية، مقابل صلاصة المواطنة اليهودية الإسرائيلية. في هذا الإطار ما زال يتم مناقشة التبادل السكاني، كما يقترح وزير الدفاع، أفينغور ليبيرمان، وكذلك مناقشة طروحات لإعطاء الهوية الزرقاء لسكان مناطق (ج)، كما يقترح حزب البيت اليهودي أو رئيس الدولة رؤوفين ريفلين،^{٢٤} وحتى بعض رموز اليسار، مثل الصحفي جدعون ليفي،^{٢٥} والكاتب ا.ب. يهوشوع.^{٢٦} تنتج هذه الحالة في ظل استمرار الصراع من جهة؛ وتزايد قوة اليمين الذي من شأنه أن يعزز الشعبوية تجاه الفلسطينيين من جهة أخرى، وخاصة في حالات التصعيد التي قد تواكبها أجواء فاشية تشرعن استهداف المواطنين الفلسطينيين، وتعمق المس بحقوقهم وملاحقتهم. ذلك ما يمكن أن نستشفه اليوم من تصعيد التحريض عليهم وعلى قياداتهم، ومن خلال عدة شواهد تكررت العام الماضي تحديداً، كحملة التحريض على الفلسطينيين خلال موجة الحرائق التي اندلعت ما بين ٢٢ و ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٦، واتهامهم بافتعال «إرهاب الحرائق»، ثم التحريض الذي أعقب قضية أم الحيران، ومسارة وزير الأمن الداخلي، جلعاد أردان، وقائد الشرطة، روني الشيخ، لاتهام الشهيد أبو القيعان، وخلال دقائق، بأنه ينتمي إلى «داعش»، من دون إجراء أي تحقيق، قبل أن يتضح لاحقاً بأنه اتهام كاذب. هذا التحريض، واستسهال استهداف الفلسطينيين في الداخل، ناتج عن بنية المواطنة التفاضلية الإثنية، وعن التاريخ الاستعماري للدولة الذي شرعن فعلياً هدم قرية عربية (أم الحيران) من أجل إقامة قرية يهودية على أنقاضها، مع ترحيل أهلها ومنعهم من البقاء، ولو حتى في حي هامشي في القرية اليهودية المخططة.

٣. تسهم حالة الصراع وعدم حسم القضايا أعلاه بتصعيد الاستقطاب الداخلي، وتعميق الصدوعات الاجتماعية حول ثقافة وقيم الدولة ومستقبلها السياسي، ويمكن أن نلاحظ أن هذا الاستقطاب يتزايد تبعاً لازدياد قوة اليمين الجديد واليمين الاستيطاني، كما يمكن أن نرصد، في هذا الإطار، السعي المحموم لليمين نحو إعادة تشكيل النخب الثقافية والسياسية والقضائية، كما يشير إلى ذلك فصل المشهد السياسي الداخلي، مقابل التآكل في قيم الديمقراطية وتساعد المخاوف على مستقبل مؤسساتها، كمحكمة العدل، وهو ما يوضحه فصل المشهد الاجتماعي في هذا التقرير.

ويمكن القول إن ما يترتب على حالة عدم الحسم لحدود الدولة الجغرافية، واستمرار الاستيطان في ظل استمرار الاحتلال، فضلاً عن عدم بلورة حدود المواطنة وبنية الدولة (ديموقراطية أم يهودية)، هو تشكّل منظومة حكم مركبة تدمج ما بين أدوات الاستعمار

الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد. إذ ناهيك عن تاريخ تشكّل الدولة من خلال أدوات الاستعمار الاستيطاني، وبناء كيائها على أنقاض الشعب الفلسطيني؛ فإن الواقع اليوم، وبعد خمسين عاماً من الاحتلال ومئة عام من بلفور، لم يعد قابلاً للتحليل بوصفه حالة احتلال عسكري تقليدية مؤقتة؛ لأن إسرائيل استخدمت الادعاء بأن الاحتلال مؤقت من أجل تغيير الواقع الديموغرافي على الأرض، عبر القيام بنقل مئات الآلاف من مواطنيها إلى الأرض التي احتلتها، ثم صارت تطالب بالاعتراف بأن هذا الواقع غير قابل للرد، أي أنها استخدمت حجة المؤقت لتخلق واقعها الاستيطاني باعتباره ثابتاً، ثم سعت إلى إضفاء شرعية قانونية على هذا الاستيطان، وآخر ما تحقّق في هذا الإطار هو قانون التسوية الذي يشرعن عملياً السيطرة الفردية على أملاك الفلسطينيين، ومن قبله تقرير لجنة ليفي الذي ادّعى أن الاستيطان لا يخالف القانون الدولي لأن أراضي الضفة ليست محتلة بل «متنازع عليها». وناهيك عن توسع المشروع الاستيطاني المستمر، والتعامل مع أراضي الضفة الغربية بمفهوم «التخوم» الاستعماري (كيمرلينغ)، فإن الأراضي الفلسطينية وسكانها ما زالوا يخضعون لسيطرة الحكم العسكري وقوانينه، ويتم ضبط حركتهم وفق مبادئ جدوى خاضعة لأمن المستوطنين بشكل أساسي. وعلى الرغم من وجود السلطة الفلسطينية، فإن إسرائيل تحكم سيطرتها على الأراضي المصنّفة (ج)، الممتدّة على ما يقارب ٦٠٪ من أراضي الضفة، والتي تحوّلت إلى الحيز الأساسي للتوسع الاستيطاني، الأمر الذي خلق واقعاً مزدوجاً يخضع فيه الفلسطينيون لمنظومة الحكم العسكري والفلسطيني المدني، مقابل خضوع المستوطنين لمنظومة القوانين الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقسيم أراضي ٦٧ إلى مناطق (A) (B) (C)، وقطع المناطق بجدار الفصل العنصري، إضافة إلى خلق تصنيفات سكانية ما بين مواطني سلطة (هوية خضراء) وسكان دائمين في القدس (هوية زرقاء) ومواطني غزة؛ أنتج منظومة حكم معقدة تتعدى منظومة الفصل والتحكم العرقي التي ميزت الأبارتهايد، ومطعّمة بمنظومة عسكرية ومشروع استعماري استيطاني إحلالي.

ترقد الصراعات على المسائل الكبرى الصراعات السياسية الداخلية، لكن الصراعات عليها (أي المسائل الكبرى غير المحسومة) تتأثر بشكل جذريّ من جدلية العلاقة بين البنية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع الإسرائيلي من جهة؛ وبين بنية النظام السياسي الإسرائيلي المرتكز على نسبية التمثيل من جهة أخرى. وفي هذا السياق، نشير إلى بعض التحولات المهمة التي تشهدها الدولة الإسرائيلية، وستكون لها آثار بعيدة المدى

إن ما يترتب على حالة عدم الحسم لحدود الدولة الجغرافية، وحدود المواطنة، هو تشكّل منظومة حكم مركبة تدمج ما بين أدوات الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد.

على المسألة الفلسطينية ومستقبل الفلسطينيين في بلادهم.

١.٤ السيطرة على النخب

كما أشرنا في تقارير مدار الاستراتيجية السابقة،^{٢٧} مرّت إسرائيل بتغيرات اجتماعية عميقة أدت إلى تحولها، بشكل منتظم ومثابر وتدرجي، من مجتمع علماني عمالي اشتراكي أشكنازي إلى مجتمع يميل نحو أن يكون أكثر تديناً ومحافظة ويمينية، وهو ما أسميناه في تقرير عام ٢٠١٥ بصعود «إسرائيل الثالثة». انعكس هذا التغير بشكل مهم في إزاحة تدرجية للنخب التقليدية، وسيطرة القوى اليمينية المتدينة والاستيطانية بدلاً منها على مفاتيح الحكم في إسرائيل. وفي لحظة سريعة للنخب الحاكمة، يمكن أن نلاحظ سيطرة القوى اليمينية-دينية-استيطانية على السلطة التشريعية (الكنيست) منذ ٢٠٠٣ حتى اليوم، فثمة في الكنيست اليوم أغلبية دينية-يمينية-استيطانية، يمثلها ٦٧ عضواً ينتمون إلى التيارات الدينية واليمينية، فيما ينتمي ١١ آخرون إلى تيار الوسط-يمين (ويمثله حزب يوجد مستقبل)، مقابل انكماش الوسط-يسار إلى ٣٤ مقعداً (ميرتس والمعسكر الصهيوني)، بالإضافة إلى ١٣ مقعداً للقائمة المشتركة. ويسيطر اليمين، بحكم ذلك، على مقاليد السلطة التنفيذية (رئاسة الحكومة والوزارات) ومفاتيح القرارات، وهو من يتحكم بوجهة المجتمع والدولة والمؤسسات، ويفرض الوقائع على الأرض ليحسم القضايا الخلافية حول حدود الدولة والمواطنة ويهودية الدولة عبر توسيع وتعميق الاستيطان، وتمير قوانين ذات طابع عنصري، وتحديد مواطنة فلسطيني الداخل، كما يسعى «لوعد لضبط الثقافة السياسية كثقافة يمينية من خلال التشهير بمنظمات حقوق الإنسان والمناهضة للاحتلال، واتهامها بالعمل لصالح «الأعداء» ونزع الشرعية عنها»^{٢٨}. ومع أن بدايات صعود اليمين تعود لـ «انقلاب» انتخابات ١٩٧٧، إلا أنه أحكم السيطرة فعلياً على السلطة التنفيذية منذ ٢٠٠٣، وما زالت حكوماته تتعاقب عليها بشكل متواصل منذ أكثر من ١٤ عاماً، مع الإشارة إلى أن بنيامين نتياهو موجود في رئاسة الحكومة منذ ٢٠٠٩ بلا انقطاع (بائتلافات مختلفة كلها يمينية الطابع). ويضاف إلى كل ذلك مساعي اليمين الاستيطاني، بزعامة وزيرة القضاء، أيليت شاكيد، للسيطرة على السلطة القضائية من خلال التحكم بلجنة تعيين القضاة، وعلى رأسها محكمة العدل العليا، وهو ما أثار توتراً شديداً بين رئيسة المحكمة العليا، مريام ناوور، وشاكيد نفسها.^{٢٩} من المهم الإشارة هنا أيضاً إلى أنه رغم عدم تمكن وزيرة العدل من تغيير بنية لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا؛ إلا أنها خلال اجتماع لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا، الذي عقد منتصف شباط هذا العام، نجحت فعلياً في إدخال شخصيات جديدة ذات ميول يمينية إلى تركيبة قضاة المحكمة العليا

مرّت إسرائيل بتغيرات اجتماعية عميقة أدت إلى تحولها، بشكل منتظم ومثابر وتدرجي، من مجتمع علماني عمالي اشتراكي أشكنازي إلى مجتمع يميل نحو أن يكون أكثر تديناً ومحافظة ويمينية.

بدل الشخصيات التي خرجت،^{٢٠} أي أن اليمين، وبدعم من شاكيد، استطاع أن يتسلل إلى آخر معازل النخبة الصهيونية الأشكنازية الكلاسيكية، بالإضافة إلى مساعي الهيمنة الكاملة على وسائل الإعلام، عبر إخضاع قنوات البث والراديو والتلفزة إلى الرقابة الحكومية.. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات التي تحصل في النخب العسكرية وتدين الجيش المستمر؛^{٢١} فمن الممكن القول إن اليمين نجح، إلى حد كبير، في إحكام قبضته على مفاتيح الدولة المركزية.

٢.٤ شرقنة اليمين

برز بشكل خاص في الأعوام السابقة تقاطع التغيرات السياسية والحزبية مع البنية الإثنية للدولة، والموزعة أساساً بين أشكناز وشرقيين (مزرحايم). وفي هذا السياق، نشير إلى التقاطع بين الانتماء الإثني وأنماط التصويت، وإلى صعود تدريجي لظاهرة جديدة يمكن أن نسميها «شرقنة اليمين»، أي إضفاء صبغة إثنية شرقية عليه في إطار سياسات اليمين، وعلى رأسه الليكود، لاستقطاب الشرقيين وتعميق اغترابهم عن حزب العمل والأحزاب الصهيونية اليسارية، وجزء من ذلك يمضي عبر التذكير بالسياسات المجحفة التي قادها حزب مباي في عقود الدولة الأولى. ويميل الشرقيون، بشكل واضح، ونتيجة تجربتهم التاريخية المريرة مع سياسات حزب مباي التمييزية والعنصرية تجاههم، نحو انتخاب الليكود، بالإضافة إلى انتخاب حزب شاس بعد صعوده. وتشير الإحصائيات إلى أنه في عام ١٩٩٢ كان ٦٨٪ من مصوتي الليكود من الشرقيين، و٢١٪ من الأشكناز، و١١٪ من مواليد البلاد؛ أما في عام ١٩٩٩، حين تنافس إيهود باراك وبنيامين نتنياهو على رئاسة الحكومة، فقد صوّت ٦٢٪ من الشرقيين لنتنياهو، مقابل ٣٨٪ صوتوا لباراك. الميول التصويتية ذاتها ظهرت أيضاً في الانتخابات الأخيرة، التي تمت عام ٢٠١٥، وانعكست بشكل واضح في البلدات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً، والمتشكّلة، في أغليبتها، من الشرقيين (سديروت ٤٢، ٨٪، أشكلون ٣٩، ٨٪، أور يهودا ٤٢، ٨٪، الرملة ٣٩، ٨٪).^{٢٢} وبسبب ثقل المصوتين الشرقيين لليكود؛ نرى أن هناك محاولات دؤوبة من الحزب لاستقطابهم وتعميق دعمهم له، وقد يكون تصريح نتنياهو في أيار ٢٠١٦ بأنه «ينحدر من أصول سفاردية» إشارة إلى هذه المحاولات،^{٢٣} ناهيك عن تعيين ميري ريغف الشرقية وزيرة للثقافة، مع مساعيها نحو تغيير النخب التقليدية الأشكنازية واستبدالها بنخب يمينية، واستهدافها المثابر للنقدي للمثقفين الإسرائيليين باعتبارهم يمثلون يساراً أشكنازياً متعالياً، واعتزازها بأنها لا تخجل من عدم معرفتها الثقافة الغربية، وأنها لم تقرأ في حياتها تشيخوف،^{٢٤} في مقابل مساعيها لضبط واشتراط الدعم الذي تقدمه وزارتها بعدم «تخطي الخطوط الحمراء»، وهو ما تجلّى في قضية مسرح الميدان والتهديد

برز بشكل خاص في الأعوام السابقة تقاطع التغيرات السياسية والحزبية مع البنية الإثنية للدولة، والموزعة أساساً بين أشكناز وشرقيين (مزرحايم).

بقطع الدعم عنه بسبب عرض مسرحية «الزمن الموازي» للأسير وليد دقة، ناهيك عن خروجها الاحتجاجي خلال إلقاء قصيدة لمحمود درويش ألقاها تامر نفاذ من فرقة دام الفلسطينية خلال حفل توزيع جوائز السينما الإسرائيلية في ٢٣ أيلول ٢٠١٦.^{٣٥} وفي موازاة مساعي شاكيد هذه، ثمة توجه نحو إعادة إنتاج رواية «شرقية قومية صهيونية» بديلة تشدد على الدور الريادي للشرقيين في إقامة إسرائيل، وتركز على معاناة الشرقيين من محيطهم العربي والإسلامي، «واللاسامية» التي تعرضوا لها هناك، في محاولة لخلق رواية شرقية صهيونية شبيهة -بل متنافسة- مع الرواية الأشكنازية حول رواد الصهيونية من أوروبا ومعاناتهم من اللاسامية. وفي هذا السياق، يأتي قيام وزارة التربية، برئاسة نفتالي بينيت، بتشكيل لجنة بيطون^{٣٦} في شباط ٢٠١٦، لإعطاء حيز مناسب لرواية وهوية اليهود الشرقيين في الدولة، عبر «تقوية هوية اليهودية السفاردية ويهودية الشرق في الجهاز التعليمي» كما تنص أهدافها.

وبالإضافة إلى أن هذه اللجنة تدرج ضمن مساعي اليمين الجديد في إسرائيل لتبديل النخبة الأشكنازية التقليدية ذات التوجه العمالي،^{٣٧} كما يوضح بشكل موسع الفصل السياسي في هذا التقرير، فإنها جاءت أيضاً بهدف استدمج النخب الشرقية في البنى والسرديات الصهيونية الموجودة، والتنافس على صدارة الصهيونية والروايات القومية. هنا لا بد من الإشارة إلى أنه مقابل مساعي «شرقنة اليمين» و«يميننة الشرقيين»، إن صحّ التعبير، خرجت من بين الشرقيين نخب راديكالية عملت على تفكيك الرواية الصهيونية حول الشرقيين، وسعت نحو إعادة كتابة تاريخ الشرقيين باعتبارهم ضحايا للصهيونية.^{٣٨}

٣.٤ ترايد الشعبوية السياسية:

لم تغرّ التحولات الاجتماعية والسياسية التي مرت بها إسرائيل النخب التقليدية الأشكنازية العمالية العلمانية فحسب؛ بل طال التغيير النخب اليمينية التقليدية ذاتها، والتي تجاوزت «اليمين التنقيحي» التقليدي، الذي حاول أن يتبنّى فكراً ليبرالياً عقلانياً (من أبرز ممثليه دان مريدور، وبنيامين بني بيغن، ورؤوفين ريفلين، رئيس الدولة الحالي)، وتحولت إلى ما صار يصطلح عليه بـ«اليمين الجديد»، وهو «توليفة مشكلة من كلّ من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً)، والأحزاب المتدينة القومية، والمستوطنين، وأعضاء الكنيسست المتطرفين في حزب الليكود، والجماعات القومية المتطرفة المنصوية ضمن حزب «إسرائيل بيتنا»، وحركات مثل «إم ترستسو» وغيرها».^{٣٩} ويرتبط هذا التغيير، بشكل بنيوي، باستمرار حالة الصراع مع الفلسطينيين، وتحول الاحتلال إلى جزء من تشكّل المجتمع الإسرائيلي واقتصاديات سلوكه السياسي وحساباته الحزبية

ثمة توجه نحو إعادة إنتاج رواية «شرقية قومية صهيونية» بديلة تشدد على الدور الريادي للشرقيين في إقامة إسرائيل.

للربح والخسارة من جهة؛ وإلى جزء من طبيعة النظام الانتخابي المبني على مبدأ التمثيل النسبي من جهة أخرى، إذ إن الصراع الأيديولوجي-ثيولوجي حول حدود إسرائيل وطبيعتها، والذي يستدمج في طبيّاته الصراع بين الديني والعلماني، وبين اليمين واليسار، وبين الديمقراطية واليهودية، يتحوّل إلى صراع محتدم على الصوت لعبور نسبة الحسم، والتي تبلغ ٤٪ من أصوات المنتخبين، وتسمح بوصول أحزاب صغيرة للكنيست، تتحوّل إلى بيضة الميزان في بعض الأحيان، حيث يمكن لحزب صغير أن يسقط حكومة كاملة بسبب مصالح ضيقة حزبية أو فئوية. تتعرّز هذه الحالة في ظلّ الانكماش المستمر للحزبين الكبيرين (الليكود والعمل)، وتحوّلها إلى أحزاب وسط، وظاهرة بروز أحزاب وسط واختفائها بشكل مستمر، كما انعكس ذلك مثلاً في تشكّل حزب شينوي، برئاسة طومي لبيد، وحصوله على ١٥ مقعداً عام ٢٠٠٣؛ ثم اختفائه لاحقاً من الساحة الحزبية، وكذلك تشكيل وصعود حزب كاديما بعد انفصال شارون عن حزب الليكود عام ٢٠٠٥، وحصول الحزب في انتخابات ٢٠٠٦ على ٢٩ مقعداً، قبل أقوله نهائياً في ٢٠١٥، ثم صعود نجم يائير لبيد وحزبه يوجد مستقبل، وحصوله في الانتخابات عام ٢٠١٣ على ١٩ مقعداً. ضمور الحجم النسبي للأحزاب الكبيرة، مقابل تمدّد أحزاب الوسط والأحزاب الصغيرة على رقعة المشهد السياسي في إسرائيل، أفرز واقعاً يتيح لأي حزب صغير التحكم في قرارات الحكومة، وهو ما يعني، في حال وجود حكومة يمينية تتألف مع أحزاب استيطانية ودينية، أن الحكومة ستذهب نحو اليمين والتطرف أكثر لترضي أطرافها الحزبية، حتى لو كانت أحزاباً صغيرة. وفي هذا الإطار، يمكن أن نشير إلى أن حزب إسرائيل بيتنا، الذي حصل على ٦ مقاعد في الانتخابات الأخيرة، حصل مؤخراً على وزارة الدفاع.

* *

٤.٤ البعد الدولي والإقليمي

بمعزل عن الديناميكية الداخلية المؤثرة، فإن المشهد الإسرائيلي واتّجاهاته يتأثران أيضاً بالبعد الدولي والإقليمي بشكل كبير، وقد حدثت عام ٢٠١٦ مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تعطي مساحة لحكومة اليمين الإسرائيلية لتنفيذ سياساتها التي تهدف إلى حسم المسائل غير المحسومة بما يتواءم وبرامجها السياسية، وتمنحها فرصاً جديدة لتعزيز مكانة إسرائيل الدولية، وأهمها:

- انتخاب دونالد ترامب رئيساً لأمريكا، يعتبر ترامب حليفاً مناصراً لإسرائيل عموماً، كما يراه اليمين الإسرائيلي، من جهته، حليفاً مناصراً لسياساته، ويتوقع أن يكون انتخابه فرصة تاريخية غير مسبقة لتصفية حل الدولتين من جهة؛ وضم مناطق في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية من جهة أخرى، أو على الأقل؛ توسيع مشروع المستوطنات، كما يوضح ذلك فصل العلاقات الخارجية. إلى جانب ذلك، يتوقع أن يوفر صعود ترامب، كما يتوقع اليمين، دعماً غير مشروط لإسرائيل في المحافل الدولية، ومعاقبة المؤسسات التي تنتقد إسرائيل. لكن رغم الآفاق الواسعة التي يحملها فوز ترامب لليمين واليمين الاستيطاني؛ فإن تماهي إسرائيل مع ترامب، الذي تثير مواقفه الفجة أيضاً معارضة عالمية واسعة، قد تسبب بالذات تعميق الاستقطاب حول إسرائيل بوصفها صنوة للعنصرية والفوقية وحليفة لها، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مواقف ترامب والمحيطين به تكاد تكون مطابقة لمواقف نتنياهو من جهة؛ وعمق الاستقطاب في الولايات المتحدة حول ترامب الذي ينتمي جزء غير قليل من داعميه إلى اليمين المتطرف الأبيض والعنصري المعادي للمهاجرين والمسلمين من جهة أخرى.
- يشار هنا إلى أن هناك أصواتاً يمينية إسرائيلية تحذر من خطر صعود ترامب، من جهة إنعاش اللاسامية، إلى جانب كون ترامب غير مضمون تماماً.
- صعود قوى اليمين في أوروبا وفي دول أخرى: يتوازى انتخاب ترامب ذي المواقف العنصرية المناصرة لإسرائيل مع صعود لقوى اليمين واليمين المتطرف في أوروبا، والذي كان من أهم تجلياته خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وصعود التيار السياسي الشعبوي خلال المواسم الانتخابية المتزامنة في عموم أوروبا، وعلى سطحه ظهرت شخصيات تحاكي ترامب في الخطاب العنصري المعادي للمهاجرين والأقليات، مثل زعيمة «الجبهة الوطنية» في فرنسا، مارين لوبان، وزعيم حزب «الحرية» في هولندا، غيرت فيلدرز. وفي ظلّ عالم ينزع أكثر نحو اليمينية بحكم ارتدادات الأزمة في الشرق الأوسط تحديداً، يحاول نتنياهو ربط إسرائيل بالعالم الغربي بوصفها رأس الحربة في مواجهة «الإسلام المتطرف»، ونشير في هذا السياق إلى أن إسرائيل أخذت تنسب الهجمات التي تتعرض لها من قبل الفلسطينيين إلى «داعش»، وذلك في محاولة لموضعة نفسها ضمن العالم الغربي الذي يواجه قوى «الظلام» الإسلامية، كما أسماها نتنياهو نفسه.

حدثت عام ٢٠١٦ مجموعة من المتغيرات التي من شأنها أن تعطي مساحة لحكومة اليمين الإسرائيلية لتنفيذ سياساتها التي تهدف إلى حسم المسائل غير المحسومة.

ولا بد هنا من التدليل على الفرص التي يحملها صعود اليمين لصالح إسرائيل؛ بالتغير الذي حصل في الموقف الهندي مع صعود حزب رئيس الوزراء ناريندرا مودي اليميني المتطرف، فمنذ ذلك الحين تعزز التحالف بين الهند وإسرائيل باعتبارهما يواجهان خطر «الإسلام المتطرف» حسب التعبيرات الإسرائيلية.

الفوضى المستمرة في العالم العربي مصدر لتعميق الأمن القومي الإسرائيلي:

تمخّضت الأحداث التي عصفت بالعالم العربي منذ الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، مروراً بالربيع العربي الذي انتهى إلى صراعات دموية، عن عدة نتائج ترتبط بالأمن القومي الإسرائيلي أهمها:

١. تفكك الخطر التقليدي الذي شكّله الجيوش النظامية العربية، في مقابل تحييد الجيش المصري والأردني من خلال اتفاقيات سلام، ثم تحييد الجيش العراقي والجيش السوري بسبب انشغالهما بالمواجهات الداخلية الدموية.

٢. خلط الأوراق المرتبطة بالتحالفات التقليدية: تمخّض عن الصراعات في المنطقة بروز الصراع الطائفي السني الشيعي، الذي خلط الأوراق وأعاد هندسة التحالفات وفق مصالح خاصة لا تشكل القضية الفلسطينية أساسها، وقد مثّلت عداوة إيران إحدى القضايا التي استخدمتها إسرائيل من أجل التأكيد على أن هناك مصالح مشتركة مع دول الخليج، خاصة السعودية، ناهيك عن التسريبات المستمرة لمصادر إسرائيلية تزعم وجود تعاون أمني وتنسيق بينها وبين دول الخليج في مواجهة العدو الإيراني المشترك، وبالإضافة إلى ذلك، التعاون بين الجيشين المصري والإسرائيلي في مواجهة المنظمات المتطرفة المحسوبة على «القاعدة» و«داعش» في سيناء، فضلاً عن مواجهة «حماس» في غزة.

٥.٤ الفوضى كمصدر للمخاطر:

في المقابل، فإن حالة التفكك والفوضى هذه تحمل أيضاً مخاطر تتعلق بعدم وضوح المستقبل، وعدم القدرة على التنبؤ بتحوّلاته، إضافة إلى بروز ظاهرتين جديدتين تهددان الأمن الإسرائيلي وهما:

١. انتهاء عصر الحروب الحاسمة، إذ لم يعد ممكناً بالنسبة لإسرائيل مواجهة جيش وهزيمته لتحقيق النصر، على اعتبار أن حالة الفوضى تعني أيضاً توزيع المراكز التي تحمل السلاح، وعدم وجود عنوان يمكن استهدافه، سواء للردع أو الحسم.

تمخّض عن الصراعات في المنطقة بروز الصراع الطائفي السني الشيعي، الذي خلط الأوراق وأعاد هندسة التحالفات وفق مصالح خاصة لا تشكل القضية الفلسطينية أساسها.

٢. التحول من مواجهة الجيوش إلى مواجهة المنظمات المسلحة، وهو كما أشرنا في تقاريرنا السابقة يعني أن الردع، بمفهومه التقليدي الذي يشير إلى استهداف جيش ومؤسسات رسمية لردع الدولة، يتحول في حالة المواجهة مع المنظمات المسلحة إلى استهداف البنى المدنية، وإلى استهداف المدنيين الذين يشكلون فعلياً البيئة الحاضنة لهذه المنظمات (سواء بإرادتهم أم لا) .

ومع استقرار الوضع الاقتصادي في إسرائيل، ومئات أسواقها، وضخامة الإنفاق على المجالات الحيوية المختلفة، لا سيما مع بلوغ الميزانية المعدة لعام ٢٠١٦، حسب قرارات الكنيست في العام المنصرم، ٣٤٧,٧ مليار شيكل، وانخفاض نسبة البطالة إلى حدود ٤,٨٪، وبلوغ المتوسط الحسابي لأجرة العامل الأجير في تشرين الثاني الماضي ٩٤١٥ شيكلاً، كما يوضح التقرير الاقتصادي، إضافة إلى أن إسرائيل تعتبر من أهم دول العالم في صناعات الهاي تك، وتصنّف في المكان الرابع في هذا المجال، وقد اجتذبت في السنوات الأخيرة كبريات شركات المعلومات للاستثمار كـ«أمازون» و«جوجل» و«IBM»، وفي ظلّ التطور الذي حققته في مجال العلوم، حيث حصل ١٢ إسرائيلياً على جوائز نوبل منذ أقيمت إسرائيل، ومع استتباب الهدوء الأمني، فيما عدا حالات قليلة، كما يشير إلى ذلك مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وفي ظلّ صعود ترامب، حليف اليمين، ومع فوزى المحيط العربي وتفكك دول مركزية كسوريا والعراق؛ فإنه من الممكن القول إن إسرائيل في مؤوية بلفور ونصف مؤوية الاحتلال لن تسارع لإبرام صفقات سلام تدفع عبرها أي ثمن.

٦.٤ انتخابات مبكرة لا تهدد هيمنة اليمين

تلوح في الافق امكانيات لتغيير المشهد السياسي بخوض انتخابات مبكرة خاصة في ظل قضايا الفساد التي تلاحق نتنياهو وتهديداته الأخيرة بالذهاب إلى انتخابات كهذه، إذا لم يوافق كحلون على إغلاق هيئة البث الجديدة. وامكانية تقديم لائحة اتهام تنتهي بانتهاك حكومته، إضافة إلى مساعي تشكيل أحزاب جديدة لمنافسته على رأسها ما أعلنه مؤخرًا (موشيه بوغي) يعلنون من نيته التنافس على رئاسة الحكومة، طبقاً لذلك يمكن القول إن الهيمنة اليمينية على المشهد السياسي لا تبشر بنوايا للتغيير الحقيقي، إلا إذا فرض عليها الأمر من قبل المجتمع الدولي، الذي لا تبشر وجهته أيضاً بالخير!

الهوامش

- ١ في: خالد عنبتاوي، وعد بلفور والصهيونية والامبريالية. عن "قضايا إسرائيلية" ع ٦٥، ٢٠١٧ (قيد الطبع).
- ٢ أنطوان شلحت، «اليمن الإسرائيلي الجديد - عودة إلى الوقائع» المشهد الإسرائيلي، ٢٠١٦، ٢، ١٦، على الرابط التالي: <https://goo.gl/yZlu4Y> (آخر مشاهدة ٢٠١٧، ٣، ٢).
- ٣ أنطوان شلحت، م.س.
- ٤ CHRISTOPHER CALDWELL, "What the Alt-Right Really Means", The New York Times, Dec 2.2016, https://www.nytimes.com/2016/12/02/opinion/sunday/what-the-alt-right-really-means.html?_r=2
- المقالة بالعربية انظر مالك سمارة «اليمن البديل في أمريكا: هایل ترامب»، العربي الجديد، ١٢، ١، ٢٠١٧، على الرابط التالي: <https://goo.gl/NM680C> (آخر مشاهدة ٢٠١٧، ٣، ١٢)
- ٥ Walteri Benjamin, *Reflections: Essays, Aphorisms, Autobiographical writings*, translated by Edmund Jephcott, Schocken Books • New York, 1986, pp.277-300.
- ٦ انظر/ي ارثيلا ازولاي، **عنف مؤسس ١٩٤٧-١٩٥٠، جينولوجيا بصرية لنظام وتحويل الكارثة «الكارثة من وجهة نظرهم**، اصدار ريسلينغ، ٢٠٠٩
- ٧ مع انتهاء العدوان عام ١٩٥٦ باحتلال سيناء صرح بن غوريونوسيتسني لنا مجدداً الترنم بترانيم غوريون «تسببت بإنهاء ناجح لعملية عسكرية هي الأكبر والأكثر فخراً في تاريخ شعبنا، وإحدى أكثر العمليات المدهشة في تاريخ الشعوب. مرة أخرى بوسعنا أن ننشد نشيد موسى وبني إسرائيل القديمة. سماع الشعوب فيحتدون وانتشر الذعر بين سكان فلسطين فيزعون أمراء أدوم وارتعد أسياذ مؤاب وتلاشت أهالي كنعان اجمعين ويأخذ منهم الارتياح والجفل. وستعود ايلات العتيق: **يَسْمَعُ الشُّعُوبُ فَيَرْتَدُّونَ، تَأْخُذُ الرُّعْدَةُ سُكَّانَ فِلِسْطِينَ. جَيِّنَدُ يَنْدَهِيشُ أُمَرَاءُ أَدُومَ، أَهْقِيَاءُ مُؤَابَ تَأْخُذُهُمُ الرُّجْفَةُ. يَذُوبُ جَمِيعُ سُكَّانِ كَنْعَانَ. تَقَعُ عَلَيْهِمُ الْهَيْبَةُ وَالرُّعْبُ. تَعُودُ إِيلات مرة أخرى الميناء العبري الأساسي الرئيسي في الجنوب ويوتفات المسماة «، **ويوطفات، المسماة نيران» ستعود جزءاً لا يتجزأ، تعود لتمسي جزءاً من ملكوت إسرائيل الثالث** «في دافيد شاحام، إسرائيل-شاحام، ٤٠ عاما، اصدار عام عوبيدعوفيد، ١٩٩١، ص ١٢٨.**
- ٨ للاستزادة انظري دافيد اوحن، «مسيانية علمانية كئيولوجيا سياسية، حالة دافيد بن غوريون» في كريستوفر شميدت (تحرير)، **الاله لا يقف صامتا: التئولوجيا السياسية، الحداثة اليهودية والتئولوجيا السياسية**، معهد فان لير وهيكيوتس همؤحاد، ٢٠٠٩، ص ٢٠٤-٢٢٥.
- ٩ قانون أساس القدس على موقع الكنيست، <http://main.knesset.gov.il/About/Occasion/Pages/JerusalemCapitalLaw.aspx> (آخر مشاهدة ٢٠١٧، ٣، ٦)
- ١٠ في حزيران ١٩٦٧ بعد انتهاء الحرب ضمت إسرائيل القدس الشرقية التي كانت مساحتها تحت تالس الحكم الأردني ١٦ الاف دونم بالإضافة الى ٧٠ الف دونم من المناطق المحيطة والتابعة لحوالي ٢٩ قرية لحدود بلدية القدس ووضعتها تحت الحكم والقضاء الإسرائيلي، واعطي سكان القدس الشرقية مكانة مقيم دائم الذي يعتمد على قانون دخول الغريباء من عام ١٩٥٢، للمزيد انظر هنيدي غانم «تحويل القدس الى اورشليم: عن سياسات المحو، الاحلال والمقاومة» **مجلة سياسيات**، عدد ٣٣، ص ٣٠-٤٤.
- ١١ للمزيد انظر/ي Patrick Wolfe, "Settler colonialism and the elimination of the native", *Journal of Genocide Research* 8(4), December, 2006, 387-409
- ١٢ حول التفسير القانوني لمكانة الاراضي المحتلة انظر/ي قرار محكمة العدل العليا ٨٢/٣٩٣ حيث استخدم اهارون براك مصطلح «تفيسه لוחماتيت» Belligerent Occupation:
- ١٣ ميخا غودمانن مصيدة ١٩٦٧، الأفكار التي تقف وراء الانقاسام الذي يمزق إسرائيل، اصدار كينرت، زمورا-بيتان، بيت دافير، ٢٠١٧، ص ١٧-٢٠.
- ١٤ من المدافعين عن وجهة النظر اليمينية هذه بروفيسور طالبا اينهورن، وتعتمد في موقفها هذا على سان ريمو الذي عقد عام ١٩٢٠، وتم فيه تحديد أن فلسطين ستوضع تحت الانتداب البريطاني، وقد كُتِبَ في مقدمة طية الانتداب أن الانتداب يتأسس على الاعتراف الدولي في علاقة «الشعب اليهودي بأرض فلسطين»، وقد جاء في البند الثاني أن على بريطانيا الاهتمام بتوفير الشروط السياسية والإدارية والاقتصادية التي تضمن تحقيق البيت القومي لليهود، فيما تم تجاهل أي حقوق للفلسطينيين.
- للمزيد انظر/ي «إسرائيل والقانون الدولي» ورقة موقف صادرة عن مركز أرثيل للأبحاث ومتوفر على موقع NEWS1 (بدون تاريخ) على الرابط التالي: <http://www.news1.co.il/Archive/003-D-2708-00.html> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٥ انظر/ي ميخا غودمان، م. س. ص ٦٧، ٣٢.
- ١٦ حول تشكيلات الحكومات المختلفة منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم انظر صفحة الكنيست على الرابط التالي (<https://www.knesset.gov.il/govt/heb/memshalot.asp>) (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١١)
- ١٧ للاستزادة انظر/ي تقرير مؤسسة الحق عن استغلال إسرائيل للمصادر الطبيعية في البحر الميت: Al-Haq Organisation, 2012, *Pillage of the Dead Sea: Israel's Unlawful Exploitation of Natural Resources in the Occupied Palestinian Territory*, AL-Haq, Ramallah.

- ١٨ للمزيد انظر/ي: امطانس شحادة وحسام جريس، «دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسي للمستوطنات»، ٢٠١٦/٤/٢٢، مركز مدار، على الرابط التالي: <https://goo.gl/dcSh2G> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٨).
- ١٩ انظر//ي سليم سلامة، «ميزانية إسرائيل الجديدة: حصة المستوطن في الضفة خمسة أضعاف حصة المواطن داخل الخط الأخضر»، تقارير خاصة، ٢٠١٦، ١٢، ٢٦، مركز مدار، على الرابط التالي: <https://goo.gl/Nmtoty> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٩).
- ٢٠ للاستزادة انظر/ي تقرير إموادومند ليفي على صفحة رئيس الوزراء الإسرائيلي، على الرابط التالي: <http://www.pmo.gov.il/Documents/doch090712.pdf> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٥).
- ٢١ انظر//ي مثلاً حوفي عومس خطوة وراء خطوة: هكذا تطبق الحكومة تقرير ليفي، موقع مكور ريشون، ٢٠١٦/٤/١٩، متوفر على الرابط التالي: <http://www.makorrishon.co.il/?p=3648> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٨).
- ٢٢ عن معنى الدين المدني في السياق الإسرائيلي انظر/ي ياروخ كيمرلينغ، «دين، قومية وديموقراطية في إسرائيل» ومقيم، عدد ٥٠-٥١، ١٩٩٤، ص. ١١٦-١٣١.
- ٢٣
- ٢٤ روجل ألفار، «الحل بحسب ريفلين: كوندراالية واحدة لشعبيين»، هآرتس، ٢٠١٦/٤/١٣، على الرابط التالي: <http://www.haaretz.co.il/gallery/television/tv-review/premium-1.2913632> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).
- ٢٥ جدعون ليفي، «سيدي الرئيس»، هآرتس، ٢٠١٧، ٢، ١٦، على الرابط التالي: <http://www.haaretz.co.il/news/world/america/premium-1.3918277> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١).
- ٢٦ انظر/ي شلوم يروشالمي، «أ.ب. يهوشوع: إيماني بحل الدولتين ضعف»، موقع nrg، ٢٠١٦/١٢/١٠، على الموقع التالي: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/851/083.html> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).
- ٢٧ انظر/ي بشكل خاص هندية غانم، ٢٠١٥، «الملخص التنفيذي: صعود إسرائيل الثالثة»، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٥، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤، وقد جاء في التقرير أن «إسرائيل الثالثة» تتسم بتسارع تحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وتحويل خطاب اليمين من الخطاب الاجتماعي الليبرالي، إلى الخطاب الاستيطاني النيوليبرالي المشبع بالمفردات الدينية.
- ٢٨ للاستزادة انظر/ي أنطوان شلحت «الفصل السياسي» في هذا التقرير، وأيضاً هندية غانم ٢٠١٦ «الملخص التنفيذي» في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦ المشهد الإسرائيلي ٢٠١٥، في الملخص تطرّق واسع لآليات التحكم عبر القانون بالمنظمات المناهضة للاحتلال، وعلى رأسها منظمة «يكسرون الصمت». لا بد من الإشارة هنا إلى أن عام ٢٠١٦ شهد مثابرة في استهداف هذه المنظمات، فقد تمت مهاجمة رئيس منظمة بتسليم حجابي إلعاد من قبل غالبية السياسيين من اليمين والوسط بعد خطابه عن الاحتلال في الأمم المتحدة في ١٦ تشرين أول ٢٠١٦ (يمكن مراجعة الخطاب على الرابط: http://www.btselem.org/hebrew/settlements/20161014_security_council_address، آخر مشاهدة ٢٠١٧/٨/٣) وقد كان رئيس الائتلاف من حزب الليكود دافيد بيبان اقترح أن تسحب جنسية إلعاد، وبعد أن اتضح استحالة ذلك، بارز لقانون «حجابي إلعاد» يمنع بموجبه الإسرائيليين من الدعوة لمقاطعة إسرائيل في محافل دولية، انظر/ي دفنة ليثال، ٢٠١٦، «بيبان يبادر: قانون حجابي إلعاد»، موقع mako، ٢٠١٦/١٠/٢٢، متوفر على الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2016/Article-e9d8910f45de751004.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٨).
- وفي حالة منظمة «يكسرون الصمت»، التي هي منظمة لجنود خدموا في الأراضي المحتلة، وقرروا الحديث عن بشاعة القمع والاحتلال، فقد تمت ملاحقة المنظمة ونشطاءها والتشهير بهم في الإعلام ومن قبل القيادات السياسية، كما تم في ٨ كانون الثاني ٢٠١٧ في لجنة التشريع إقرار قانون «يكسرون الصمت» الذي يمنع بموجبه نشطاء «ينقصون قيم الجيش»، وقصد بالذات نشطاء «يكسرون الصمت»، من إعطاء محاضرات في المدارس، وكان المبادران للقانون هما نفتالي بينيت ويائير لبيد، للاستزادة انظر/ي يكي ادمكر، «جولة لهدم الديموقراطية»، في موقع walla، ٢٠١٧، ١، ٨، على الرابط: <http://news.walla.co.il/item/3029757> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٨). وللإستزادة عن نشاط منظمة «يكسرون الصمت» انظر/ي: <http://www.shovrimshatika.org> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٨).
- ٢٩ للمزيد انظر/ي عميت سيغل، «رئيسة العليا ضد وزيرة العدل»، موقع mako، ٢٠١٦، ١١، ٣، على الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-law/legal-q4_2016/Article-b01e8e095092851004.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٣).
- وانظر/ي أيضاً جالي غينات، «رئيسة العليا ضد شاكيد: اقتراحك بشأن تعيين القضاة كوضع مسدس على الطاولة»، على موقع walla، ٢٠١٦/١١/٣، على الرابط التالي: <http://news.walla.co.il/item/3010175> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٧/٣).
- ٣٠ للمزيد انظر/ي عميت سيغل، «انتصار لشاكيد»، موقع mako، ٢٠١٧/٢/٢٢، على الرابط التالي: http://www.mako.co.il/news-law/legal-q1_2017/Article-9ab899f0f276a51004.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٤).
- ٣١ للمزيد عن تدين الجيش والعلاقة بين التدين والتحولات الاجتماعية في إسرائيل، انظر/ي يغيل لفي، «القائد الأعلى: ثقل الجيش الإسرائيلي»، عام عوفيد: تل أبيب (بالعبرية).
- ٣٢ للمزيد انظر/ي أور كشتي، «تحليل التصويت: أغلبية ساحقة لنتنياهو في الهوامش وفي الطبقة الوسطى»، هآرتس، ٢٠١٥/٣/١٩، على الرابط التالي: <http://www.haaretz.co.il/news/elections/premium-1.2594125> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٦).

- ٣٣ انظر/ي إيتمار إخنار، «نتتياهو: أنا من أصول سفارادية»، موقع ynet، ٢٥/٥/٢٠١٦، على الرابط التالي: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4807623,00.html> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).
- ٣٤ نعمة لينسكي، «لن تملوا علي ماذا أقول»، مقابلة في إسرائيل هيوم، ١١/٩/٢٠١٥، متوفر على الرابط التالي: <http://www.israel-hayom.co.il/article/313067> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٩).
- ٣٥ هآرتس ٢٣/٩/٢٠١٦ : على الرابط التالي: <http://www.haaretz.co.il/gallery/cinema/1.3076805> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢)
- ٣٦ على اسم رئيس اللجنة الشاعر أرز بيطون وهو من أصول جزائرية.
- ٣٧ للمزيد حول تقرير لجنة بيطون وتوصياتها ودورها انظر/ي مهند مصطفى، ٢٠١٦، «لجنة بيطون»، **قضايا إسرائيلية**، عدد ٦٤، ص. ١١٠-١٢١، مركز مدار: رام الله، ٢٠١٧/١/٩.
- ٣٨ من بين الجمعيات تشير إلى جمعية القوس الشرقي التي نادت بإعادة توزيع الخير العام بشكل عادل، يمكن مراجعة صفحة الجمعية على الرابط: <http://www.ha-keshet.org.il> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢). وهناك أيضاً جمعية «أحوتي» النسوية، ومن بين الشخصيات نذكر بروفيسور يهودا شنهاف وكتابه «اليهود العرب» الذي صدرت ترجمته العربية عن مركز مدار ٢٠١٦، وكتابات إيللا شوحاط، ويوسي يونة، وسمدار لافي، وهنؤيت دهان كلاب، وسامي شالوم شطريت. ويمكن اعتبار مواقفهم بمثابة نقض نخب منظمة يهود
- ٣٩ للاستزادة انظر/ي أنطوان شلحت، «اليمين الإسرائيلي الجديد»، في المشهد الإسرائيلي، ٢٠١٦/٢/٢، متوفر أيضاً على الرابط التالي: <https://goo.gl/yZlu4Y> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/٢).

إسرائيل والمسألة الفلسطينية تصعيد نهج الضم ومحاصرة حل الدولتين

عاطف أبو سيف

مدخل

مرّ عام ٢٠١٦ دون مفاجآت دراماتيكية أو أحداث حاسمة، باستثناء صدور القرار ٢٣٣٤ الخاص بالاستيطان وقرار اليونسكو حول مكانة القدس، إضافة إلى انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأميركية. دفعت هذه الحالة، كما يقترح التقرير إلى مجموعة من التحولات في الخطاب السياسي الإسرائيلي حول مدى الحاجة إلى حل مع الفلسطينيين، فيما انتقل النقاش من التفاصيل إلى العموميات، وادعاء أن الصراع لن ينتهي، لذلك على إسرائيل أن تتعايش معه بدل الانشغال بحله.

وخفتت حدة «هبة القدس» بشكل ملموس ولم تعد أحداثها ذات طابع جماهيري يقوم على الاشتباك بين المواطنين والجيش على الحواجز، بل باتت تتركز على الأعمال الفردية خاصة في القدس المحتلة. كما لم يشهد عام ٢٠١٦ حراكاً سياسياً جدياً لكسر الجمود في العملية السلمية، حتى مؤتمر باريس الذي نجحت فرنسا في عقده لم يكن أكثر من تجمع دولي للتأكيد على أهمية السلام، لم يحضره الطرفان.

على صعيد دولي، يحمل صعود إدارة أميركية جديدة برئاسة ترامب - وكما يعتقد عدد كبير من الساسة والاستراتيجيين الإسرائيليين - فرصاً كبيرة لإسرائيل، في مقابل الصدمة الإسرائيلية من تصريحات وزير الخارجية السابق، جون كيري، لكونها تعبر عن قناعات باتت راسخة في المجتمع الدولي ولدى أصدقاء إسرائيل من أن نذر الدولة

الواحدة لم تعد بعيدة. وعليه شكلت، هذه النقطة مكوّنًا من جوهر الخطاب الداخلي في إسرائيل: على إسرائيل أن تتصرف لمنع ذلك من طرف واحد.

يحاول هذا الفصل رصد وتحليل مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٦ بغية الوصول إلى فهم أوسع لطبيعة تحول هذه العلاقات من خلال موضعها أولاً ضمن النسق العام للتطورات الإقليمية والدولية ذات الشأن، ومن ثم تأمل تحولات الخطاب السياسي في إسرائيل المتعلق بالصراع وهو تحول يشكل استكمالاً للنقاشات في السنوات السابقة وتراكماً عليها، قبل أن ينتقل لمراجعة بعض الجهود الدولية مثل مواقف جون كيري ومؤتمر باريس ومبادرات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وموسكو، ومن ثم يقرأ العلاقات الميدانية من جهة الوضع في القدس والضفة الغربية والاستيطان والعلاقات مع غزة.

السياق العام لعلاقات إسرائيل بالفلسطينيين:

تطورت علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين ضمن نسق عام من التحولات الدولية والإقليمية بشكل عام، التي ألفت بظلالها على هذه العلاقات. وبشكل عام فإن ثمة تقديراً إسرائيلياً إيجابياً لهذه الأحداث ولانعكاسها على مصالحها.

أولاً: الإقليم منشغل بنفسه.

يتواصل الصراع في الشرق الأوسط وتتناحر قواه المختلفة على مناطق نفوذ فيما تتمتع إسرائيل بجني ثمار ذلك. بل إن نظرة خاطفة تعكس كيف استفادت إسرائيل بشكل ملموس من الصراعات في المنطقة. وفي هذا السياق يشير يوأف غالنت، عضو المجلس الوزاري المصغر، أن وضع إسرائيل مريح نسبياً فـ «حزب الله» مشغول في سورية، والاتفاق النووي أبعد تهديد إيران لبضع سنوات فيما تنشغل جل المنطقة بمشاكلها الداخلية واستيعاب اللاجئين. ولما كانت أغلبية العالم الإسلامي سنية فإن غالنت يعتقد أن هناك الكثير من المصالح بين الطرفين خاصة فيما يفترضه من وجود عدو مشترك يتمثل بغلاة الشيعة والسلفيين الجهاديين أمثال القاعدة وداعش.^١ أما حماس فتبدو معزولة بشكل كبير كما لا يوجد خطر من قيام تحالف قوى ضد إسرائيل. صحيح أن إسرائيل لم يكن لها دور كبير في تحديد مثل هذه النتائج حيث أن الاتفاق النووي وبالتالي تحييد إيران المؤقت جاء نتيجة الجهود الأميركية، بمواجهة معارضة إسرائيلية عنيفة، كما أن تفكيك الجيش السوري جاء بسبب الصراع الداخلي وهو الصراع الذي جر حزب الله وألهاه، والمعارضة العربية للإخوان وصراع السيسي معهم هو ما شدد التضييق على حماس، كما أن الخوف من تنامي داعش والنفوذ الإيراني هو ما قد يدفع بعض الدول

محصلة الواقع الإقليمي: وضع إسرائيل «لم يكن مريحاً وأمناً كما هو عليه اليوم»

العربية للتقارب مع إسرائيل، لكن المحصلة -سواء أكانت المقدمات بتخطيط إسرائيل أم لا- أن وضع إسرائيل «لم يكن مريحاً وأمناً كما هو عليه اليوم»، حيث باتت إسرائيل «صخرة مستقرة في وسط شرق أوسط مفكك»^٢.

نتج عن الواقع الإقليمي المتري
تعزز علاقات إسرائيل مع البعض،
وخفوت العداء تجاهها من البعض
الآخر.

رغم ذلك فإن التغيرات المتسارعة في المنطقة تتطلب من إسرائيل عقد تحالفات مع كل من تستطيع التحالف معه. من هنا جاء رأب الصدع مع تركيا^٣. لكن مع استمرار دوامة الصراع في الإقليم فإن إسرائيل مضطرة للتعامل في المدى المنظور مع بيئة إقليمية تتصف بعدم الاستقرار المزمن والعنف والإحباط العميق وتقلص فرص تحقيق سلام مع الفلسطينيين^٤.

ثانياً، تحسن مكانة إسرائيل الجيو-استراتيجية:

نتج عن الواقع الإقليمي المتري تحسن علاقات إسرائيل الإقليمية وتعزز مكانتها الصديقة للبعض وغير المعادية للبعض الآخر؛ فمن وجهة نظر إسرائيلية فإن العلاقة مع مصر في وضع ممتاز، كما أن ثمة علاقات قوية مع الأردن، وتقاطعا للمصالح مع دول الخليج خاصة السعودية، ناهيك عن العلاقة المميزة مع قطر بجانب وجود مصالح مع المغرب^٥. بحيث لم يعد سؤال الحرب والسلام يؤثر كثيراً في علاقات إسرائيل الإقليمية. ويرى محللون إسرائيليون أنه لم يعد مهماً بالنسبة لدول المنطقة إذا ما كانت تل أبيب ترغب في السلام مع الفلسطينيين أم لا، طالما أن إسرائيل بحد ذاتها باتت ذات نفع مباشر لها. ويدعون أن أحد افرازات السياق الإقليمي أن تحسّن العلاقات مع إسرائيل والتقدم في عملية السلام مع الفلسطينيين لم يعودا متلازمين، بل باتا عاملين منفصلين^٦. لقد «وجد مجال مشترك من المصالح بين إسرائيل وبعض الدول السنية»، بكلمات نتسان ألون، رئيس قسم العمليات في الجيش^٧. التغيرات التكتيكية «أنشأت ظروفاً إستراتيجية لصالح دولة إسرائيل»، كما يقول^٨. لم تعد إسرائيل كيس اللكمات بل حليفة يمكن التعاون معها والاعتماد عليها. بل ذهب إيال زيسر إلى المغالاة بالقول إن إسرائيل باتت «ضرورة عربية»^٩.

من وجهة نظر إسرائيل، فإن
الدول العربية باتت أكثر ضعفاً،
فيما جيوش بعض الدول تفككت،
خاصة الدول الأكثر راديكالية ضد
إسرائيل

من وجهة نظر إسرائيل، فإن الدول العربية أكثر ضعفاً وتبدو بعض الدول غير قادرة على البقاء، فيما جيوش بعض الدول تفككت خاصة الدول الأكثر راديكالية ضد إسرائيل (سورية والعراق) أما تلك الدول التي حافظت على بقائها فمنشغلة بمواجهة التهديدات ضد أمنها، وكل ذلك لصالح إسرائيل^{١٠}. دولياً أيضاً، يبدو أحياناً أن الاحتلال لم يعد سؤال العالم الكبير، الأمر الذي يعبر عن نفسه أحياناً في مسائل مثل اختيار إسرائيل لرئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة في حزيران بأغلبية كبيرة.

دولياً أيضاً العالم لم يعد يربط
بين أزمات المنطقة وبين سلب
إسرائيل لحقوق الفلسطينيين.

رغم ذلك تضررت مكانة إسرائيل جراء بعض المعطيات خاصة تواصل الدعم الأوروبي للفلسطينيين (الضغط الفرنسي لعقد مؤتمر السلام) وانتهاءً بتراخي الدعم الأمريكي للمواقف الإسرائيلية ما قبل صعود ترامب والذي تمثل بعدم استخدام حق النقض لمنع صدور القرار ٢٣٣٤. بجانب تمأسس المشروع النووي الإيراني بعد الاتفاق مع القوى الكبرى وتنامي الدور الروسي في سورية ونشاط حزب الله هناك وما يعكسه من اكتساب خبرات وتطوير أسلحة، ومواصلة حماس التسلح وتطوير قدرات صاروخية وبناء منظومة الأنفاق.^{١١}

ثالثاً: من المقاطعة إلى الضغط السياسي

لم تتوقف حركة المقاطعة عن الضغط على إسرائيل، لكنها أيضاً لم تعد تشكل قلقاً وجودياً عليها. يشعر نتنياهو أن «حربه» ضد حركات المقاطعة باتت تؤتي أكلها وأنه يحقق إنجازات من خلال الضغط على الدول بتجريم أي مقاطعة لإسرائيل بوصفها معاداة للسامية وتحريض عليها. كما تولي الحكومة الإسرائيلية أهمية كبيرة لملاحقة نشطاء حركة المقاطعة وتمنعهم من دخول البلاد بجانب متابعة كل نشاطاتهم في الخارج.^{١٢} رغم ذلك هناك قلق في إسرائيل من استمرار بل وتصاعد الضغط الدولي المتزايد على إسرائيل، كما تتوج بقرار ٢٣٣٤ والقرار المتعلق بمكانة القدس الصادر عن اليونسكو. كما أن طبيعة المطالب الدولية اختلفت وبات الحديث عن العودة إلى حدود الرابع من حزيران (صيغة القرار ٢٣٣٤). وكما يقول افرايم هراي فإن الأمر لا يتعلق بالمناطق بل بات يمس «وجود دولة إسرائيل».^{١٣} وهناك من يرى أنه توجد حرب ناعمة ضد إسرائيل تتمثل بالمقاطعة والمؤسسات الدولية والدبلوماسية و شبكات التواصل الاجتماعي والمحاكم،^{١٤} التي على إسرائيل أن تواصل العمل من أجل احباطها.

لم تتوقف حركة المقاطعة عن الضغط على إسرائيل، لكنها أيضاً لم تعد تشكل قلقاً وجودياً عليها.

رابعاً: صعود اليمين الغربي ومفاجأة ترامب

أنتجت التحولات الكبيرة في السياسة الدولية والهزات التي ضربت الكثير من أماكن العالم مزيداً من التشدد لدى ناخبي الدول الكبرى وتعزيزاً للنزعة القومية وزيادة قوة اليمين، ويأتي ذلك في ظل تواصل تدفق اللاجئين وتزايد النقاش حول فرص دمجهم وممكنات تحقيق الدمج الناجح. وتشهد بعض الدول صعوداً متنامياً للأحزاب الأكثر تطرفاً، في ألمانيا مثلاً. ويأتي انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي جزءاً من هذا السياق، وتصب هذه النزعات و «فقدان نخب اليسار في الولايات المتحدة وأوروبا هيمنتها وثقتها بنفسها»، في خدمة إسرائيل.^{١٥}

وصل ترامب البيت الأبيض مع
مواقف مشجعة للاستيطان،
بجانب عدائه الصارخ للإسلام
والعرب.

كان الصعود الأبرز لليمين في واشنطن حيث نجح دونالد ترامب في الوصول للبيت الأبيض حاملاً لإسرائيل معه بشرى تنفيذ وعده بنقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ومواقفه المشجعة للاستيطان، بجانب عدائه الصارخ للإسلام. بعبارة أخرى إن واحداً من أهم الحوافز التي تنتظر إسرائيل هو وجود شريك فوق العادة في واشنطن. هذا سيسهل على تل أبيب في العام ٢٠١٧ مواصلة تجاهلها للمطالب الفلسطينية ومواصلة خطواتها أحادية الجانب. مثلاً يأمل ليبرمان التوصل إلى تفاهم مع إدارة ترامب حول وقف البناء في المستوطنات المعزولة مقابل مصادقة الإدارة الجديدة على رسالة بوش لشارون في العام ٢٠٠٤. ومن المشكوك فيه وفق آراء إسرائيلية، أن ترامب سيهتم كثيراً بإعادة إحياء عملية السلام. على الأقل في تل أبيب يعتقدون أنه لن يمارس ضغوطات كبيرة عليهم من أجل الجلوس والتحدث في الأمر.

لكن ورغم أن السياق العام لمشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٦ كان مريحاً لإسرائيل، إلا أن هذا لن يعني أنه يمكن أن يستمر على هذا الوضع للأبد وهو قابل للتغير والتبدل ويحمل مخاطر كامنة، لذلك، يوضح يلدين أن البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية تتسم ببعض التوجهات والتطورات السلبية بالنسبة لإسرائيل، فمكافة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط باتت أكثر ضعفاً فيما وضعت إدارة أوباما المنطقة في مكان منخفض في سلم أولوياتها ومن المتوقع أن تواصل إدارة ترامب مبدأ الانعزال هذا عن المنطقة. لقد عزز الحضور الروسي في سورية من حزب الله وإيران وحداً من حرية التصرف الإسرائيلي. استمرار أعمال الطعن والدهس بسبب اليأس الذي يعيشه الفلسطينيون. كما أن علاقات إسرائيل مع أوروبا واصلت تدهورها، وضعف التضامن الداخلي في إسرائيل، وباتت قيادة الجيش أكثر عرضة للانتقاد فيما تم إقحام الجيش إلى الصراع السياسي الداخلي.^{١٦}

منطلقات إسرائيل في التعاطي مع الفلسطينيين

تهمين على الخطاب السياسي الإسرائيلي مجموعة من المقولات التي أسست بشكل واضح لجملة مواقف وسياسات إسرائيل خلال العام ٢٠١٦. وتعلقت هذه المقولات بطبيعة فهم الواقع العام للصراع وممكنات تحقيق إسرائيل لما ترغب أن تحققه، بجانب السياق الأشمل سابق الذكر والتحليل.

(١) الانفصال عن الفلسطينيين

ثمة قناعة متزايدة في إسرائيل بحاجتها للانفصال عن الفلسطينيين «والتخلص من لعنتهم» دون الالتفات لرغبتهم. وقد ظهرت أطروحات كثيرة في هذا السياق، انطلقت

ثمة قناعة متزايدة في إسرائيل
بحاجتها للانفصال عن
الفلسطينيين «والتخلص من
لعنتهم» دون الالتفات لرغبتهم.

يرى البعض أن إسرائيل يجب أن
تسعى إلى حل مع الإقليم قبل
حل المسألة الفلسطينية.

من الاعتقاد بأن على إسرائيل أن تتصرف من طرف واحد، أن تترك ما لا تريد وأن تحتفظ به خلف الجدران أو الأسوار. يقترح البعض أن يتم ذلك عبر إخلاء أحادي الجانب وتدريبى للمستوطنات في المنطقة الواقعة وراء الجدار الأمني والاحتفاظ بحرية الجيش في العمل في المنطقة بأكملها.^{١٧}
غير أن الترويج الإسرائيلي في هذا المجال لم يتبلور إلى حقائق بارزة، كما يتجلى في اعتبار كيري أنه لن يحدث تطبيع دون التقدم مع الفلسطينيين.

(٢) الحل مع الإقليم

يرى البعض أن إسرائيل يجب أن تسعى إلى حل مع الإقليم قبل حل المسألة الفلسطينية. إذ إن القضية الفلسطينية لم تعد تتمتع بالاهتمام الذي كانت تحظى به في السابق من قبل الأنظمة والجمهير العربية.^{١٨} وبحسب هذا التوجه لم يعد أحد يعتقد إن القضية الفلسطينية هي سبب الصراع الإقليمي وأن حلها سيجلب السلام. فالمشهد الإقليمي يكتظ بمصالح الدول العربية التي تواجه تراجعاً في مدخولات النفط وتستعد للتهديد الإيراني فيما الإدارة الأميركية لم يعد الأمر يهمها كثيراً.^{١٩} وعليه هناك رغبة إسرائيلية للتركيز على العلاقات الإقليمية وفتح ثغرات في العلاقة مع الدول العربية على حساب التركيز على العلاقة مع الفلسطينيين. وترى الأطراف الإسرائيلية أنه بات هناك تقاطع مصالح مع الأنظمة العربية مثل دول الخليج ومصر وغيرها، ومن شأن إسرائيل أن تسهم في تعميق التعاون مع هذه الدول.^{٢٠}

(٣) التعامل مع السلطة كـ «إدارة» وليس كشريك سياسي

لصيق بالسابق، لم يعد الجانب الإسرائيلي ينظر إلى السلطة كأكثر من أداة «إدارة» لحياة الفلسطينيين، ولم يعد البحث عن شريك يقلق الإسرائيليين طالما أن العملية السياسية لم يعد مأمولاً أن تبعث فيها الحياة. ورغم أن نتيها واصل الإصرار على أنه مستعد لإجراء حوار مع الفلسطينيين فإنه من المشكوك فيه إذا ما كانت لديه أي مصلحة حقيقية في إجراء مفاوضات مباشرة تهدف للتوصل إلى اختراق ملموس باتجاه تسوية وتحقيق تقدم باتجاه الهدف المنشود المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.^{٢١}
ويعزز دخول ليبرمان للحكومة هذا التوجه. حيث كما كان متوقعاً انتهج ليبرمان سياسة تتماشى مع فكرته التي عبر عنها مراراً من أن السلطة الفلسطينية وقيادتها هما مشكلة وليساً جزءاً من الحل. وعكست سياسات ليبرمان كيف أنه تعامل على أن السلطة لا يمكن أن تكون شريكاً في تنظيم علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين، وهو بهذا يقوم بإعادة إنتاج شخصيته لتعزيز فرصه في المنافسة على رئاسة الحكومة، عبر نيل قبول أميركي ودولي.

لم يعد الجانب الإسرائيلي ينظر
إلى السلطة كأكثر من أداة «إدارة»
لحياة الفلسطينيين.

يتعلق جزء من هذا التصور بالنقاش الإسرائيلي حول مستقبل قيادة السلطة. فقد انتقل النقاش في إسرائيل من البحث في مستقبل بقاء السلطة ومصلحة إسرائيل في ذلك أم عدمه، إلى البحث في اليوم التالي لرحيل الرئيس أبو مازن. بكلمة أخرى بات وجود السلطة أمراً مسلماً به لإدارة حياة الفلسطينيين، دون أن يترتب على هذا الوجود أي استحقاق سياسي، بالضرورة، من قبل إسرائيل. المهم هو من سيحكم السلطة في المستقبل.

(٤) الادعاء بأن الخطوات الأحادية غير مضرّة بفرص الحل

هناك شبه اتفاق في إسرائيل على مواصلة العمل ضمن الخطوات الأحادية الجانب التي تحافظ خلالها على مصالحها مع الادعاء أن هذه الخطوات لن تعيق حل الدولتين المستقبلي.

ثمة إجماع بات ناضجاً في إسرائيل حتى في أوساط البعض في اليسار أنه في السياق الحالي فإنه من المشكوك فيه أن مفاوضات حول الحل النهائي مع الفلسطينيين ممكنة. كما أنه من المشكوك فيه أن هذه المفاوضات في حال أجريت ستقود إلى اتفاق. وعليه فهناك حاجة لتطوير أهداف سياسية ملموسة جديدة ترتبط بالضرورة بالفكرة السياسية التي تقود التوجه الإسرائيلي في الاستجابة للسؤال حول إذا ما كانت إسرائيل فعلياً عليها أن تلتزم بحل الدولتين. وعليه من الضروري أن تسعى الأهداف السياسية الإسرائيلية للحفاظ على فرص إنجاز الحل من خلال خطوات تمنع الوضع الحالي، حيث تصبح الدولة الواحدة حقيقة لا مناص منه، والقيام بخطوات تجعل المفاوضات المستقبلية فعالة.^{٢٢}

يقترح شلومو برومو وآخرون أن على إسرائيل أن تتصرف تدريجياً ولكن بشكل عاجل لتوفير ظروف سوف تسهل حل دولتين لشعبيين انطلاقاً من مصلحة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي ولمصلحة أمنها وأمن سكانها. قد تساهم هذه الخطوات في تعزيز المفاوضات التي قد تنشأ في المستقبل أو حتى تكون مفيدة في ظل غياب الحوار بين الطرفين. على الحكومة التي تؤمن بذلك أن تسعى إلى ترسيم حدود مؤقتة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني دون أن يؤثر ذلك سلباً على التسوية الدائمة في حين انطلاق مفاوضات مستقبلية وتسمح لإسرائيل بمواصلة نشاطاتها الأمنية الحيوية وتقود إلى تطوير مشروع الفلسطينيين في بناء دولتهم. خلف هذه الحدود لن يكون هناك مستوطنات يهودية وستمنع التوسع المستمر في المستوطنات اليهودية بما قد يمنع تطبيق حل الدولتين.^{٢٣} وهذه الخطوات قد تكون أحادية أو وفق اتفاقات محددة تجري مع الفلسطينيين على بعض القضايا. من المرجح أن تكون معظم الخطوات المبكرة أحادية

ثمة إجماع بات ناضجاً في إسرائيل حتى في أوساط البعض في اليسار يشكك في كون مفاوضات حول الحل النهائي مع الفلسطينيين ممكنة.

لأن السياق الحالي يعمق عدم الثقة بين الطرفين. وفي حال تم خلق مستوى معقول من الثقة حتى لو كان نتيجة هذه الخطوات الأحادية التي ستعزز توجه إسرائيل لحل الدولتين فيمكن التوصل إلى اتفاقيات في قطاعات محددة مثل المياه والمجاري وهي قضايا حيوية بالنسبة لتطوير البنية التحتية للدولة الفلسطينية.^{٢٤}

(٥) يمكن التعايش مع اللاحل

برز عام ٢٠١٦ بشكل خاص في الساحة الإسرائيلية التوجه للتعايش مع حالة «اللاحل». بحسبه: ليس بالضرورة التوصل لحل نهائي مع الفلسطينيين ولكن يجب التعايش مع حلول جزئية تخفف من حدة التوتر. هذا يشمل العلاقة مع السلطة والعلاقة مع حماس. فمن جهة السلطة من الواضح أن إسرائيل لن تتمكن من التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين بخصوص الدولة الفلسطينية وإنهاء الصراع، وعليه يمكن لها أن تواصل إدارة العلاقة مع السلطة عبر إقامة اتفاقيات خدمتية مثل اتفاق الكهرباء واتفاقيات أخرى تتعلق بالمياه والوقود وغيره. بكلمات أخرى ليس بالضرورة الإصرار على مفاوضات سياسية وهو ما يقود بطريقة ملتوية إلى تعزيز الحلول الاقتصادية والخدماتية.

ويمكن ملاحظة أن نتنياهو وحكومته باتوا يفضلون التعايش مع الوضع القائم على الدفع باتجاه تنشيط عملية السلام: عدد من العمليات، عدد مقبول من المصابين، بعض القتلى، أقل قدر ممكن من الجنازات. الجمهور سيبدو معتاداً على ذلك.^{٢٥}

أما فيما يتعلق بغزة، فإن وجود حماس لم يعد يضر إسرائيل كثيراً طالما يمكن التوصل إلى تفاهات غير مكتوبة معها، أو ضبط العلاقة معها وفق إيقاع يفيد المصالح الإسرائيلية. وعليه فإن مواصلة الحفاظ على التحكم بمستوى اللهب أمر مهم لإسرائيل، وهي لا ترى ضرورة، ولكن لا يضرها أن تذهب، إلى إشعال اللهب لإعادة تثبيت قواعد اللعبة. الأمر لم يعد يتعلق بوجود حماس في غزة أم عدمه، بل يتعلق أكثر بالحفاظ على عدم إطلاق الصواريخ من غزة.

(٦) المستقبل أفضل مع وجود إدارة ترامب.

فتح وصول ترامب إلى البيت الأبيض نافذة فرص كبيرة لإسرائيل. فترامب وفي الطريق إلى البيت الأبيض أطلق جملة من الوعود والتهديدات والمواقف التي تصب كلها في صالح إسرائيل. فأحد أهم الافتراضات التي يجب أن تنصرف إسرائيل وفقها -كما يقترح عاموس يلدين- هو أن إدارة ترامب أكثر صداقة لإسرائيل.^{٢٦} فترامب بدا متقدماً على قائمة التوقعات الإسرائيلية أكثر من أي رئيس أميركي آخر. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن المفاوضات ستصبح صعبة على إسرائيل بعد القرار ٢٣٣٤ بما يشكله من فرصة للتغنت الفلسطيني، فإن التمترس خلف مواقف ترامب سيبدو مريحاً لإسرائيل.

برز عام ٢٠١٦ بشكل خاص في الساحة الإسرائيلية التوجه للتعايش مع حالة «اللاحل».

فتح وصول ترامب إلى البيت الأبيض نافذة فرص كبيرة لإسرائيل.

(٧) الخوف من الانزلاق نحو حل الدولة الواحدة

من الأفكار التي باتت شائعة في النقاش السياسي الإسرائيلي الخوف من الانزلاق نحو الدولة الواحدة وحاجة إسرائيل لخطوات تمنع ذلك. بعبارة أخرى الذهاب إلى الفصل التدريجي. حتى لو بدا أنه لا يوجد شريك فلسطيني للتوصل لاتفاق معه فإن إسرائيل مصلحة في وقف الانزلاق التدريجي نحو حل الدولة الواحدة الذي سيكون لا عودة عنه. وبدلاً من ذلك الدفع باتجاه حل الدولتين مع الاحتفاظ بمصالحها الأمنية. وعليها بالتالي تعزيز الثقة بأنها تسعى لتحقيق ذلك والبحث عن كل السبل للوصول لاتفاقيات مع الفلسطينيين سواء أكانت ثنائية أم إقليمية أم مؤقتة أم عبر مسارات مستقلة.^{٢٧}

هناك تنام في الخطاب السياسي الإسرائيلي بأنه طالما أدركت إسرائيل بأنها لا يمكن أن تحتفظ بكل المناطق الفلسطينية بسبب العبء الديمغرافي المترتب على ذلك، وبسبب شبح الدولة ثنائية القومية، فإنها لا بد أن تنظر في عدم إغلاق باب الفرص أمام وجود كيان فلسطيني محدود أو آليات تُمكن الفلسطينيين من أن يديروا شؤونهم بأنفسهم، لأن أي صيغة تواصل عبرها إسرائيل إدارة لجزء من هذه الشؤون سينظر إليها العالم بوصفها احتلالاً.

فمخطئ من يظن أن إسرائيل يمكن أن تعود إلى حدود ١٩٦٧ ولكن يمكن للفلسطينيين أن يتمتعوا بتواصل جغرافي مستقل.^{٢٨} وعليه، على إسرائيل أن تتصرف وفق مصالحها وليس وفق ما يمكن أن تتمخض عنه المفاوضات. وفي هذا السياق طرح «قادة من أجل أمن إسرائيل» فكرة الأمن أولاً وقالوا إن الأمن يفرض تسوية. تعكس هذه المبادرة القلق الذي يسود أوساط القوى الفاعلة في المجتمع الدولي من أن الطريق المسدود قد يؤدي إلى نهاية إمكانية تحقيق حل الدولتين «والذي بغيا به سيستمر الصراع وسفك الدماء بين الطرفين» كما أنها تعكس أن أوروبا باتت مقتنعة بأن النهج الذي قادته الولايات المتحدة لحل الصراع لم يعد ممكناً.^{٢٩}

حل الدولتين ليس ضرورياً؟

انغلاق الأفق السياسي والإيمان المتنامي بأن الحل مع الفلسطينيين ليس ضرورياً، أو أن إنجازَه على الطريقة الإسرائيلية لم يعد ممكناً، أعطى مساحة عالية للتحذيرات من مخاطر أن تجد إسرائيل نفسها أمام حل الدولة الواحدة ثنائية القومية. ولم تكن صرخة كبرى في آخر تعليقاته على جهود التسوية قبل أن يغادر منصبه إلا إحدى الإشارات القوية التي تعني أن حل الدولة الواحدة بات موضع نقاش. كبرى حذر إسرائيل من أن استمرار الوضع الراهن سيعني أن تجد نفسها ملزمة بحل الدولة الواحدة الذي لا رجعة عنه وقتها. وكما يحذر استراتيجيون إسرائيليون فإن

استمرار الوضع الراهن يقوض ما تبقى من فرص محتملة للفصل بين إسرائيل والفلسطينيين وحل الدولتين.^{٣٠} في لحظة قد لا تكون بعيدة فإنه سيتوجب على النخب الإسرائيلي أن يختار بين معسكرين: معسكر الضم الذي سيقود إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، ومعسكر ينادي بالحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية مع أغلبية مستقرة إلى جانب دولة فلسطينية.^{٣١}

لكن في المقابل فإن النقاش لا يجب أن ينحصر في البحث عن حل الدولتين. مثلاً يقترح غيورا أيلاند أن هناك افتراضات خمسة يقوم عليها أي تبين لفكرة حل الدولتين، وهي افتراضات خاطئة من وجهة نظره، وتتمثل في التالي:

١. حل الصراع يجب أن يكون ضمن نطاق المساحة الواقعة بين نهر الأردن والبحر.
٢. الحل يتطلب قيام دولة عربية مع كامل صلاحيات الدولة.
٣. عدم وجود تطابق بين الرغبة الفلسطينية الحقيقية في إنهاء الاحتلال وبين تطلع الفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة.
٤. غزة والضفة تشكلان جزءاً من كيان سياسي واحد.
٥. جميع الدول العربية المعتدلة مهمة جداً بمثل هذا الحل وستساعد على دفعه للأمام. يقول أيلاند إن هذه الافتراضات بحاجة لإعادة فحص ويجب أن يتم تجاهلها لأنها مغلوطة والبحث عن بدائل أخرى، وعلى المجتمع الدولي أن يتقدم بمبادرة تتجاوز هذه الافتراضات ولا تأخذها كمسلمات لأنه ليس من المنطق القيام بالأمر عينه مرة أخرى وانتظار نتائج مختلفة.^{٣٢}

ثمة شيء جوهري مفقود حين يتم البحث عن تحقيق الدولة الفلسطينية؛ إنه الأشكال المختلفة للدولة وليست الدولة كاملة السيادة كما يتم السعي لها. فهناك الدولة بحكم القانون ودولة الأمر الواقع والدولة الفيدرالية بين وحدات مستقلة. كما أن النقاش يتجاهل عدم استقرار الحكم في الضفة وكذا الحكم في غزة وصراع التوريث وانخفاض مستوى الشرعية وتشئت المجتمع.^{٣٣} الأساس أن يكون هناك سيادة فلسطينية ما أو حكم فلسطيني معين للمناطق الفلسطينية، وعليه يقترح أساف أورن وأودي ديكل خطة تفصيلية يتم العمل عليها من أجل أن تسارع إسرائيل في الحفاظ على فرصة تحقيق حل الدولتين دون أن تتنازل عن مطالبها بل تحققها من طرف واحد عند الضرورة. وتشمل هذه:^{٣٤}

- (أ) إعادة تنظيم خريطة الضفة الغربية على المستوى المفاهيمي والمادي بحيث يشمل
١. نقل كل السلطات المدنية والأمنية وإدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في المناطق «أ» و «ب» للسلطة الفلسطينية وتسمى المناطق «P» وهذا سيشمل ٩٩,٧ من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية باستثناء سكان القدس.

٢. تصنيف جزء من المنطقة «ج» (٢٥ من مساحة الضفة الغربية) كمناطق تطوير وتسمى المناطق «د» وتكون مخصصة لتطوير البنية التحتية لمشاريع الاقتصاد الفلسطيني وتوفير فرص لبادرات اقتصادية وبناء البنى التحتية للدولة الفلسطينية.

٣. تصنيف الكتل غرب السياج الأمني كمناطق «E» وتكون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (١٠ من مناطق الضفة) وتضم قرابة ٨٦ بالمائة من سكان المستوطنات اليهود باستثناء القدس.

٤. تصنيف بعض المناطق بما في ذلك الغور كمناطق «S» وهي مناطق ذات أهمية أمنية وتضم طرقات استراتيجية ونقاطاً أمنية وتضم قرابة ٢٠٪ من الضفة الغربية فقط ٢٪ من المستوطنين.

٥. فيما تبقى بقية المناطق تحت تصنيفها الحالي ولا تضم إلا ١٢٪ من إجمالي تعداد المستوطنين.

(ب) الخطوة الثانية تشمل التعاون باتجاه توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني وقد تعترف إسرائيل بالمناطق المصنفة «P» و«D» كمناطق دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، وتضم حوالي ٦٥٪ من مناطق الضفة الغربية. وهذه المرحلة لا تتطلب إخلاء للمستوطنات خارج أو داخل الكتل ولا وقف حرية عمليات الجيش ولكن يتطلب تعزيزاً للتعاون ولتقسيم العمل وتطوير البنية التحتية في قطاع المواصلات.

(ج) تحديث سياسات البناء بحيث يستمر البناء في الكتل وفي القدس ويتم وقفه خارجها ويتم تطوير الكتل بحيث تستوعب من يشاء من سكان المستوطنات خارجها الانتقال لها.

(د) تطوير نماذج لحلول المشاكل وعدم انتظار الاتفاق النهائي. مثل توقيع اتفاقيات لحل مشاكل الكهرباء والماء والمجاري وغيرها.

وبشكل عام تميز النقاش الإسرائيلي بعدم جدوى التركيز على وجود دولة فلسطينية كاملة السيادة والصلاحيات وما إلى ذلك، المهم هو تحقيق دولة للفلسطينيين دون البحث عن «جودة» هذه الدولة. لا يجب حصر النقاش بدولة وما شابه، المهم أن يتمكن الفلسطينيون من أن يديروا شؤونهم بأنفسهم دون أن يشكل ذلك عبئاً على إسرائيل. مثلاً يستعين كوبي ميخائيل ويوفال جازانسكي من الأطر النظرية للعلوم السياسية بمفهوم الدولة الآيلة للسقوط من أجل أن يثبت أن الدولة الفلسطينية ستكون آيلة للسقوط ولن تكون ناجعة فمناطقها محدودة وتعتمد على إسرائيل اقتصادياً.^{٣٥}

موقف إسرائيل من السلطة الفلسطينية

يجمع السياسيون الإسرائيليون، وعلى تنوع واختلاف توجهاتهم، على أهمية المحافظة على التنسيق الأمني كمكسب استراتيجي إسرائيلي، حتى في حالات إعلان القطع من قبل أكثر الوزراء طرفاً، كليبرمان، لا ينفك أن يؤكد أن التوتر في العلاقات لا يشمل المستوى الأمني. إلى جانب ذلك يمكن ملاحظة الازدياد في نبرة تحميل المسؤوليات وإلقاء اللوم على السلطة الفلسطينية خاصة من نتيها هو وليبرمان حول ما يسمونه التحريض على إسرائيل، لكن دون المغامرة والحديث عن إسقاطها أو إنهائها من قبل إسرائيل وذلك كما سنوضح لاحقاً.

اتسمت العديد من التصريحات والمواقف الإسرائيلية الأخيرة، على مستوى السياسيين، بتحميل السلطة المسؤولية عما يجري من أوضاع في الضفة الغربية، كما أن ليبرمان وفي أكثر من مناسبة اتهم السلطة أنها ليست «شريكاً للسلام»، كما أوضحنا سابقاً، كما أن نتيها هو أشار في أكثر من موقع إلى السلطة متهماً إياها بالتحريض على الشعب الإسرائيلي وعدم وقف التحريض في القنوات الرسمية.^{٢٦}

ولكن التحليلات الأكثر تعمقاً في الجانب الإسرائيلي والتي تأخذ في عين الاعتبار التنوع بالتوجهات، وتستطيع أن تميّز بين السياسي الذي يريد أن يكسب النقاط الانتخابية بشعبوية التحريض على كل ما هو فلسطيني ولحرف النقاش عن الاحتلال، يدرك أن للأجهزة الأمنية أو ما يسمى المؤسسات «المهنية» الإسرائيلية، آراء وتوجهات مختلفة. فالمصادر تؤكد أن «مكتب منسق شؤون المناطق في وزارة الدفاع» يحذر من الانتقاد الشديد للسلطة، ويشدد على أهمية المحافظة على العلاقات خاصة الأمنية، حيث يرى فيها مكسباً استراتيجياً أمنياً مهماً، ويؤكد أن البديل لعدم وجود سلطة هو كارثي لإسرائيل.^{٢٧}

مثلاً إعلان ليبرمان توجيهاته بقطع العلاقات المدنية مع السلطة، في أعقاب التصويت في مجلس الأمن ضد الاستيطان الإسرائيلي الأخير، سارع «مكتب منسق شؤون المناطق في وزارة الدفاع» للإعلان أن هذه التوجيهات لا تعنيه وهي ليست من اختصاصه، وأن الترتيبات والتنسيقات الأمنية مستمرة كالمعتاد.^{٢٨}

تشير بعض التحليلات والمعلومات أن «الكابينة» (المجلس الوزاري المصغر)، كان قد أجرى بعض الجلسات للتشاور والتباحث في سيناريو «سقوط السلطة»، حيث أكد نتيها هو وفي أكثر من مناسبة وفي هذه الجلسات أن على إسرائيل أن تعمل كل ما يمكن لمنع هكذا سيناريو، لكن في المقابل يؤكد أن على إسرائيل أن تبقى مستعدة لهكذا سيناريو. كما أن التوصية التي قدمتها أجهزة الأمن الإسرائيلية هي بهذه الروح، وتؤكد أن سقوط

يجمع السياسيون الإسرائيليون، وعلى تنوع واختلاف توجهاتهم، على أهمية المحافظة على التنسيق الأمني كمكسب استراتيجي إسرائيلي.

السلطة كارثي لإسرائيل. وقد انقسم المجلس الوزاري في هذه الجلسة بين مؤيد للقيام بخطوات تمنع هذا السيناريو وتلجمه، وبين موقف عدم التدخل في الأمر، لكن ثمة إجماع أن على إسرائيل عدم المبادرة بأي شكل لإسقاط السلطة. كما أن التقييم الذي قدّم من قبل الأجهزة الأمنية للمجلس الوزاري يتحدث عن حرب «الوراثّة» بعد أبو مازن.^{٣٩}

بالرغم من هذا المعطى فإن بعض التحليلات الإسرائيلية تشير إلى أن نتنياهو لم يقدّم بأي أعمال لمنع هذا السيناريو بالرغم من أن أجهزة الأمن قدمت للمجلس الوزاري المصغّر توصياتها بهذا الشأن، تفصّل فيها الخطوات التي يجب اتباعها خاصة أنها تعتقد أن الانتقادات للسلطة ورئيسها ليست « في مكانها»، ويحذرون ادعاءات نتنياهو وليبرمان، تلك الادعاءات والتهجمات التي بدأت منذ تولي نتنياهو الحكومة الثانية عام ٢٠٠٩. ويعتقد هذا التحليل أن سياسة نتنياهو قائمة على ترك المسار أن يتقدم من تلقاء ذاته دون أن تتدخل إسرائيل، مشيرين أن الأمر قد يساعد نتنياهو واليمين في أن يفرضوا الحل الذي يبيغونه، أي ضم مناطق «C» والكتل الاستيطانية وإعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين في باقي المناطق.^{٤٠} وبعبارة مختلفة فإن إسرائيل تجاوزت خلال نقاشها هذا العام فكرة بقاء السلطة أم حلها، لم يعد هذا سؤال إسرائيل الكبير، وبات ما يقلق إسرائيل أكثر هو قضية خلافة أبو مازن والشخص القادم لتولى قيادة السلطة، وخلال ذلك تقوم بتسريع فرض الحلول الميدانية التي تخدم أجندتها الأمنية والسياسية.

مواقف قطبي الحكومة

نتنياهو: لم يطرأ الكثير من التغير، أو أيّا منه، على مواقف نتنياهو خلال العام ٢٠١٦. فقد عاد نتنياهو وكرر ووضح في جلسة لحزب «الليكود» رداً على انتقاد الوزير أوفير اكونيس له (الذي أكد أنه يرفض فكرة الدولة الفلسطينية بخلاف نتنياهو)، قائلاً: «اكونيس لا يفهمني، وليس أكيدا أنه لا يوافقني الرأي لو كان قد استمع جيداً إليّ، ما أطرحه على الفلسطينيين هو دولة-منقوصة، وهو ما يرفضه الفلسطينيون».^{٤١}

ويمكن ربط ما قاله نتنياهو مع إمكانية موافقة ترامب، الرئيس الأميركي، عليه، فحتى عند مباحثات كيري-عباس-نتنياهو، أكد نتنياهو أن إسرائيل ستحافظ على السيطرة على الأغوار في كل الأحوال، أي بالحالة الأمثل ستكون دولة فلسطينية «معاقة»، والحالة الأخطر ستكون «دولة - ناقص». يتزامن ذلك مع إعلان تكثيف الاستيطان وقانون «تسوية المستوطنات» وهو يعني ضم ما يقارب ٦٠٪ من الضفة الغربية، وما يميّز ضم نتنياهو عن مشروع ضم نفتالي بينيت، أن بينيت يصر على المضي في الضم القانوني بينما نتنياهو يفضل «الضمّ الناعم الهادئ» أي الضم على

بعض التحليلات الإسرائيلية تشير إلى أن نتنياهو لم يقدّم بأي أعمال لمنع سيناريو سقوط السلطة.

الأرض دون إحداث ضجة. أن يكون الضم «طبيعياً» وأمر واقعاً يشكل أساس أي مفاوضات لاحقة، وهو ما يعني إطلاق الطلقة الأخيرة على أوصلو، الميت أساساً. وهو ما يعول عليه نتنياهو في فترة ترامب.^{٤٢}

ثمة تحوّل في مواقف نتنياهو والسياسة الإسرائيلية عموماً منذ السنوات القليلة الماضية، وهو الاتجاه نحو حسم العديد من محاور الصراع: على رأسها مناطق «C» والأغوار والقدس، لفرض أمر واقع يسمح بضمها مستقبلاً للتبادل.

ليبرمان: لم تنشأ تغييرات جوهرية في مواقف ليبرمان الرئيسية، إلا أنه عاد ليؤكد ويوضّح العديد منها بصور مختلفة بعضها أكثر حذراً و«مرونة»، فهو وإن كان يذكر أنه مؤيد لفكرة الدولتين، يؤكد في المقابل على أهمية مبدأ التبادل السكاني لا مبدأ «الأرض مقابل السلام» فهو أوضح أن هذا «لم يأت بالنتائج المرجوة»، وما زال متمسكاً بفكرة نقل سكان وادي عارة إلى الدولة الفلسطينية مقابل ضم المستوطنات إلى القانون الإسرائيلي أي مناطق «C». ^{٤٣} كما أنه يؤكد ما آمن به من قبل في أكثر من مناسبة، أنه من غير الممكن الوصول لاتفاق سلام مع الفلسطينيين في الوقت الحالي وضمن القيادة الفلسطينية الحالية، وأن الاتفاق يجب أن يكون إقليمياً شاملاً يشمل محاربة «قوة الشر المتطرفة في المنطقة»،^{٤٤} يتحدث ليبرمان عن إقليمية الصراع وأنه غير محصور في الجانب الإسرائيلي-الفلسطيني فقط.

طرح ليبرمان بعد تسلّمه وزارة الدفاع بقليل سياسته القائمة على إعطاء «امتيازات خدماتية» معينة للقرى والمدن الفلسطينية «المسالمة» وتشديد العقوبات على القرى والمدن الفلسطينية «المعادية» كجزء من العقاب الجماعي، وضمن الخطة فإن القرى والبلدات التي لا يخرج منها منفذو عمليات تعلّم باللون الأخضر وتعطى «امتيازات خدماتية»، وفي المقابل، البلدات التي يخرج منها منفذو عمليات تعلّم بالأحمر وتشدد القبضة الأمنية حولها كالاقتالات، سحب تصاريح العمل، وزيادة في التفتيش. وفق الخطة يدور الحديث حول ٣٠ قرية وبلدة (١٥ «مسالمة» و١٥ «معادية» وفقاً لتعبيره).^{٤٥}

منذ دخوله المنصب الجديد، يمكن ملاحظة إقبال ليبرمان على الحديث المباشر مع الفلسطينيين وتوجيه الرسائل لهم كما أوضحنا أكثر من ذي قبل، وتذكيره أنه لا ينوي الدخول في حرب جديدة، وتحميله المسؤولية المباشرة للأوضاع السياسية على الجانب الفلسطيني وقيادة السلطة في رام الله، ورفضه المطلق لأي علاقة أو حوار مع حماس.

مواقفه من غزة وحماس: بعد تسلّمه المنصب كان قد نشر أن ليبرمان أوعز للجيش الإسرائيلي الاستعداد لإسقاط «حماس»، وقد كان ذلك أول ما ناقشه ليبرمان لدى دخوله المنصب في ٢٠١٦/٥/٣١، حيث نشر من جلسات خاصة أنه تفاجأ من عدم وجود

التحوّل: نتنياهو يتجه نحو حسم العديد من محاور الصراع، على رأسها مناطق «C» والأغوار والقدس، لفرض أمر واقع يسمح بضمها مستقبلاً للتبادل.

طرح ليبرمان بعد تسلّمه وزارة الدفاع بقليل سياسته القائمة على إعطاء «امتيازات خدماتية» معينة للقرى والمدن الفلسطينية «المسالمة» وتشديد العقوبات على القرى والمدن الفلسطينية «المعادية» كجزء من العقاب الجماعي.

خطة كهذه لدى جيش الاحتلال.^{٤٦} لكنه عاد وأكد فيما بعد أن لا نية إسرائيلية للعودة لاحتلال غزة، «لكن حال حصل ذلك فستكون الأخيرة، لأننا سنقضي على حماس»^{٤٧} ولكنه أوضح أنه على استعداد للمساعدة في تطوير غزة وإعمارها إذا توقفت حماس عن أعمالها وتطوير قدراتها العسكرية، وقد جاء ذلك أيضاً في أكثر من لقاء ضمن خطته المعروفة «بالعصا والجزرة»، ذاكراً أن غزة قد تتحول إلى «سنغافورة الشرق الأوسط» إذا أسقطت سلطة حماس.^{٤٨}

بين كيري وترامب

كعادة الساسة الأميركيين حين يصبحون خارج الإدارة ولا يكونون عرضة لضغط الانتخابات والسباق، فقد قام وزير الخارجية الأميركي جون كيري بعرض مواقفه حول مستقبل عملية السلام بكثير من الجرأة، التي وإن لم تتقدم كثيراً تجاه المطالب الفلسطينية، إلا أنها عكست مدى سخط إدارة الرئيس أوباما من تجاهل حكومة نتنياهو لمجمل تدخلاتها للتقريب بين الطرفين. ولم يكن الصمت الأميركي على القرار ٢٣٣٤ إلا إشارة في هذا الاتجاه. صحيح أن السيناتور كيري قام بتقديم مجموعة من المقاربات حول الصراع والتي شكل تحذيره - النابع من الحرص - من انزلاق إسرائيل نحو حل الدولة ثنائية القومية أهمها، وتحميله لإسرائيل المسؤولية حول فشل مقترح اتفاق الإطار في العام ٢٠١٥ الذي تقدم به، إلا أن مداخلاته وخطاباته خلال شهر كانون الأول من العام ٢٠١٦ شكلت أيضاً افتراقاً ملحوظاً عن مجمل المواقف السابقة. من المؤكد أنها مواقف لن تكون ملزمة لخليفته في إدارة ترامب لكنها ستشكل قاعدة «حية» للنقاش حول الصراع.

فخلال كلمة له في منتدى نظمه «مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط» في واشنطن في ٢٠١٦/١٢/٤ قال كيري: لا يمكن أن يُعقد اتفاق سلام منفرد بين الدول العربية وإسرائيل، ومن المستحيل تحسين العلاقات (بين الجانبين) من دون التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. تلك هي الحقيقة القاسية التي أدركتها خلال السنوات الأخيرة». الخلاصة التي تبدو موجهة لنتنياهو وليبرمان اللذين أكثرا من الحديث عن السلام الإقليمي مع الدول العربية دون المرور بالفلسطينيين، أنه لن يكون بمقدور إسرائيل أن تعقد سلاماً مع العرب قبل التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين.

بيد أن خطاب كيري الأقوى والأكثر إثارة للجدل جاء قبل ثلاثة أسابيع من تسلم ترامب السلطة، حيث دافع عن موقف واشنطن السماح بصدور قرار مجلس الأمن الدولي الذي طالب بوقف الاستيطان الإسرائيلي، قائلاً إن الهدف هو الحفاظ على حل الدولتين الذي

بات في خطر. أشعل الخطاب الغضب في تل أبيب رغم إدراكها بأن الرئيس القادم ووزير خارجيته لن يأخذا بكلمة منه. تصدر نتنياهو قائمة المهاجمين للخطاب حيث وصفه بـ «خيبة أمل كبيرة بحق الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط». قائلاً إن كيري «تطرق بشكل مهووس إلى قضية المستوطنات في أرض إسرائيل بدلا من التطرق إلى جذور الصراع وهي الرفض الفلسطيني المستمر للاعتراف بالدولة اليهودية مهما كانت حدودها». لم يتردد الرئيس الأميركي (السابق) أوباما بدوره في التأكيد على ما جاء في خطاب وزير خارجيته. ففي آخر تعليقات أوباما على مستقبل السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قال في مؤتمر صحفي وداعي إن «الوضع الراهن يشكل خطرا على إسرائيل، وسيء بالنسبة للفلسطينيين وللأمن الوطني الأميركي». وتابع قائلاً: «لا أرى حلا للقضية الفلسطينية الإسرائيلية يترك إسرائيل يهودية وديمقراطية في آن واحد. فإن لم يكن هناك دولتان فالوضع الحالي سيقود إلى دولة واحدة لكن هذا الوضع سيتترك أناسا في الصف الثاني وغير مواطنين». نتنياهو، الذي يعرف أن ترامب لن يكون سعيداً بكل هذه التصريحات، ولن يأخذ بأي منها، كان ينتقدها وشفثاه تتطلعان إلى أذنيه.^{٥١} من المؤكد أن الساسة الإسرائيليين يمكن لهم أن يهزأوا بكيري وخطابه لكن زحف إسرائيل نحو الدولة الواحدة لا يمكن نفيه بكلمات ناحوم برنياع.^{٥٢} وأياً يكون الحال فربما أخطأ كيري حين تأخر في عرض الخطاب، ولو أنه عرضه مبكراً وعرضه للتفاوض بين الطرفين لكان أكثر جدوى.^{٥٣}

ورغم الرفض الإسرائيلي لمدخلات
كما لمخرجات مؤتمر باريس جملة
وتفصيلاً، إلا أن الإعلان الصادر عن
المؤتمر كان ضعيفاً جداً مقارنة
بتطلعات المبادرة الفرنسية قبل
أكثر من عام.

وبدا واضحاً أن إدارة أوباما باتت تضيق ذرعاً بتجاهل إسرائيل لكل مواقفها واستدراكاتها حول النشاطات الاستيطانية وضرورة تفعيل عملية السلام حتى تثمر جهود اللحظة الأخيرة. وفي محاولة للتقاط اللحظة الأمريكية الجديدة سارع الفلسطينيون إلى تشجيع التوجهات الأميركية الجديدة وحث واشنطن على عدم اعتراض مشروع القرار حول الاستيطان في مجلس الأمن. حيث زار الرئيس عباس واشنطن وتحدث مع أوباما حول ذلك. من جانبه التقى نتنياهو أوباما في ٢١ أيلول في محاولة للتأثير على مواقف الرئيس الأميركي. المفاوضات الإسرائيلية الأميركية التي لم تقتصر على لقاءات الرجلين لم تثمر شيئاً، إذ أنها فشلت في دفع الممثلة الأميركية في مجلس الأمن سامانثا باور لرفع يدها اعتراضاً على القرار.

المبادرة الفرنسية ومؤتمر باريس

نجحت فرنسا في عقد مؤتمر باريس للسلام ضمن إطار مبادرتها التي ظلت موضع نقاش وسجال بين باريس وأطراف الصراع لأكثر من عام منذ إطلاقها وزير الخارجية السابق لوران فابيوس وواصل العمل عليها الوزير الحالي جان مارك إيرولت. والمبادرة التي بدأت قوية انتهت إلى مجرد لقاء تشاوري لم يتمخض عنه أكثر من تشديد المجتمع الدولي على ضرورة الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط.

وتم تأجيل عقد المؤتمر لأسباب مختلفة أكثر من مرة. إسرائيل التي دفعت فرنسا للتراجع أكثر من مرة أبدت موقفاً قطعياً بأنها لن تشارك في المؤتمر بأي حال من الأحوال. واعتبرت أن المؤتمر يصرف الانتباه عن المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين. وأبلغت المبعوث الفرنسي ببير فيمون بأنها لا تريد أي صلة بجهود إحياء المحادثات التي انهارت في العام ٢٠١٤. وأمام الرفض الإسرائيلي لحضور المؤتمر قررت باريس أن يعقد المؤتمر بدون الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

باريس التي أدركت أن واشنطن مشغولة بالسباق الرئاسي واصلت ضغطها لعقد المؤتمر رغم العراقيل التي تواصل وضعها أمامها. وفي ١٥ كانون الثاني ٢٠١٧ وقبل خمسة أيام من تنصيب ترامب نجحت باريس في عقد المؤتمر بمشاركة ٧٠ دولة أبرزها الولايات المتحدة الأميركية وه منظمات دولية وهي: جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي. أكد الحضور في ختام المؤتمر دعمهم لحل عادل ودائم وشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وأكدوا على أن الحل يكمن في حل تفاوضي لدولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. وطالبوا الطرفين بأخذ خطوات عاجلة من أجل عكس الواقع السلبي على الأرض بما في ذلك استمرار أعمال العنف والنشاط الاستيطاني للبدء بمفاوضات مباشرة وهادفة. وأكدوا على أن حل الدولتين التفاوضي يجب أن يلبي طموحات الطرفين بما فيها حق الفلسطينيين بالدولة والسيادة وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ بشكل كامل، وتلبية احتياجات إسرائيل للأمن، وحل جميع قضايا الوضع النهائي على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، وقرار ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات العلاقة. كما شددوا على أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ كإطار شامل لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وعليه المساهمة في تحقيق السلام والأمن في المنطقة. ورحبوا بقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ وتوصيات اللجنة الرباعية ١-٧-٢٠١٦، ومبادئ وزير الخارجية الأميركي لحل الدولتين.

ورغم الرفض الإسرائيلي لمداخلات كما لمخرجات المؤتمر جملة وتفصيلاً، إلا أن الإعلان الصادر عن المؤتمر كان ضعيفاً جداً مقارنة بتطلعات المبادرة الفرنسية قبل أكثر من عام. تعكس كلمة هولند الافتتاحية روح التراجع في الموقف الفرنسي حين قال الرئيس الفرنسي بأن أحداً لا يريد فرض حل للصراع دون اتفاق، وأن السلام يمكن أن يتحقق عبر المفاوضات المباشرة. من المؤكد أن مخرجات المؤتمر تشكل تراجعاً فرنسياً كبيراً عن روح ومواد المبادرة بطبعتها الأولى التي قالت إن فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية في حال رفضت إسرائيل التوصل لاتفاق حول ذلك، والأهم هو تنازل باريس عن فكرة السقف الزمني للتوصل إلى حل للصراع بين الطرفين.

ظهر بشكل واضح خطاب الضم عبر المطالبات السياسية الداخلية الداعية إلى قيام إسرائيل بضم الكتل الاستيطانية التي تنوي الاحتفاظ بها والمناطق الحيوية والإستراتيجية.

تنامي خطاب الضم

ظهر بشكل واضح خطاب الضم عبر المطالبات السياسية الداخلية الداعية إلى قيام إسرائيل بضم الكتل الاستيطانية التي تنوي الاحتفاظ بها والمناطق الحيوية والإستراتيجية بدعوى أن السيطرة عليها مصلحة أمنية وعسكرية لا يمكن التنازل عنها. ويعتمد مثل هذا الخطاب على ضرورة أن تسارع إسرائيل في حماية مصالحها في ظل انغلاق أي أفق لعملية تسوية مرتقبة مع الفلسطينيين، وضرورة - في نفس الوقت - أن تحافظ إسرائيل، رغم ذلك، على إمكانية أن يقوم حكم فلسطيني خاص - البعض يسميه «حكم ذاتي» والبعض دولة مجردة السلاح. يشبه الأمر أن تقتل صاحب البيت بعد سرقة وتترك الباب موارباً لعله يعود.

من جانب هذا فإن مثل هذه المقترحات باتت جزءاً من توجهات «الحل الأحادي الجانب» الذي تنامي بدوره في الخطاب السياسي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، والذي يعتمد على مقولات كبيرة أساسها أن من حق إسرائيل أن تقوم بما تراه مناسباً وفق مصالحها. وعليه فإن نظرة خاطفة على سياسات قوات الاحتلال في الضفة الغربية خاصة تلك المتعلقة بالاستيطان، وتحليل التشريعات والقوانين التي تقوم بها حكومة الاحتلال يعيطان مؤشرات مؤكدة على أن سياسة الضم باتت أمراً واقعاً إلى أن يعلن عنه رسمياً. وعليه فإن ما يحدث من نقاش في الحلبة السياسية الإسرائيلية حول سياسة الضم لا يتعلق بالفكرة بل بالمدى الذي يمكن لإسرائيل أن تذهب إليه، وبالمقاصد النهائية له. فمن اليسار إلى الوسط إلى اليمين هناك اتفاق، متفاوت في مداه، حول ضرورة قيام إسرائيل بتنفيذ عمليات ضم مناطق واسعة من أراضي الضفة الغربية.

لا يتعلق ما يحدث من نقاش في الحلبة السياسية الإسرائيلية حول سياسة الضم بالفكرة، بل بالمدى الذي يمكن لإسرائيل أن تذهب إليه، وبالمقاصد النهائية له.

تقع في أساس خطاب الضم جملة من المقولات التي تطورت خلال العقد الماضي بين مجموعة من قادة اليسار والوسط واليمين في إسرائيل. لكن ما يدور الحديث عنه الآن

هو مزيج بين هذه المقولات. فمن جهة فإن «بينيت» كان أول من نادى بضم المناطق «ج»، كما أن لبيد اعتمد في خطابه الانتخابي على فكرة «الطلاق» مع الفلسطينيين، فيما ركز اليسار على أهمية أن يشعر الفلسطينيون بأن طموحاتهم السياسية قد أشبعت في أي حل نهائي. الحديث يدور الآن عن «ضم» لكنه ليس مطلقاً ولا يشمل كل المناطق المصنفة «ج»، وفي نفس الوقت عدم إدارة الظهر للفلسطينيين بل الانعزال عنهم ومنحهم بعض الحكم. وبشكل عام، يذهب مؤيدو عمليات الضم إلى أن الضم يحمي إسرائيل من الدولة ثنائية القومية التي قد يكون «لا مناص منها» في لحظة معينة إن لم تقم إسرائيل بالضم والانعزال عن الفلسطينيين.

يتميز خطاب الضم بالتركيز على ضرورة ترك الفلسطينيين الذين لا يتم ضمهم في لمصيرهم، بحيث يتم السماح لهم بنوع محدود أو موسع (يعتمد على أي ضفة من النهر يقف المتحدث) من حكم أنفسهم. وفيما تختلف توجهات ودوافع المطالبين بضم الكتل والمناطق الإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، فإنهم يتفقون على أن مصلحة إسرائيل تكمن في أن تضع يدها على يهمها وتترك ما لا تريد الاحتفاظ به أو غير المهم بالنسبة لها خارج «أسوار» مصالحها. بل إن البعض حتى من غلاة اليمين باتوا يطالبون بضرورة تمكين الفلسطينيين من أن يحكموا أنفسهم بعد عمليات الضم المزمعة. بمعنى أن تسعى إسرائيل إلى تسهيل حياتهم ليست الاقتصادية بل أيضاً عدم «خنق» فرص مستقبل حكمهم لأنفسهم. وأساس ذلك أن يجد العالم فيما تقوم به إسرائيل أمراً منطقياً فهي لا تضم فقط مناطق الفلسطينيين بدافع الاستيلاء على أرضهم بل هي أيضاً تساعد في الاعتماد على أنفسهم. من هنا ظهرت أفكار مثل تطوير مناطق «ج» وتخصيص بعض منها لتطوير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية.

وبالطبع، فإن التعبيرات السياسية غالباً ما تكون ترجمة لبعض السياسات على الأرض أو دعوة لها. وعليه فإن تنامي خطاب الضم هو ترجمة أيضاً لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من سياسات تعبر عن روح الضم، بجانب كونها دعوة لتركيز الفعل السياسي الإسرائيلي فيما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين. فبحسب تقارير منظمة «يش دين» فإن الحكومة الإسرائيلية فيما لا تتبنى بشكل علني توصيات تقرير «ليفى» فإنها تقوم بتنفيذ روح هذه التوصيات، وأن سياسة نتانيا هو قائمة على الضم التدريجي لمناطق الضفة الغربية دون الإعلان الرسمي عن ذلك. ما يتم هو عملية ضم «بالأمر الواقع» دون أن تمنح إسرائيل الفلسطينيين حتى أي حقوق.^{٥٧}

وبعيد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ المتعلق بالاستيطان رأت وزيرة العدل ايليت شاكيد أن الرد على القرار يكمن في «الضم»، وبالتالي عدم الالتفات لما يقوله

العالم، بل لما تقتضيه مصلحة إسرائيل. وشجع صعود ترامب للحكم ومواقفه ومواقف أركان إدارته الجديدة من الاستيطان والقدس على الترويج لمقولات الضم. يكتب أريه الداد بأن ثمة فرصة لضم الضفة الغربية بالتنسيق مع ترامب.^٨ وأن مصلحة إسرائيل تقتضي أن تضم المناطق الحيوية بالنسبة لها. حيث أنشأت المستوطنات في الضفة وضعاً جديداً، كما أن حل الدولتين لم يعد قابلاً للتطبيق، لذا يجب على إسرائيل القيام بالفرض التدريجي للقانون الإسرائيلي على الأرض.^٩

ونشر عضو الكنيست من الليكود، يوأب كاش، خطة سياسية تقوم على رفض إقامة دولة فلسطينية، وتدعو إلى إلغاء اتفاقيات أوسلو. وحسب الخطة يتم تفكيك السلطة الفلسطينية وبدلاً من دولة يحصل الفلسطينيون على حكم ذاتي على ٤٠٪ من أراضي الضفة من دون أي مسؤولية أمنية، لكنهم يديرون حياتهم في مجالات الصحة والعمل والتجارة والأموال والزراعة والتعليم والمواصلات وما شابه. ويتم ربط المدن ذات الحكم الذاتي بطرق المواصلات التي يسمح بالسفر المشترك عليها. وتقوم إسرائيل بضم بقية المناطق ويمكن للفلسطينيين الذين يقيمون فيها الاختيار بين المواطنة الإسرائيلية أو الفلسطينية. وعليه تبقى المستوطنات مكانها، وفيما يتعلق بالقدس، تقترح الخطة بقاء المدينة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، بينما يتم فصل الأحياء العربية الواقعة خارج الجدار الفاصل عنها، وتحويلها إلى سلطات محلية مستقلة في إسرائيل.

ولا تقوم فكرة الضم على مجرد الضم الفعلي للمناطق المزمع ضمها، بل أيضاً سن بعض القوانين والتشريعات التي تسهل عمليات الضم وتضفي عليها طابعاً قانونياً. وعليه فإن مجمل التدخلات الإسرائيلية في هذا المجال صبت باتجاه جعل الضم يبدو أمراً واقعياً وممكناً، لكن لا رجعة عنه. فقد أشارت تقارير أن الحكومة الإسرائيلية وظفت خبيراً دولياً من أجل مساعدتها في تعزيز «الحل القبرصي» للبوئر الاستيطانية المقامة على أراض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية. وتشمل مهام الخبير الدولي توفير الرد القانوني المناسب على ردود الفعل الدولية المتوقعة على الخطوات الإسرائيلية خاصة التي ستصدر من أوروبا. وذكرت نفس التقارير أن إسرائيل تبحث الخيارات المتاحة في ظل عدم تطبيق قانون التسوية. من هذه الخطوات استخدام قانون أملاك الغائبين وإعلان المستوطنين سكاناً محليين في منطقة واقعة تحت الاحتلال بموجب القانون الدولي. أو اللجوء للحل القبرصي الذي تم اتباعه بعد تقسيم قبرص عام ١٩٧٤ وقام على آليات تعويض للسكان.^{١٠}

بعد قرار الاستيطان ٢٢٣٤، بات البعض يرى أن خطوات الضم قد تكون صحيحة ولكنها تجلب مضار أكثر من منافعها لأنها ستعمق عزلة إسرائيل، ويمكن لإسرائيل في

لا تقوم فكرة الضم على مجرد الضم الفعلي للمناطق المزمع ضمها، بل أيضاً سن بعض القوانين والتشريعات التي تسهل عمليات الضم وتضفي عليها طابعاً قانونياً.

المقابل أن تعمل على تعزيز الاستيطان في القدس وفي الكتل الاستيطانية وتشجيع نقل السفارة إلى القدس والاعتراف بالمكانة الحالية للجولان وتنسيق هذه المواقف مع إدارة ترامب مستندة إلى ثلاث فرضيات كما يقول يدلين:^{٦١}

١. إدارة ترامب ستكون أكثر وداً لإسرائيل ويمكن التوصل معها لتفاهات رفضتها إدارة أوباما.

٢. العودة للمفاوضات مع الفلسطينيين ليست ممكنة.

٣. الوضع الحالي ليس جيداً لإسرائيل مما يتطلب منها التقدم بمبادرة تحافظ على حل الدولتين وتشمل الانفصال عن الفلسطينيين بطريقة منضبطة، حذرة، وصبورة وتحمي مصالح إسرائيل وترمم مكانتها السياسية والأخلاقية في العالم.

وكما يقترح يدلين، فمن المهم لإسرائيل أن تتبنى استراتيجية فاعلة في مركزها تفاهات مع الولايات المتحدة حول التمييز بين الاستيطان في الكتل وبين المستوطنات المعزولة حيث تجمد إسرائيل البناء. وتعمل إسرائيل خلال ذلك على إثبات التزامها بحل الدولتين من خلال خطوات تعزز ذلك مثل المبادرة إلى تشجيع بناء المؤسسات الفلسطينية الفاعلة وتوسيع حكمها الذاتي، مساعدة الاقتصاد الفلسطيني والمساعدة في إقامة بنى تحتية تسمح بتواصل مواصلاتي في الدولة الفلسطينية عند نشوئها. وإشراك الدول العربية البرغماتية في تحقيق كل ذلك.^{٦٢}

إجمالاً، فإن خطورة كل ذلك بأن الفلسطينيين سيجدون أنفسهم يواجهون سياسات أمر واقع مغلفة بقوانين وتشريعات ومنطقات سيشكل البحث فيها والتفاوض حولها إطالة لوقت تحقيق منجزاتهم السياسية. بالطبع لن يشكل الضم «إقفالاً» أديا للطموحات الفلسطينية بإقامة دولتهم في مناطق الـ١٩٦٧، لكنه سيعني أن تحقيق ذلك سيكون عسيراً.

قرار اليونسكو بخصوص القدس

لقرار اليونسكو حول القدس أهمية خاصة لسببين. يتعلق السبب الأول بما تمثله القدس في الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل. والسبب الثاني يتعلق بحقيقة الوضع الميداني في المدينة التي تركزت الهبة الفلسطينية الحالية فيها والتي تشهد منذ تشرين الأول من العام ٢٠١٥ مواجهات مستمرة بجانب مواصلة قوات الاحتلال لحملة التهويد والاستيطان الشرسة والتهجير والتدمير بحق سكانها.

في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٦ تبنت لجنة التراث العالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة «اليونسكو» مشروع قرار «البلدة القديمة في القدس وأسوارها». القرار رفض أي ربط بين اليهود والمسجد الأقصى وحائط البراق

في ١٨ تشرين الأول ٢٠١٦ تبنت لجنة التراث العالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» مشروع قرار «البلدة القديمة في القدس وأسوارها».

معتبراً إياهما تراثاً إسلامياً بالكامل. وأشار القرار إلى الأماكن المقدسة بالأسماء العربية مستبعداً أي من الأسماء التي حاولت إسرائيل من خلال استخدامها تهويد المدينة المقدسة. وقبل التصويت بأسبوع، اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو قراراً يقول إن الأقصى مكان وتراث إسلامي خالص، ونفى وجود صلة لأي مواقع يهودية بالحرم القدسي الشريف. صوت لصالح مشروع القرار الذي تقدمت به سبع دول عربية ٢٤ دولة، فيما امتنعت ٢٦ دولة عن التصويت، منها فرنسا، وعارضت القرار ٦ دول، هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وهولندا والتشيك وأستونيا، فيما امتنعت دولتان عن التصويت.

وشكل القرار صفة قوية لإسرائيل وانتكاسة جديدة للدبلوماسية الإسرائيلية مع تواصل واشتداد المعركة التي يخوضها الفلسطينيون ضد إسرائيل في المؤسسات الدولية. ويعتبر القرار الأهم «معنوياً» بالنسبة للفلسطينيين بعد قرار الجمعية العامة بالاعتراف بدولة فلسطين كدولة غير عضو. ووصفت وزارة الخارجية الإسرائيلية نص القرار بالمخفق، وأعلنت وزارة التعليم الإسرائيلية عن مقاطعتها لليونسكو.^{٦٣} فيما طالب البعض بأن الرد الأنجع على القرار يكمن في فتح أبواب الحرم أمام اليهود.^{٦٤}

وكان القرار فرصة أخرى لإسرائيل لمواصلة هجمتها على الجمعية الدولية ومؤسساتها، حيث تبارى المسؤولون الإسرائيليون في تسخيف القرار، وفي كيل الشتائم للجهة المصدرة له، ابتداءً من نتنياهو، مروراً بوزيرة القضاء في حكومته، وصولاً إلى زعيم المعارضة إسحق هرتسوغ.

وبشكل عام فإن قرار اليونسكو يضاف إلى جملة القرارات الأخرى التي نجح الفلسطينيون في استصدارها لتثبيت حقهم ومطالبة المجتمع الدولي التدخل للفصل بينهم وبين إسرائيل. فيما سيشكل قرار الاستيطان الذي سينجحون في استصداره الضربة الأهم التي تلقتها إسرائيل خلال العام ٢٠١٦، العام الأكثر راحة بالنسبة لإسرائيل سياسياً لولا هذا القرار.

القرار ٢٣٣٤: عقاب نتنياهو أم أوباما؟

تبنى مجلس الأمن الدولي يوم ٢٣ كانون الأول القرار رقم ٢٣٣٤ الذي اعتبر أقوى قرار أممي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وربما لم يكن القرار على شدة لهجته مفاجئاً أكثر من امتناع الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض لمنع صدور القرار في سابقة هي الأولى من نوعها، ما اعتبره البعض انتقام أوباما الأخير من نتنياهو ومواقفه في نهاية ولاية الأول الثانية.

وتقدمت أربع دول غير عربية هي: السينغال، وماليزيا، وفنزويلا، ونيوزلندا، بالقرار لمجلس الأمن، حيث صوت لصالحه لأول مرة منذ ٣٦ عاماً ١٤ عضواً في مجلس الأمن في حين امتنعت الولايات المتحدة على غير المتوقع عن التصويت. وأكد القرار في ديباجته على أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وإذ يعرب عن بالغ القلق من أن استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية إنما يعرض للخطر جدوى حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧. وأدان القرار جميع التدابير الأخرى الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، بما يشمل، من جملة أمور، بناء وتوسيع المستوطنات، نقل المستوطنين الإسرائيليين، مصادرة الأرض وضمتها بالأمر الواقع، هدم المنازل والنقل القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة. مؤكداً على حل الدولتين كأساس لإحلال السلام في المنطقة، مطالباً بتجميد إسرائيل كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك «النمو الطبيعي»، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار ٢٠٠١.

ومع أن قرارات مجلس الأمن ليست في مكانة القانون الدولي فإنه سيصبح أحد مصادره عند تحديد أي قضية تتعلق بالمستوطنات خاصة مع الفحص الأولي الذي تجريه المدعية العامة في محكمة الجنايات الدولية «فاتو بنسودا» بهدف التقرير في ما إذا كانت ستفتح تحقيقاً ضد إسرائيل على جرائم الحرب خلال العدوان على غزة في العام ٢٠١٤. في قلب هذا التحقيق، مستفيدة من القرار، سيكون التحقيق في ما إذا كان الاستيطان يعتبر جريمة حرب لأنه ينطوي على نقل سكان دولة الاحتلال إلى الأرض المحتلة.

بجانب أشياء كثيرة أخرى، يكمن مصدر القلق الإسرائيلي بأنه يمكن استخدام القرار لفتح تحقيق آخر ضد الجهات المسؤولة عن سياسة الاستيطان ورفع لوائح ضدهم. كما يمكن لجهات خارجية تحريك إجراءات جنائية تحت مبدأ «الصلاحيات الكونية» الذي يسمح برفع لوائح اتهام على جرائم حرب في ظل غياب صلة للدولة حيث يتم الإجراء.^{٦٥} لا يقوم القرار، من وجهة نظر إسرائيلية، بالتمييز بين مستوطنات معزولة وبين الكتل الاستيطانية التي ترى إسرائيل أن لا مناص من ضمها إليها. ولا حتى بين المستوطنات في شرق القدس، ولا حتى بين البناء على أراضي دولة والبناء على أراض خاصة. وعليه فإن الخطورة أن كل المزاعم الإسرائيلية ومحاولة جعل العالم يقر بمثل هذه الفروقات لا مكانة لها في النقاش، لأن القرار اعتبر أن كل النشاطات الاستيطانية هي مخالفات بحق القانون الدولي.

والأخطر إسرائيلياً أن القرار شدد أن مجلس الأمن لن يعترف بأي تغيير في خطوط الرابع من حزيران بما في ذلك القدس إلا بموافقة الأطراف خلال المفاوضات. وهذه المرة الأولى التي يشار فيها إلى ذلك، وهي أخطر مما ورد في القرار ٢٤٢ الذي يشكل أساس التسوية الدائمة. فالقرار ٢٤٢ تحدث عن «حدود أمانة معترف بها»، وفي كل القرارات اللاحقة جرى الحديث عن خطوط الرابع من حزيران كخطوط مرجعية لترسيم الحدود. وعليه، سيشكل القرار ورقة بيد الفلسطينيين خلال المفاوضات لرفض أي تعديل على الحدود من جانب واحد.

ومن الممكن أن يعزز القرار حملة مقاطعة منتجات المستوطنات ومطالبة الشركات المتعاقدة معها والعاملة داخل إسرائيل عدم القيام بأي نشاط في المستوطنات، وسينتج عن هذا ربما رفع دعاوى في المحاكم لدى بعض الدول لمن ينتهك هذا القرار. إن مطالبة القرار للأمين العام بتقديم تقرير كل ثلاثة أشهر يعني أنه ربما ستنشأ آلية رقابة خاصة قد تنتج عنها مطالبات بوضع إجراءات لوقف انتهاك القرار من قبل إسرائيل.^{٦٦}

اعتبر القرار صدمة بالنسبة لإسرائيل، ليس أن الولايات المتحدة وقفت صامته أمام القرار ولم تعترضه كما كانت تفعل في السابق، بل إن دول العالم باتت غاضبة على إسرائيل جراء سياساتها تجاه الفلسطينيين.

كما أن ضرب إسرائيل عرض الحائط بكل اعتراضات العالم واحتجاجات دوله على سياساتها ساهم في اصطافاف كل الدول مع القرار. فمثلاً ساهم قانون التسوية والتسريع به في إثارة حفيظة العالم من مضي إسرائيل قدماً في قضم كل الأراضي الفلسطينية بلا أدنى تمييز.

وبشكل عام فإن القرار اعتبر أهم موقف سياسي يتعلق بالصراع من قبل المجتمع الدولي منذ زمن طويل وشكل بالنسبة لإسرائيل انتكاسة دبلوماسية تأمل إسرائيل التعويض عنها مع الوافد الجديد للبيت الأبيض.

الوضع الميداني: القدس والاستيطان

سجل العام ٢٠١٦ انخفاضاً نسبياً في حدة المواجهات التي تميزت بها بدايات «هبة القدس» التي اندلعت في تشرين الأول ٢٠١٥. وخلال العام ٢٠١٦ استشهد ١١ فلسطينياً خلال المواجهات أو نتيجة لعمليات القتل على الحواجز فيما قتل ١٥ جندياً ومستوطناً إسرائيلياً خلال العام. ووفق مصادر فلسطينية فإن قوات الاحتلال اعتقلت خلال العام ٢٠١٦ قرابة ٦ آلاف مواطن بتهم مختلفة منهم ١١٤٠ طفلاً تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي. شمل ذلك اعتقال ١٣٥ أسيرة و ٢٠٠٠ مواطن تحت

وبشكل عام فإن قرار اليونسكو يضاف إلى جملة القرارات الأخرى التي نجح الفلسطينيون في استصدارها لتثبيت حقهم ومطالبة المجتمع الدولي التدخل للفصل بينهم وبين إسرائيل.

تبنى مجلس الأمن الدولي يوم ٢٣ كانون الأول القرار رقم ٢٣٣٤ الذي اعتبر أقوى قرار أممي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

بند الاعتقال الإداري.^{٦٧} وقال ضابط كبير في قيادة الجيش إن جهاز «الشاباك» والجيش أفضلوا في العام ٢٠١٦ حوالي (١٨٠) عملية إطلاق نار منذ بداية العام.^{٦٨}

ظلت المدينة المقدسة بؤرة اللهب المشتعلة طوال العام ٢٠١٦ في الصراع، فمن جهة تزايدت حملات الاستيطان وما يرافقها من مصادرة للبيوت والأراضي وحملات مدهامة للمسجد الأقصى، ومن جهة ثانية تواصلت عمليات القتل التي تقوم بها قوات الشرطة والجيش بحق المواطنين بدعوى محاولة القيام بعمليات دهس أو طعن. ومع هذا التزايد في التوتر ظهرت للنقاش بقوة أفكار جديدة تتعلق بمفهوم القدس ومساحتها، حيث لم يعد ثمة ضرورة لإسرائيل لمواصلة الاحتفاظ بالقرى والضواحي المجاورة للقدس والتي تم اعتبارها لأسباب سياسية ضمن الحدود البلدية للمدينة المقدسة.

وسقط في العاصمة خلال العام الماضي ٢٤ شهيدا بينهم ٦ أطفال أعمارهم أقل من ١٨ عاما. واعتقلت شرطة الاحتلال الإسرائيلية خلال العام الماضي قرابة ٢٠٠٠ مقدسي. وأفادت دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مدينة القدس أن أكثر من ١٤ ألفاً و ٨٠٦ مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى خلال العام ٢٠١٦. والعدد السابق يشمل فقط المستوطنين دون غيرهم من الجنود والشرطة والمخابرات والطلاب اليهود الذين لم يتوقفوا عن اقتحام باحات المسجد الأقصى.^{٦٩}

وأمام تواصل التوتر في المدينة، ظهر السؤال جلياً: لماذا هدأت نسبياً الأحداث في الضفة الغربية ولم تتواصل إلا في القدس. ووفق البروفسور اسحق رايتز، رئيس مشروع ترسيم خريطة أحياء شرق القدس في معهد القدس للبحوث السياسية، فإن ثمة عدة عوامل تقف وراء تنفيذ العمليات، أهمها الوضع الكارثي في الأحياء العربية والإحساس بالطريق المسدود سياسياً خاصة مع نية الرئيس الأميركي الجديد نقل السفارة الأميركية إلى القدس.^{٧٠} وأمام كل هذا ظهرت مطالبات بضرورة فصل القرى الإثنتين والعشرين عن القدس، حيث أن قرابة ٦٠ بالمائة من العمليات في الانتفاضة الأخيرة جاءت من تلك القرى. القدس الموحدة يجب أن تشمل فقط القدس الشرقية. فبدلاً من القدس موحدة حصلت إسرائيل على مدينة كبيرة، عنيقة، ومتنازعة. لأن ثمة فارقاً كبيراً بين القدس اليهودية والقدس الكبرى مثلما هو الفرق بين إسرائيل اليهودية والدولة ثنائية القومية.^{٧١} وعليه فليس لإسرائيل حاجة للاحتفاظ بتلك القرى لأنها لا تشكل أي أهمية مقدسة لها كما أنها لا تجلب إلا المشاكل. بالنسبة لحاييم رامون فهناك حاجة لبناء جدار أمني كامل ومتقدم حول القدس وإعادة القرى المضمومة للقدس للضفة الغربية مثل المناطق «ب» و «ج»، والابقاء فقط على البلدة القديمة.^{٧٢} إن البلدة القديمة هي ما يهم إسرائيل. أما من عارضوا مثل هذه الفكرة، فقد قالوا إن إخراج الإثنتين وعشرين قرية من

مع أن قرارات مجلس الأمن ليست في مكانة القانون الدولي فإنه سيصبح أحد مصادره عند تحديد أي قضية تتعلق بالمستوطنات.

بجانب أشياء كثيرة أخرى. يكمن مصدر القلق الإسرائيلي بأنه يمكن استخدام القرار لفتح تحقيق آخر ضد الجهات المسؤولة عن سياسة الاستيطان ورفع لوائح ضدهم.

القدس لا يعني أكثر من تقسيم المدينة، لأن هذا لن يحل الأزمة الحقيقية التي ستظل تعتمل في القدس الشرقية.^{٧٣} فتقسيم القدس وإقامة المزيد من الجدران لن يحل الأزمة كما يرى البعض وإخراج بعض الأحياء العربية خارج القدس لن يوقف «الإرهاب» عن ملاحقة من يطالب بالمزيد من الجدران داخل «أحيائه»، ويقترحون أنه لا يمكن مواجهة الإرهاب عن بعد وأن الطريقة الأكثر نجاعة لمحاربته «هي العمل داخله وفي أحيائه» ومواجهته.^{٧٤} وعليه فالحل الأمثل لمشكلة القدس يكمن في معالجة أسباب الأزمة.

وضمن نفس التصاعد الذي ميز سياسة الاستيطان الإسرائيلية فقد تواصلت بوتيرة كبيرة ومتزايدة عمليات مصادرة الأراضي في الضفة الغربية وإقامة المستوطنات الجديدة وتوسيع المستوطنات القائمة ومنح التراخيص ونشر العطاءات المتعلقة بذلك. فوفق تقرير فلسطيني فإن مجمل ما تم الإعلان عنه من مخططات، وعطاءات، ومنح تراخيص وصل لنحو «٢٧٣٣٥» وحدة استيطانية جديدة في مراحل البناء والتخطيط والمصادقة في أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة. وتركزت النشاطات الاستيطانية في محافظات القدس، وسلفيت، وبيت لحم، والخليل، ورام الله. كما تم الاستيلاء على أكثر من (١٢٣٢٦) دونما من الأراضي الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتم الإعلان عنها كأراضي دولة، ومن ثم تحويلها لاحقاً لصالح الاستيطان. وارتفعت مصادرة الأراضي، بنسبة (١٢٧٪) مقارنة مع العام ٢٠١٥ فيما ارتفعت وتيرة البناء الاستيطاني بنسبة (٥٧٪) عن العام ٢٠١٥. وتركزت المشاريع الاستيطانية الجديدة في مدينة القدس بنسبة ٧٠٪ من عدد الوحدات الجديدة.^{٧٥}

وفي ظل محاولة الحكومة الإسرائيلية تشريع الاستيطان وإعطائه مسوغات قانونية تساهم في تعزيز بقاء الكتل الاستيطانية والمستوطنات الكبرى تحت السيادة الإسرائيلية فقد شرعت الحكومة إلى سن قوانين تحمي المستوطنات القائمة وتجعل وجودها محمياً قانونياً كما تعتقد. ولعل أبرز هذه القوانين ما يعرف بقانون التسوية أو تبييض الاستيطان الذي يهدف إلى تسوية وضع الاستيطان وتعزيزه وتطويره من خلال تشريع وجوده. وبحسب تقرير صدر عن قسم رصد الاستيطان بالضفة الغربية من قبل كتلة 'السلام الآن'، سيتم بموجب القانون الجديد منح تراخيص لـ ٤٠٠٠ وحدة استيطانية قائمة على أراض بملكية خاصة للفلسطينيين، وشرعة ٨٠٠ بؤرة استيطانية مقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وشرعة ٧٢ مستوطنة ومصادرة ٨ آلاف دونم من المواطنين الفلسطينيين.^{٧٦} ويسمح القانون بالإبقاء على المستوطنات المقامة على أراض فلسطينية خاصة، وليس على ما يسمى أراضي حكومية، وتعويض أصحابها مالياً.

ظهرت مطالبات بضرورة
فصل القرى المقدسية الإثنتين
والعشرين عن القدس، حيث أن
قراية ٦٠ بالمائة من العمليات
في الانتفاضة الأخيرة جاءت من
تلك القرى.

وتسابق أركان الحكومة الإسرائيلية الحالية في تقديم الولاء للمستوطنين وفي إبداء مدى التزامهم بتطوير الاستيطان. فقد اعترف نتنياهو بأنه لم تكن هناك حكومة جيدة للمستوطنين بقدر حكومته. فيما علق نفتالي بينيت على قانون التسوية بالقول «اليوم بدأنا عملية تسوية تاريخية بعد ٥٠ عاماً».

ورغم أن عيون كل المراقبين فور تعيين ليبرمان لوزارة الدفاع كانت تتجه نحو غزة وما سيفعله الوزير الذي عرف بتصريحاته القاسية حول ما يجب فعله ضد غزة، إلا أن ليبرمان كان عليه أن يقدم مقترحات لمواجهة الوضع المتصاعد في الضفة الغربية والقدس. ومنذ البداية تبني ليبرمان ما يمكن وصفه بسياسة العصا والجزرة بخصوص معالجة الوضع في المناطق الفلسطينية.

وبشكل عام خفت النقاش حول مستقبل الهبة حيث بات مؤكداً أنها لا تنتظم وفق الانتفاضتين السابقتين ضمن نسق جماعي يكون للتنظيمات السياسية اليد العليا فيه. وإذا كان الأمر كذلك فيجب العمل على كبح جماح الأفراد للنزوع نحو تنفيذ المزيد من العمليات. وعليه فإن النقاش تركز خلال العام على ماهية الكوابح أو الحوافز التي يمكن استخدامها من أجل تقليل دوافع الأفراد لتنفيذ العمليات.

العلاقة مع حماس

لم تشهد علاقات إسرائيل مع قطاع غزة ومع حركة حماس خلال العام ٢٠١٦ الكثير من التغير، إذ إن العام ٢٠١٦ ربما كان الأقل توتراً في علاقة إسرائيل بالقطاع رغم استمرار الضائقة الاقتصادية وشح تدفق البضائع عبر المعابر الإسرائيلية وإعاقة تل أبيب عملية إعادة الأعمار. بشكل عام فإن إسرائيل واصلت التصرف في سماء قطاع غزة وفي بحره والقصف في مرات متفرقة وفق ما تدّعيه كمصلحة الأمنية. وفي مرات قليلة كانت بعض الصواريخ تطلق من داخل قطاع غزة تجاه البلدات المحاذية للقطاع من قبل مجموعات متفرقة. إسرائيل بدورها كانت تحمل حماس المسؤولية عن أي عملية إطلاق من داخل القطاع.

ترافق ذلك مع نقاش إسرائيلي قوي حول حماس وما تريده وما تريده إسرائيل في المقابل. المؤكد إسرائيلياً أن حماس تريد أن تظل حاكمة لقطاع غزة وهي غير معنية ربما بمواجهة ساخنة مع إسرائيل. هي تريد أن تحافظ على «لغة» التصعيد مع إسرائيل دون الحاجة للمواجهة، أقله في الوقت الراهن. كما أنها ترغب في مواصلة عملية «الإعداد» للمعركة القادمة عبر تكثيف عمليات حفر الأنفاق.

ففي ظل واقع العزلة الذي تعيشه حماس وبعد إضعاف قدراتها العسكرية بعد عملية الجرف الصامد فإنها تركز جهدها على اقتحام الإغلاق وتوفير الاستقرار الاقتصادي

لم تشهد علاقات إسرائيل مع قطاع غزة ومع حركة حماس خلال العام ٢٠١٦ الكثير من التغير.

للسكان من أجل استقرار سلطتها. وستوافق على هدنة مع إسرائيل من أجل إعادة التسليح.^{٧٧} في إسرائيل هناك قناعة راسخة أن دروس عملية الجرف الصامد كانت قاسية على حماس، وأنها لا ترغب في تكرار المواجهة بسهولة. فهي لا تريد أن تنزلق نحوها. «على الرغم من رغبة حماس في اقتحام الطريق المسدود الذي دخلت إليه فهي تفضل في الوقت الحالي عدم المواجهة المباشرة مع إسرائيل». حيث أن دروس عملية الجرف الصامد ما زالت «عالقة على جلدتها».^{٧٨} فبعد عامين من عملية الجرف الصامد يبدو الأمر مريحاً لإسرائيل. فرغم التشاؤم الذي ساد الأوساط الإسرائيلية عقب انتهاء العملية إلا أن الوضع الميداني يشهد هدوءاً واضحاً لم يحظ به غلاف غزة منذ زمن. وباستثناء مشكلة الانفاق وبعض «التنقيط» غير المستقرة حيث تطلق الصواريخ فإن جبهة غزة في حالة جيدة إسرائيلياً.^{٧٩}

هذا عنى ضمن أشياء كثيرة أن إسرائيل ليست بحاجة للإطاحة بـحماس، كما أنها ليست بحاجة لإقامة علاقات حميمة معها، ما تحتاجه هو أن تحافظ على التهدة على حدودها مع القطاع وتكون مستعدة للمواجهة القادمة، بجانب احتفاظها بحقها في التصرف داخل القطاع والقصف وقتما تشاء دون أن يستدعي ذلك ردوداً من قلب حماس. بل إن أحاديث كثيرة دارت عن حراسة جنود من حماس للحدود ومنع إطلاق الصواريخ.

صحيح أن مصلحة إسرائيل تركز على ضرورة عدم إطلاق نار من غزة وإضعاف القدرات العسكرية في غزة، لكن لا يوجد لها أي مصلحة اقتصادية في غزة ولا سياسية فيما يوجد لحماس مصلحة في تحقيق شرعية دولية لحكمها واستخدام هذه الشرعية في تطوير بنية اقتصادية لها هناك. وعليه كما يقترح غيور أيلاند فإن تضارب المصالح بين إسرائيل وحماس ليس مطلقاً جداً بل يمكن خلق واقع يكون جيداً للطرفين. فإسرائيل لا يمكن لها أن تحمل حماس مسؤولية كل إطلاق نار من غزة ولا تعترف بحكم حماس لها. وينتقد أيلاند بذلك احتجاج إسرائيل على منظمات الاغاثة الدولية التي تقدم مساعدات لسكان قطاع غزة عبر حماس. ما يهم إسرائيل أن ترد بشدة على كل نار من غزة وبالتالي تحافظ على الردع، بالمقابل عليها عدم عرقلة حماس عن تحقيق ما في جوهره مهماً لإسرائيل.^{٨٠} في الجيش باتوا يعتقدون بأن الانتصار على حماس لا يقتضي بالضرورة تدمير القوة العسكرية لها بالكامل بل منعها من العمل بشكل ناجع. وبالتالي فإن المهم هو الانتصار في الحرب كما يوضح نتسان آلون، رئيس قسم العمليات في الجيش.^{٨١} التوجه إسرائيلياً هو مواجهة حماس دون الانجرار إلى حرب معها.^{٨٢}

النقطة التي تركز عليها النقاش الإسرائيلي فيما يتعلق بغزة كانت البحث في فرص تحقيق هدنة مع حماس تقتضي من إسرائيل إقامة ميناء لغزة. فمن جهة سيكون هذا

مطلباً أساسياً لحماس ومن جهة ثانية فإن إسرائيل بحاجة لأن تتحلل من مسؤوليتها الاقتصادية تجاه سكان القطاع. تزامن ذلك بطبيعة الحال مع حضور الدورين التركي والقطري في تجسير الهوة بين حماس وإسرائيل. فمن جهة اقترحت قطر التي تعمل من داخل غزة عبر مكتبها هناك على إعادة إعمار القطاع وترتيب التفاهات مع إسرائيل بشأن ذلك، إعادة بناء المطار وبناء الميناء من أجل تسهيل عملية الإعمار وفك الحصار عن غزة وفق تفاهات انتهاء الحرب في صيف ٢٠١٤، وهي مقترحات لم تجد الكثير من القبول في الأوساط الإسرائيلية خاصة بعد تخفيف الضغط التركي في هذا الاتجاه عقب تزايد دفء العلاقة بين البلدين التي عادت بعد توقيع اتفاق مصالحة ينهي قضية مرمرة. ميدانياً، بجانب القصف الإسرائيلي المتقطع ورشقات الصواريخ المتفرقة، فقد كانت المناطق الحدودية تشهد في فترات مختلفة مواجهات بين الجنود والمتظاهرين من القطاع خاصة في مناطق إيرز وشرق مدينة غزة ومخيم البريج حيث يصاب العشرات خلالها بجروح. كما أن سياسات الطرادات الإسرائيلية في البحر أدت إلى استشهاد عدد من الصيادين. ما عدا ذلك فإن الصراع المستمر بين إسرائيل وحماس تمثل في حرب الأنفاق. فحماس، كما تقول مصادر إسرائيل، لم تتوقف يوماً عن حفر الأنفاق، وثمة خشية من أنه في المواجهة القادمة مع حماس سيجد سكان غلاف غزة مقاتلي حماس يخرجون من جوف الأرض. نقاش حول كيف يمكن مواجهة الأنفاق. المجسات والحلول الإلكترونية قد لا تكون ناجعة رغم أنها تخفف الضرر وتعيق تقدم العدو وقد تكبح بعض العمليات لكنها ليست الحل. وعليه فقد عملت إسرائيل على مواجهة مثل هذه الاحتمالات من خلال مواجهة عمليات الحفر وقصف الأماكن المتوقعة، وملاحقة خطط الحفر استعداداً للكشف عنها خلال المواجهة، أو من خلال محاكاة القتال باستخدام الأنفاق. حيث يقوم الجيش بتدريبات داخل أنفاق تم حفرها تحاكي تلك الموجودة في قطاع غزة من أجل الاستعداد لأي حرب مقبلة حيث تسود قناعة في أوساط الجيش بأن أزمة الجيش في أي حرب قادمة ستكون في سلاح المشاة وكيفية التعامل ميدانياً في المعركة مع مقاتلي الأنفاق.^{٨٣} كما تستثمر الحكومة الإسرائيلية قرابة ٦٠٠ مليون شيكل في بناء الجدار الأسمنتي العائق تحت الأرض وفوقها على طول حدود قطاع غزة.^{٨٤} وتقدر مصادر في «وزارة الدفاع» بأن التكلفة الإجمالية للجدار الأسمنتي حول غزة ستصل إلى ٢,٢ مليار شيكل فيما تقدر مصادر أخرى أنها قد تصل إلى ٥ مليار شيكل.^{٨٥} الهدف من الجدار هو إعاقة حفر الأنفاق داخل السياج الإسرائيلي. ويطلق المحلل المعروف اليكس فيشمان على ما يدور بين إسرائيل وحماس بـ«الحرب الباردة» في سياق الأنفاق.^{٨٦}

ما يجري عملياً هو تصعيد تدريجي قد يقود في لحظة غير متوقعة إلى انفجار كما يحذر البعض. «تجري المواجهة بين الطرفين في ساحات بديلة وبقوى منخفضة. حيث تدمر إسرائيل وبمنهجية الانفاق الهجومية التي تحفرها حماس فيما «تسمح» الحركة بين الحين والآخر بإطلاق الصواريخ من قبل إحدى المنظمات الخارجة عن سيطرتها. مثل هذا السياق يقود إلى تآكل تدريجي في الوضع الراهن قد يقود في لحظة تراكمية إلى انفجار. قد يكون الوضع على حافة المواجهة.^{٨٧}

كان من المتوقع أن يشكل تولي ليبرمان «وزارة الدفاع» تطوراً مهماً في العلاقة مع حماس، فالرجل لم يكن ترك مناسبة دون أن يهدد ويتوعد ويطالب الحكومة بالقضاء على حماس وعلى قيادتها. ولم يمض وقت حتى جاء اختبار ليبرمان الحقيقي حين وقعت العملية في تل أبيب حيث قتل ٤ أشخاص في حيزان ٢٠١٦ من خلال هجوم نفذه مسلحان فلسطينيان. إلا أن نتائجه لم يجتذع القطع ولم يغتزل قيادة حماس، وتصرف وفق ما نصحه الجيش بعدم الانجرار لمواجهة شاملة. بيد أن السؤال الأساس بعد مرور ثلاث سنوات على عملية «الجرف الصامد» : إلى أي مدى يمكن للوضع الميداني أن يصمد دون أن ينزلق الطرفان نحو مواجهة شاملة؟

مواقف الجمهور الاسرائيلي

ثمة إجماع لدى المحللين، وفي مضامين الدراسات الأكاديمية أن المجتمع الإسرائيلي يحافظ منذ سنوات على مواقف معينة تجاه القضية الفلسطينية، أكثر يمينية، وأقل انفتاحاً لتقديم التنازلات في أي حل سياسي.

يظهر «مؤشر السلام» للعام ٢٠١٧ أن ٦١,٦٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون القيام بمفاوضات سلام (٢٣,٩٪ يؤيدون جداً، ٣٧,٧٪ يؤيدون نوعاً ما)، ٣٢,٥٪ يعارضون القيام بمفاوضات سلام (١٥,٢٪ يعارضون بشدة، ١٧,٣٪ يعارضون نوعاً ما). فيما يتعلق بتفاؤلهم بحل للقضية نتيجة المفاوضات، أشار ٢٤٪ أنهم يؤمنون أن الأمر سيؤدي لحل سياسي في الفترة القادمة (٦,٤٪ يؤمنون بشدة، و ١٧,٦٪ يؤمنون نوعاً ما)، بيد أن ٦٧٪ من المستطلعين أشاروا أنهم لا يؤمنون بأن المفاوضات ستؤدي إلى اتفاق سلام، (٣٩,٨٪ لا يؤمنون مطلقاً، ٣٣,٢٪ لا يؤمنون بدرجة أقل).

أما حول توسيع البناء في الاستيطان: تزامنا مع استلام ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، يعتقد ٤٥,٣٪ أن على إسرائيل استغلال ذلك لتوسيع البناء في المستوطنات، بيد أن ٥٠٪ أشاروا بلا. وهو انقسام واضح، إلا أن النتيجة تعني أن ما يقارب نصف المجتمع الإسرائيلي اليهودي يرفض وقف البناء في المستوطنات!

يظهر «مؤشر السلام» للعام ٢٠١٧ أن ٦١,٦٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون القيام بمفاوضات سلام (٢٣,٩٪ يؤيدون جداً، ٣٧,٧٪ يؤيدون نوعاً ما)، ٣٢,٥٪ يعارضون القيام بمفاوضات سلام.

كما أن ٣٧, ١٪ من المجتمع اليهودي الإسرائيلي يرون أن على إسرائيل ضم أقسام كبيرة من الضفة الغربية إلى حدودها، و ٢٤, ٥٪ منهم يروا أن على إسرائيل إعطاء مواطنة للسكان الذين يقعون في هذه الأراضي حال الضم، ٢٩, ٨٪ يفضلون منحهم مكانة المقيمين لا المواطنين، ٣١, ٥٪ أشاروا أن على إسرائيل عدم إعطائهم أي مكانة أكثر مما هم عليه اليوم.

أما حول مدى تفاؤل الإسرائيليين بالوصول إلى اتفاق سلام فإن ما يقارب ثلثي (٦٧٪) من الجمهور الإسرائيلي لا يؤمن أنه بالإمكان التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، في المقابل ٤٩٪ يعتقدون أن الفلسطينيين يريدون السلام.

إجمال

لم يشهد العام ٢٠١٦ الكثير من الحراك باتجاه إحياء عملية السلام، كما أن الوضع الميداني استقر على إيقاع ثابت يتميز بوجود بعض العمليات والمواجهات من فترة لأخرى. سرّعت إسرائيل من جانبها من وتيرة فرض الحقائق على الأرض وعززت ذلك بتشريعات وقوانين تحمي المستوطنات في المستقبل. أما على صعيد النقاش السياسي فإن البحث عن حل مع الفلسطينيين لم يعد يؤرق قادة إسرائيل، كما سجل تراجع في علاقات الطرفين وفي مواقف القوى الدولية خاصة مع صعود الرئيس ترامب الذي بدا متقدماً على توقعات إسرائيل في هذا الجانب. التعايش مع اللاحل والتعامل مع السلطة كإدارة وتنامي خطاب الضم والبحث عن علاقة مباشرة مع الجمهور وتنامي المصالح المشتركة مع الإقليم، كلها مؤشرات يجب أن تقلق الفلسطينيين في ظل تراجع خطاب الدولتين وتآكل فرص تحقيقه التدريجية وانفصال غزة التدريجي إلى مصير مختلف.

الهوامش

- ١ شلومو تسيزنا، «إيران التهديد الأكبر ولن نسمح لها بالسيطرة على سوريا»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٦/١٠/١١
- ٢ أري شبيط، «لم يسبق أن كلنا وضع إسرائيل مريحاً وأمناً كما اليوم»، **هآرتس**، ٢٠١٦/٩/٢٢
- ٣ تسيزنا، مصدر سابق
- ٤ دان شيفطان، «الميزان الاستراتيجي للأمن الإسرائيلي في الحلقتين الإقليمية والدولية .. مشجع جداً»، يديعوت، ٢٠١٧/١/١١
- ٥ م. س.
- ٦ Ofir Winter, "Arab Approaches to the Political Process and Normalization with Israel", in Anata Kurz and Shlomo Brom, (ed.), **Strategic Survey for Israel 2016-2017**. The Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2016, pp175-183
- ٧ يوآف ليمور، «إيران لا تشكل تهديداً وجودياً على إسرائيل»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٦/١٠/١١
- ٨ السابق.
- ٩ إيال زيسر، «إسرائيل تتحول إلى ضرورة عربية»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٦/٥/٢٩
- ١٠ Amos Yaldin, "Israel 2016-2017 Situation Assessment: Challenges and Responses", in Anata Kurz and Shlomo Brom, (ed.), **Strategic Survey for Israel 2016-2017**. The Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2016, pp241-261
- ١١ شيفطان، امزس
- ١٢ سارة ليفوفيتش-دار، «هزيمة الـ بي دي أس آخر انتصارات نتنياهو الوهمية»، معاريف، ٢٠١٦/٨/٢
- ١٣ افرام هرايه، «حرب دبلوماسية تستهدف وجود إسرائيل»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٦، ١٢، ٢٧
- ١٤ Yaldin, سابق
- ١٥ شيفطان، سابق
- ١٦ Yaldin, سابق.
- ١٧ شيفطان، سابق
- ١٨ يائير شيلع، «الدول العربية المعتدلة... شريك بديل عن الفلسطينيين»، موقع nrg، ٢٠١٦/١٠/١٧
- ١٩ رؤوين باركو، «حماس على مفترق طرق»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٦/٦/١٥
- ٢٠ شيلع، مصدر سابق
- ٢١ Shlomo Brom, Anat Kurz and Gilead Sher, "Israel and the Palestinians: Ongoing Crisis and Widening Stagnation", in Anata Kurz and Shlomo Brom, editors, **Strategic Survey for Israel 2016-2017**. The Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2016, pp 151-160
- ٢٢ السابق
- ٢٣ السابق
- ٢٤ السابق
- ٢٥ ميخائيل أهاروني، «حكومة إسرائيل تفضل التعايش مع عدد ممن المصابين على إطلاق مسيرة سياسية»، معاريف، ٢٠١٦/٦/١٣
- ٢٦ Amos Yaldin, "Security Council Resolution 2334 and a Strategy for Israel", INSS Insight 881, December 27, 2016
- ٢٧ Amos Yaldin, "Israel 2016-2017 Situation Assessment: Challenges and Responses", 2016
- ٢٨ شلومو تسيزنا، «إيران التهديد الأكبر ولن نسمح لها بالسيطرة على سوريا»، **إسرائيل اليوم**، ٢٠١٦/١٠/١١
- ٢٩ شمعون شتاين و شلومو بورم، «المبادرة الفرنسية لكسر الجمود السياسي: فرص وتحديات»، مباط عال، ٢٠١٦/٤/٧
- ٣٠ Shlomo Brom, Anat Kurz and Gilead Sher, سابق
- ٣١ حاييم رامون، «يجب أن يبدأ نتنياهو وبينيت بضم الضفة الغربية»، يديعوت، ٢٠١٧، ١، ٢
- ٣٢ غيورأ أيلاند، «يجب البحث عن بدائل لحل الدولتين» يديعوت، ٢٠١٦/٩/٧
- ٣٣ Assaf Orion and Udi Dekel, "Israel and the Palestinians: Conditioning and Capacity Building for Future Arrangements", in Anata Kurz and Shlomo Brom, editors, **Strategic Survey for Israel 2016-2017**. The Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2016, pp162-174
- ٣٤ السابق
- ٣٥ Kobi Michael and Yoel Guzansky, "The Palestinian Authority: A State Failure" Strategic Assessment, Vol19, No.1, April 2016
- ٣٦ موقع «كول برماه». «نتنياهو: التحريض من قبل السلطة الفلسطينية مستمر». <http://www.kol-barama.co.il/live/113612>
- ٣٧ كسبيت.ب. (٢٠١٦). «المصيدة الأمنية لنتنياهو». موقع «المونيتور». <http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2016/01/idf-gadi-eizenkot-punitive-measures-terror-west-bank.html>

- ٣٨ يشخروفي. أ. (٢٠١٦). «في الطريق الى التصعيد؟ قطع العلاقات مع السلطة قد يؤدي الى وقف التنسيق الأمني». موقع «والا». <http://www.msn.com/he-il/news/other/%D7%91%D7%93%D7%A8%D7%9A-%D7%9C%D7%94%D7%A1%D7%9C%D7%9E%D7%94-%D7%A0%D7%AA%D7%A7-%D7%A2%D7%9D-%D7%94%D7%A4%D7%9C%D7%A1%D7%98%D7%99%D7%A0%D7%99%D7%9D-%D7%A2%D7%9C%D7%95%D7%9C-%D7%9C%D7%94%D7%91%D7%99%D7%90-%D7%9C%D7%94%D7%A4%D7%A1%D7%A7%D7%AA-%D7%94%D7%AA%D7%99%D7%90%D7%95%D7%9D-%D7%94%D7%91%D7%99%D7%98%D7%97%D7%95%D7%A0%D7%99/ar-BBxxTyM>
- ٣٩ ربيدب. (٢٠١٦). «نتنياهو في الكابيت: يجب التهيؤ لحالة سقوط السلطة». موقع هآرتس. <http://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.2814733>
- ٤٠ موعلم. م. (٢٠١٦). «سلبية نتنياهو تجاه سيناريو سقوط السلطة الفلسطينية». موقع «المونيتور». <http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2016/01/palestinian-authority-collapse-benjamin-netanyahu-likud.html>
- ٤١ روتمان. أ. (٢٠١٧). «نتنياهو: الأمر الذي أطرحه على الفلسطينيين هو دولة منقوصة». موقع «كيكار». <http://www.kikar.co.il/219097.html>
- ٤٢ كلين. م. (٢٠١٧). «زلة اللسان التي كشفت نوايا نتنياهو الحقيقية». موقع «سيحاه ميكوميت». <https://mekomit.co.il/%D7%A4%D7%9C%D7%99%D7%98%D7%AA-%D7%94%D7%A4%D7%94-%D7%A9%D7%9C-%D7%A0%D7%AA%D7%A0%D7%99%D7%94%D7%95>
- ٤٣ ليفي. أ. (٢٠١٦). «ليبرمان للفلسطينيين: اذا توقف حماس عن حفر الأنفاق سنهزم بالإنفاق لاعادة تطوير غزة». موقع «واي نت». <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4869476,00.html>
- ٤٤ سمبورغ. د. (٢٠١٧). «ليبرمان: ما من احتمال للتوصل لاتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين». موقع «معاريف». <http://www.maariv.co.il/news/politics/Article-571082>
- ٤٥ روتنبرغ. م. (٢٠١٦). «خطة ليبرمان». موقع «دافار ريشون». <http://www.davar1.co.il/29838/>
- ٤٦ بن كسبيت، (٢٠١٦). «ليبرمان أوعز للجيش الاستعداد لإسقاط حماس». موقع «مونيتر». <http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2016/07/avigdor-liberman-hamas-idf-gaza-strip-mahmoud-abbas.html>
- ٤٧ ليفي، مصدر سابق
- ٤٨ هيرل، أ. (٢٠١٧). «ليبرمان يدعو لحوار مع الفلسطينيين». موقع «نانا ١٠». <http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1232753>
- ٤٩ <http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/12/29/john-kerry-speech-netanyahu>
- ٥٠ «اوباما في كلمة وداعية: ستكون دولة واحدة بها ملايين الفلسطينيين من دون مواطنة»، سما نيوز، ٢٠١٧/١٨/١٨.
- ٥١ ناحوم برنياع، «خطاب كيري: تأييد لحل الدولتين»، يديعوت، ٢٠١٧/١٢/٢٩
- ٥٢ السابق
- ٥٣ باراك رافيد، «خطاب كيري كان صهيونياً بامتياز»، هآرتس، ٢٠١٦/١٢/٢٩
- ٥٤ الحياة، ٢٠١٦/١١/٧
- ٥٥ http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Q8HT0oa731747680026aQ8HT0o
- ٥٦ <https://www.maannews.net/Content.aspx?id=886838>
- ٥٧ يوسي غورفيتز، «نتنياهو ينتقل من احتلال الضفة الغربية إلى ضمها»، موقع موندوويس، (نقلًا عن الأيام) ٢٠١٦/٣/١٧.
- ٥٨ آريه الداد، «ضم الضفة الغربية بالتنسيق مع ترامب»، معاريف، ٢٠١٦، ١٢، ٢٧.
- ٥٩ زئيف جابوتنسكي، المبادرة الفرنسية تعرض إسرائيل لخطر وجودي: الحل ضم الضفة»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٦/٢١
- ٦٠ «سلطات الاحتلال تستعين بخبير دولي لقبرصة المستوطنات»، الأيام، ٢٠١٦/١١/١٩.
- ٦١ عاموس ديلين، «نحو استراتيجية إسرائيلية لمواجهة القرار ٢٣٣٤»، مباط عال، ٢٠١٦/١٢/٢٨
- ٦٢ السابق
- ٦٣ «قصة قرار اليونسكو التاريخي من المسجد الأقصى، العربية نت. ٢٠١٦/١٠/١٩. <http://www.alarabiya.net/> <http://www.alquds.co.uk/?p=614646>
- ٦٤ آريه الداد، «افتحوا أبواب الحرم لليهود رداً على قرار اليونسكو»، معارف، ٢٠١٧/١٠/٢٣
- ٦٥ بنينا شربيت باروخ، «قراءة في دلالات القرار ٢٣٣٤»، مباط عال، ٢٠١٧، ١، ٤
- ٦٦ السابق
- ٦٧ الأيام، ٢٠١٦/١٢/٢٧
- ٦٨ <http://wbpalestine.com, 26/12/2016>
- ٦٩ الأيام، ٢٠١٦/١٢/٣١
- ٧٠ كرميت سفير فايتس، القدس الشرقية: إهمال، عنف، وفقدان للأمل»، معارف، ٢٠١٧/١/١١
- ٧١ بن دورو يميني، «جدار يفصل القرى الفلسطينية عن القدس»، يديعوت، ٢٠١٧/١/٩

- ٧٢ حاييم رامون، «إنقاذ القدس اليهودية قبل فوات الأوان» هآرتس، ١٧، ١٢، ٢٠١٧.
- ٧٣ شاؤول ارثيلي، نقل قرية إلى السلطة الفلسطينية يعني تقسيم القدس، معاريف، ٢٠١٦/٦/٢١.
- ٧٤ شر غاي، «الجدران لن تحل مشكلة القدس»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٧/١/٩.
- ٧٥ http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=g8Znhja730942496988ag8Znhj
- ٧٦ «قانون التسوية يمهّد لضمّ المستوطنات لإسرائيل»، موقع عرب ٤٨، بتاريخ ١٦، ٢٠١٦، ١٢، ٦، www.arab48.com.
- ٧٧ رؤوبين باركو، «حماس على مفترق طرق»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٦/١٥.
- ٧٨ السابق
- ٧٩ «أوري هابتنز، «عامان على الجرف الصامد. صورة انتصار»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٧/٢٨.
- ٨٠ غيورآ آيلاند، «مزيد من العصا والجزرة لمنع المواجهة التالية في غزة»، يديعوت، ٢٠١٦/٨/٢٣.
- ٨١ يوآف ليمور، «إيران لا تشكل تهديداً وجودياً على إسرائيل»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/١٠/١١.
- ٨٢ افرام هراره، «مواجهة حماس دون الانجرار إلى حرب»، إسرائيل اليوم، ٢٠١٦/٤/٢٠.
- ٨٣ عاموس هرثيل، «الجيش يتدرب على حرب الأنفاق»، هآرتس، ٢٠١٦/١٠/٢.
- ٨٤ اليكس فيشمان، «الحكومة الإسرائيلية تدفن ٦٠٠ مليون شيكل في باطن الأرض»، يديعوت، ٢٠١٦/٩/٥.
- ٨٥ «جيش الاحتلال يقرر استئناف بناء جدار على حدود غزة، الأيام، ٢٠١٦/١١/٢٢.
- ٨٦ فيشمان، السابق.
- ٨٧ إيلي أفيدار، «حماس تحاول خلق ميزان رعب محسن حيال إسرائيل: مواجهة شاملة تلوح في الأفق»، معاريف، ٢٠١٦/١٠/١٨.

المشهد السياسي الداخلي

اليمن الجديد يغير قواعد «العبة»

أنطوان شلحت

مدخل

بالإضافة إلى تعاقب قضايا الفساد التي لاحقت وما تزال تلاحق رئيس الحكومة الإسرائيلية زعيم اليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والتي اتخذت مساراً متسارعاً خلال العام ٢٠١٦ المنصرم، اتسم المشهد السياسي- الحزبي الداخلي في إسرائيل في هذا العام بعدد الإجراءات التي توضح طبيعة سلطة (نظام) آخذة بالتبلور في إسرائيل في ظل أداء الحكومات اليمينية المتتالية برئاسة نتنياهو وتحت وطأة ممارساتها الداخلية، بالأساس إزاء المواطنين الفلسطينيين، لكن في الوقت عينه إزاء سائر ألوان الطيف السياسي- الحزبي (اقرأ عن قضايا الفساد ومدلولاتها في فصل المشهد الاجتماعي، وعن آخر الممارسات إزاء الفلسطينيين في فصل الفلسطينيين في إسرائيل ضمن هذا التقرير).

وفي واقع الأمر، فإن الإجراءات التي شهدتها العام المنتهي، تم وضع «بناها التحتية» منذ عدة أعوام. وسبق لنا أن أشرنا إليها في مثل هذه الفصل ضمن تقارير الأعمام الفائتة. وبغية مدّ خط تطابقي بين فصل العام الحالي وفصل العام الماضي، سأستعيد في هذا المدخل بادئ ذي بدء ما ثبتناه في كلمات الإجمال التي انتهى بها هذا الأخير:

«أوردنا في نهاية مثل هذا الفصل ضمن التقرير الإستراتيجي السابق (للعام ٢٠١٥)، عدة توقعات تشير إلى أن إسرائيل تسير بخطى حثيثة نحو دولة دينية أكثر وديمقراطية أقل. وكانت في معظمها توقعات متأثرة بقراءة معمقة لتداعيات التغيرات الديمغرافية

تم وضع «البنية التحتية» لإجراءات التي شهدتها العام المنتهي، منذ عدة أعوام. وسبق لنا أن أشرنا إليها في مثل هذه الفصل ضمن تقارير الأعمام الفائتة.

التي شهدتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة ووقف في صلبها ازدياد قوة المجموعات الحريدية (المتشددة دينياً) والدينية وما نجم وقد ينجم عن ذلك من تغيّرات تنعكس على الثقافة السياسية.

وأشار بعض أصحاب هذه التوقعات إلى أنه في الوضع الذي تزداد فيه قوة المجموعات الدينية - القومية، من الطبيعي أن يحدث اصطدام مع القيم الديمقراطية وحُكم القانون. وبناءً على ذلك ليس من العجيب أن يتصاعد الجدل حول موضوع الدولة اليهودية والدولة الديمقراطية في أوساط الجمهور الإسرائيلي. وعلى هذه الخلفية تجري المحاولات لسن قوانين غير ديمقراطية في الكنيسة لها غاية مشتركة واحدة هي إقصاء الآخر واضطهاد الأقليات. وساهم تأليف حكومة يمينية - حريدية بعد الانتخابات العامة التي جرت في العام ٢٠١٥ في تسريع هذه الخطى.

وثمة من يعتقد أن كل الإجراءات والقوانين التي تتسبب بتآكل الديمقراطية، يتم اتخاذها بشكل منهجي من جانب نتنياهو، وأنها أوصلت إسرائيل إلى حالة ديمقراطية متهاوية.

ويتجلّى هذا الأمر على نحو خاص في عملية اتخاذ القرارات. ففي الدول الديمقراطية تتخذ قرارات الحكم من خلال عملية توازنات وكوابح وتسوية بين المصالح المختلفة الممثلة في الحكومة. لكنها في إسرائيل هي من صنع رجل واحد. فمثلاً كان ينبغي اتخاذ قرار بشأن خطة الغاز من جانب رئيس الحكومة ووزير المالية ووزير الاقتصاد. فجرى تحييد وزير المالية، وتم استبدال وزير الاقتصاد برئيس الحكومة.

وفي موضوعات حرب أو سلام، على رئيس الحكومة أن يحصل، وهو يحصل، على موافقة وزير الدفاع، وموافقة وزير الخارجية الذي هو رئيس الحكومة.

ومعروف أن نتنياهو هو رئيس حكومة فيها هو أيضاً القائم بأعمال رئيس الحكومة، وكذلك وزير الخارجية، ووزير الإعلام (الاتصال)، ووزير الاقتصاد والصناعة، ووزير التنمية الإقليمية، وتحت تصرفه صحيفة هي نوع من البوق الشخصي («إسرائيل هَيوم»)، ويستطيع أن يجري مقابلات متى يشاء وبقدر ما يشاء مع أي وسيلة إعلامية، وأي تعيين في منصب رفيع في الأمن وفي الاقتصاد وفي السلك الدبلوماسي هو المسؤول عنه فقط، وهو الذي يلغي سياسياً أي منافس محتمل له، ويعطي الضوء الأخضر لوزير التربية والتعليم في حكومته كي يمنع تدريس كتب، ولا يدين ملاحقة كتاب وفنانين بسبب آرائهم، ورجال الدين المتشددون هم من بين أفضل أصدقائه.

ويرى أصحاب هذا الاعتقاد أن خطر خسارة الديمقراطية وجودي على إسرائيل، وثمة بينهم من يبالغ ويعرب عن اعتقاده بأنه أكبر من خطر القنبلة الإيرانية النووية.

يتم اتخاذ كل الإجراءات والقوانين التي تتسبب بتآكل الديمقراطية، بشكل منهجي من جانب نتنياهو، وقد أوصلت إسرائيل إلى حالة ديمقراطية متهاوية.

فضلاً عن ذلك، فإن النهج المسيطر على سياسة الحكومة هو النهج القومي - المسياني من خلال ممثليه الذين يشغلون حقائق وزارية مهمة مثل التربية والتعليم، والثقافة والرياضة، والعدل، والأمن الداخلي، والهجرة، والسياحة، والتمثيل في الأمم المتحدة. وهذا النهج ينعكس على السياسة الداخلية بقدر ما ينعكس على السياسة الخارجية ولا سيما إزاء الفلسطينيين.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أن أداء ما يسمى «معسكر الوسط - اليسار» لا يزلزل هذا النهج، إن لم يكن يخدمه. وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية فإن اصطفاً هذا المعسكر وراء مقولتي «استحالة تطبيق حل الدولتين» و«عدم وجود شريك فلسطيني للسلام» - كما تجسّد بالتزامن مع الانتهاء من كتابة هذا الفصل (شباط ٢٠١٦) في خطة رئيس حزب «العمل» وتحالف «المعسكر الصهيوني» عضو الكنيست إسحق هيرتسوغ، زعيم المعارضة، التي تنص على وجوب الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد، جعله يتناهى عن طرح نفسه كبديل سلطوي جدي، وفتح شهية اليمين المتطرّف على الهروب من مستحقات التسوية والادعاء بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية كهذه وفق المبادئ الرائجة في العالم».

سيركز هذا الفصل على أحدث مفاعيل تلك الإجراءات، وسيتوقف عند أبرز إحالاتها، وعند أهم التغيرات الاجتماعية التي تتيح إمكان اتخاذها. وسنقوم بذلك عن طريق عكس جوانب من الجدل الدائر داخل إسرائيل بهذا الخصوص.

١. توسيع حكومة نتنياهو الرابعة مع آخر «شركائه الطبيعيين»

عندما اختار نتنياهو شركاء ائتلاف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٤ وحكومته الرابعة، قدّم لهم تنازلات شفّت عن تحقيق مطالبهم كافة وأساساً في كل ما يتعلق بالميزانيات وما يُسمّى «قضايا مبدئية»، وأشرنا في حينه إلى أن هذه الخطوة كانت بمثابة دليل قاطع على إصراره على أن يؤلف أولاً وقبل أي شيء حكومة يمينية وحريدية ضيقة. ونجم هذا الأمر عن عدة أمور، لعل أبرزها تطبيق «دروس» استخلصها من تشكيل حكومته السابقة (الثالثة) عندما قرّر تقديم موعد الانتخابات، وهو ما أكده نتنياهو أيضاً فور ظهور نتائج تلك الانتخابات.

من المعروف أن أحد أسباب إجراء الانتخابات العامة للكنيست الـ ٢٠ (يوم ١٧ آذار ٢٠١٥) بعد عامين من الانتخابات التي سبقتها، يكمن في نتائج انتخابات ٢٠١٣، إذ إنه عند انتهاء تلك الانتخابات أراد نتنياهو أن يشكل ائتلاً مع من أسماهم «شركاء الطبيعيين» والذين بلغ عددهم ٦١ عضو كنيست بالإضافة إلى حزب آخر، لكن وكنتيجة

عندما اختار نتنياهو شركاء ائتلاف حكومته الرابعة، قدّم لهم تنازلات شفّت عن تحقيق مطالبهم كافة وأساساً في كل ما يتعلق بالميزانيات وما يُسمّى «قضايا مبدئية».

لتحالف خاص غير مألوف نشأ بين حزبي «البيت اليهودي» و«يوجد مستقبل» فُرضت على نتنياهو حكومة كان تكوينها مغايراً لرغباته، مؤلفة من «الليكود- بيتنا» (تحالف حزبي الليكود و«إسرائيل بيتنا») وأحزاب «يوجد مستقبل» و«البيت اليهودي» و«الحركة» من دون أحزاب متدينة، وقد عانت هذه الحكومة من عقبات كبيرة.

ولدى عرض الحكومة الـ٣٤ على الكنيست يوم ٢٠١٥/٥/١٤ تبين أنها تستند إلى دعم خمسة أحزاب يمينية وحريدية متطرفة تضم مجتمعة ٦١ عضو كنيست موزعين على النحو التالي: الليكود (٣٠ مقعداً)؛ حزب «كلنا» برئاسة موشيه كحلون (١٠ مقاعد)؛ حزب «البيت اليهودي» (٨ مقاعد)؛ حزب شاس (٧ مقاعد)؛ حزب يهودوت هتوراة (٦ مقاعد). وقرّر حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة عضو الكنيست ووزير الخارجية السابق أفغدور ليبرمان في آخر لحظة عدم الانضمام إلى حكومة نتنياهو. وقال ليبرمان إن السبب الحقيقي الذي حدا به إلى عدم ضم حزبه إلى الائتلاف الحكومي هو ترك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو «المعسكر القومي»، وأكد أن الأخير بهذه الخطوة لم يعد ينتمي إلى اليمين.^١

ورداً على اتهام نتنياهو لليبرمان بأنه كان خطط للانضمام إلى «حكومة يسارية» بهدف إسقاط حكومة اليمين برئاسة الليكود، قال رئيس «إسرائيل بيتنا» إنه لا يحق لنتنياهو أن يتحدث باسم اليمين أو «المعسكر القومي» ولا سيما أنه صوّت في حينه إلى جانب خطة الانفصال عن قطاع غزة (٢٠٠٥). وأكد أن نتنياهو رفض مطلب «إسرائيل بيتنا» بإدراج بندين ضمن الاتفاقيات الائتلافية لحكومته الجديدة، ينص الأول على وجوب القضاء على سلطة «حماس» في قطاع غزة، وينص الثاني على مواصلة أعمال البناء في الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية والأحياء (المستوطنات) اليهودية في القدس الشرقية. واستمر ليبرمان في اتهام حكومة نتنياهو الرابعة، على ضوء موقفها من الهبة الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية، والأنفاق الهجومية من قطاع غزة، وأعضاء الكنيست العرب، بأنها تمارس سياسة تتسم بالانهزامية والدجل.

غير أن عدم انضمام ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي كان بالإمكان تفسيره من خلال الأسباب التالية:

- أولاً: كان يمكن لدخول ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي في بداية تشكله أن يضعف مركزه التفاوضي وشروط انضمامه وخاصة بعد التراجع الكبير الذي مُني به حزبه في انتخابات ٢٠١٥ بحصوله على ستة مقاعد فقط، ففضل البقاء في الخارج حتى تتوفر اللحظة المناسبة للانضمام بشروط أفضل من الشروط المتوفرة في البداية. وقد ظهر ذلك في إتمام الاتفاقيات الائتلافية مع حزبي الحريديم (شاس

كان يمكن لدخول ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي في بداية تشكله أن يضعف مركزه التفاوضي وشروط انضمامه وخاصة بعد التراجع الكبير الذي مُني به حزبه في انتخابات ٢٠١٥ بحصوله على ستة مقاعد فقط.

ويهدوت هتورا) قبل التوصل إلى اتفاق مع ليبرمان وهو رئيس حزب يحمل توجهها معاديا لبعض أجناس الأحزاب الدينية في مسألة الدين. فقد عبر أعضاء من حزب «إسرائيل بيتنا» عن الاعتقاد بأن الليكود يتعامل معهم وكأنهم في الائتلاف بشكل مفهوم ضمنا، من دون إبداء أي احترام للحزب، وخاصة بعد تراجع الحزب في الانتخابات، حيث أشار هؤلاء إلى أن الليكود يعتبر الحزب في جيبه وينظر إلى دخوله للائتلاف كأمر مفروغ منه^٢.

- ثانيا: أراد ليبرمان أن يعيد إنتاج صورته كبديل لنتنياهو وكممثل وحيد وأصيل لليمين الحقيقي في إسرائيل، ووجد ذلك من خلال البقاء خارج الائتلاف الحكومي (وليس في المعارضة) والهجوم على سياسات نتنياهو من اليمين.
- ثالثا: بناء على العاملين السابقين، اعتقد ليبرمان أن بقاءه خارج الائتلاف (ليس في المعارضة الرسمية) هو الكفيل بإعادة ترميم مكانته الشخصية ودور حزبه كفاعل سياسي مهم على الساحة السياسية عامة، وفي اليمين خاصة. وكانت معادلته أنه إذا دخل بعيد الانتخابات سيدخل من مكان الضعيف المهزوم، بينما إذا انتظر قليلا فإنه قد يدخل دخول الفاتحين المنتصرين.

بناء على هذا كله اتخذ ليبرمان موقفا إيجابيا من دخول الحكومة بعد الإعلان عن احتمال دخول «المعسكر الصهيوني» إلى الحكومة في أيار ٢٠١٦، وأشارت تحليلات كثيرة إلى أنه تبني هذا الموقف لاعتقاده بأن لحظة انتصاره التي انتظرها سوف تغيب نهائيا بدخول «المعسكر الصهيوني» إلى الحكومة.

وفي بداية حزيران ٢٠١٦ انضم حزب «إسرائيل بيتنا» إلى الحكومة، وتم تعيين عضوي كنيست من هذا الحزب كوزيرين في الحكومة، وهما رئيس الحزب أفيغدور ليبرمان كوزير للدفاع مكان الوزير الليكودي موشيه يعلون، وسوف لاندفر كوزيرة لاستيعاب الهجرة مكان الوزير الليكودي زئيف إلكين. ومع انضمام هذا الحزب إلى الائتلاف الحكومي ازداد عدد أعضائه من ٦١ عضو كنيست إلى ٦٦ عضوا (بعد انقسام عضو كنيست من حزب «إسرائيل بيتنا» احتجاجا على انضمامه للائتلاف).

ومتلما قلنا، فور الإعلان عن حدوث تقدم في المباحثات الائتلافية بين حزبي العمل والليكود والتي بدأت سرا ثم تم الإعلان عنها عند اقترابها للنهاية، نظم ليبرمان مؤتمرا صحافيا أعلن فيه للمرة الأولى مطالبه الوزارية التي امتنع عن الإعلان عنها سابقا مبررا ذلك بالتصاقه بالمبادئ بدل المقاعد. وأعلن ليبرمان استعداداه للانضمام إلى الائتلاف في حالة تسلمه حقيبة الدفاع، وكان هذا التصريح كافيا لليكود لبدء مباحثات معه للانضمام للائتلاف الحكومي^٢. ولم يخف غالبية أعضاء الليكود من الوزراء وأعضاء الكنيست تفضيلهم لليبرمان على حزب

في بداية حزيران ٢٠١٦ انضم حزب «إسرائيل بيتنا» إلى الحكومة، وتم تعيين عضوي كنيست من هذا الحزب كوزيرين، وهما رئيس الحزب أفيغدور ليبرمان كوزير للدفاع مكان الوزير الليكودي موشيه يعلون، وسوف لاندفر كوزيرة لاستيعاب الهجرة.

العمل، لا بل خرجوا بتصريحات علنية شديدة اللهجة ضد ضم حزب العمل للحكومة، معتبرين أن تفضيل حزب العمل على حزب ليبرمان سيضر بالليكود انتخابيا وسيشكل خيانة لجمهور اليمين.^٤ وكان تأييد دخول ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي محل إجماع بين كتل الائتلاف أيضا، فلم يعترض أحد حتى على إشغاله منصب وزير الدفاع، بل بالعكس رأى قسم كبير من أعضاء الليكود و«البيت اليهودي» أن هذه فرصة للتخلص من يعلون الذي كان على خلاف مع أعضاء الليكود حول الموقف من قضايا عينية منها الموقف من الجندي الإسرائيلي إليئور أزاريا الذي أطلق النار على الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل حتى وهو جريح وملقى على الأرض فأجهز عليه، وتصريحات رئيس هيئة الأركان ونائبه وغيرها من قضايا عينية تخص المسألة الفلسطينية، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى استقالة يعلون وانسحابه مؤقتا من الحلبة السياسية.

كما جاء دخول ليبرمان إلى الحكومة عقب الحديث عن «مبادرة إقليمية لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي»، وأكدت تصريحات أدلى بها الرئيس المصري، وينسجم هذا التوجه مع الموقف الإسرائيلي الذي يرى في الحل الإقليمي مدخلا لتسوية المسألة الفلسطينية، وهي المبادرة التي وظفها إسحق هيرتسوغ رئيس حزب العمل أيضا لتسويق مباحثات الانضمام للحكومة، والتي كانت لها معارضة شديدة أيضا داخل حزبه. كما جاء عشية انعقاد مؤتمر وزراء خارجية نحو ٢٨ دولة في باريس للدفع قدما بالمبادرة الفرنسية لتسوية القضية الفلسطينية.

وبرر نتنياهو توسيع الحكومة قائلاً: «إن أمامنا تحديات كبيرة وكذلك ثمة فرص غير قليلة. ومن بين أسباب وجود هذه الفرص التغيرات المضطربة في منطقة الشرق الأوسط والتي يلزم أن نتعامل معها».

ويشكل ملحق «الخطوط العريضة لسياسة الحكومة» جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الائتلافي مع ليبرمان.

وبحسب ما أشرنا ضمن تقارير سابقة، ينص البند الأول من الملحق على أن «للشعب اليهودي حقاً غير قابل للتقويض في دولة ذات سيادة في أرض إسرائيل- وطنه القومي والتاريخي». وينص بند آخر على أن «تدفع الحكومة إلى الأمام عملية سياسية وتسعى إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين ومع كل جيراننا، من خلال الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية لإسرائيل. وفي حال تحقيق اتفاق كهذا سيتم طرحه للمصادقة عليه في الحكومة والكنيست، وإذا ما دعت الحاجة وفقاً للقانون سيطرح لاستفتاء شعبي».

وكما ذكرنا، بموجب الاتفاق الائتلافي يحصل «إسرائيل بيتنا»، في مقابل جلب أعضاء حزبه الخمسة في الكنيست إلى الائتلاف (الذي سيصبح مستنداً من الآن

كان تأييد دخول ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي محل إجماع بين كتل الائتلاف أيضاً، فلم يعترض أحد حتى على إشغاله منصب وزير الدفاع، بل بالعكس رأى قسم كبير من أعضاء الليكود و«البيت اليهودي» أن هذه فرصة للتخلص من يعلون.

فصاعداً إلى ٦٦ عضو كنيسة)، على حقيبة الدفاع التي سيتولاها ليبرمان (وهي تقليدياً أهم وظيفة في إسرائيل بعد وظيفة رئيس الحكومة)، ويتولى عضو كنيسة آخر من هذا الحزب حقيبة استيعاب المهاجرين الجدد. بالإضافة إلى ذلك سيُعين أعضاء كنيسة من هذا الحزب في المناصب التالية: نائب رئيس الكنيسة، عضو في لجنة الاقتصاد البرلمانية، عضو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون الاجتماعية – الاقتصادية، عضو في اللجنة الوزارية لشؤون الرموز والمراسم، عضو في اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين.

ويقضي الاتفاق بأن يعمل حزبا الليكود و«إسرائيل بيتنا» على تشكيل لجنة وزارية لتشجيع الهجرة اليهودية واستيعابها، وأن يترأسها وزير من الحزب الأخير.

واتفق الحزبان على طرح مشروع قانون يسمح للمواطنين الإسرائيليين خارج البلاد بالتصويت لانتخابات الكنيسة. كما اتفقا على طرح ميزانية عامة للدولة لسنتين، وطرح إصلاحات في طريقة الحكم وانتخابات الكنيسة، وعلى منح تمثيل لحزب «إسرائيل بيتنا» في حال إقامة لجنة وزارية بلورة صيغة «قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي»، وإجراء إصلاحات شاملة في سوقي الاتصالات والإعلام.

كما سيحصل ليبرمان على ١,٤ مليار شيكل (٣٦٠ مليون دولار) من أجل زيادة المعاشات التقاعدية للمتقاعدين ذوي الدخل المنخفض الذين يتكوّن معظمهم من المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق، ويشكلون القاعدة الانتخابية الأساسية لليبرمان المولود في مولدوفا.

وأثار ضم ليبرمان إلى الحكومة وتعيينه وزيراً للدفاع مكان موشيه يعلون عاصفة سياسية في إسرائيل، تمثلت ذروتها في استقالة يعلون وإعلانه «عدم ثقته» بنتنياهو. وأعلن هيرتسوغ أنه لن ينضم إلى حكومة يشارك فيها ليبرمان.

وتتفق عدة تحليلات في إسرائيل على أن نتنياهو «ضرب عصفورين بحجر واحد» من خلال ضم ليبرمان إلى حكومته:

– أولاً، تمكّن من توسيع ائتلافه والمؤلف من ٦١ عضو كنيسة فقط، ما يعني أصغر أغلبية في كنيسة إسرائيل المؤلف من ١٢٠ مقعداً. ومنذ فوزه الانتخابي في آذار ٢٠١٥، عكف نتنياهو على محاولة توسيع هذا الائتلاف.

– ثانياً، استطاع التعجيل في إطاحة وزير الدفاع موشيه يعلون ليس من الوزارة فقط وإنما أيضاً من الكنيسة.

ولفت يعلون لدى إعلان استقالته إلى وجود خلافات صعبة مع نتنياهو حول مسائل وصفها بأنها «أخلاقية ومهنية»، وهاجم «العناصر المتشددة والخطرة التي استولت على إسرائيل وحزب الليكود».

أثار ضم ليبرمان إلى الحكومة وتعيينه وزيراً للدفاع مكان موشيه يعلون عاصفة سياسية في إسرائيل، تمثلت ذروتها في استقالة يعلون وإعلانه «عدم ثقته» بنتنياهو. وأعلن هيرتسوغ أنه لن ينضم إلى حكومة يشارك فيها ليبرمان.

ويشير التحالف المتجدد مع ليبرمان، زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» القومي اليميني المتطرف ووزير الخارجية السابق الذي اصطدم مراراً مع نتنياهو ووصفه أخيراً بأنه «كاذب ومحتال» واتهمه بأنه غير قادر على اتخاذ القرارات، إلى «المسافات» التي يبدو رئيس الحكومة مستعداً لقطعها من أجل الحفاظ على حكمه.

٢. تحولات داخل الليكود

بالوسع القول إن استقالة موشيه يعلون من الكنيست، وتفضيل ليبرمان على هيرتسوغ، يعكسان التحولات الجارية داخل حزب الليكود الحاكم.

ترجع هذه التحولات في أحد أهم أسبابها إلى إقصاء نخب ليكودية قديمة ذات توجهات ليبرالية على مدى الدورات الثلاث الأخيرة للكنيست وبشكل تدريجي، وقد تسلمت مكانها نخب جديدة تنتمي إلى الصهيونية الدينية من ناحية فكرية، أو تحمل توجهات يمينية متطرفة تشبه توجهات اليمين المتطرف في أوروبا ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية الفردية. كما أن النخب الأشكنازية اليمينية تراجعت في الليكود لصالح قيادات يهودية شرقية تحمل أجندات غير ليبرالية وغير ديمقراطية ومعادية للعرب، وكذلك للنخب الأشكنازية القديمة مما يُعرف بـ «اليسار الصهيوني». وتشترك هذه النخب الجديدة في الليكود مع أغلبية النخب القديمة في فكرة «أرض إسرائيل الكاملة»، لكنها تختلف فيما بينها بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين، ففي حين أن النخب القديمة تريد إعطاء الفلسطينيين حقوقاً سياسية ومدنية فردية كاملة في إطار «السيادة اليهودية على الأرض»، فإن النخب الجديدة تؤسس فعلياً لنظام أبارتهايد، يجسد إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الأرض وضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وحرمان الفلسطينيين من أي حقوق سياسية ومدنية متساوية وكاملة.

في العام الفائت أثارت قضية عضوية شخص يسمى يوآف إلياسي الملقب بـ «الظل» إلى الليكود مسألة التغيرات التي طرأت على قيادة وعضوية هذا الحزب في الأعوام الأخيرة. و«الظل» هو مغني راب وشخصية تمثل الحالة الشعبوية المتطرفة والعنصرية في الشارع الإسرائيلي وله أنصار يقدرون بعشرات الآلاف يتابعون تعليقاته على شبكة التواصل الاجتماعي، أعلن عن نيته الانضمام إلى حزب الليكود، وقاد فكرة انضمامه إلى الحزب عضو الكنيست أورن حزان، وهو يهودي شرقي عمل سنوات طويلة في كازينوهات في بلغاريا ويسكن في مستوطنة أريئيل ويمثل الحالة الشعبية والشعبوية المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي. وأشار حزان إلى أن «الظل» هو بداية سلسلة من العضوية في الليكود لشخصيات تنسجم مع مواقف هذا الأخير الشعبوية

تعكس استقالة موشيه يعلون من الكنيست، وتفضيل ليبرمان على هيرتسوغ، التحولات الجارية داخل حزب الليكود الحاكم.

الفاشية المتطرفة: ° ولاقى انضمام «الظل» إلى الليكود صمما لدى غالبية قيادة الليكود الممثلة في الكنيست، والتي تخشى من معارضة عضويته خوفا من أتباعه على شبكات التواصل الاجتماعي، وأتباعه على أرض الواقع والذين يسمون أنفسهم «أسود الظل». ولم يكن «الظل» وحده الشخصية التي مثلت انسحاب أو إقصاء النخب القديمة في حزب الليكود وظهور نخب جديدة ذات طابع قومي- ديني من جهة، وذات طابع شعبي- فاشي من جهة أخرى. فمثلا دخل إلى كتلة الليكود في الكنيست مؤخرا يهودا غليك، وهو متدين يهودي متطرف كان رأس الحربة في اقتحامات اليهود للمسجد الأقصى المبارك، ويسعى إلى تقسيم الحرم القدسي زمانيا ومكانيا بين اليهود والفلسطينيين المسلمين. وهناك شخصيات ظهرت في الدورات السابقة مثل عضو الكنيست موشيه فيغلين، وهو يحمل توجهات يمينية متطرفة تنسجم مع توجهات حركة كاخ الفاشية المحظورة، وكان قبل سنوات على هامش فكر الليكود وتحول فكره إلى تيار مهم في الليكود.

كما بدأ المستوطنون يتغلغلون إلى صفوف الليكود للتأثير على سياسته تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي عامة، وتجاه المستوطنات خاصة، فظهرت نخبة من قيادة الليكود من المستوطنين الذي ينتمون للصهيونية الدينية، وقد ظهر ذلك في تمثيلهم في قائمة الليكود وفي تصويت المستوطنين لليكود مقابل حزب «البيت اليهودي» الذي يمثل المستوطنين وأبناء الصهيونية الدينية، حيث حصل الليكود في الانتخابات الأخيرة على نسبة تأييد داخل المستوطنات، معقل «البيت اليهودي»، تصل إلى حوالي ٢٣ بالمئة، بينما تراجع «البيت اليهودي» إلى ٣٨ بالمئة^٦. وبالتوازي مع هذا زاد عدد النواب المستوطنين في الكنيست كما يوضح الجدول التالي:

| ليكود | المعسكر الصهيوني | القائمة المشتركة | يوجد مستقبل | كلنا | البيت اليهودي | شاس | يهדות هتורה | إسرائيل بيتنا | ميرتس | المجموع |
|-------|------------------|------------------|-------------|------|---------------|-----|-------------|---------------|-------|---------|
| ٣٠ | ٢٤ | ١٣ | ١١ | ١٠ | ٨ | ٧ | ٦ | ٦ | ٤ | |
| ٤ | ١ | — | — | — | ٥ | — | — | ١ | — | ١١ |
| ٦ | ١ | — | ١ | ١ | ١ | ١ | ٥ | — | — | ١٦ |

* ملاحظة: تبلغ نسبة المستوطنين في الضفة الغربية من دون القدس من إجمالي عدد السكان اليهود ٦,٢٥ بالمئة، وهذا يعني أنهم في الكنيست من دون القدس ضعفا نسبتهم بين اليهود تقريبا.^٧

لاقى انضمام «الظل» إلى الليكود صمما لدى غالبية قيادة الليكود الممثلة في الكنيست، والتي تخشى من معارضة عضويته خوفا من أتباعه على شبكات التواصل الاجتماعي، وأتباعه على أرض الواقع والذين يسمون أنفسهم «أسود الظل».

بدأ المستوطنون يتغلغلون إلى صفوف الليكود للتأثير على سياسته تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي عامة، وتجاه المستوطنات خاصة، فظهرت نخبة من قيادة الليكود من المستوطنين الذي ينتمون للصهيونية الدينية.

وأثار احتضان الليكود لـ«الظل» جدلاً واسعاً في أوساط هذا الحزب خاصة وفي الساحة السياسية - الحزبية الإسرائيلية عامة، فيما طالبت مجموعة من أعضاء الحزب ونشطاءه رئيس الحزب ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في رسالة خاصة وجههوها إليه، بمنع ضم «الظل» إلى الحزب «حفاظاً على صورته»، إذ إنه (الليكود) «لا يُعتبر يميناً متطرفاً»! بينما اعتبر أعضاء كنيست كانوا أعضاء في الليكود من قبل وانتقلوا إلى أحزاب أخرى أن انضمام «الظل» إلى حزب الليكود الحالي «ليس مفاجئاً وليس مثيراً» (تسيبي ليفني) وأن «الظل هو الوجه الحقيقي لليكود الذي هرب منه تلامذة زئيف جابوتنسكي منذ زمن بعيد» (يوئيل حسون). في المقابل، اعتبر عضو الكنيست أورن حزان، الذي «جند» مغني الراب إلى عضوية الليكود، أن «انضمام الظل يعني إضافة قوة هائلة إلى الليكود»! بينما قال «الظل» إنه يخطو هذه الخطوة لأنه يريد «إعادة الليكود إلى ما كان عليه في السابق - يمين خالص»!

كما قوبل انضمام «الظل» إلى الليكود باستياء وقلق كبيرين من جانب عدد من قادة الليكود الحاليين والسابقين الذين رأوا في ذلك «استمراراً لمحاولات جرّ الليكود إلى مزيد من التطرف والشعبوية التعصبية». ومن بين القادة الحاليين، برزت بشكل خاص معارضة عضوي الكنيست تساحي هنغبي وبيني بيغن، إذ أكد الأخير أن «دستور الليكود يتيح عدم الموافقة على انضمام شخص ما إلى الحزب، وينبغي تطبيق ذلك على إلياسي». وأضاف بيغن: «من المحذور ضم شخص يمارس البلطجية ويفخر بها ويحرّض الآخرين على سلوك مماثل. وحين يقدم ترشيحه إلى الليكود، فإنه يلقي بظله عليّ أنا أيضاً». أما الوزير وعضو الكنيست السابق دان مريدور، أحد القادة البارزين السابقين لليكود، فقد اعتبر أن «الظل يجسد فظاظة غير مقبولة. وكنت أتوقع من قيادة الليكود تشكيل قدوة للسلوكيات الأخلاقية والتربوية وليس للتعاطف مع مثل هذه الظواهر. وأنا شخصياً كنت قد قلت في حينه: كل مَنْ يصوّت لفيغلين أرجو أن لا يصوّت لي»! وعبر مريدور عن قلق عميق حيال ما يحصل في «بيتي السياسي السابق»، كما يصفه، خلال الأعوام الأخيرة مؤكداً «أجد صعوبة كبيرة في قبول طريق الليكود الحالية. الأمر يبدو غير جيد إطلاقاً». تجدر الإشارة إلى أن مريدور هو نجل إيلياهو مريدور، أحد قادة عصابة «إيتسل» الصهيونية ثم عضو الكنيست الإسرائيلي عن حركة «حيروت» و«غاحل». وكان مريدور الابن قد أشغل منصب سكرتير حكومة مناحيم بيغن في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين الفائت، ثم انتخب عضواً في الكنيست في قائمة «الليكود» في العام ١٩٨٤. وفيما بعد، أشغل منصب وزير العدل ثم وزير المالية. وبعد أن عاد إلى النشاط السياسي ضمن قائمة «الليكود» بعد «فترة استراحة» استمرت بضعة أعوام،

قوبل انضمام «الظل» إلى الليكود باستياء وقلق كبيرين من جانب عدد من قادة الليكود الحاليين والسابقين الذين رأوا في ذلك «استمراراً لمحاولات جرّ الليكود إلى مزيد من التطرف والشعبوية التعصبية».

أشغل منصب نائب رئيس الحكومة والوزير المسؤول عن أجهزة الاستخبارات ولجنة الطاقة النووية. ولكن، في الانتخابات التمهيدية الداخلية (برايميرز) التي جرت في حزب الليكود تحضيراً للانتخابات الكنيست الـ ١٩، في كانون الثاني ٢٠١٣، تعرض مريدور لحملة «تصفية» وتم اقصاؤه إلى مكان غير مضمون في قائمة مرشحي الليكود. وعشية الانتخابات للكنيست الـ ٢٠، في آذار ٢٠١٥، أعلن مريدور أنه لن يصوّت لحزب الليكود وقائمته برئاسة بنيامين نتنياهو. ويشغل مريدور اليوم منصب رئيس اللجنة الإدارية في معهد «بتسليل» للفنون ومحاضر في كلية العلوم السياسية في جامعة هارفارد.

وقال مريدور، في مقابلة مطولة نشرتها معه صحيفة «معاريف» الإسرائيلية (٢٠١٦/٨/٨)، إن «الموازنة ما بين القومي والليبرالي كانت من سمات الليكود المميزة على الدوام. لكنني أخشى أن هذا التوازن يتغير ويختل الآن». وأوضح: «حينما تقف القومية وحدها، دون موازن ليبرالي يؤكد حرية الفرد وحقوقه، فإنها تصبح قوموية (تطرف قومي)... يهمني الشأن اليهودي بالطبع، لكن اليهودية هي مسألة قيمة أيضاً. إنني أرفض التوجهات التي تتصاعد وتبتغي المسّ بالكوابح المفروضة على السلطة».

من ناحية أخرى تطرق مريدور إلى تصريح وزيرة الثقافة، ميري ريغف (الليكود)، بشأن «هيئة البث العامة» الجديدة التي ستكون مسؤولة عن البث التلفزيوني والإذاعي العام (الجماهيري) في إسرائيل، وقولها إنه «لا حاجة لنا بهيئة البث العامة إذا لم تكن مسيطرين عليها»! وقال مريدور إن هذا التصريح «يعكس الروح الحقيقية السائدة في الليكود. فهي (ريغف) لا تكذب. وهذا خطير جداً في نظري»! وأضاف أن ثمة عبارة تتكرر في الليكود تقول «أن الأوان كي نحكم». والقصد هو «الحكم دون أي قيود أو كوابح». وبرأيه «هذه ليست ديمقراطية. لأن الديمقراطية ينبغي أن تحرسها وسائل الإعلام والمحاكم وأن تلجمها. يجب الحذر من مغبة المساس بهذه المؤسسات. فالهجوم على وسائل الإعلام سهل جداً، لكن من دون وسائل إعلام حرة ليست هنالك ديمقراطية». وخلص مريدور إلى التأكيد أن «منظومة القيم الكلاسيكية التي ميزت الليكود دائماً تواجه مشكلة حقيقية وصعبة الآن»! وتمنى أن «لا يواصل الليكود السير في هذا الطريق الذي يسير فيه الآن». ورأى مريدور أن إمكان المبادرة إلى خطوة سياسية - حزبية في الانتخابات المقبلة للكنيست بحيث تحول دون قدرة الليكود على تشكيل حكومة جديدة وارد لأن «كل شيء مفتوح في السياسة»، على حدّ تعبيره.

ولم يكن مريدور وحده الذي لم «يعد يجد نفسه في الليكود كبيت سياسي»، ففي الأعوام الأخيرة ساهمت أحادية القيادة في الليكود التي يمثلها نتنياهو في خروج الكثير من قيادات هذا الحزب من صفوفه، بسبب صراعاها مع نتنياهو على قيادة الحزب وعلى نهجه،

تتكرر في الليكود تقول «أن الأوان كي نحكم». والقصد هو «الحكم دون أي قيود أو كوابح».

وليس لأسباب أيديولوجية كما هي حال النخب القديمة الليبرالية. وهكذا خرجت من الليكود قيادات كانت عماد الحزب وكانت ترى في نفسها بأنها وريثة نتنياهو في قيادة الحزب، إلا أن سيطرة وهيمنة نتنياهو على الحزب ومؤسساته دفعها للخروج من صفوفه والبحث عن آفاق جديدة للعمل السياسي. على سبيل المثال خرج من الحزب، خلال فترة نتنياهو، الوزير السابق غدعون ساعر (يدعي بأنه لم يترك الحزب ولكنه ترك العمل السياسي حالياً)، وكان يرى في نفسه مرشحاً ومنافساً لنتنياهو على قيادة الحزب، وخرج منه وزير المالية الحالي موشيه كحلون الذي ترك الحزب وأسس حزباً جديداً («كلنا»)، بالإضافة إلى وزير الدفاع السابق موشيه يعلون الذي خرج لخلافه مع نتنياهو حول نهجه المتطرف ومداراته للتوجهات الشعبوية المتطرفة في الشارع الإسرائيلي.

وبالرغم من أن هذه التحولات تعكس تغيرات تبدو مرتبطة بميزان القوى الحزبي الداخلي والصراع على السلطة، إلا إنها تؤثر في سياسة إسرائيل حيال الصراع مع الفلسطينيين.

٣. «استبدال النخب» لتغيير «قواعد اللعبة الديمقراطية»!

على غرار ما يقوله مريدور، تراكمت عدة شهادات بشأن التحولات المذكورة وما تنطوي عليه من تغيرات عملية.

وأبرز هذه الشهادات تمثلت في مقالة مطولة بقلم رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» أليف بن ظهرت في شهر حزيران ٢٠١٦ في مجلة «فورين أفيرز» الأميركية تحت العنوان «نهاية إسرائيل القديمة... كيف غير نتنياهو وجه الشعب»^٨.

يعتقد بن أن إسرائيل بما يسميه «نسختها العلمانية والتقدمية عموماً انتهت». و«أنه منذ الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في آذار ٢٠١٥، تسارع زخم عدد من النزعات والاتجاهات البطيئة تسارعاً دراماتيكياً، وإذا ما استمرت فسوف تغير طبيعة البلد في وقت قريب إلى حدٍّ يتعدّر معه التعرف عليه».

وبرأي بن، التحول الذي حدث إلى الآن عميق ومثير وملفت، إذ إن قادة إسرائيل الحاليين بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو- الذي يشير إلى أنه تغير بعد تلك الانتخابات من محافظ يتجنب المخاطرة إلى يميني متطرف- يرون الديمقراطية مرادفة لحكم الأغلبية المتحرّر من الرقابة، ولا يطبقون صبراً على الكوابح والضوابط والقيود مثل المراجعة القضائية أو «حماية الأقليات»، نظراً إلى أن إسرائيل، بالنسبة إليهم، دولة يهودية أولاً وديمقراطية ثانياً. ويجب ألا يتمتع بالحقوق الكاملة سوى اليهود، بينما يجب التعامل مع الأغيار (الغوييم) بحذر والنظر إليهم بعين الشك. وعلى الرغم من تطرف هذا

يعتقد بن أن إسرائيل بما يسميه «نسختها العلمانية والتقدمية عموماً انتهت». و«أنه منذ الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في آذار ٢٠١٥، تسارع زخم عدد من النزعات والاتجاهات البطيئة تسارعاً دراماتيكياً.

الاعتقاد وغلوه إلا إنه واسع الانتشار الآن، حيث وجد استطلاع للرأي نشره «معهد بيو» في آذار (٢٠١٦) أن ٧٩ بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون مبدأ «المعاملة التفضيلية» لليهود، وهو تعبير مغلف بغلالة رقيقة عن التمييز العنصري والديني ضد الآخر غير اليهودي. كما أنه في هذه الأثناء، لم يعد حل الدولتين للصراع مع الفلسطينيين مطروحاً على الطاولة، وتعمل إسرائيل بثبات على تأييد احتلالها للقدس الشرقية والضفة الغربية. وبالموازاة تتعرض جماعات حقوق الإنسان والمعارضة التي تتجراً على انتقاد الاحتلال وفضح انتهاكاته إلى الإدانة من جانب المسؤولين، كما سعت الحكومة إلى إصدار قوانين جديدة تقيد أنشطتها، وتدهورت العلاقات العربية- اليهودية إلى الدرك الأسفل، بينما يتفكك المجتمع اليهودي أكثر فأكثر إلى قبائل التكوينية.

كما يشير بن إلى أن الغاية التي يسعى نتنياهو نحوها هي «إعادة تكوين المؤسسة الإسرائيلية»، عن طريق «تغيير النخب القديمة المهيمنة». ويلفت إلى أنه مع أن نتنياهو «علماني وأشكنازي»، فإن غالبية حلفائه الآن من اليهود الشرقيين والصهيونيين المتدينين، الذين يتسمون بضراوة «التزامهم بالحفاظ على المستوطنات في الضفة الغربية، بل يعيش كثير منهم فيها» (أنظر الجدول أعلاه). كما تمكنوا في الأعوام الأخيرة من احتلال عديد المناصب البارزة في الجيش والأجهزة الأمنية والقطاع الحكومي.

ويعبر عن هذه الجماعات بأعلى صوت ثلاثة أعضاء في الحكومة الإسرائيلية الحالية: ميري ريغف وزيرة الثقافة (الليكود)، ونفتالي بينيت وزير التربية والتعليم ورئيس «البيت اليهودي»، وهو حزب ديني صهيوني أنشأه من رماد الحزب الديني الوطني القديم، وأييلت شاكيد، صديقة بينيت المقربة زمناً طويلاً ووزيرة العدل الآن. ريغف من اليهود الشرقيين- أتت عائلتها إلى إسرائيل من المغرب- وترقت إلى رتبة عميد في الجيش الإسرائيلي، حيث خدمت ناطقة باسمه في أثناء الانسحاب من غزة. أما بينيت فهو ابن لمهاجرين أميركيين، وخدم في القوات الخاصة ثم جمع ثروة من العمل في مجال التقانة المتقدمة، ويعد نموذجاً لـ «الأمة المبتدئة» ومثالاً للزعيم المتدين، والقومي المتشدد، والمؤيد المتحمس للاستيطان. بينما كانت شاكيد مهندسة كمبيوتر قبل دخول معترك السياسة، وعلى الرغم من عضويتها في حزب «البيت اليهودي»، إلا إنها ليست متدينة ولا مستوطنة. وعملت هي وبينيت تحت إمرة نتنياهو في الليكود قبل عقد من الأعوام، حين كان زعيماً للمعارضة، لكنهما انفصلا عنه نتيجة نزاع شخصي عام ٢٠٠٨.

ولا يوجد، بحسب بن، خلاف أيديولوجي حقيقي بين هؤلاء الثلاثة وبين نتنياهو. كما أن الأخير سعيد بأن يترك لغيره مهمة قيادة الهجوم على النخب القديمة وتحمل العواقب والتبعات أيضاً.

استطلاع للرأي نشره «معهد بيو» في آذار (٢٠١٦) أن ٧٩ بالمئة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون مبدأ «المعاملة التفضيلية» لليهود.

ألوف بن: غاية نتنياهو هي «إعادة تكوين المؤسسة الإسرائيلية»، عن طريق «تغيير النخب القديمة المهيمنة».

ويؤدي الوزراء الثلاثة المهمة عن طيب خاطر مذ تسلموا مناصبهم. فقد سعت ريغف-المغرمة بتوجيه السباب والشتائم إلى ما تدعوه «نخبة الأشكناز اليسارية المتطرفة»، والتي تباغت في مقابلة أجرتها بأنها لم تقرأ تشيخوف ولا تحب الموسيقى الكلاسيكية- إلى منح ثقافة اليهود السفارديم مكانة بارزة وحرمان «الفنانين غير الوطنيين» من الدعم الحكومي. أما وزارة بينيت فقد أعادت كتابة المناهج في المدارس الحكومية للتشديد على الشخصية اليهودية للبلد، وأدخلت مؤخراً إلى منهاج المدارس الثانوية كتاباً جديداً عن علم التربية المدنية يصور تاريخ إسرائيل العسكري بعدسات صهيونية دينية، كما يهمش دور العرب. بل وصل بينيت إلى حد حظر رواية «الجدار الحي»، التي تتناول علاقة حب رومانسية بين شابة يهودية إسرائيلية ورجل فلسطيني، وشطبها من قوائم المطالعة في المدارس الثانوية. وتعهدت شاكيد بتقليص التدخل القضائي في عمل السلطة التنفيذية والكنيسة عبر تعيين مزيد من القضاة المحافظين في المحكمة العليا حين تشغل أربعة مقاعد (من أصل ١٥) في العام ٢٠١٧. كما استغلت على أكمل وجه موقعها كرئيسة للجنة الحكومية لشؤون التشريع، التي تقرر القوانين المؤهلة لدعم السلطة التنفيذية في الكنيسة.

في هذه الأثناء، يؤدي نتنياهو دوره أيضاً. وبعد الانتخابات الماضية، أصر على التثبيت بحقيبة الاتصال، ما يمنحه القول الفصل في أي تشريع يتعلق بوسائط ووسائل الإعلام، فضلاً عن نفوذ غير مسبوق في شبكات الاتصالات والتلفزة في إسرائيل، التي أصبحت تحاذر من فعل أي شيء ينفّر رئيس الحكومة أو يستعديه.

ويعرب بن عن اعتقاده بأن غالبية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً، لها في الواقع غرض سياسي واضح أيضاً: تقليص، إن لم يكن إلغاء، أي معارضة محلية لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية، الذي يريد نتنياهو وحلفاؤه تأييده، وعبر تصوير معسكر السلام المتراجع والمتقلص ومؤيديه بهيئة الخونة والعملاء للأجانب المعادين للسامية، تأمل الحكومة بنزع الشرعية عنهم وبناء إجماع حول سياساتها اليمينية المتشددة. وبرأيه هذه الإستراتيجية تعمل بنجاح.^٩

على صلة بهذا، أكد التقرير السنوي لـ«جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل أن العام ٢٠١٦ لم يكن عاماً موفقاً بالنسبة لحقوق الإنسان. وأضاف أنه في هذه الفترة العنصرية، اتّسمت سياسة السلطات الإسرائيلية عموماً بازدياد الأساليب المتطرفة، وبانتهاكات فظة لحقوق الإنسان والحريّات، وبالاستخدام المفرط للقوة.

وأشار التقرير إلى أن حريّة التعبير والحيز الديمقراطي في إسرائيل وقعت خلال العام المذكور تحت وابل من الهجمات القاسية. وأكد أن المسؤولين المنتخبين - أعضاء الكنيسة

التقرير السنوي لـ«جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل: لم يكن العام ٢٠١٦ عاماً موفقاً بالنسبة لحقوق الإنسان، ففي هذه الفترة العنصرية، اتّسمت سياسة السلطات الإسرائيلية عموماً بازدياد الأساليب المتطرفة.

والوزراء- لعبوا دوراً مركزياً في محاولة تقليص حريّة التعبير، وخاصة حريّة الإبداع الفني، وتقييد وسائل الإعلام الحرة، وإسكات النّقد، والمسّ بفصل السّلطات، والتّضييق على خطوات كلّ من لا تتماشى مواقفه أو نشاطاته مع الأغليّة السّياسيّة. وهذه النّزعة هي استمرار للنهج القائم في الأعوام الأخيرة، لكنه في العام الفائت اتخذ طابعاً هجوماً أكثر على حريّة التعبير مصحوباً بنزع شرعيّة الخصوم السّياسيين، والأقليات وجمعيّات حقوق الإنسان.

وشدّد التقرير على أن تغيير السياسات وانتهاكات حقوق الإنسان يتطلب المزيد من العمل الدؤوب والمُنهج مُقابل جميع فئات المُجتمع - من النخبة السّياسيّة، مروراً بالبيروقراطيّة الحكوميّة، والمحاكم، ووسائل الإعلام، والشّبكات الاجتماعيّة، وصانعي الرّأي العام، ونظام التّربية والتّعليم. وتابع: برغم الصّعوبات، فنحن في جمعيّة حقوق المواطن نتعهّد بمُتابعة النّضال الطّويل الأمد على مُختلف الأصعدة، حتّى عندما تواجه نشاطاتنا بانتقادات وردود فعل عدائيّة، ونتعهّد بعدم التّخلّي عن الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان والمُجتمع في إسرائيل، وناشد جميع المواطنين أخذ دورهم كلّ في موقعه، لتعزيز مكانة وقيم حقوق الإنسان، وعدم السّكوت عن كل انتهاك يمسّ بهم أو يمارس ضدّ أي شخص آخر.

بحسب التقرير، فإن من بين أكثر المبادرات المُعادية للدّيمقراطيّة بروزاً في العام ٢٠١٦، هناك مبادرتان وصلتا إلى حدّ المُصادقة النهائيّة عليهما في الكنيست، وهما «قانون الإقصاء» و«قانون الجمعيّات».

و«قانون الإقصاء» يُتيح لأغليّة من أعضاء الكنيست أن يُقصوا زملاءهم من أحزاب الأقلّيّة لدوافع سياسيّة، وهو قانون يمسّ بالأركان الأساس للدّيمقراطيّة، ويمسّ بشكل خاصّ بالجمهور العربيّ ويتمثله في المنظومة السّياسيّة.

أمّا «قانون الجمعيّات»، فيهدف إلى إلصاق وصمة عار بأيّ جمعيّة تختلف أجندتها عن أجندة الأغليّة السّياسيّة؛ ويمسّ بشرعيّة الجمعيّات المُرتبطة باليسار السّياسيّ وجمعيّات حقوق الإنسان وبنشاطات هذه الجهات.

من بين اقتراحات القوانين والمبادرات التي قُدّمت في العام الأخير:

- اقتراح «قانون الولاء في الثّقافة»، والذي يهدف إلى إعطاء السّياسيين سلطة لحجب التّمويل عن مؤسّسات ثقافيّة يعتبرون أنّها تزدري الدّولة ورموزها.
- اقتراحات قوانين حاولت أن تمسّ بمكانة ودور المحكمة العليا.
- اقتراحات قوانين تطرّقت إلى المناداة بمقاطعة إسرائيل، وحاولت أن تفرض «ثمناً باهظاً» عقاباً على تعابير سياسيّة شرعيّة.

«من بين أكثر المبادرات المُعادية للدّيمقراطيّة بروزاً في العام ٢٠١٦، هناك مبادرتان وصلتا إلى حدّ المُصادقة النهائيّة عليهما في الكنيست، وهما قانون الإقصاء وقانون الجمعيّات».

- مبادرات هدفت إلى المسّ بوسائل الإعلام الحرّة.
- محاولات إلغاء الخدمة المدنية في جمعيّات حقوق الإنسان، أو منع تلك الأخيرة من الحصول على مزايا ضريبية.
- المبادرات والقرارات الكثيرة التي اتخذتها وزيرة الثقافة، التي تمسّ بحريّة التعبير السياسي في الفنون، وهي مبادرات وقرارات استهدفت بشكل أساسي الفنّانين العرب والمؤسسات الثقافية العربية.

إلى جانب كلّ هذا، شهد العام الماضي ازدياداً في الاستبداد والطغيان تجاه الأقليّات القوميّة والاجتماعيّة والسياسيّة، وفي المسّ بحقوق الأقليّات لكلّ هؤلاء، وخاصّة بحريّة التّجمّع لدى الأقلّيّة العربيّة. وأكّد التقرير أن هذا يمسّ بالديمقراطيّة، التي تُعتبر فيها حريّة انتقاد السّلطة، ومراقبة نشاطاتها ومساعدة كلّ من يتضرّر جرّاءها قواعد أساسيّة. وأضاف أنّ محاولة جهات رفيعة في الكنيسة وفي الحكومة إسكات النّقد تجاه سياساتها تتعارض هي أيضاً مع المواثيق الدّوليّة التي وقّعت عليها إسرائيل، والتي تضمن حماية حقوق الإنسان وكلّ من يعمل للحفاظ عليها، وتتعارض تماماً مع القضاء الإسرائيليّ، الذي تتمتع فيه حريّتنا التعبير والاحتجاج بمكانة حقوق أساس دستوريّة.^{١٠}

٣-١: «شهادة» شاكيد

ويمكن اعتبار المقال الذي نشرته وزيرة العدل شاكيد، وهو الأول من نوعه باسمها الشخصي، تحت العنوان «الطريق إلى الديمقراطية والحوكمة» في عدد شهر تشرين الأول ٢٠١٦ من مجلة «هشيلواح»، وهي مجلة شهرية إسرائيلية «لشؤون الفكر والسياسة»، بمنزلة «شهادة» على كلّ ما سلف. وقد وصفت شاكيد مقالها بأنّه «بيان تاتشريّ» وعرضت من خلاله ما اعتُبر أنّه «رؤيا شاكيد وتصورها» في قضايا ومجالات مختلفة، وخصوصاً قضايا الحكم والتشريعات والعلاقة بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية (الفصل الأول من المقال) وتقليص صلاحيات المحكمة العليا في إسرائيل (الفصل الثاني من المقال).

لكنّ الموضوع المركزي والطاغي في هذه الرؤية هو، بدون شك، موضوع إسرائيل كدولة يهودية، وهو الذي خصصت له الفصل الأخير من مقالها.

وبدا واضحاً حرص شاكيد، في أكثر من موقع وسياق في المقال، على تأكيد انتمائها الفكري إلى «مدرسة اليمين المحافظ»، وخصوصاً اليمين الأميركي المحافظ، الذي تأخذ عنه انطلاقه من قاعدة أن «جوهر الديمقراطية هو الحرية الاقتصادية» وأن «الوسيلة الضرورية لإنتاج الحرية هي الحرية الاقتصادية» (بكلمات ميلتون فريدمان، أحد أبرز علماء الاقتصاد في هذا التيار).

احتل موضوع يهودية الدولة
ووزن طابعها اليهودي، في مقابل
طابعها الديمقراطي، حيزاً مركزياً
في مقالة شاكيد.

ويمكن، إجمالاً، تحديد العناوين التالية التي عالجتها شاكيد في مقالتها هذه (التي أتت بعد سنة وخمسة أشهر من بدء مزاولتها منصب وزيرة العدل في حكومة بنيامين نتنياهو الحالية): الدعوة إلى تعزيز وتعميق الطابع اليهودي لدولة إسرائيل والتقليل من «التوتر بين اليهودية والديمقراطية»؛ الدعوة إلى التقليل من التشريعات القانونية؛ المزيد من الفصل بين السلطات؛ تحديد وتقييد صلاحيات المحكمة العليا (وخصوصاً في مجال إلغاء قوانين يسنّها الكنيست). وتُجمل شاكيد رؤيتها بالقول: «الكنيست يعقد حياتنا بتشريعاته الكثيرة، والمحكمة العليا تضطلع بمهام ليست لها، وأداء بعض السلطات يشكل خطراً متزايداً، أكثر فأكثر، على حرياتنا وعلى قدرة منتخبينا على الحكم. علينا إعادة قاطرات الحوكمة إلى مساراتها، بأقصى السرعة الممكنة».

غير أن موضوع يهودية الدولة ووزن طابعها اليهودي، في مقابل طابعها الديمقراطي، احتل حيزاً مركزياً في مقالة شاكيد هذه: «في رؤيتي، يهودية الدولة لن تبقى رمزاً فارغاً، بل ستكتسب حياة وحيوية نابعتين من داخلها»، كما كتبت، وأضافت أنها تؤمن، شخصياً، بأنه «كلما كانت دولة إسرائيل أكثر يهودية، كانت أكثر ديمقراطية». وأعلنت أنها «وضعت هدفاً يتمثل في طرح مشروع قانون أساس ليزيد من ثقل الهوية اليهودية لدولة إسرائيل ويعمل على إرسالها ضمن مفاهيم عملية، توازي في قوتها وأهميتها القوانين الأساسية الليبرالية والشمولية الأخرى»، لأنه «يجب على قطار القضاء الإسرائيلي أن يأخذ بالحسبان يهودية الدولة، كمركب أساس في هويتها».

وكتبت شاكيد أنها ترفض وجهة النظر القائلة بأن ثمة تناقضاً بين يهودية الدولة وديمقراطيتها. ذلك أن «المنظرين السياسيين الذين وضعوا أسس الديمقراطية المعاصرة، مثل جون لوك وتوماس جيفرسون، ارتكزوا في ذلك على التوراة»؛ كما كتبت، وأن «المبادئ الغربية الشاملة الخاصة بحرية التعبير عن الرأي ومبدأ تغليب الأكثرية تنبع، كلها، من التقاليد اليهودية»!! وعليه، فثمة «توافق تام بين اليهودية والقيم الديمقراطية، طبقاً لما أوضحته تفاسير المدرسة اليمينية المحافظة، على الأقل»! وبما أن «اليهودية هي منبع الديمقراطية العالمية ومصدرها، فإن تعزيز الطابع اليهودي لدولة إسرائيل سيؤدي إلى تعزيز طابعها الديمقراطي»!

ولتدعيم ما ذهب إليه وإسناده، تطرح شاكيد ثلاث حجج تاريخية هي التالية: أولاً، كل ما تعرفه البشرية عن الديمقراطية اليوم هو من إنتاج اليهودية، بصورة حصرية؛ ثانياً، جميع الفلاسفة والمفكرين السياسيين غير اليهود الذين وضعوا أسس الديمقراطية المعاصرة، مثل جون لوك وتوماس جيفرسون، ارتكزوا على المصادر اليهودية، وفي مقدمتها التوراة، لتطوير مفاهيمهم وتوجهاتهم الديمقراطية؛ ثالثاً، التقاليد اليهودية،

ترفض شاكيد وجهة النظر القائلة
بأن ثمة تناقضاً بين يهودية
الدولة وديمقراطيتها.

وليس نموذج أنظمة الحكم الأخرى التي كانت قائمة في القرنين الـ ١٩ والـ ٢٠، هي التي أتاحت قيام ووجود الديمقراطية في إسرائيل! ^{١١}

واتفق عدد من المراقبين والمحللين الإسرائيليين على أن الرؤية التي عرضتها وزيرة العدل الإسرائيلية في مقالها هذا، ستشكل إذا ما تحققت بترجمتها إلى خطوات وإجراءات تشريعية فعلية، «أعتى عاصفة سياسية تجتاح إسرائيل، على الإطلاق» (كما قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ٢٠١٦/١٠/٥)؛ لأن هذا المقال «ليس مجرد تفسير شخصي لواقع ما، بل هو خطة عمل»، كما رأّت كيرن هابر («هآرتس»، ٢٠١٦/١٠/٦) معتبرة أن «الثورة التي تحاول الوزيرة شاكيد إحداثها في وزارة العدل هي جزء مكمل للثورة التي ينفذها زعيم حزبها، الوزير نفتالي بينيت، في وزارة التربية والتعليم ولا مجال للفصل بين الأمرين. فبيان شاكيد هذا يمثل، إلى حد كبير، الوسائل العملية لتطبيق وتكريس التوجه الرامي إلى جعل اليهودية القيمة المركزية في (المواطنة) الإسرائيلية. ذلك أن القدرة على تقييد المحكمة، سواء بوسائل دستورية أم من خلال تغييرات تدريجية في التركيبة الشخصية للقضاة في المحكمة العليا، هي عنصر جوهري ومركزي يوازيه الشعار الذي يرفعه بينيت عن أن «اليهودية أكثر أهمية من الرياضيات». وإذا ما استعنا بتحليل الأسباط الذي وضعه رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، فسنجد أنفسنا أمام عملية غسل دماغ ومذهبية يهودية مرسومة في جهاز التعليم ترمي إلى إنتاج مجموعة من القيم تسبق وتقدم على أي قيم أخرى ولا تتفق، بالضرورة، مع مفهوم «العيش المشترك»، إلا إذا كان معنى «العيش المشترك» المقصود هو خلق وتكريس نوعين متميزين من المواطنة! ورأى د. رام برومان، رئيس «المنتدى العلماني»، أن مقال شاكيد هذا «يجب أن يثير القشعريرة لدى أي مواطن في إسرائيل»، لأن «ما طرحه عن الدولة اليهودية خطير جدا»، برغم حرصها على «عدم تقديم وصف تفصيلي للدولة اليهودية التي تحلم بها» («هآرتس»، ٢٠١٦/١٠/٩). ^{١٢}

٢-٣: ظواهر تذكّر بألمانيا النازية

نعود إلى مقالة رئيس تحرير «هآرتس»، التي تشير أيضاً إلى أن انتفاضة «الأفراد المنعزلين»- كما أسمت إسرائيل الهيئة الشعبية الفلسطينية الأخيرة- كانت بمثابة أصعب اختبار للحكومة الإسرائيلية الراهنة حتى ذلك الوقت (صيف ٢٠١٦). فقد ادعى نتنياهو على الدوام أنه صلب شديد المراس في التصدي لـ «الإرهاب» واتهم خصومه بالضعف واللين، لكن يبدو أنه، مع كبار مساعديه، عاجزون عن العثور على مفتاح الحل للهبة. وبدلاً من وقف نزيف الدم، ضاعفوا هجومهم على الذين يعتبرونهم أعداء الداخل، كجماعات

حقوق الإنسان، والسياسيين العرب. وسارت على النهج نفسه أحزاب اليسار- الوسط، التي خشيت من أن تبدو غير وطنية. ففي نيسان ٢٠١٦، حث رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» زعيم المعارضة البرلمانية إسحق هيرتسوغ حزب العمل على «التوقف عن إعطاء الانطباع بأننا من محبي العرب دوماً». بينما طالب يائير لبيد، رئيس حزب «يش عتيد» («يوجد مستقبل») المعارض - حزب آخر ينتمي إلى الوسط، الجيش والشرطة بتخفيف القيود على قواعد الاشتباك و«إطلاق النار لقتل كل من يحمل سكيناً أو أي أداة جارحة حتى مفك البراغي».

ويتابع بن: في آذار ٢٠١٦، أرادت منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان، تسليط الضوء على خطر مثل هذه الخطابات التي تبتث الكراهية، فأذاعت فيلمًا صور في الخليل يظهر جنديًا إسرائيليًا (اليئور أزاريا) يقتل جريحًا فلسطينيًا (الشهيد عبد الفتاح الشريف) ينزف وهو ممدد على الأرض. وبدلاً من تأنيب الضمير، أطلقت عملية القتل في الخليل موجة من المشاعر القومية البشعة لدى كثير من اليهود الإسرائيليين. وسرعان ما احتجزت القيادة العسكرية العليا الجندي وأعلنت أن فعلته غير أخلاقية، وغير قانونية، وغير انضباطية. لكن استطلاعاً للرأي العام أجري بعد عدة أيام من الحادثة، أظهر أن نسبة ٦٨ في المئة من المستطلعين أيدوا القتل بينما طالبت نسبة ٥٧ في المئة بتبرئة الجندي وعدم محاكمته جنائياً. ودافع السياسيون من أقصى اليمين، ومنهم بينيت، عن القاتل، وسارع نتنياهو، الذي أيد في البداية القيادة العسكرية، إلى رص الصفوف مع منافسيه اليمينيين ودعا والدي الجندي إلى التعبير عن دعمه. وحين أصر وزير الدفاع موشيه يعلون على إجراء تحقيق جنائي، تعرض لهجوم عنيف عبر وسائل التواصل الاجتماعي بسبب موقفه. وبعد أن وقف نتنياهو على ما يبدو إلى جانب منتقدي يعلون، تفاقم الخلاف بينهما، وفي أيار أعلن الوزير استقالته، وقال ملاحظاً: «قاتلت بكل ما أملك من قوة ضد تمظهرات التطرف، والعنف، والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي، التي تهدد لحمته ومثاقه، كما تتسرب إلى الجيش لتلحق الأذى به».

ويكتب بن: لا ريب في أن تعرض يعلون بالذات لمثل هذه المعاملة يظهر مدى التغيير الذي أصاب إسرائيل في الأعوام الأخيرة. فهو زعيم ليكودي، ورئيس هيئة أركان سابق في الجيش، ولا ينتمي إلى اليسار، ولا يؤيد عملية أو سلو. ومع ذلك فهو يؤمن بأهمية حكم القانون. وكانت هذه المؤهلات كافية لتهدية الغوغاء على الشبكة الإلكترونية. ولم يعد يهم أنه يتمتع بسجل عسكري مؤثر، أو أنه معارض لعملية السلام، أو مدافع عن التوسع الاستيطاني. ففي إسرائيل نتنياهو، يعتبر مجرد الإصرار على إتباع الإجراءات القانونية فيما يتعلق بجريمة موثقة تماماً كافياً الآن لإثارة عداة النخبة الجديدة وبغضاء مؤيديها.^{١٣}

ألوف بن: ما تعرض له يعلون بالذات من معاملة يظهر مدى التغيير الذي أصاب إسرائيل في الأعوام الأخيرة.

وفي ظل ما بات يُعرف بـ«قضية أزاريا»، تواترت مقارنة ترى أن المجتمع الإسرائيلي يشهد في الآونة الأخيرة ظواهر شبيهة إلى حد كبير بظواهر شهدتها أوروبا وخصوصاً ألمانيا النازية قبل عشرات الأعوام.

وانضم إلى هذه المقاربة نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش اللواء يائير غولان، الذي قال في خطاب ألقاه في أيار ٢٠١٦ بمناسبة ذكرى الهولوكوست إنه «إذا كان هناك شيء يخيفني في هذه الذكرى فهو رؤية تطورات مثيرة للعرب حدثت في أوروبا عامة وفي ألمانيا في ذلك الحين ووجود ما يشبهها هنا بيننا، عام ٢٠١٦». وفي أعقاب هجوم من وزراء وأعضاء كنيسة من اليمين، أصدر الناطق بلسان الجيش بياناً توضيحياً جاء فيه أن غولان لم يقصد المقارنة بين الجيش ودولة الاحتلال وبين التطورات التي حدثت في ألمانيا قبل ٧٠ عاماً، وأن هذه «المقارنة سخيفة ولا أساس لها». ويبدو أن غولان، الذي دُعر من الانتقادات التي وجهها إليه اليمين، سارع إلى تمويه كلامه. غير أن صده ما يزال يتردد منذ ذلك الوقت.^{١٤}

وانعكس هذا الصدى، مثلاً، في قيام أستاذ التاريخ في «الجامعة العبرية» (القدس) البروفيسور دانييل بلتمان بتأكيد أن دولة الاحتلال تعيد التذكير أكثر فأكثر بألمانيا عام ١٩٣٣.

ولإثبات هذا سجل ما يلي:

– أولاً، في شباط ١٩٣٣ ألقى هرمان نف، أحد قادة الحزب النازي في ألمانيا والذي تولى فيما بعد منصب رئيس رابطة القطاع العام (الحكومي)، خطاباً تحدث فيه حول الطابع الذي يتعين أن يتسم به موظفو القطاع العام في ألمانيا الجديدة بمن في ذلك المدرسون وموظفو التربية والتعليم. ووفقاً لنف، فإن تطهير القطاع العام يمثل هدفاً مشتهى يجب تحقيقه على وجه السرعة. ونظراً لكون هذا القطاع مسؤولاً عن مصالح الأمة الألمانية لا بد من ضمان أن يكون أي مستخدم فيه يمتلكه شعور طاغ بانه ألماني وأن يعمل بموجب ما يمليه شعور كهذا.

وبرأي بلتمان، ينطبق جوهر هذا التوجه على إعلان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بعد أيام قليلة من إعلان فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة، أنه ينوي تبني نهج العمل في الرئاسة الأميركية فيما يتعلق بوظائف القطاع الحكومي. وادعى نتنياهو أن أنظمة التعيينات في سلك الجهاز الحكومي على مستوى المسؤوليات الكبرى والأقل درجة (السلك المهني) لا تساعد من يتم انتخابه على فرض حكمه. وأعلن عن إقامة لجنة وزارية أنيط بها تقديم توصيات لتغيير أنظمة التعيينات، على نحو يسمح للوزراء بتعيين موظفين بشكل مباشر أكثر مما هو مسموح لهم به حالياً.

وفي ظل ما بات يُعرف بـ«قضية أزاريا»، تواترت مقارنة ترى أن المجتمع الإسرائيلي يشهد في الآونة الأخيرة ظواهر شبيهة إلى حد كبير بظواهر شهدتها أوروبا وخصوصاً ألمانيا النازية قبل عشرات الأعوام.

- ثانيًا، حدّد وزير التربية والتعليم والعلوم في ألمانيا النازية، برنارد روست، الهدف الرئيس لجهاز التربية والتعليم بأنه «إنتاج نازيين!». وفي الأيام الأخيرة أكد وزير التربية والتعليم في إسرائيل بينيت، في سياق اقتراح تعديل قانون التعليم الإلزامي، أن هدف جهاز التعليم هو «التثقيف للخدمة العميقة في الجيش وللحفاظ على مكانة الجيش واحترامه في المجتمع الإسرائيلي».

في هذه النقطة قصد الوزير برشاشه منظمة الجنود الإسرائيليين باسم «لنكسر الصمت» تعمل في مجال كشف ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية. وبذا «وضع إصبعه» على «عدو داخلي» يجب لفظه والالتفاف حول القيادة في حربها ضده. ومثلما يشير هذا الأستاذ الجامعي، سبق لهتلر في كتابه «كفاحي» أن أكد أن «أي فكرة ومثال ورأي يجب أن يخدم هذا الهدف (محاربة الأعداء الداخليين)»^{١٠}.

٣-٣: الجيش والسياسة!

اصطدم يعلون أخيرًا مع رئيس الحكومة حول انتقادات وجهها الجيش إلى المناخ المتزايد من العداء والكره للعرب بين أجزاء واسعة من المجتمع الإسرائيلي.

كان يعلون اصطدم أخيرًا مع رئيس الحكومة حول انتقادات وجهها الجيش إلى المناخ المتزايد من العداء والكره للعرب بين أجزاء واسعة من المجتمع الإسرائيلي. وانضم يعلون الآن إلى مجموعة أخذة في الازدياد من وزراء سابقين ساخطين ويجاهرون بعزمهم على إطاحة نتنياهو.

وبحسب آخر استطلاعات الرأي العام فهذه المجموعة، والتي ضمت حتى وقت قريب ليبرمان نفسه، تشكل تهديدًا لحكم نتنياهو أكبر من المعارضة الرسمية المنضوية ضمن «معسكر الوسط- اليسار».

وقد بدأت جولة الصدام الحالية بين الجيش والسياسة يوم ٢٤ آذار ٢٠١٦ عندما قتل الجندي الإسرائيلي إليئور أزاريا الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل بينما كان ملقى على الأرض وجريحًا بزعم أنه قام بطعن أحد الجنود من رفاق أزاريا. ودانت قيادة الجيش الإسرائيلي عملية القتل. وقال ناطق بلسان الجنرال غادي أيزنكوت، رئيس هيئة الأركان العامة «إن هذا ليس سلوك الجيش الإسرائيلي، وهذه ليست قيمه». لكن سياسة اليمين دعموا أزاريا. وقال رئيس الحكومة «إن جنود الجيش الإسرائيلي هم أبناءنا الذين يتصدون لهجمات إجرامية ينفذها إرهابيون يأتون لقتلهم... وعليهم أن يتخذوا القرارات في الوقت المناسب». ودعم ليبرمان الجندي أزاريا أمام محكمة عسكرية بدأت النظر في تهمة القتل غير العمد التي وجهتها النيابة العسكرية إليه، كما أن نتنياهو اتصل هاتفياً بوالد الجندي وأعلمه بدعمه له.

ونقل معلق الشؤون الأمنية الإسرائيلي رونين برگمان عن لواء في الجيش الإسرائيلي قوله إن قيادة الجيش رأت في هذه المكاملة الهاتفية تحدياً جسيماً لسلطة المؤسسة العسكرية.^{١٦} فضلاً عن ذلك، اختار نائب رئيس هيئة الأركان العامة اللواء يائير غولان عشية إحياء ذكرى الهولوكوست للإدلاء بردة فعله، حيث قال إن إسرائيل تشبه ببعض الطرق ألمانيا (النازية) في الثلاثينيات (من القرن الفائت). وقال تنتيها هو في معرض تصديه لكلمات غولان إنها تلحق الظلم بإسرائيل «وتقلل من فداحة الهولوكوست». لكن وزير دفاعه (المستقبل) يعلن دعم الجيش، وطلب من جمع من كبار الضباط الإسرائيليين التحدث بحرية حتى لو كان ذلك ضد القادة السياسيين.

وسارعت بعض الأوساط «الليبرالية» إلى استخلاص نتيجة جوهرية من السجال الشديد التي شهدته الحلبة السياسية الإسرائيلية في إثر تحذير غولان هذا، فحواها أن قادة الجيش الإسرائيلي باتوا «حماة الديمقراطية الإسرائيلية» و«المدافعين الأشداء عن القيم الأخلاقية» في مواجهة نزعات فاشية بهيمية تتسم بها أحزاب اليمين ولا سيما المتطرف.

ويمكن دحض هذا الاستخلاص من خلال الإشارة بعجالة إلى ما يلي:

- أولاً، هذا السجال يأتي كمكمل لمسعى يقوم به رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي عامة منذ سنوات كثيرة، غايته تكريس سطوتهما على المجتمع الإسرائيلي ومنع وجود أي أصوات معارضة لهما.

ولاحظت صحيفة «هآرتس» ضمن أحد مقالاتها الافتتاحية بهذا الصدد، أن نتنياهو يرى أن مؤسسات الدولة كافة يجب أن تخدم هدفين: تمديد ولايته، وتعزيز الإعلام الإسرائيلي في الخارج للوقوف في وجه حركة المقاطعة ومعاداة السامية من ناحية ظاهرية وإخراص النقد على استمرار الاحتلال في المناطق الفلسطينية وتقويض الديمقراطية في إسرائيل من ناحية عملية. وأكدت أن أي تعبير أو فعل يتناقض مع هذين الهدفين يُصنّف كخيانة وخطر (٢٠١٦/٥/٦).

بموازاة ذلك نشر الصحفي أمنون لورد، أحد الناطقين المفوهين بلسان اليمين الإسرائيلي والمقرّب من رئيس الحكومة، مقالاً جديداً يلمّح فيه إلى أن هذا السجال مع قادة الجيش والمؤسسة الأمنية ينطوي كذلك على نزعة تائب لهذه المؤسسة، بجانب اتهامها بـ «خدمة مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط» ولا سيما في كل ما يتعلق بآخر تطورات ثورات «الربيع العربي» والاتفاق النووي مع إيران.

ومما كتبه لورد في هذا المقال الذي يوضح جانباً مهماً من «كواليس» هذا السجال الصدامي: «في الفترة منذ اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ وحتى انتهاء ولاية إيهود

«هآرتس»: يرى نتنياهو أن مؤسسات الدولة كافة يجب أن تخدم هدفين: تمديد ولايته، وتعزيز الإعلام الإسرائيلي في الخارج.

أولرت في رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٩، ذاق الجمهور الإسرائيلي، على جلده، تجربة الانفصال (عن قطاع غزة)، وتجربة حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، بالإضافة إلى الإرهاب الذي أعقب اتفاقية أوسلو. فقد غيّرت هذه الاتفاقية، إلى حد كبير، تركيبة الشيفرة الجينية (دي. إن. إيه) في الجيش الإسرائيلي. وما يزال الفشل المؤلم الذي انتهت إليه عملية الانفصال - التي كان يفترض أن تجلب الهدوء والأمن، طبقاً لخبراء المؤسسة الأمنية - حاضراً في النشرات الإخبارية، بصورة يومية. أما النتيجة، فهي فقدان الثقة بالمؤسسة الأمنية». وأضاف: «إن هذه الإخفاقات الثلاثة المدوية، التي شعر الجمهور بنتائجها على جلده مباشرة وتمكن من قياسها بالدم، أقنعت كثيرين بأن تقديرات قادة الجيش الكبار والمسؤولين الأمنيين الآخرين الذين قادوا الدولة كانت خطأ. وثمة لهذه الإخفاقات بُعد أكثر خطورة يتعلق بالطريقة التي يخدم فيها جزء من المؤسسة الأمنية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة».^{١٧}

- ثانياً، يعكس هذا السجال بكيفية ما «صرأً على النفوذ» داخل الجيش الإسرائيلي. وهذا ما سبق أن أشار إليه الباحث في شؤون العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة في إسرائيل، المحاضر في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية، البروفيسور ياغيل ليفي، في سياق مقابلة خاصة معه ظهرت في عدد ربيع ٢٠١٦ من المجلة الفصلية «قضايا إسرائيلية» الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار.

يشير ليفي من بين أمور أخرى، إلى أن حضور المتدينين اليهود في الجيش الإسرائيلي وفي قيادته ازداد بشكل كبير خلال الأعوام الأخيرة، الأمر الذي جعل مزيداً من الحاخامين يتدخلون بشكل فعلي في القرارات التي يتخذها الجيش، وخصوصاً تلك المتعلقة بما يحدث في الضفة الغربية وبمجرى حياة الفلسطينيين، مثل تشديد الممارسات ضدهم، وحتى الدعوة إلى تنفيذ تطهير عرقي حيالهم كما حدث خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤.

ويكشف ليفي أن الجيش يجري، بعيداً عن أنظار الجمهور، مفاوضات مع حاخامين حول موضوعات عديدة، بدءاً بدمج النساء في الجيش، وحتى شكل مشاركة جنود (متدينين) في إخلاء بؤر استيطانية غير قانونية.

وأوضح أن مفاوضات كهذه جرت لدى تنفيذ خطة الانفصال عن غزة وإخلاء المستوطنات من القطاع عام ٢٠٠٥. وهذا الأمر ظهر بشكل علني في إفادات رئيس هيئة أركان الجيش في حينه دان حالوتس، ورئيس شعبة القوى البشرية إيلعازر شطيرن. فلقد اجتمعوا مع حاخامين وتحدثوا معهم حول ترتيبات تأخذ بالحسبان مشاعر الجنود المتدينين. وحدث أمر مشابه عندما تعين على قوة عسكرية إخلاء حوانيت احتلها مستوطنون بالقوة في الخليل.

البروفيسور ياغيل ليفي: مزيد من الحاخامين يتدخلون بشكل فعلي في القرارات التي يتخذها الجيش، وخصوصاً تلك المتعلقة بما يحدث في الضفة الغربية وبمجرى حياة الفلسطينيين.

وبرأيه تكمن المشكلة هنا في الصلاحيات، وليس في المشاعر. فعندما قررت الحكومة أن يخدم المثليون في الجيش من دون قيود، فرضت حقائق على أرض الواقع ولم تجر أي مفاوضات خفية بهذا الأمر. لكن في المجال الديني توجد منطقة رمادية واسعة جداً. وهناك حاخامون، قسم منهم رؤساء كليات تأهيل الشبان المتدينين (من التيار الصهيوني الديني الاستيطاني) للخدمة العسكرية، يجرون مفاوضات مع قادة الجيش، ومع ضباط في المستوى الميداني، ويحاولون فرض إرادتهم وأفكارهم.

وشدّد ليفي على أن جنوداً متدينين يستشيرون حاخاميه، وهم لا يعتبرون أنفسهم خاضعين لسلطة قادتهم العسكريين أو حتى للحاخامية العسكرية. والحاخامون يتصلون بالضباط ويحضرون إلى معسكرات الجيش. وهذا بمثابة تدخل من جانب جهة خارجية لا تستمد شرعيتها من قوانين الدولة وإنما من نصوص دينية. ولا يمكن تأطيره بأنه ممارسة تأثير ديني وإنما بأنه تغلغل جهات دينية ذات سلطة إلى صفوف الجيش.

كما يرى أن تغلغل هذه الجهات الدينية ليس عفويًا بتاتاً، وإنما ينطوي على أجندة، في صلبها الاستعداد لمواجهة احتمال اتخاذ قرار بإخلاء مستوطنات من مناطق الضفة الغربية، والصهيونية الدينية تستعد للسيطرة على الجيش من أجل منع ذلك. وهذه خطوة إستراتيجية بكل وضوح. فالكثيرون في الصهيونية الدينية نادمون بسبب الضعف الذي أظهره هذا الجمهور خلال خطة الانفصال، ولأنهم فشلوا في لجمها برغم وجود جنود متدينين في الجيش.

وقال ليفي في مقال لاحق لتلك المقابلة، إن قيادة الجيش الإسرائيلي ربما تحاول من خلال نائب رئيس الأركان كبح نفوذ هذه الجهات الدينية الخارجية، لكنه في الوقت عينه جزم بأن هذا التحرك يأتي بتأخير كبير («هآرتس»، ١٦/٥/٢٠١٦).

ثمة مسألة ثالثة يجب التطرّق إليها في هذا الصدد، هي أن تحذير غولان من مغبة ممارسات تشبه ما جرى في ألمانيا النازية، يضيف في العمق شرعية على ممارسات أخرى ليست أقلّ شدة وفداحة يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وكثيرة هي الحالات التي انساق فيها إسرائيليون، بمن فيهم أصحاب مواقف «ليبرالية»، وراء إضفاء شرعية على ممارسات الجيش هذه تحت غطاء التحفّظ من الممارسات التي حذر غولان من مغبتها. وبذا ضمن الجيش شرعية لممارسات مثل حصار القرى والبلدات، ونصب حواجز عسكرية، وإطلاق الرصاص اليومي على المتظاهرين، والتصديق على جرائم القتل بدم بارد. ولا ننسى أيضاً أنه بموازاة ذلك ما تزال تتواتر مناشدة الفلسطينيين بتسوية الصراع «لكن ليس بالعنف»، بما يعنيه هذا من وقوف واع وراء «شرعية» العسكري الذي يقوم بكل ما يقوم به لأن «الفلسطينيين عنيفون»! أمّا بيرغمان (مصدر سابق) فيشير إلى أنه في تاريخ إسرائيل القصير غالباً ما كان قادة الجيش ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية يدعمون استخدام القوة، وأظهروا

« تغلغل هذه الجهات الدينية ليس عفويًا بتاتاً، وإنما ينطوي على أجندة، في صلبها الاستعداد لمواجهة احتمال اتخاذ قرار بإخلاء مستوطنات من مناطق الضفة الغربية، والصهيونية الدينية تستعد للسيطرة على الجيش من أجل منع ذلك »

في العديد من الحالات ازدراءهم للقانون ولحقوق الإنسان. وفي المقابل كان القادة السياسيون أكثر توازناً بشكل منهجي. وبلغت في هذا الخصوص إلى أنه في العام ١٩٥٤ بادرت الاستخبارات العسكرية من دون اطلاع رئيس الحكومة في حينه موشيه شاريت إلى شن سلسلة من الهجمات الإرهابية ضد مصر بهدف خلق صدع بين ذلك البلد والولايات المتحدة وبريطانيا. وفي العام ١٩٦٧ حث الجيش رئيس الحكومة ليفي أشكول على السماح له بشن ضربة هجومية ضد مصر وسورية، وعندما طلب أشكول منه الانتظار تأمر قادته على اعتقاله في سرداب تحت الأرض إلى أن يوافق.

ويرى هذا المحلل أنه في العقود الثلاثة الماضية أصبح الجيش وأجهزة الاستخبارات أكثر حذراً حيال كسر القانون. ولقد ساعد في ذلك التهديد بالمطاردة من جانب محكمة الجنايات الدولية. كما أن أجهزة المؤسسة الأمنية تتحرك وفقاً للمصلحة القومية لا وفقاً للأيدولوجية أو الدين أو الاعتبارات الانتخابية. يضاف إلى ذلك أن كبار ضباط الجيش والاستخبارات متآلفون عن كثب مع طبيعة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية وثمنه. لكن فوق كل شيء من الممكن تلخيص الصدام بين المؤسستين السياسية والأمنية بكلمتين: بنيامين نتنياهو. ف«العديد من ضباط الجيش والاستخبارات الذين خدموا تحته يأنفونه. وقال لي عوزي أراد مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق "لقد قلت لنتنياهو إن شقاً من عدم الثقة قد فتح بينه وبينهم". وقال مئير داغان الرئيس السابق لجهاز الموساد "إنه أسوأ مدير عرفته". وأضاف "ولقد استقلت من وظيفتي لأنني اشمازت منه".»

ويتابع بيرغمان: في العام ٢٠١٠ دخل نتنياهو في عراك مع داغان وزميلين له هما يوفال ديسكين الرئيس السابق لجهاز الأمن الإسرائيلي العام («الشاباك»)، والجنرال غابي أشكنازي رئيس الأركان السابق في الجيش الإسرائيلي، حول إيران. واعتقد الجيش وقادة الاستخبارات بأن خطة رئيس الحكومة لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية كانت مدفوعة سياسياً لاعتبارات انتخابية وستورط إسرائيل في حرب غير ضرورية. وبالإضافة إلى ذلك اعتقدوا أنه كان سيقوم بها على نحو غير قانوني متجاوزاً مجلس الوزراء. وقال لي داغان «لقد عرفت الكثيرين من رؤساء الحكومة ولم يكن واحد منهم مقدساً أو نقياً. لكنهم كلهم تقريباً لهم ميزة مشتركة—عندما كانوا يصلون إلى النقطة التي تتقاطع فيها مصالحهم الشخصية مع المصلحة القومية فإن المصلحة القومية تسود». لكن داغان استدرك قائلاً إن نتنياهو كان حالة استثناء نادرة.

وأخيراً يشير المحلل نفسه إلى أن نتنياهو اصطدم مع المؤسسة الأمنية على خلفية الهبة الشعبية الفلسطينية الأخيرة، حول عدد من القضايا التي تفاوتت بين اقتراحات لتحسين ظروف الفلسطينيين تحت الاحتلال في الضفة الغربية (عارضها رئيس الحكومة)، وبين

بيرغمان: أصبح الجيش وأجهزة الاستخبارات في العقود الثلاثة الماضية أكثر حذراً حيال كسر القانون. ولقد ساعد في ذلك التهديد بالمطاردة من جانب محكمة الجنايات الدولية.

«اعتقد الجيش وقادة الاستخبارات بأن خطة رئيس الحكومة لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية كانت مدفوعة سياسياً لاعتبارات انتخابية وستورط إسرائيل في حرب غير ضرورية».

توجيه اتهامات إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بالتحريض على «الإرهاب» (يقول جهاز «الشاباك» إنه يساعد في مكافحة «الإرهاب»)، وصولاً إلى اقتراح ننتيا هو بإبعاد عائلات «الإرهابيين» (لا يشجع «الشاباك» ذلك، كما أن المدعي العام الإسرائيلي قال إن الإبعاد سيكون غير قانوني). كما يجدر التنويه بأن «الشاباك» والموساد على حد سواء كانا عارضا الحملة العسكرية على «حماس» في غزة في صيف ٢٠١٤ كما اعترضوا على إدارة رئيس الحكومة لها.

٤. بدلاً من الإجمال: اكتمال دوائر الهجوم اليميني

بغية توضيح ماذا نقصد بعنوان هذا البدل من الإجمال، نعيد التذكير أنه في سياق مقابلة صحافية مطوّلة أجرتها صحيفة «معاريف» في خريف ٢٠١١ مع عضو الكنيست الليكودي ياريف ليفين (وزير السياحة الحالي)، وكان رئيس لجنة الكنيست (في دورة الكنيست الـ ١٨) وأحد أكثر النشيطين في ميدان سن القوانين الرامية إلى تغيير أصول اللعبة الداخلية، حدّد بملء الوضوح بأن غاية هذا التغيير تتمثل في إصابة ثلاثة أهداف على المستوى الإسرائيلي الداخلي.

وهذه الأهداف هي:

- أولاً، المحكمة العليا التي وصفها ليفين بأنها «تيار يساري لنخبة ضئيلة من حي رحافيا الأشكنازي (في القدس الغربية) تتبنى جدول أعمال ما بعد صهيوني»؛
- ثانياً، وسائل الإعلام التي وصفها بأنها «تمارس حرية التشهير والتحقيق»؛
- ثالثاً، منظمات المجتمع المدني اليسارية وأساساً منظمات حقوق الإنسان التي قال إنها «تلتحق أضراراً فادحة بالسيادة الإسرائيلية».

في يوم ٢٠١٧/٢/٢٢ أعلنت اللجنة المكلفة باختيار القضاة في ختام اجتماع مطّول عقدته، عن اختيار ٤ قضاة جدد في المحكمة الإسرائيلية العليا. وهؤلاء القضاة هم جورج قرّا نائب رئيس المحكمة المركزية في تل أبيب، ودافيد مينتس (مستوطن) قاضي المحكمة المركزية في القدس، ويوسف أرون رئيس المحكمة المركزية في حيفا، وياعيل فيلنر قاضية المحكمة المركزية في حيفا. وأعربت وزيرة العدل الإسرائيلية أيليت شاكيد («البيت اليهودي») عن ارتياحها لاختيار هؤلاء القضاة، وقالت إن اختيارهم يلوّح ببوادر التغيير المنشود في اتجاه المحكمة نحو مواقف أكثر محافظة.

وبذا يصيب التغيير المحكمة العليا بعد أن أصاب الإعلام، والمنظمات اليسارية.

وخلال العام ٢٠١٦ أجمع أربعة من الرؤساء السابقين للمحكمة العليا في إسرائيل على أن إسرائيل تشهد سيرورات مثيرة للقلق قد تؤل، في نتيجتها، إلى «إعلان بداية

نهاية النظام الديمقراطي في إسرائيل! وجاء ذلك خلال مقابلة مشتركة جمعتهم معاً أجرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» لمناسبة الذكرى الـ ٦٨ لإقامة إسرائيل ونشرتها في عددها الاحتفالي الذي صدر يوم ١١ أيار ٢٠١٦.

وهؤلاء الرؤساء هم: منير شمعان (٩١ عاماً)، وهو الرئيس السابع للمحكمة العليا ترأسها لمدة ١٢ عاماً من العام ١٩٨٣ حتى العام ١٩٩٥؛ أهارون باراك (٧٩ عاماً) الذي ترأس المحكمة العليا لمدة ١١ سنة، من العام ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٦؛ دوريت بينيش (٧٤ عاماً) التي ترأست هذه المحكمة لمدة ٦ سنوات من العام ٢٠٠٦ حتى العام ٢٠١٢، وأشير غرونيس (٧١ عاماً) الذي أشغل المنصب لمدة ثلاث سنوات حتى العام ٢٠١٥، حيث خلفته الرئيسة الحالية للمحكمة العليا، مريام ناؤور. وفي المجمل، فقد أشغل هؤلاء الأربعة رئاسة المحكمة العليا والجهاز القضائي في إسرائيل ما مجموعه ٣٢ عاماً، أي نحو نصف عمر هذه المحكمة (تأسست في ٢٢ تموز ١٩٤٨).

وأوضحوا أن ما يثير القلق، الحقيقي والجاد، ليس هذا التصريح أو ذاك مما يُطلقه السياسيون ضد المحكمة العليا بشكل خاص والجهاز القضائي بشكل عام، ولا حتى بعض القوانين ومشاريع القوانين التي تستهدف محاصرة هذه المحكمة وتقييد صلاحياتها بذريعة «الفاعلية القضائية الزائدة»، وإنما ما تشكله هذه التصريحات وهذه القوانين ومشاريع القوانين مجتمعة من خط تسلسلي واحد يؤشر إلى سيورة واضحة تنطوي على خطر جسيم. وأكدوا أن هذه التصريحات والقوانين، وما يشبهها من ممارسات وإجراءات، تسبب تآكلاً مستمراً في موقف الجمهور العام من الجهاز القضائي وفي ثقة الجمهور بهذا الجهاز، علماً بأن هذه الثقة هي «السند الأقوى والمرجعية الأمتن لعمل الجهاز القضائي، ولحيته واستقلاله وموضوعيته، وإذا ما افتقدت ثقة الجمهور بالمحاكم، فهذا يشكل بداية نهاية النظام الديمقراطي»!

وفي سياق الحديث عن الهجوم المتواصل الذي تتعرض له المحكمة العليا من جانب سياسيين، برلمانيين ووزراء، وخاصة من اليمين الإسرائيلي، والذين انضمت إليهم أيضاً وزيرة العدل الحالية، أيليت شاكيد، اعتبر رؤساء المحكمة السابقون أن الوزيرة، بمسلكها هذا، تتصرف بما يتناقض مع مسؤوليتها الرسمية في الدفاع عن المحكمة وحمايتها من أي هجوم يستهدف ممارسة الضغوط عليها، وترهيبها أو إجبارها على التواطؤ قضائياً مع رغبة السياسيين وتشكيل ختم مطاطي لتوجهاتهم.

كما تطرق القضاة الأربعة إلى واقع أن دولة إسرائيل ما تزال من دون دستور برغم مرور ٦٨ عاماً على تأسيسها، واعتبروا أنه من الضروري جداً أن تضع الدولة لنفسها «دستوراً مناسباً».

خلال العام ٢٠١٦ أجمع أربعة من الرؤساء السابقين للمحكمة العليا في إسرائيل على أن إسرائيل تشهد سيورات مثيرة للقلق قد تؤول، في نتيجتها، إلى إعلان بداية نهاية النظام الديمقراطي في إسرائيل!

الهوامش

- ١ انطوان شلحت، فصل المشهد السياسي، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦
- ٢ يونتان ليس، مصدر سياسي: «ليبرمان في حالة إحباط من المفاوضات الائتلافية وغير مبال لمستقبله السياسي»، هآرتس، ٢٠١٥/٥/٤
- ٣ ٢٠١٦/٥/١٨ طال شيلو، ليبرمان هناك ما يمكن الحديث عنه وتنتباهو دعاه للقاء في اليوم نفسه، موقع واللا، <http://news.walla.co.il/item/2962261> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢)
- ٤ عكيفا فايتس، عشرة جديدة: معارضة واسعة في الليكود لحكومة وحدة وطنية، موقع بهول، ٢٠١٦/٥/٣١ <http://www.bhol.co.il/101645/%D7%9E%D7%9B%D7%A9%D7%95%D7%9C-%D7%97%D7%93%D7%A9-%D7%94%D7%AA%D7%A0%D7%92%D7%93%D7%95%D7%AA-%D7%A8%D7%97%D7%91%D7%94-%D7%91%D7%9C%D7%99%D7%9B%D7%95%D7%93-%D7%9C%D7%9E%D7%9E%D7%A9%D7%9C%D7%AA-%D7%90%D7%97%D7%93%D7%95%D7%AA.html> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢)
- ٥ موقع «واي نت»: عضو جديد في الليكود: «الظل»، يواف الياسي، (٢٠١٦/٨/٣) على الرابط www.ynet.com.il/articlesL0,7340,4-48366800.html (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١٦). أنظر الرابط: www.ynet.com.il/articlesL0,7340,4-48366800.html
- ٦ وردت هذه المعطيات في الموقع الرسمي لـ «مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) - (بيشع)، أنظر <http://www.mysha.org.il/?CategoryID=251&ArticleID=6681> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٣)
- ٧ هذا الجدول زودني به مشكوراً الزميل برهوم جرابسي.
- ٨ Aluf Benn, "The End of the Old Israel", Foreign Affairs, July- August, 2016
متوفر على الرابط:
<https://www.foreignaffairs.com/articles/israel/2016-06-08/end-old-israel> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٣)
- ٩ المصدر السابق.
- ١٠ طال دهان، حقوق الإنسان في إسرائيل - عرض الوقائع، صفحة جمعية حقوق المواطن. ٢٠١٦/١٢/٢٩، على الرابط: <http://www.acri.org.il/ar/?p=5173> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/١٢)
- ١١ سليم سلامة، وزيرة العدل الإسرائيلية «العلمانية» تنتشر مقالاً تعرض فيه «رؤيتها وتصورها»، ملحق «المشهد الإسرائيلي»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠١٦/١٠/١٨
- ١٢ المصدر السابق.
- ١٣ ألو ف بن، مصدر سابق.
- ١٤ افتتاحية هآرتس، يجب توجيه التحية إلى نائب رئيس الأركان، هآرتس، ٢٠١٦/٥/٦
- ١٥ دانييل بلتمان، إسرائيل تذكر أكثر فاكتر بألمانيا النازية عام ١٩٣٣، هآرتس، ٢٠١٧/١/٥
- ١٦ رونين برغمان، «الجيش الإسرائيلي يتجه إلى حرب ضد سياسة الدولة»، «نيويورك تايمز»، ٢٠١٦/٥/٢١
- ١٧ أمنون لورد، «الصوت الأميركي في قيادة الجيش الإسرائيلي»، موقع «ميدا» اليميني على شبكة الانترنت، Mida.org.il/author/Annon_lord ٢٠١٦/٥/١٠. آخر مشاهدة: (٢٠١٧/١/٣).

مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية:

الفرص والمخاطر في السياسة والخطاب الدولي الإسرائيلي

مهند مصطفى

مدخل

يرصد هذا الفصل ويحلل أهم الأحداث والمحطات والمنعطفات التي حدثت في السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٦ ومطلع العام ٢٠١٧. وقد حملت هذه الفترة الكثير من الأحداث التي تؤكد على الاستمرارية في استراتيجية الدبلوماسية الإسرائيلية كما وثقها وحللها مشهد العلاقات الخارجية في تقارير «مدار» الاستراتيجية، ولكنها حملت أيضاً تحولات جديدة سيحاول المشهد الحالي رصدها من جهة، وتحليلها من جهة ثانية، وتبيان وجهتها المستقبلية من جهة ثالثة.

عرض مشهد العلاقات الخارجية في السنوات الماضية مركبات السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومنها: تعديل وتوسيع سياسات الأطراف القديمة بسياسة أطراف جديدة، ومحاولة إدخال قضية الإرهاب، وخاصة ما تصر إسرائيل على تسميته «الإرهاب الإسلامي» إلى مركز اهتمام الدبلوماسية الدولية، حيث أن ذلك سيجعلها حليفة استراتيجية مهمة في هذه الدبلوماسية، لا سيما ربط الحالة الفلسطينية بموضوع الإرهاب العالمي، ونزع الشرعية عن مؤسسات دولية أو التشكيك بمصداقيتها، وربط الاجندة الدبلوماسية بأيديولوجية اليمين المتطرف في إسرائيل عبر سلسلة من التعيينات في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي، والتي تطرقنا لها في التقرير السابق. إعادة الملف النووي الإيراني إلى رأس سلم الأولويات في السياسة الدولية، محاربة حركة المقاطعة ضد إسرائيل، وربطها باللامسامية.

بطبيعة الحال، سيركز التقرير الحالي على مشهد العلاقات الإسرائيلية الأميركية بعد انتخاب دونالد ترامب وتولييه منصب رئيس الولايات المتحدة في كانون الثاني ٢٠١٧. ومنها سوف تنطلق المقولة المركزية لهذا التقرير، المتمثلة في أن انتخاب ترامب حمل معه الكثير من الفرص لليمين المتطرف في إسرائيل، وخاصة في ثلاث مسائل: المسألة الفلسطينية، حيث يتوقع اليمين في إسرائيل أن يكون انتخاب ترامب فرصة تاريخية غير مسبقة لتصفية حل الدولتين من جهة، وضم مناطق في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية من جهة أخرى، أو على الأقل توسيع مشروع المستوطنات. المسألة الإيرانية حيث يتوقع نتنياهو أن يساهم انتخاب ترامب في فتح ملف الاتفاق النووي مع إيران، ويندرج فتح هذا الملف على محور طرفيه الأول انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، وطرفه الآخر مراقبته وتنفيذه بشكل صارم أكثر بهدف إيجاد ثغرات تُمكن الولايات المتحدة من الانسحاب منه لاحقا أو فرض عقوبات قاسية على إيران. المسألة الدولية وتتمثل في دعم إسرائيل في المؤسسات الدولية ومعاقبة تلك المؤسسات التي تنتقد إسرائيل، علاوة على إدخال السردية الإسرائيلية حول الإرهاب إلى المنظومة الدبلوماسية الأميركية. المسألة الأخيرة قد تبدو رمزية مثل استعمال مصطلح «الإرهاب الإسلامي» في وصف الأحداث الإرهابية في العالم، ولكن رمزيتها مهمة لإسرائيل وهي التي انتقدت الرئيس الأميركي السابق أوباما كثيرا بسبب امتناعه عن ذكر هذا المصطلح، فجاء ترامب ليستعمله بكثافة منذ دخوله البيت الأبيض.

وتكملة للمقولة في الفقرة السابقة، صحيح أن انتخاب ترامب حمل فرصا كثيرة لليمين المتطرف في إسرائيل (على الأقل من وجهة نظره)، إلا أنه يحمل خطرا كبيرا على إسرائيل، حيث يدعي هذا الفصل أن تماهي إسرائيل المطلق مع سياسات وخطاب ترامب سوف يعزلها دوليا حتى لدى حلفائها. تعتقد إسرائيل أن تحقيق الفرص من انتخاب ترامب وخاصة في المسائل الثلاث أعلاه، يفرض عليها التماثل (غالبا عن قناعة من اليمين المتطرف في إسرائيل) مع سياسات ترامب كليا في قضايا، مثل: تقليص الحيز الديمقراطي، الهجرة، اللاجئين، معاداة الإسلام والمسلمين، احتقار القيم الليبرالية، الاستهتار بالقانون والمؤسسات الدولية، وغيرها، سوف يعزلها عن المجتمع الدولي الرسمي والأهلي والقوى الليبرالية العالمية واليهودية، وما الأزمة مع المكسيك (التي سنأتي على ذكرها في الفقرة التالية) إلا مؤشرا لذلك، إلا أن النظام الدولي الحالي يتفق على حل الدولتين ومناهضة الاستيطان، والاجماع على الاتفاق النووي مع إيران ودور الأخيرة في البيئة الإقليمية الشرق أوسطية، وليس أدل على ذلك من تصويت جميع دول مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة مع قرار ٢٣٣٤ المناهض للاستيطان والاحتلال

حمل انتخاب ترامب معه الكثير من الفرص لليمين المتطرف في إسرائيل:

فرصة غير مسبقة لتصفية حل الدولتين من جهة. ضم مناطق في الضفة الغربية. وفتح ملف الاتفاق النووي مع إيران.

تحمل «فرصة ترامب» خطرا كبيرا على إسرائيل، حيث يدعي هذا الفصل أن تماهي إسرائيل المطلق مع سياسات ترامب وخطابه سوف يعزلها دوليا حتى لدى حلفائها.

في الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، وامتناع الولايات المتحدة من استخدام الفيتو مما سمح بتمرير القرار.

شكل التوتر الذي ظهر بين إسرائيل والمكسيك نموذجا صغيرا للحالة الدولية التي قد تصل إليها إسرائيل في تماهيتها المطلق مع ترامب، فبعد أن وقع ترامب قرارا رئاسيا ببناء جدار بين الولايات المتحدة والمكسيك، وطرح فكرة رفع نسبة الضرائب على الصادرات المكسيكية لتمويل بناء الجدار الفاصل، كتب نتنياهو على موقعه الخاص في تويتر تصريحاً يؤيد فيه خطوات ترامب، ويشير الى أنه بنى هذا الجدار على الحدود الجنوبية لإسرائيل لوقف «الهجرة» من افريقيا، وهو يعتقد أن قرار ترامب صحيح، وفكرة بناء الجدار هي رائعة^١.

تجدد الإشارة أن ترامب أشار في إحدى مقابلاته، قبل تصريح نتنياهو بأيام، إلى النموذج الإسرائيلي في بناء الجدران الفاصلة، واستلهمه الفكرة من الحالة الإسرائيلية. على كل حال أثار بيان نتنياهو غضب المكسيكيين من جهة والجالية اليهودية هناك من جهة أخرى، حيث اعتبرت المكسيك تصريح نتنياهو بأنه مفاجئ وصادم لها، وبعثت المكسيك عبر سفيرها في إسرائيل رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية قالت فيها إنها ترفض تصريحات نتنياهو بشدة، واعتبره وزير الخارجية المكسيكي بأنه عمل عدائي ضد المكسيك^٢. وكان ارييه درعي وزير الداخلية الإسرائيلي قد طلب من نتنياهو الاعتذار للمكسيك إلا أن الأخير رفض ذلك، وقد أشار درعي أن الجالية اليهودية في المكسيك عبرت له عن غضبها الشديد من تصريح نتنياهو، إلا أن وزارة الخارجية رفضت الاعتذار للمكسيك واعتبرت أن إسرائيل لم تطلب من المكسيك الاعتذار على تصويتها لصالح قرارات ضد إسرائيل في الأمم المتحدة^٣.

بعد مهاجمة نتنياهو دولة السنغال، كتب دنيال بنحاسي، سفير إسرائيل لدى السنغال في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، أن موقف السنغال من المستوطنات لم يتغير بتاتا، وأن موقفها ظل ثابتا، صحيح أنه ليس لدى السنغال سفارة في إسرائيل، إلا أنها معنية بالتعاون مع إسرائيل في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، إلا أن بنحاسي يختم مقاله بجملة تفند كل ادعاءات نتنياهو حول دوره بناء تحالفات مع العالم، وخاصة في افريقيا، يقول بنحاسي «خلال خمسين عاما تحاول إسرائيل وبدون نجاح أن تقنع العالم بصدقية مشروع الاستيطان، من أجل هذا الهدف تم تجنيد أفضل المتحدثين مع مبررات قانونية، تاريخية وجغرافية-سياسية وأمنية، وأخيرا بجوقة داني دنون وتسيفي حوطولي، تم تجنيد التوراة من أجل ذلك، استطعنا خلال هذه الفترة إقناع العالم بدون أي مجهود أننا رواد في مجال الزراعة، الامن وغيرها، بينما في المجال الذي تبذل إسرائيل كل مواردها الدعائية [المشروع الاستيطاني] يرفض العالم الاقتناع بادعاءاتها»^٤.

شكل التوتر الذي ظهر بين إسرائيل والمكسيك نموذجا صغيرا للحالة الدولية التي قد تصل إليها إسرائيل في حال تماهيتها المطلق مع ترامب.

ما يمكن استنتاجه من أقوال بنحاسي، أن إسرائيل لا تستطيع طمس الموضوع الفلسطيني دولياً، ولا تغيير مواقف الدول من القضية الفلسطينية من خلال تعزيز علاقات إسرائيل معها من خلال إيجاد قواسم مشتركة. فنتنياهو هو ظل متبهايا خلال السنوات الماضية بتعزيز علاقات إسرائيل الدولية، في كل مناطق العالم، ولكنه لم يدرك أن ذلك لن يغير من موقف الدول من الموضوع الفلسطيني، وتفكيره يدل على نمط تفكيره وشخصيته أكثر مما يدل على مواقف تلك الدول الذي ظل ثابتاً من الموضوع الفلسطيني رغم تعزيز علاقاتها مع إسرائيل (أنظر لاحقاً مبحثاً خاصاً عن نتنياهو). ولذلك فربما لا بد من التمييز بين فكرة العزلة الدولية الذي يعتقد الكثيرون أن إسرائيل تتواجد فيها، وبين فكرة عدم قدرة إسرائيل على تغيير موقف الدول من الموضوع الفلسطيني رغم الجهود التي تبذلها، وهي جهود كبيرة وفي كل المجالات.

يقسم هذا الفصل إلى ستة مباحث و خلاصة، يتناول المبحث الأول منها فكر وتوجهات نتنياهو ذات العلاقة بالسياسة الخارجية الإسرائيلية، التي يعتبرها التقرير إحدى محددات الدبلوماسية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، لا سيما منذ توليه منصب وزير الخارجية. ويرصد المبحث الثاني ويحلّل مشهد العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية من براك أوباما وحتى دونالد ترامب، بينما يتناول المبحث الثالث مشهد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، كمجموعة وكدول فرادى، وسيخصص المبحث نقاشاً حول العلاقة مع اليمين المتطرف في أوروبا. ويعالج المبحث الرابع علاقة إسرائيل مع البيئة الإقليمية العربية، ويتناول الخامس مشهد العلاقات مع البيئة الإقليمية الإسلامية، وخاصة تركيا وأذربيجان، ويرصد المبحث الأخير مشهد العلاقات مع كل من روسيا، الهند والصين.

بنحاسي: إسرائيل لا تستطيع طمس الموضوع الفلسطيني دولياً، ولا تغيير مواقف الدول من القضية الفلسطينية من خلال تعزيز العلاقات وإيجاد قواسم مشتركة.

نتنياهو مُنظر الدبلوماسية الإسرائيلية: استشرافي، كولونيالي وسلطوي

في العام المنصرم، قاد نتنياهو الدبلوماسية الإسرائيلية، بصفته رئيساً للوزراء، وبصفته وزيراً للخارجية، ويرفض حتى الآن تعيين وزير للخارجية مكانه، وكانت الحجة لذلك بأنه يحتفظ بهذا المنصب منذ تشكيلة الحكومة الحالية من أجل إعطائه للمعسكر الصهيوني في حال دخول الأخير إلى الحكومة، ولكن بعد انتهاء هذا الخيار بدخول ليبرمان للحكومة كوزير للدفاع (وقد شغل سابقاً منصب وزير الخارجية في حكومتي نتنياهو السابقتين)، استمر نتنياهو بالاحتفاظ بهذا المنصب، يدعي بعض المراقبين أن الأمر يعود إلى تخوفه من إعطائه لأحد قيادات الليكود البارزين (مثل غلعاد اردان أو يسرائيل كاتس، ولم يقترحه لبوغي يعلون قبل انسحابه من الليكود) ليشكل له قفزة نوعية نحو قيادة الليكود ومنافسته في المستقبل، أو أنه يرفض إعطائه لأحد قيادات

أحزاب الائتلاف (مثل نفتالي بينيت).^٥ ولكن يميل التقرير الحالي إلى الادعاء أنه استمر في الاحتفاظ به ليقود الدبلوماسية الإسرائيلية بشكل مستقل وبدون تحد لأجنداته الدبلوماسية والأيدولوجية، ولعدم ثقته بالآخرين، رغم أن التقرير لا يلغي الاعتبارات السياسية المذكورة آنفاً، ولكنها لا تفسر وحدها احتفاظه بهذا المنصب. خلال توليه منصب رئاسة الحكومة ووزير الخارجية استمر ننتياهو في تعزيز علاقات إسرائيل مع أفريقيا خلال جولته الأفريقية التي قام بها في عدة دول في تموز ٢٠١٦، وعقد مؤتمر قمة بينه وبين سبع رؤساء دول أفريقية.^٦ وزيارته لجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وزيارته للعواصم الأوروبية وحرصه الدائم على إلقاء كلمة إسرائيل في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة.

يعتبر ننتياهو نموذجاً سابقاً لترامب في إدارة الشأن الدولي، أولاً عبر صفحات التواصل الاجتماعي، والاستهتار ثانياً بالنظام الدولي القائم، والمؤسسات الدولية، ومهاجمة كل من ينتقد إسرائيل متهما إياهم إما بالجهل، أو معاداة إسرائيل أو معاداة السامية. يُظهر تحليل أجري لموقع ننتياهو على صفحة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» خلال العام ٢٠١٦، إلى أن هنالك أربع مجموعات يهاجمها ننتياهو بشكل جماعي: المجتمع الدولي (٣٢٪)، الإعلام (٢٨٪)، العرب (٢٠٪) واليسار (١٧٪).^٧ وفي تقرير آخر فحص نصوص ننتياهو على صفحته في فيس بوك في العام ٢٠١٦، كشف أن ننتياهو كتب ٥٥٦ نصاً، ١٥٧ منها (أغلبها) عالجت مسائل في علاقات إسرائيل الدولية ولقاءاته مع شخصيات دولية. وتناول ٩٦ نصاً منها قضايا الأمن والحرب ضد الإرهاب، ١٨ نصاً أكد على غياب شريك في الجانب الفلسطيني.^٨

أثبتت حالة ترامب أن استعمال مواقع التواصل الاجتماعي يمكن له أن يشكل أداة فعالة لإدارة وبلورة الشأن العام وصياغة المجال العمومي، وهذا ما فهمه ننتياهو، وهو يكثر من استعمال هذه الأداة في إدارة مواقفه الدولية أيضاً، وفي هجومه على خصومه السياسيين، حتى قبل ظاهرة ترامب، والحقيقة أن ترامب تقليد لننتياهو وليس العكس. يبلور ننتياهو خطاباً دولياً إسرائيلياً يحمل ثلاثة مركبات: مركب استشراقي من جهة، ومركب كولونيالي من جهة ثانية وسلطوي من جهة ثالثة. يتمثل المركب الاستشراقي في الادعاء أن النظام الدولي القائم (والمجتمع الدولي بكل مركباته) لا يفهم طبيعة التحولات الجارية على البيئة الدولية والإقليمية، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تفهم هذا العالم بالشكل الصحيح، في هذا السياق صرح ننتياهو عشية تولي ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، وبعد قرار مجلس الأمن الذي أدان الاستيطان، وانعقاد مؤتمر باريس للسلام في كانون الثاني، «أن عالم الأمس انتهى وعالم الغد سيكون مختلفاً، وهو قريب».^٩

يبلور ننتياهو خطاباً دولياً
إسرائيلياً يحمل ثلاثة مركبات:
مركب استشراقي، ومركب
كولونيالي، وآخر سلطوي.

ويحمل الخطاب الاستشراقي تحديدا اعتبار إسرائيل الوحيدة التي تفهم طبيعة «الإرهاب الإسلامي»، ومخاطر اللجوء والهجرة من الدول العربية والإسلامية، وتفهم العقلية العربية وتحولات البيئة الإقليمية الشرق أوسطية أكثر من أي دولة أخرى.^{١٠} وكما يقول، بوعز بيسموت، محلل الشؤون الخارجية لصحيفة «يسرائيل هيوم»، منصة المنطوق واللامنطوق لأفكار نتتياهو، «أن العالم يعيش في أوهام» و«نتتياهو يكشف للعالم الواقع الحقيقي الذي يتجاهلونه».^{١١}

أما المركب الكولونيالي في سياسة نتتياهو الدولية فيتمثل في تكراره لمقولة أن إسرائيل هي رأس الحربة في حرب «العالم الحر» ضد «الإرهاب الإسلامي»،^{١٢} وهي تعيد للأذهان مقولة ثيودور هرتسل التاريخية أن إقامة دولة لليهود ستشكل الثغر الأمامي للعالم الغربي أمام البربرية، ومقولته الشبيهة لتلك التي قالها هرتسل أنه يبني الجدران لمنع «الحيوانات المفترسة» من اجتيازها.^{١٣}

ويحمل المركب السلطوي في سياسات نتتياهو الدولية، تلك الصفات والمميزات لشخصيته السلطوية في السياسة الإسرائيلية الداخلية. أشار المؤرخ الإسرائيلي عوفر نوردهايمر نور، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، إلى خمسة مؤشرات للقيادة السلطوية، بما في ذلك المتواجدة حاليا في إسرائيل: نزع شرعية الخصوم السياسيين، اتهام وسائل الإعلام بأنها معادية وغير وطنية، تشريعات انتقائية ضد منظمات حقوق الإنسان والأقلية ولكن ليس ضد مجموعة «الوطنيين»، نزع شرعية المؤسسات التي تهدد الروح السلطوية، وإحداث تفسخ بين المجموعات المختلفة، الأمر الذي يضعفها ويخلق الشعور بالضحية عند المجموعة المنضوية في الحكم.^{١٤} واعتبر نفوت وروين في بحثهما أن توجهات نتتياهو السياسية ونظرته للتحديات الدولية تتميز بالهوسيانة (نسبة إلى المفكر السياسي الإنجليزي تومس هوبس)، التي ترى في الحكم السلطوي والتحديات الأمنية القضايا المركزية التي تحدد التوجهات السياسية للحاكم.^{١٥}

يكثّر نتتياهو من تمجيد نفسه (حتى من خلال استعماله كلمة «أنا» في كل جملة) في كل محفل، وحتى على المستوى الدولي، فهو يطلب من الجميع أن يتركوا له شخصيا قيادة السفينة، لذلك فهو لا يرى أهمية كبيرة في وجود وزارة الخارجية، بل دائما يُذكر ويؤكد أن علاقاته الشخصية مع زعماء العالم وأهميته الدولية هي المورد الأساسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية، ف دائما يشير إلى علاقاته الشخصية مع زعماء العالم قبل ذكر تقاطع المصالح معها كمورد أساسي في تعزيز علاقات إسرائيل مع دول العالم، وكما صرح في أحد الاجتماعات «ليس هنالك حاجة لموظفي وزارة الخارجية فأنا موجود».^{١٦} وطبعا كشف التصويت في مجلس الأمن على هشاشة هذه المقولات، مما حدا به لاتهام إدارة أوباما بالوقوف وراء قرار مجلس الأمن والدفع به.

يكثّر نتتياهو من تمجيد نفسه (حتى من خلال استعماله كلمة «أنا» في كل جملة) في كل محفل، وحتى على المستوى الدولي، فهو يطلب من الجميع أن يتركوا له شخصيا قيادة السفينة.

فمثلا هاجم ننتياهو منظمات إسرائيلية تنتقد إسرائيل على المستوى الدولي، مثل منظمة «بتسليم» التي ظهر مديرها، حفاي العاد، في مجلس الأمن وتحدث عن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، أو منظمة «يكسرون الصمت»، التي تحاول الكشف عن مخالفات وجرائم حرب خلال حروب إسرائيل الأخيرة على قطاع غزة، وطلب من رئيسة وزراء بريطانيا بعدم تمويلها، ويهاجم ننتياهو هذه المنظمات ليس لدواع سياسية محلية انتخابية فحسب، بل أيضا لأنها تعتبر تحديا لسياسته على المستوى الدولي، لذلك يعتبر نشاطها تخريبا لجهوده الدبلوماسية على المستوى الخارجي. ووصل هجوم ننتياهو على منظمة «بتسليم» و«السلام الآن» إلى خروج الإدارة الأميركية السابقة للدفاع عنهما، والتعبير عن الشكر لهذه المنظمات على الدور الذي تقوم به لكشف العمل الاستيطاني في الضفة الغربية، وتوجيه نقد شديد لإسرائيل ولنتياهو شخصا على مهاجمة هذه المنظمات.^{١٧} لا بل حدثت مواجهة بين سفير إسرائيل في الأمم المتحدة داني دنون ونائب السفير الأميركي لدى المنظمة، ديفيد فيرسمن، حيث هاجم دنون منظمة «بتسليم» في مجلس الأمن مما اضطر فيرسمن للدفاع عنها وعن وباقي منظمات حقوق الإنسان.^{١٨} كما يكثر ننتياهو من مهاجمة المؤسسات الدولية بشكل عنيف، كما هاجم منظمة اليونيسكو عندما اتخذت قرارا بشأن المسجد الأقصى المبارك. ويواصل هجومه على مجمل المؤسسات الدولية لا سيما الأمم المتحدة.

لم يكن خافيا أن توترا ساد العلاقات بين بنيامين ننتياهو وبين الرئيس الأميركي أوباما خلال السنوات الثماني الأخيرة.

العلاقة مع الولايات المتحدة: تحالف استراتيجي وانسجام أيديولوجي

لم يكن خافيا أن توترا ساد العلاقات بين بنيامين ننتياهو وبين الرئيس الأميركي أوباما خلال السنوات الثماني الأخيرة، حيث أنتخب الرجلان في نفس الفترة تقريبا (أوباما عام ٢٠٠٨ وننتياهو عام ٢٠٠٩)، وقد اضطررا للعمل معا، ولم يخفيا التوتر في المواقف بينهما، فقد فرض أوباما على ننتياهو قبول حل الدولتين، وساهم في تعطيل الكثير من المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية، وكان معارضا لتصورات ننتياهو بالنسبة للملف النووي الإيراني، ورؤيته للأزمة في الشرق الأوسط وطرق التعامل معها، وغيرها من القضايا والمسائل التي عبرت عن التوتر بين الرجلين في المنهج والسلوك والفكر في قضايا مختلفة. إلا أن أوباما لم يقلل من تعهده في حماية الأمن الإسرائيلي ودعم إسرائيل والتزامه بأمنها وتفوقها. حيث جدد اتفاق المساعدات الأميركية لإسرائيل بقيمة ٣٨ مليار دولار لمدة عشر سنوات، وزود إسرائيل بطائرات اف ٣٥، واستمر في دعم إسرائيل ماليا وتكنولوجيا في تطوير منظوماتها الدفاعية، مثل «الحيتس» والقبة الحديدية.

إلا أن تحولات حدثت في اليمين الإسرائيلي واليمين الأمريكي جعلت اليمين في إسرائيل ينظر إلى الحزب الجمهوري كامتداد لليمين في إسرائيل والحزب الديمقراطي كامتداد لليسار في إسرائيل. وجعله وثقا أن فوز ترامب سيكون له انعكاسات إيجابية على المصالح اليمينية والأيديولوجية في إسرائيل، متجاهلا أو/ وواعيا أن رؤساء جمهوريين سابقين لم يحدوا عن الإطار العام للسياسة الأمريكية الخارجية في موضوع المستوطنات وحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تجدر الإشارة أن نتنياهو لم يعمل أبدا أمام رئيس أميركي من الحزب الجمهوري، ففي فترة ولايته الأولى عام ١٩٩٦ عمل أمام الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وفي الولايات الثلاث الأخيرة عمل أمام الرئيس أوباما، لذلك سيكون ترامب أول رئيس من الحزب الجمهوري سيعمل نتنياهو أمامه، الحزب الذي يعتبره اليمين الإسرائيلي اليوم امتدادا لصعود اليمين في العالم، وتأكيدا على صدقية توجهات اليمين في القضايا الاقتصادية والسياسية والقيمية. وقفت إدارة أوباما ضد البناء الاستيطاني، وشكل خطاب وزير خارجيته جون كيري حول رؤيته للحل موقفا واضحا لرؤية إدارة أوباما للخطر التي تشكله المستوطنات على حل الدولتين، وبذلك انسجمت إدارة أوباما مع التوجهات الأوروبية في هذا الصدد، حتى عندما وصف نتنياهو أن إخلاء مستوطنين من الضفة الغربية يعتبر تطهيرا عرقيا، عبر البيت الأبيض عن غضبه الشديد على هذا الوصف، حيث جاء في بيان البيت الأبيض رداً على تصريحات نتنياهو «أننا لا نوافق بشكل عميق للوصف أن من يعارض البناء في المستوطنات، أو من يراها عائقا للسلام، يدعو بصورة أو بأخرى لتطهير عرقي لليهود من الضفة الغربية».^{١٩} بينما جاء في بيان البيت الأبيض برئاسة ترامب حول إعلان إسرائيل نيتها بناء آلاف الوحدات الاستيطانية بعد هدم مستوطنة عمونا، ليوضح الفرق بين الإدارتين، فقد جاء في بيان إدارة ترامب، «أننا نعتقد أن المستوطنات لا تشكل عائقا أمام السلام، إلا أن بناء مستوطنات جديدة أو توسيعها خارج حدودها الحالية قد لا يساعد على تحقيق الهدف [السلام]».^{٢٠} والحقيقة أن هذا النص، رغم الحذر الواضح في صياغته، من طرف البيت الأبيض، لا يشكل توجهها جديدا خاصا بإدارة ترامب، بل عودة إلى سياسة جورج بوش الابن في فترة اريئيل شارون، والذي اعتبر في كتاب الضمانات لإسرائيل أن الكتل الاستيطانية ستكون جزءا من إسرائيل في الحل النهائي.

عقد اللقاء الأخير بين أوباما وبين نتنياهو في أيلول ٢٠١٦، وقد انتهى إعلاميا بجو ودي، وكان نتنياهو يعتقد أن هذا اللقاء الودي بينهما سوف يجعل أوباما يستمر بنهج بلاده في معارضة أي مبادرة دولية ضد إسرائيل وأنه سيستمر في التقليد الأمريكي في

نتنياهو لم يعمل أبدا أمام رئيس
أميركي من الحزب الجمهوري.

المؤسسات الدولية، إلا أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن على قرار ٢٣٣٤ في كانون الأول الماضي، مما دفع بنتنياهو إلى شن هجوم شديد وقاس على الرئيس أوباما ووصف التصرف الأميركي بأنه «مخجل».^{٢١} وبعد قرار مجلس الأمن، ظل نتنياهو متوجساً حتى اللحظة الأخيرة من حكم أوباما وإمكانية اتخاذ قرارات جديدة ضد إسرائيل قبل خروجه من البيت الأبيض، حتى أنه نصح شركاءه من اليمين بعدم اتخاذ أي قرارات متسارعة (مثل تقديم الاقتراح بضم معاليه ادوميم) قبل دخول ترامب للبيت الأبيض، وإضافة إلى مواقف الرئيس أوباما، فقد كان وزير الخارجية جون كيري أكثر حدة في انتقاده لإسرائيل وخاصة فيما يتعلق بالمشروع الاستيطاني، حيث استمر كيري في السنة الأخيرة من ولاية الرئيس أوباما في تحذير إسرائيل من خطر الاستيطان لأن ذلك سيؤدي إلى حل الدولة الواحدة، تكون فيه إسرائيل إما يهودية (استبداد مجموعة) أو ديمقراطية (دولة كل مواطنيها) ولكنها لا تستطيع أن تكون الاثنين معا. عبر ترامب عن تقديره لإسرائيل من خلال رسالة وجهها عبر صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية التي احتفلت بفوزه (صحيفة مملوكة لرجل الأعمال اليهودي الجمهوري شالدون ادلسون الداعم لنتنياهو)، قال فيها:

«أنا أحب واحترم إسرائيل ومواطنيها، تشترك إسرائيل والولايات المتحدة بالكثير من القيم المشتركة مثل حرية التعبير، حرية العبادة، وأهمية خلق فرص لكل المواطنين لتحقيق أحلامهم، أنا أعرف تماما أن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط والمدافعة الوحيدة عن حقوق الانسان وتشكل نورا من الأمل للكثير من الناس، أعتقد أن ادارتي تستطيع أن تلعب دورا مهما في مساعدة الأطراف للوصول إلى سلام عادل ودائم، الذي يجب أن يكون عبر مفاوضات بين الأطراف ولا يُفرض عليهم من الآخرين، إسرائيل والشعب اليهودي يستحقون ذلك».^{٢٢}

وفي محاضرة لها في الولايات المتحدة، أشارت وزيرة القضاء الإسرائيلية، ايليت شاكيد من حزب البيت اليهودي إلى أوجه الشبه بين اليمين في إسرائيل وصعود ترامب، والتأييد الذي يحظى به ترامب في صفوف اليمين، حيث أشارت في محاضرتها أن «واحدا من خطوط الشبه هو عودة الشعب إلى جذور هويته القومية مقابل النخب التي تؤمن بالعولمة والتعددية الثقافية [...] هذا رد فعل طبيعي على الإرهاب الإسلامي والهجرة الجماعية».^{٢٣}

لم يكن حماس شاكيد لانتخاب ترامب ترفا، ففي الماضي تبرع ترامب (عام ٢٠٠٣) بمبلغ عشرة آلاف دولار لمستوطنة «بيت ايل»، حيث أن التبرع الذي قدمه ترامب جاء على شرف محاميه دافيد فريدمان، التي أصبح سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل، وشغل

فريدمان رئيس منظمة الأصدقاء الأميركيين لمؤسسات [مستوطنة] بيت ايل، والتي تُجنّد كل سنة مبلغ مليوني دولار من أجل مبادرات ومؤسسات في المستوطنات.^{٢٤}

تعتبر الحلقة السياسية الأمنية التي تلتف حول ترامب في مجملها صقريّة معادية للمسلمين بشكل متطرف وودية تجاه روسيا، فمثلاً يعتبر مستشار ترامب الجنرال مايكل فلين، والذي كان قيادياً في الاستخبارات، ولكنه أقليل بسبب مزاجه الصعب، حيث وصفه كولن باول بأنه «يميني مجنون»، من أكثر الشخصيات المعادية للإسلام، وهو «لا يفرق بين الإسلامي الراديكالي وبين الدين نفسه، حيث وصف الدين وصفه بأنه ورم خبيث، ورؤية سياسية تتقنع بكونها ديناً». أما نائبة فلين، كاتلين طرويا، التي تعمل في محطة فوكس اليمينية الداعمة لإسرائيل فإنها تؤيد إجراء تمييز رسمي ومُأسس ضد المسلمين، يضاف لهم أعضاء في طاقم ترامب يحملون أفكاراً معادية للمسلمين والإسلام مثل عضو الكونغرس السابق مايك فومبياو (Mike Pompeo) والذي عينه ترامب رئيساً لوكالة الاستخبارات المركزية) وفرانك غافني (Frank Gaffney) (مؤسس مركز السياسات الأمنية في واشنطن وكاتب مقالات في صحيفة واشنطن تايمز)، والأخير اعتبر كل الوقت بأن أوباما مسلم، ومنهم من يعتبر أنه صاحب فكرة منع المسلمين من دخول الولايات المتحدة الأميركية، وكان قد نظم في العام ٢٠١٣ (بحضور فومبياو) «المؤتمر لهزيمة الجهاد»، وتعتبره المنظمة اليهودية ضد التشهير بأنه أحد الشخصيات المهمة المسؤولة عن نشر أفكار مؤامراتية غير صحيحة معادية للمسلمين.^{٢٥}

فبالإضافة إلى التصريحات السياسية المنسجمة بين الطرفين، والتأييد الذي تبديه إدارة ترامب لإسرائيل، فإن الانسجام الأيديولوجي بين نتنياهو وإدارة ترامب هو عميق، وسيؤثر كثيراً على مستقبل البلدين، وخاصة إذا استمر نتنياهو في الحكم، وليس صدفة أن يبدي ترامب، كما نشر، قلقه من التحقيقات ضد نتنياهو وإمكانية تركه الحكم بسبب التحقيقات.^{٢٦} كما سخّف رودي جلياني المقرب من ترامب التحقيقات ضد نتنياهو، واعتبر أن تحديات أهم يجب أن تشغل نتنياهو ومنها محاربة «الإرهاب الإسلامي» بدل إشغاله بتحقيقات سخيفة. تعتبر توجهات نتنياهو الأيديولوجية منسجمة مع الحلقة الأيديولوجية التي تحيط بالرئيس ترامب. فهذه الحلقة تعتبر الخطر الإسلامي، هو الخطر الأساسي على العالم الغربي، وخاصة مستشار الأمن القومي مايكل فلين، وستيف بانون، وستيف ميلر الذين يتبنون فكرة «صراع الحضارات» في السياسة الدولية، ويعتبرون أن الحضارة المسيحية واليهودية تواجه الإسلام، ولا يفرقون بين تيارات إسلامية مختلفة، أو بين الإسلام وحركات إسلامية. وقد كشف تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز عن الكثير من الشخصيات التي دخلت مع إدارة ترمب إلى مراكز حساسة، بما في ذلك وزارة الأمن الوطني، ويعتبرون

تعتبر الحلقة السياسية الأمنية التي تلتف حول ترامب في مجملها صقريّة معادية للمسلمين بشكل متطرف.

الانسجام الأيديولوجي بين نتنياهو وإدارة ترامب عميق، وسيؤثر كثيراً على مستقبل البلدين.

الإسلام الخطر الأساسي على الولايات المتحدة الأميركية.^{٢٧} وتنسجم هذه الأفكار مع فكر نتنياهو أولاً، ومع توجهاته في السياسة الخارجية ثانياً، والتي أتيناً عليها كثيراً في التقارير السابقة حول فكرة إدخال قضية الإرهاب الإسلامي إلى مركز الأجندة الدولية، بما في ذلك إيران التي يعتبرها نتنياهو معقل الإرهاب الإسلامي. لا تنسجم هذه الرؤى في البيت الأبيض مع سياسة نتنياهو الدولية فحسب، بل مع منظومته الأيديولوجية، التي يحاول أن يترجمها إلى سياسات على المستوى الدولي منذ توليه منصب رئاسة الحكومة، لا سيما بعد اندلاع الثورات في العالم العربي، ففي كتابه «حرب الإرهاب»، أدعى نتنياهو أن صعود الإسلام العسكري في الوقت الراهن هو استمرارية مباشرة للكراهية التي يحملها الإسلام من فترة محمد [عليه الصلاة والسلام]، وطموح العرب تشييد مملكة عربية فاشية.^{٢٨} وفي كتابه «سلام مستدام» [الذي ترجم لاحقاً بعنوان مكان تحت الشمس]، وصف نتنياهو الأصولية الإسلامية كسرطان يهدد الحضارة الغربية،^{٢٩} وعاد على مصطلح «سرطان» في سياق حديثه عن الأصولية الإسلامية في خطابه في الأمم المتحدة عام ٢٠١٤.^{٣٠}

ويحمل سفير إسرائيل في الولايات المتحدة رون دارمر، توجهات قريبة من نتنياهو، وهو مقرب منه، كما أنه مقرب من الحزب الجمهوري، لا سيما النواة الراديكالية منه، وقد التقى بانون مباشرة بعد انتخاب ترامب، رغم معارضة اليهود في الولايات المتحدة، كان قد كرم فرائك غافني، الذي يعتبر صاحب فكرة منع المسلمين من دخول الولايات المتحدة، وتصنفه منظمات حقوق الإنسان الأميركية بالاسلامفوبيا (رهاب الإسلام) رقم واحد في البلاد، وهاجم دارمر المنظمات الأميركية التي انتقدته بسبب تكريمه لفرائك «الشجاع».^{٣١} على الرغم من أن اليمين في إسرائيل يرى في الإدارة الجديدة فرصة تاريخية لتنفيذ أيديولوجيته السياسية، إلا أن نتنياهو يحاول إدارة هذه العلاقة والفرصة بطريقة حذرة بسبب تعقيداتها، فهو يعتقد أن إدارة جيدة وتنسيقاً مع الإدارة الجديدة سوف تمكن إسرائيل من استغلال هذه الفرصة جيداً، وقد ذكر نتنياهو ذلك في أعقاب المحادثة الهاتفية الأولى التي جرت بينه وترامب بعد دخول الأخير للبيت الأبيض، حيث قال نتنياهو أن ترامب أكد له على التزامه «غير المسبوق لدولة إسرائيل والحرب ضد إرهاب الإسلام المتطرف»، إلا أن نتنياهو أكد أنه لا يريد أن يفاجئ الإدارة الجديدة بأي قرارات أو مبادرات بدون تنسيق مع البيت الأبيض، وهنا يظهر الخلاف بين نتنياهو وبين اليمين الاستيطاني في أن الأخير يعتبر أن مجرد انتخاب ترامب هو فرصة تاريخية وأيديولوجية، وأنه يستطيع العمل على تحقيق أهدافه حتى بدون تنسيق مع الإدارة الأميركية لأن الأخيرة سوف تدعم ذلك بشكل ضمني وحتى مباشر، بينما يرى نتنياهو أن التنسيق مع

على الرغم من أن اليمين في إسرائيل يرى في الإدارة الجديدة فرصة تاريخية لتنفيذ أيديولوجيته السياسية، إلا أن نتنياهو يحاول إدارة هذه العلاقة والفرصة بطريقة حذرة بسبب تعقيداتها.

أكد نتنياهو أنه لا يريد أن يفاجئ الإدارة الجديدة بأي قرارات أو مبادرات.

البيت الأبيض هو الأفضل لتحقيق أهداف اليمين الأيديولوجية في الاستيطان واجهاض حل الدولتين، واعتبر نتنياهو أن علاقته الشخصية مع ترامب هي «كنز مهم».^{٣٢}

وقد اعتبر اليمين أن فوز ترامب جاء لصالح أيديولوجية اليمين، خاصة وأن الطاقم المحيط بترامب يعتبر من المؤيدين لإسرائيل، ففي وثيقة حضرها مستشارا ترامب ديفيد فريدمان ودوف غرينبلط حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقدمها لترامب خلال الانتخابات، يرد أن ترامب يريد الحفاظ على مصالح إسرائيل، وأكد دوري غولد، الذي شغل منصب مدير عام وزارة الخارجية، إلى أن توجهات الرئيس الجديد بالنسبة لإيران مختلفة عن إدارة أوباما، حيث أن الوثيقة المذكورة تشير، برأي غولد، أن إيران تنتهك الاتفاقية الموقعة معها، وبين غولد أن الوثيقة تتحدث عن حدود آمنة وقابلة للدفاع لإسرائيل في أي تسوية وهذا باعتقاده تراجع عن فكرة الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧.^{٣٣} فور انتخابه صرح ترامب بأنه سيعمل على إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال صفقة بين الطرفين، وشدد على كونه رجل أعمال، فإنه يؤمن بالصفقات وهو قادر على الوصول لصفقة «من أجل الإنسانية»، على حد تعبيره.^{٣٤} وفي موضوع الاتفاق النووي مع إيران فقد صرح مستشاره بأن الاتفاق مع إيران سوف يُعدل، ولكن لن يتم الغاؤه.^{٣٥} وذلك على الرغم أن رئيس وكالة المخابرات المركزية الذي عينه ترامب، مايك فومبياو، معروف بموقفه المعارض للاتفاق وطالب بإلغائه في السابق. وكان وزير الخارجية ريكس تيلرسون قد قال خلال جلسة الاستماع في مجلس الشيوخ (السنات) قبل توليه الرسمي منصب وزير الخارجية، أن خطاب جون كيري مقلق، وانتقد بشدة قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، واعتبر أن إدارة ترامب سوف تعيد الالتزام الأميركي العميق اتجاه إسرائيل، لأنها الحليفة الحقيقية لإسرائيل في المنطقة. وأطلق تيلرسون تصريحات ناقدة للجانب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية محملاً إياها مسؤولية الواقع الراهن.^{٣٦} وعبر مستشارو ترامب عشية توليته المنصب عن تحفظهم من مؤتمر السلام في باريس.^{٣٧}

وبعد انتخاب ترامب سارع اليمين بحملة دعائية مكثفة من أجل بداية ضم الضفة الغربية، بدءاً من اقتراح مشروع قانون ضم مستوطنة «معاليه ادوميم»، والتي شارك رئيسها ورؤساء مستوطنات آخرين في حفل تنصيب ترامب في واشنطن بدعوة من الحزب الجمهوري.^{٣٨} وانتهاءً بتشريع قانون تبييض المستوطنات في اليوم الذي عقد فيه نتنياهو جلسة مع رئيسة وزراء بريطانيا، وأسبوع قبل لقائه بترامب، حيث أكد نتنياهو بأنه أعلم البيت الأبيض بتوجه الحكومة لتشريع القانون.

وكان نتنياهو أعلن قبل ذلك بأنه سوف يلغي كل التقييدات التي كانت مفروضة على البناء الاستيطاني في القدس والكتل الاستيطانية، وصرح بأنه غير مستعد لإعطاء الفلسطينيين دولة وإنما كيان أقل من دولة «دولة ماينوس»، ومع ذلك فقد طالب نتنياهو الوزراء بتأجيل قانون ضم مستوطنة معاليه أدوميم للسيادة الإسرائيلية.^{٣٩}

ويطمح نتنياهو أن تقوم إدارة ترامب بإعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران، وادعى أن لديه خمس طرق أو مسارات لإلغاء الاتفاق. على الرغم من أن نتنياهو بدا في البداية متحفظا من الإسراع في الإعلان عن خطوات سياسية مثل ضم مستوطنة معاليه أدوميم، إلا أنه سارع إلى الإعلان عن إقرار آلاف الوحدات السكنية في الضفة الغربية، وبناء مستوطنة جديدة بعد إخلاء وهدم مستوطنة عمونا. وكان يصعب على نتنياهو الإعلان عن هذا الحجم من البناء الاستيطاني فترة باراك أوباما، إلا أن الإعلان جاء بعد أيام من جلسة أجراها مع رودي جوليان الذي زار إسرائيل في كانون الثاني وحمل معه رسالة شخصية من ترامب إلى نتنياهو قبل لقائهما في البيت الأبيض في شباط.

ويعتقد نتنياهو أنه يمكن له أن يقنع البيت الأبيض بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، فهو يعتقد أن هناك انسجاما في تصور الخطر الإيراني، على عكس إدارة أوباما، وخاصة وأن البيت الأبيض رد بشكل صريح على تجربة إطلاق الصاروخ بالبستي الإيراني، بشكل يروق لتصورات نتنياهو، حيث اعتبر البيت الأبيض أن إيران «منذ الآن تحت الإنذار بشكل رسمي».^{٤٠}

وكانت شعبة الاستخبارات في وزارة الخارجية نشرت وثيقة وزعتها على سفاراتها في العالم، ونشرتها صحيفة هآرتس تؤكد من خلالها أن ترامب سوف يقلص تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عموما وفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على وجه الخصوص. وأكدت الوثيقة أن التصريحات التي أطلقها ترامب خلال الحملة الانتخابية حول المنطقة وإسرائيل لا تعبر عن سياسة واضحة ومنهجية. فقد جاء في الوثيقة: «في مجال السياسة الخارجية، فإن ترامب لا يرى في الشرق الأوسط استثمارا صحيحا ومقبولا وسوف يعمل على تقليص التدخل الأميركي في المنطقة، وذلك إلى جانب التزامه في الحرب على داعش وفي المعارك على مدن الموصل في العراق والرقعة في سورية والتي سوف تؤيدها إدارته أيضا».^{٤١}

وأشارت الوثيقة أيضا «أن العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين لا تقف على رأس سلم أولويات إدارة ترامب، ومن المتوقع ألا يتأثر هذا الموضوع من الطاقم الذي يحيط به، أو من التطورات التي قد تحدث على الأرض. تصريحات ترامب لا تعبر بالضرورة عن سياسة منظمة في هذا الموضوع، فمن جهة أبدى تأييدا للمستوطنات ونقل

يطمح نتنياهو أن تقوم إدارة ترامب بإعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران.

وثيقة: ترامب سوف يقلص تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط عموما وفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على وجه الخصوص.

سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، ولكن في تصريحات أخرى قال إنه يريد أن يكون محايداً وعلى الطرفين التوصل إلى صفقة بينهم». وتشير الوثيقة أيضاً أن ترامب يرى في روسيا شريكة للحوار في قضايا دولية وخاصة في الموضوع السوري، حيث أبدى ترامب تأييداً لبقاء الأسد في السلطة وتقليص المساعدات الأميركية للمعارضة السورية، وتعتقد الوثيقة أن التصويت لترامب جاء بسبب الكراهية التي أبداهها الأميركيون للمؤسسة في واشنطن وللقيم التي مثلها الرئيس أوباما.^{٤٢}

إن، يراهن اليمين المتطرف في إسرائيل على إدارة ترامب في إسقاط أيديولوجيته على أرض الواقع، وذلك على الرغم من التوجهات التي يحملها مستشارو ترامب، تلك ذات الطابع العنصري وتلك ذات الملامح اللاسامية، وهو ما يعزز القطيعة بين اليهود في الولايات المتحدة وبين إسرائيل. ففي اليوم العالمي الذي يحيي الكارثة، وهو يوم نجحت إسرائيل في إدراجه على المستوى الدولي، نشر البيت الأبيض بياناً حول الكارثة ولم يظهر فيه كلمة «اليهود»، الأمر الذي أثار ضجة كبيرة في الولايات المتحدة عموماً وفي صفوف المنظمات اليهودية الأميركية خصوصاً، وعلى الرغم من الضجة التي أثارته تصريحاته فإن ترامب لم يتراجع عن تصريحه. ففي لقاء له مع قناة NBC قال رئيس طاقم البيت الأبيض، راينس فريبوس، أنه غير نادم على اختيار الكلمات لأن «الكارثة كانت معاناة للجميع، بما في ذلك اليهود». وقد عقب ليبرمان على تصريحات ترامب: «الإدارة الحالية هي إدارة صديقة، وأتعامل مع ما حدث كخطأ وسوء فهم». بينما صرح، جوناثان غرينبلط، مدير عام المنظمة اليهودية ضد التشهير، التي تحارب اللاسامية في الولايات المتحدة، أن بيان ترامب «مقلق ويثير الكثير من الأسئلة، حيث أن التطرق للكارثة وشطب علاقة اليهود بها منتشر في دول أوروبا الشرقية».^{٤٣}

وكتب مراسل صحيفة «هآرتس» في الولايات المتحدة الأميركية، حامي شيلاف، أنه «لو كان باراك أوباما هو من يتلثم حول إنكار الكارثة، كما يفعل دونالد ترامب هذه الأيام، لقامت الدنيا على طرفي المحيط».^{٤٤}

ومع ذلك، يتوقع مختصون إسرائيليون في العلاقات الأميركية الإسرائيلية، أن العلاقات بين نتنياهو والإدارة الأميركية سوف تتحسن، حيث قام ترامب بدعوة نتنياهو للقاء في البيت الأبيض بعد تنصيبه رسمياً. ويشير الدكتور ماكس زينغر من مركز بيغن سادات أن ترامب لن يركز على بناء وحدات سكنية مجاورة للخط الأخضر وفي القدس، ويعتقد أن ترامب لن يغير موقف بلاده الرسمي من المستوطنات، ولكنه لن يعارض كل بناء لعشرات الوحدات السكنية في المستوطنات في كل مكان في الضفة الغربية والقدس، وهو أمر كانت تفعله إدارة أوباما. أما الدكتور يسرائيل منور من

يراهن اليمين المتطرف في إسرائيل على إدارة ترامب في إسقاط أيديولوجيته على أرض الواقع، وذلك على الرغم من التوجهات التي يحملها مستشارو ترامب، تلك ذات الطابع العنصري وتلك ذات الملامح اللاسامية،

جامعة حيفا فأشار أن ترامب ليس انسانا أيديولوجيا لذلك من الصعب التنبؤ بسياسته تجاه إسرائيل، ففي الحملة الانتخابية أشار من جهة أنه ليس هناك صديق لإسرائيل مثل الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى طالب بإرجاع المساعدات المالية التي قدمتها أميركا لإسرائيل.^{٤٥} في مقال كتبه زلمان شوفال الذي شغل في الماضي منصب سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، أن اختبار تصريحات ترامب بالنسبة لإسرائيل سيكون في إعلانه العودة إلى تفاهات بوش شارون حول الكتل الاستيطانية والتي تجاهلتها إدارة أوباما على حد تعبير شوفال.^{٤٦} وحول نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس يشير ناثن براون، أستاذ الدراسات الشرق أوسطية في جامعة جورج تاون، أنه لا أحد يعرف متى سيتم نقل السفارة، إذا كان سيتم ذلك أم لا، حتى أنه غير واضح إذا ترامب نفسه يعرف ذلك.^{٤٧}

يعتقد الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي، ليؤون هدار، أن إسرائيل ستعزز من أهميتها عند إدارة ترامب بسبب أهميتها الاستراتيجية بسبب كونها دولة مستقرة في الشرق الأوسط، كما أنها ستكون رأس الحربة في محاربة وعزل إيران، كما أن الأشخاص المحيطين بترامب يتعاطفون مع إسرائيل أيضا لأسباب شخصية ودينية وليس فقط أيديولوجية، إلا أن هدار يعتقد أن إسرائيل لن تستطيع أن تلعب هذا الدور الذي تتوقعه الولايات المتحدة في عهد ترامب بدون حل الصراع مع الفلسطينيين، ويعتقد هدار أن وزير الدفاع الذي عينه ترامب، جيمس ماتيس، يملك رؤية مختلفة ومركبة لمنطقة الشرق الأوسط، والجنرال طاميس شغل منصب قائد المنطقة الوسطى في الجيش الأمريكي، والذي صرح في مؤتمر أمني عام ٢٠١٣، «أن كل العرب المعتدلين الذين يرغبون الانضمام لنا، لا يستطيعون فعل ذلك لأنهم لا يستطيعون التأييد بشكل علني مع من لا يحترم الفلسطينيين». ويعتقد هدار أن ترامب يحترم ماتيس كثيرا، وقد يستمع لنصائحه أكثر من سفيره لدى إسرائيل، أو صهره اليهودي، ويصل هدار إلى نتيجة أن مسار العلاقات الأميركية الإسرائيلية قد يعود إلى مساره الرسمي التاريخي كما كان في الماضي، بالضبط كما حدث مع إدارة ريغن التي تحمست بداية لإسرائيل بعد حكم كارتر، ثم عادت لمسارها الطبيعي.^{٤٨}

ويشير شيك فرايلخ، الذي شغل منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ويعمل كمحاضر في جامعة هارفارد، إلى المفارقة التي يمكن أن تكون في العلاقات الإسرائيلية الأميركية في عهد ترامب، فمن جهة يعتقد فرايلخ أنه سيكون هناك انسجام بين الدولتين في القضايا الاستراتيجية، بدءا من الصراع مع الفلسطينيين وانتهاء بفكرة أهمية القوة في النظام الدولي على عكس أوباما وتوجهاته الفكرية، ومن جهة أخرى فقد تظهر خلافات كبيرة، فمثلا إذا اكتشف ترامب أن البناء في المستوطنات يمكن أن يعيق

يعتقد الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي، ليؤون هدار، أن إسرائيل ستعزز من أهميتها عند إدارة ترامب بسبب أهميتها الاستراتيجية بسبب كونها دولة مستقرة في الشرق الأوسط.

تحقيق أهدافه الاستراتيجية والسياسية فإن رد فعله سيكون تجاه رئيس حكومة إسرائيل أعنف من رد فعل أوباما ».^{٤٩}

وفي مقال آخر، يشير فرايلخ أن إسرائيل لا تستطيع أخذ مسافة متساوية عن الولايات المتحدة مقابل العالم، وذلك بسبب تبعيتها الكاملة لها، «تشكل المساعدات الأميركية ٢٠٪ من مجمل ميزانية الأمن، وحوالي ٤٠٪ من ميزانية الجيش الإسرائيلي، وهو تقريبا كل ميزانية الشراء، من هذه الناحية ليس هنالك بديل الا بتغيير عميق في سلم الاوليات الوطنية».^{٥٠} ويعتقد فرايلخ أن تبعية إسرائيل للولايات المتحدة هي مسألة وجودية ».^{٥١}

وجاء لقاء ترامب مع نتنياهو في الخامس عشر من شباط ٢٠١٧، مؤشرا على الحميمة التي يكنها ترامب لإسرائيل عموما ولنتنياهو خصوصا. ففي لقاءه مع نتنياهو أعطى ترامب ما كان يطلبه نتنياهو، كل هذه السنوات، نزع فكرة تدويل القضية الفلسطينية والحل، حيث أكد ترامب أنه يقبل بأي حل يتفق عليه الطرفان، وهذا معناه بأنه لن يفرض حلا على إسرائيل، لأنها هي المسيطرة، ومساواتها مع الفلسطينيين من حيث ميزان القوى، وكأن الطرفين يستطيعان من حيث ميزان القوى الاتفاق على حل يوافق عليه الفلسطينيون هو وهّم. وهذا ما أراده نتنياهو من اللقاء إنزال عبء الضغط الأمريكي بالنسبة للحل، وخاصة حل الدولتين. فعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية السابقة لم تفرض حلا على إسرائيل، إلا أنها حملت مواقف مؤيدة لحل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران، ومعارضة الاستيطان باعتباره عائقا أمام حل الدولتين (أي تبني الموقف الأوروبي)، الضغط على إسرائيل في إقرار مشاريع لبناء وحدات سكنية استيطانية، بما في ذلك القدس. صحيح ان ترامب أشار أنه لا يريد ان يتم توسيع المستوطنات، وقد صرح نتنياهو أنه لن يستطيع بناء مستوطنة جديدة لمستوطني عمونا، كما وعدهم، بسبب تفاهات مع إدارة ترامب.^{٥٢} إلا أن ترامب لم يندد بالبناء الاستيطاني، ولا ذكره كمشكلة في الصراع، أو عائق أمام الحل، واعتبر أن ما يتفق عليه الطرفان هو المقبول عليه. وقد اعتبرت صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو العلاقات بين البلدين في عهد ترامب بأنها تدل على «روح جديدة»^{٥٣} وسلّ كتابها أعلامهم في مهاجمة إدارة أوباما وعرض الفرق بين الإدارتين، معتبرين أن حل الدولتين قد انتهى. وتبنى ترامب فكرة المؤتمر الإقليمي للحل، وهي فكرة نتنياهو، على الرغم أن صحيفة «هآرتس» نشرت سبقا صحافيا يشير أن نتنياهو قد رفض فكرة مؤتمر إقليمي يطرح فيه الموضوع الفلسطيني، وذلك خلال لقاء سري تم بينه وبين جون كيري، السيسي والملك عبد الله الثاني.^{٥٤} ولا شك أن موظفين من الإدارة السابقة أعطوا هذا الخبر للصحيفة، وذلك لكشف خديعة نتنياهو التي يطرحها حول المؤتمر الإقليمي، وخاصة بعد أن تبناها ترامب

في لقاءه مع نتنياهو أكد ترامب أنه يقبل بأي حل يتفق عليه الطرفان، وهذا معناه بأنه لن يفرض حلا على إسرائيل.

في اللقاء بينهما، وليس صدفة أن يتم هذا الكشف بعد موافقة ترامب على توجه نتنياهو. وكما ذكر سابقا، فإن انسجما أيديولوجيا يميز العلاقة بين نتنياهو وطاقم ترامب، لذلك فإن نتنياهو استغل اللقاء لطرح موضوع الملف النووي الإيراني، والموضوع السوري، حول الملف النووي الإيراني فإن ترامب تبني بشكل كامل وجهة نظر نتنياهو حول الاتفاق النووي، وحول الملف السوري والذي لم يعلن ما تم بينهما حوله، وذلك لأنه يتعلق بالعلاقات الروسية الأميركية أيضا.

العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: المراهنة على التغييرات السياسية الداخلية

استمر الاتحاد الأوروبي كمجموعة دولية في معارضة المستوطنات، والتمسك بحل الدولتين. فبعد أن صوتت الكنيست على قانون مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة الغربية، ألغى الاتحاد الأوروبي قمة إسرائيلية أوروبية كان من المزمع عقدها لفتح صفحة جديدة بين الاتحاد وإسرائيل، كما ألغت انغيلا ميركل المستشار الألمانية لقاء بين الحكومتين كان مقررا في أيار في أعقاب القانون.^{٥٥}

واستمرارا لقرارات الاتحاد الأوروبي بوسم منتجات المستوطنات، أصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات ملزمة للمحلات التجارية بوسم المنتجات المصنوعة في المستوطنات تحت عنوان «بيان للشركات الاقتصادية حول ذكر مصدر المنتجات القادمة من المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧». حيث أكد الإعلان أن الضفة الغربية وشرق القدس والجولان هي مناطق محتلة وليست جزءاً من دولة إسرائيل.^{٥٦} وعلى الرغم من أن لإسرائيل علاقات مميزة مع دول مركزية في الاتحاد الأوروبي، خاصة مع ألمانيا التي زارها نتنياهو العام الماضي والتقى مستشارتها انغيلا ميركل، ولقاءه مع رئيس وزراء بريطانيا تيريزا ماي، إلا أن الدولتين أكدتا دعمهما لحل الدولتين ورفض الاستيطان، حيث صوتت بريطانيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ المناهض للمشروع الاستيطاني، إلا أن علاقات هاتين الدولتين مع إسرائيل مركبة بين دعم إسرائيل من جهة (تزويد إسرائيل بغواصة ألمانية جديدة خلال العام ٢٠١٦، والتحفظ البريطاني لاحقا على خطاب كيري، كون الأخير ركز على المستوطنات فقط) ومناهضة الاستيطان من جهة أخرى. ولا بد من التوقف على رمزية دعوة رئيسة وزراء بريطانيا لتنتياهو خلال لقاءهما في شباط ٢٠١٧، للاشتراك في الذكرى المئوية لوعد بلفور، في الوقت الذي طالب فيه الفلسطينيون بريطانيا الاعتذار عن الوعد، حيث قال نتنياهو في هذا السياق: «في الوقت الذي يريد فيه الفلسطينيون محاكمة بريطانيا على إعلان بلفور، تدعوني الوزراء لهذا الحدث، هذه مقولة مهمة».^{٥٧}

بالنسبة للمبادرة الفرنسية، والتي تبناها الاتحاد الأوروبي، فقد رفضت إسرائيل بشكل مباشر المبادرة الفرنسية، ورفضت المشاركة في مؤتمر دولي من أجل التوصل

استمر الاتحاد الأوروبي كمجموعة دولية في معارضة المستوطنات، والتمسك بحل الدولتين.

واستمرارا لقرارات الاتحاد الأوروبي بوسم منتجات المستوطنات، أصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات ملزمة للمحلات التجارية بوسم المنتجات المصنوعة في المستوطنات.

بالنسبة للمبادرة الفرنسية، والتي تبناها الاتحاد الأوروبي، فقد رفضت إسرائيل بشكل مباشر، ورفضت المشاركة في مؤتمر دولي من أجل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.

إلى اتفاق مع الفلسطينيين، أو المشاركة في أي مركب من مركبات المبادرة الفرنسية. فخلال زيارته لألمانيا في شباط ٢٠١٦، وصف نتنياهو المبادرة الفرنسية بأنها مفاجئة، وقد اعتبر نتنياهو موقف فرنسا بأنه في حالة فشل المبادرة فإن فرنسا سوف تعترف بدولة فلسطين بأنه ضماناً « بأن هذا المؤتمر سيكون مصيره الفشل»، وأضاف نتنياهو مؤكداً على موقفه السابق، «هناك طريقة واحدة للدفع بعملية السلام، مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة وكل من ينحرف عن ذلك لن يبعث بمفاوضات ناجحة»^٨. وقد حصل نتنياهو على تشجيع للمثابرة على موقفه الراض للمبادرة الفرنسية من المستشار الألمانية انغيلا ميركل، التي صرحت خلال زيارة نتنياهو لها، أن الوقت الراهن ليس ملائماً لحل الدولتين، وإنما العمل على تحسين أوضاع عينية على الأرض.^٩

كما ترفض إسرائيل الموقف الفرنسي بالاعتراف بدولة فلسطين في حال فشلت في عقد مؤتمر للسلام أو فشل المؤتمر في تحقيق هدفه، وقد شبه مسؤول سياسي إسرائيلي الدعوة الفرنسية لعقد مؤتمر للسلام مع الفلسطينيين، بمدى استعداد فرنسا لعقد «مؤتمر دولي مع داعش، الذي يقوم بعمليات إرهابية في فرنسا»^{١٠}. يندرج الموقف الإسرائيلي من المبادرة الفرنسية مع السياسة الإسرائيلية في رفض تدويل القضية الفلسطينية، وابعاد أي طرف دولي عن الصراع بما في ذلك الولايات المتحدة برئاسة الرئيس باراك أوباما. وينسجم الموقف الإسرائيلي الراض للمبادرة الفرنسية مع توجهات الحكومة الحالية تهميش الموضوع الفلسطيني على المستوى الدولي، مع التأكيد أن إسرائيل عرقلت مبادرة روسية سابقة للقاء يجمع الرئيس الفلسطيني ورئيس الحكومة الإسرائيلي، ويهرب الأخير من كل مبادرة دولية من خلال الادعاء أنه لا يزال متمسكاً بحل الدولتين لشعبين من جهة، ولكنه يفضل التفاوض المباشر مع الفلسطينيين بدون شروط مسبقة. ومن خلال قراءة الموقف الإسرائيلي في مجمله فإن الرفض الإسرائيلي لكل مبادرة دولية لاستئناف التفاوض يمكن تأطيره في الاستراتيجية الإسرائيلية العامة التي تعتقد أن الوقت يلعب لصالح إسرائيل وخاصة في أعقاب التحولات الإقليمية في السنوات الأخيرة وانشغال العالم العربي بآزماته وحروبه الداخلية، وتراجع الموضوع الفلسطيني على المستوى الدولي والتحولات الجارية في السياسة الدولية التي تتمثل في صعود قوى يمينية تعتقد إسرائيل أنها تنسجم مع مواقفها العامة أو على الأقل ترفض التدخل في الحالة الفلسطينية.

وكانت إسرائيل قد أجلت في شهر كانون الثاني ٢٠١٧ التوقيع على اتفاق ثقافي مع الاتحاد الأوروبي يستثنى الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، ورغم هذا الاستثناء فقد جلبه نتنياهو إلى اجتماع الحكومة بصفته وزيراً للخارجية، إلا أنه

كما ترفض إسرائيل الموقف
الفرنسي بالاعتراف بدولة
فلسطين في حال فشلت في عقد
مؤتمر للسلام أو فشل المؤتمر في
تحقيق هدفه.

لم يتم التصويت عليه بعد النشر أنه لا يشمل المستوطنات (وكانت النية تتجه للتصويت عليه)، ويشكل التوقيع على الاتفاق انضمام إسرائيل لبرنامج Creative Europe رافعة للتعاون في مجالات الثقافة والاتصال بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.^{٦١} ورافق عرض الاتفاق على الحكومة التأكيد بأن إسرائيل سوف تبث خطاب تحفظ على البند الذي يستثني المستوطنات دون إدراجه كجزء من الاتفاق وهو شبيه بالتصرف الإسرائيلي في اتفاق Horizon ٢٠٢٠ الذي وقعته إسرائيل وهو برنامج للتعاون في مجال البحث والتطوير عام ٢٠١٤. إلا إن إقراره تأجل بسبب النشر في وسائل الاعلام.

تراهن إسرائيل لا سيما اليمين المتطرف الذي يحكم الدولة على صعود قوة اليمين المتطرف في أوروبا. فبعد صعود ترامب، تعتقد إسرائيل أن أوروبا ستشهد في السنوات القادمة تغييرات مهمة على مستوى المشهد السياسي الأوروبي تتمثل في ازدياد قوة تمثيل أحزاب اليمين المتطرف في السياسة الأوروبية الوطنية وفي مؤسسات الاتحاد الأوروبي. في المقابل نشهد في السنوات الأخيرة تغيرا في توجهات اليمين المتطرف تجاه إسرائيل واليهود عموما، من مواقف لاسامية إلى مواقف داعمة لإسرائيل بشكل غير مشروط.^{٦٢} حيث أنه يكفي تأييد إسرائيل لتكون لا ساميا، وتحمل هذه المقولة في طياتها بداية التمييز بين الشعب اليهودي في العالم ودولة إسرائيل، والتي تصمت عن توجهات لا سامية، إذا كانت داعمة سياسيا لها.^{٦٣}

يظهر اليمين المتطرف في أوروبا اهتماما بإسرائيل، والأخيرة لا تتورع عن تعميق علاقتها معه، في السنوات الأخيرة زار الكثير من قيادات اليمين المتطرف إسرائيل بدعوة من أحزاب اليمين في إسرائيل، حيث أن المشترك بينهما هو الكراهية للإسلام والمسلمين، حيث يهيل اليمين المتطرف في أوروبا المديح لإسرائيل في حربها ضد «الإسلام المتطرف».^{٦٤} ويستغل اليمين في إسرائيل هذه المواقف لدعم مشروع المستوطنات، ففي تصريح لقيادي في حزب اليمين المتطرف الهولندي الذي زار إسرائيل عام ٢٠١٠، مع زعماء أحزاب اليمين المتطرف في كل من بلجيكا والسويد والنمسا، أكد على دعم حزبه للمستوطنات وأن على الفلسطينيين الهجرة إلى الأردن. وصرح «الإسرائيليون يحاربون حربنا، إذا سقطت القدس، فإن أمستردام ونيويورك سيسقطون بعدها».^{٦٥}

ففي نيسان عام ٢٠١٦ زار زعيم حزب اليمين المتطرف في النمسا - حزب الحرية، هاينتس كريستيان شطراخا، إسرائيل، بدعوة من الليكود، ويعتبر شطراخا وريث يورغ هايذر الذي قتل بحادث طرق وكان معروفا بمواقفه اللاسامية. ولم تكن هذه الزيارة الأولى له لإسرائيل، وخلال مكوثه في إسرائيل زار معهد ومتحف «ياد فاشيم» للكارثة في القدس. ففي تصريح لحزب الحرية النمساوي جاء فيه أن شطراخا والوفد المرافق له

تراهن إسرائيل- لا سيما اليمين المتطرف الذي يحكم الدولة- على صعود قوة اليمين المتطرف في أوروبا.

يظهر اليمين المتطرف في أوروبا اهتماما بإسرائيل، والأخيرة لا تتورع عن تعميق علاقتها معه.

في نيسان عام ٢٠١٦ زار زعيم حزب اليمين المتطرف في النمسا- حزب الحرية، هاينتس كريستيان شطراخا، إسرائيل، بدعوة من الليكود.

زار إسرائيل بدعوة من حزب الليكود لنقاش «مغلق مع ممثلين كبار»^{٦٦}. تجدر الإشارة أنه في العام ٢٠١٢ وبتوجيه من وزير الخارجية ليبرمان آنذاك التقى مدير عام وزارة الخارجية مع شطراخا مرتين بهدف فحص إمكانية تغيير توجه الحكومة الإسرائيلية من الحزب، وذلك بسبب ضغوطات داخل اليمين وخاصة في الليكود. واستمرت المحاولة بعد تسلم نتنياهو وزارة الخارجية، إلا أن ضغط الطاقم المهني في وزارة الخارجية والنشر الإعلامي حول اللقاءات، أزاح المحاولات الرسمية جانبا، وبقيت الاتصالات بين اليمين في إسرائيل وحزب الحرية على المستوى الحزبي فقط.^{٦٧} وحاول شطراخا في زيارته الأخيرة تنظيم لقاء مع شمعون بيريس الذي شغل منصب رئيس الدولة آنذاك، إلا أن وزارة الخارجية نصحته برفض تنظيم مثل هذا اللقاء، وهكذا فعل بيريس.

وفي كانون الثاني ٢٠١٧ زار السكرتير العام لحزب اليمين المتطرف في فرنسا- الجبهة الوطنية، نيكولا باي، إسرائيل والتقى مع رئيس شباب حزب الليكود، دافيد شاين.^{٦٨} حتى اليمين المتطرف الذي دعم ترامب خلال الانتخابات، وتوج نجاحه في تعيين بانون مستشارا لترامب، فإنه يفرق بين اليهود الليبراليين في الولايات المتحدة وبين اليمين في إسرائيل، وعلى غرار اليمين في أوروبا فإنه يحاول أن يبتعد عن مظاهر النازية الجديدة واللاسامية لكي يكون جزءا من التيار السياسي المركزي، ففي لقاء مع ريتشارد سبنسر قائد حركة اليمين المتطرف «الت رايت» (اليمين البديل)، الذي ينتمي له بانون مستشار ترامب، فقد صرح أن اليمين في إسرائيل يستطيع أن يكون حليف القوميين البيض في أميركا، «أن اليهودي الليبرالي من الساحل الغربي... لن يرغب بعلاقة مع اليمين المتطرف، حتى لو كانت حياته متعلقة بذلك، بنيامين نتنياهو وافيغودور ليبرمان هي مسألة مختلفة تماما».^{٦٩} وفي تصريح جديد لشطراخا حول العلاقة مع إسرائيل، يمثل دليلا آخر على تغير في تعامل اليمين المتطرف في أوروبا مع إسرائيل، أطلقه في مؤتمر لحزبه في كانون الثاني ٢٠١٧، حول اللاسامية، قال شطراخا، «أن اللاسامية بكل صورها هي جريمة ضد الإنسانية.... إذا وقعت دولة إسرائيل تحت التهديد وأزيلت عن الوجود، فإنها ستكون بداية سقوط أوروبا».^{٧٠}

العلاقة مع البيئة الإقليمية العربية:

لم تتغير البيئة الإقليمية لإسرائيل في العام الماضي، واستمرت إسرائيل في اتباع نفس النهج في التعامل مع البيئة الإقليمية غير المستقرة، من خلال تعزيز مصالحها الأمنية. خاصة في سورية. وقد نشر الكثير من الادعاءات عن علاقات سرية وعلنية تجري بين إسرائيل ودول عربية حول تفاهات على المصالح المشتركة، لا سيما مع السعودية.^{٧١}

في كانون الثاني ٢٠١٧ زار السكرتير العام لحزب اليمين المتطرف في فرنسا- الجبهة الوطنية، نيكولا باي، إسرائيل والتقى مع رئيس شباب حزب الليكود، دافيد شاين.

لم تتغير البيئة الإقليمية لإسرائيل في العام الماضي، واستمرت إسرائيل في اتباع نفس النهج، من خلال تعزيز مصالحها الأمنية.

يشير اودي ديكل^{٧٢} أن إسرائيل قد تواجه تحدياً في سورية يتمثل في انسحاب الولايات المتحدة من الساحة السورية وترك روسيا تلعب دوراً كبيراً، وذلك سوف يؤدي برأي الكاتب إلى انتصار النظام السوري، وهو يعطي مساحة كبيرة للدور والتأثير الإيراني في صياغة سورية الجديدة، حيث أن العلاقات بين روسيا وإيران توطدت إلى جانب التغلغل الروسي في سورية، وتمثل التقارب الروسي الإيراني في تزويد إيران بمنظومات تسليح جديدة، لم تستطع إسرائيل منع وصولها إلى إيران من خلال علاقتها مع روسيا، حيث أن دخول إيران وتعميق تأثيرها في سورية سيشكل تحدياً أمنياً واستراتيجياً لإسرائيل، يقترح الكاتب في هذه الحالة، على إسرائيل إعادة التفكير في سياسة عدم التدخل الفعال في الساحة السورية، رغم أنه يفضل التوصل إلى تفاهات مع روسيا حول العلاقة مع محور سورية-إيران وحزب الله في هذه الحالة^{٧٣}.

الخطوط الحمراء الإسرائيلية
في سورية: منع نقل سلاح إلى
حزب الله، منع اقتراب الحرب إلى
حدودها، قصف مواقع إسرائيلية.

ففي كانون الثاني ٢٠١٧، قصفت طائرات إسرائيلية مطارا عسكريا بجانب قصر بشار الأسد^{٧٤} وخلال شهر كانون الأول ٢٠١٦ قصفت إسرائيل مرتين في سورية، زأكد وزير الدفاع، ليبرمان في لقاء مع سفراء الاتحاد الأوروبي في أعقاب النشر عن القصف في سورية، على الخطوط الحمراء الإسرائيلية في سورية: منع نقل سلاح إلى حزب الله، منع اقتراب الحرب إلى حدودها، قصف مواقع إسرائيلية، هذا دون أن يتبنى عملية القصف. وحول رؤيته لمستقبل سورية عبر ليبرمان عن موقفه المتأثر في هذا الشأن بقوله «موقفي هو أنه بغض النظر عن أي تسوية ستكون في سورية، يجب أن يكون الإيرانيون والأسد خارج سورية ولا يستطيعون أن يكونوا جزءاً منها»^{٧٥}. ويتضح أن عدد الهجمات التي يتم ربطها بإسرائيل قد تراجعت خلال العام ٢٠١٦، (أربع هجمات: شباط، تشرين الثاني، وهجومان في كانون الأول) مقارنة مع السنوات التي سبقت التدخل الروسي في سورية، وهذا يدل أن هناك تفاهات بين الطرفين التي تقيد الهجمات الإسرائيلية ولكن لا تمنعها بتاتا.

بالنسبة للعلاقات مع مصر فإنها
تعززت في العام الماضي.

أما بالنسبة للعلاقات مع مصر فإن العلاقات بين البلدين تعززت في العام الماضي، حيث تشترك مصر وإسرائيل في التوجه في ثلاث قضايا مركزية: محاربة تنظيم ولاية سيناء (التابع لداعش منذ عام ٢٠١٤)، حيث أن مصلحة البلدين تتمثل في التعاون على هزيمة هذا التنظيم، الذي يُشكل تحدياً للاستقرار السياسي والأمني في مصر، وتحدياً أمنياً للحدود الإسرائيلية، فتعزيز قوة هذا التنظيم قد يهدد المصالح الأمنية الإسرائيلية على الجبهة الجنوبية، حيث تتوقع مصادر أمنية إسرائيلية أن هذا التنظيم قد يقوم في المستقبل بعمليات ضد إسرائيل، إذا لم يتم تحجيمه أو القضاء عليه^{٧٦}. أما القضية الثانية فهي قطاع غزة، حيث يرى النظام المصري في حركة حماس امتداداً للإخوان المسلمين وتحدياً أمنياً، في الوقت الذي تريد أن تحسم

يرى النظام المصري في حركة
حماس امتداداً للإخوان المسلمين
وتحدياً أمنياً.

قضية قطاع غزة وإضعاف حركة حماس. أما القضية الثالثة فهي التوتر الذي ساد بين إسرائيل ومصر من جهة وإدارة أوباما من جهة أخرى، حيث لم تتوافق مصالح الحكومتين مع توجهات أوباما نحوهما، مصر بخصوص شرعية النظام وسلطويته، وإسرائيل بخصوص الموضوع الفلسطيني والمستوطنات والرؤية للبيئة الإقليمية لا سيما الاتفاق مع إيران، ومن المتوقع أن تتعزز علاقات البلدين بعد صعود ترامب. وقد انعكس التقارب بين البلدين في أعقاب سحب مصر لمشروع قرار مجلس الأمن بخصوص المستوطنات بناء على طلب ترامب.^{٧٧}

العلاقة مع روسيا: تعزيز التفاهات بين البلدين

احتفلت إسرائيل في العام ٢٠١٦ بمرور ٢٥ عاما على العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع روسيا، وفي هذا المناسبة زار رئيس الوزراء مدفيديف إسرائيل في شهر تشرين الأول مؤكدا على العلاقات الجيدة بين البلدين.

وقد استمر التعاون وبناء التفاهات بين البلدين بشأن الموضوع السوري في العام ٢٠١٦ أيضا، فبعد أن تم الاتفاق على إطار للعمل المشترك بعد دخول القوات الروسية إلى سورية أواخر عام ٢٠١٥، طلبت إسرائيل من روسيا أن يتم الاتفاق من جديد في أعقاب قيام روسيا بنصب صواريخ مضادة للطائرات في سورية في تشرين الأول من نوع S٣٠٠. حيث توجه الجيش الإسرائيلي إلى نظيره الروسي بطلب التنسيق من جديد في أعقاب ذلك. وتم تقديم الطلب عبر الخط الساخن الذي فتح بين البلدين نهاية العام ٢٠١٥.^{٧٨}

وخلال العام الماضي لم يتوقف التنسيق بين روسيا وإسرائيل حول الملف السوري حيث تحدث نتنياهو مع بوتين هاتفيا ثلاث مرات بشأن سورية ومرة بشأن التصويت على قرار مجلس الأمن بشأن المستوطنات الذي صوتت روسيا لصالحه في النهاية. كما زار نتنياهو والرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين روسيا أربع مرات خلال العام ٢٠١٦، وهو يدل على التفاهات بشأن الملف السوري وحدود التدخل الإسرائيلي هناك، حيث تدرك روسيا الحساسية الإسرائيلية من اقتراب الصراع في سورية إلى الحدود معها، وتمتنع عن تزويد حلفائها في المنطقة - خصوم إسرائيل طبعاً، بأسلحة تستأنف على التفوق العسكري الإسرائيلي، علاوة على التفهم الروسي للضربات التي تشنها إسرائيل بين الفترة والأخرى على قافلات أسلحة تدعي إسرائيل أنه يتم نقلها إلى حزب الله في لبنان.^{٧٩} ومع ذلك فإن روسيا قد لا تأخذ بعين الاعتبار المصالح الإسرائيلية إذا اصطدمت الأخيرة مع المصالح الروسية، ومن المرجح، كما يشير تسيغي مغين، الباحث في معهد دراسات الأمن القومي، ألا تُشرك روسيا إسرائيل في شكل الوضعية الأخيرة للحالة السورية.^{٨٠}

انعكس التقارب الإسرائيلي المصري في أعقاب سحب مصر لمشروع قرار مجلس الأمن بخصوص المستوطنات بناء على طلب ترامب.

احتفلت إسرائيل في العام ٢٠١٦ بمرور ٢٥ عاما على العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع روسيا، وقد استمر التعاون وبناء التفاهات بين البلدين بشأن الموضوع السوري في العام ٢٠١٦

زار نتنياهو والرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين روسيا أربع مرات خلال العام ٢٠١٦

في المقابل، حاولت روسيا تنظيم مؤتمر للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس المبادرة العربية، وقد زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس موسكو في نفس الفترة التي زارها نتنياهو، وقد صرح وزير الخارجية الروسي أن نتنياهو وافق على المبادرة العربية كأساس للقمة التي عازمت روسيا تنظيمها في موسكو، الأمر الذي نفاه مكتب رئيس الحكومة. إلا أن هذه القمة لم تخرج لحيز التنفيذ، بسبب تهرب إسرائيل من جهة، وعدم مثابرة روسيا من جهة أخرى والتعويل على مؤتمر باريس من جهة ثالثة. وتعود الجهود الروسية لتنظيم مؤتمر للسلام في موسكو، كما يبدو لرغبتها في لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة حتى في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.^{٨١} في هذا الصدد لا بد من الإشارة أن روسيا وخلال التصويت على قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، حاولت تأجيل التصويت على القرار بعد أن هاتف نتنياهو الرئيس الروسي بوتين، إلا أن جهود المندوب الروسي في مجلس الأمن بتأجيل التصويت بحجة تعميق مناقشته باءت بالفشل، وصوتت روسيا في النهاية مع القرار.^{٨٢}

يظهر موقفان من أفق التفاهات بين إسرائيل وروسيا، الأول يعتقد أن هذه التفاهات سوف تتحول إلى تحالف استراتيجي، بينما يعتقد الموقف الثاني أنها تشكل اتفاقاً تقنياً مرحلياً ليس إلا.

فمثلاً، أشار عاموس يدلين، الذي شغل سابقاً رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية إلى أن التدخل الروسي في سورية أنقذ النظام السوري من هزيمة، وأشار يدلين أن التدخل الروسي في سورية قلص مساحة المناورة العسكرية الإسرائيلية المسموح بها في المجال الجوي السوري، صحيح أن روسيا لم تمنع إسرائيل من القصف داخل سورية إلا أن إسرائيل تمتنع من الاقتراب من دائرة الصواريخ المضادة للطائرات التي نصبها روسيا في سورية.^{٨٣}

أما يعقوب عميدور، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي ومستشار نتنياهو السابق للأمن القومي، فيشير أن هنالك خلافات بين روسيا وإسرائيل حول مجموعة من القضايا وأهمها تزويد روسيا لأعداء إسرائيل بالسلاح وخاصة إيران وحزب الله، إلا أن روسيا تفهمت المصالح الإسرائيلية في سورية التي تمثلت بإعطاء إمكانية لإسرائيل للتصرف بمساحة معينة للحفاظ على مصالحها، ويشير عميدور أن ذلك يعبر عن الشرعية التي حصلت عليها إسرائيل للعمل في سورية.^{٨٤} ويعتقد عميدور أن إسرائيل تصرفت بواقعية في علاقتها مع روسيا في الملف السوري ومجمل الشرق الأوسط، فهي تفهم أنها لا تستطيع تحقيق كل مصالحها مع روسيا (مثل منع نقل صواريخ مضادة للطائرات لسورية وإيران ٢٠٠٣)، ولكنها

يظهر موقفان من أفق التفاهات بين إسرائيل وروسيا. الأول يعتقد أن هذه التفاهات سوف تتحول إلى تحالف استراتيجي، بينما يعتقد الموقف الثاني أنها تشكل اتفاقاً تقنياً مرحلياً ليس إلا.

تستطيع أن تؤجل وتعيق نقل هذا السلاح وكميته لخصومها في المنطقة. ويختلف عميدور مع يدلين في أنه لا يجب المبالغة في التفاهات بين روسيا وإسرائيل، حيث أن هذه التفاهات تقنية ولا تحمل بالضرورة انعكاسات استراتيجية بعيدة المدى للعلاقة بين البلدين،^{٨٥}.

العلاقة مع الهند: استمرار تعزيز التحالف الاستراتيجي

استمرت إسرائيل في تعزيز تحالفها مع الهند، على جميع الصعد العسكرية، التكنولوجية والاقتصادية، وقد احتفل البلدان بمرور ٢٥ عاما على العلاقات الدبلوماسية بينهما (١٩٩٢/١/٢٩). وقام الرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين بزيارة إلى الهند في تشرين الثاني ٢٠١٦، والتي تعتبر أول زيارة لرئيس إسرائيلي إلى الهند، وقد التقى ريفلين مع رئيس وزراء الهند نيرندرا مودي، الذي اعتبر بدوره أن زيارة ريفلين هي استمرار لتعميق العلاقات بين البلدين، وخاصة بعد زيارة رئيس الهند لإسرائيل في العام ٢٠١٥. وقد صرح مودي خلال لقائه مع ريفلين «نستطيع أن نستعين بالقدرات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والسقاية ومواجهة الجفاف، وقد اتفقت مع الرئيس ريفلين على أن التطورات الحالية في الهند تفتح فرص ممتازة للشركات الإسرائيلية، فالفرص الاقتصادية في الهند منسجمة مع القدرات الإسرائيلية سواء في مجال بناء الهند الديجيتالية، وسواء في بناء المدن الذكية»^{٨٦}. كما سيزور مودي إسرائيل في شهر تموز ٢٠١٧، وهي تعتبر أول زيارة لرئيس وزراء هندي لإسرائيل، وهي تشكل خطوة أخرى نحو تعزيز التحالف الاستراتيجي بين البلدين.

العلاقة مع الصين: هيمنة المركب الاقتصادي في العلاقات بين البلدين

لم يتغير مسار العلاقات الإسرائيلية الصينية، وتعمق هذه العلاقات عبر النافذة الاقتصادية بالأساس من خلال تعزيز الاستثمارات الإسرائيلية في الصين، ولكن الأهم دخول الصين إلى السوق الإسرائيلية، وأيضا احتفلت الدولتان بمرور ٢٥ عاما على العلاقات الدبلوماسية بينهما (١٩٩٢/١/٢٤). حيث استمر التغلغل الصيني في السوق الإسرائيلي، فقد فازت خمس شركات صينية في ست مناقصات لوزارة الإسكان الإسرائيلية للعمل في مجال السكن والبناء في إسرائيل، وذلك بعد أن تقدمت للمناقصة حوالي ٥٠ شركة أجنبية. حيث أن كل شركة تستطيع أن تجلب معها ١٠٠٠ عامل أجنبي إلى قطع البناء في إسرائيل.^{٨٧} وهو ما سيجعل العمالة الصينية حاضرة بقوة في قطاع البنى التحتية والبناء في إسرائيل في السنوات القادمة.

استمرت إسرائيل في تعزيز تحالفها مع الهند، على جميع الصعد العسكرية، التكنولوجية والاقتصادية، وقد احتفل البلدان بمرور ٢٥ عاما على العلاقات الدبلوماسية بينهما.

سيزور مودي إسرائيل في شهر تموز ٢٠١٧، مسجلا أول زيارة لرئيس وزراء هندي لإسرائيل، ما يشكل خطوة أخرى نحو تعزيز التحالف الاستراتيجي بين البلدين.

لم يتغير مسار العلاقات الإسرائيلية الصينية، وتعمق هذه العلاقات عبر النافذة الاقتصادية بالأساس.

العلاقة مع تركيا: مصالحة فرضتها مصالح

انتهت الأزمة والقطيعة بين تركيا وإسرائيل بعد التوصل إلى اتفاق مصالحة بين البلدين في تموز ٢٠١٦، وقد قاد عملية المصالحة مع تركيا يوسف تشخونوفر الذي أمضى ست سنوات في العمل على الملف بتكليف من نتنياهو. حيث أشار تشخونوفر لقناة سرية كانت موجودة بين البلدين للتوصل إلى اتفاق منذ نشر تقرير الأمم المتحدة عن أحداث سفينة مرمرة في أيلول عام ٢٠١١. وضعت تركيا ثلاثة شروط للمصالحة مع إسرائيل: اعتذار إسرائيلي، وهو أمر قام به نتنياهو في آذار ٢٠١٣ خلال زيارة أوباما لإسرائيل. تعويضات لأسر ضحايا الهجوم، وتم الاتفاق على دفع ٢٠ مليون دولار من خلال صندوق وتم الاتفاق على ذلك عام ٢٠١٤، بعد مفاوضات بين البلدين حول قيمة التعويضات. والشرط الثالث، فكّ الحصار عن قطاع غزة.^{٨٨} ويؤكد تشخونوفر أن الطرفين تنازلا عن مطالب لهما، إسرائيل عبرت عن استعدادها دفع تعويضات بقيمة عشرين مليون دولار كتعويضات لأهالي القتلى والجرحى، في المقابل وافقت تركيا على شطب دعاوى قضائية ضد الجنود الاسرائيليين في القضاء التركي (الذي مرّ بقانون خاص في البرلمان التركي)، والتراجع عن مطلبها فكّ الحصار عن قطاع غزة، واكتفت بتخفيف الحصار عبر قيامها بدعم الاقتصاد في قطاع غزة وبناء محطة كهرباء ومنطقة صناعية. ويؤكد ان نتنياهو واروغان كانا مهتمين بشكل شخصي بكل تفاصيل الاتفاق، حيث أن اعتبارات سياسية، استراتيجية واقتصادية لعبت دورا في التوصل إلى الاتفاق.^{٨٩} وبالفعل فقد بدأت مباحثات بين تركيا وإسرائيل حول تصدير الغاز الإسرائيلي لتركيا، وفحص إمكانية مد قناة للغاز عبر الأراضي التركية، وتم نقاش هذه المسائل في زيارة لوزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شطاينتس إلى تركيا، ولقاءه من نظيره التركي، وقد اعتبر هذا اللقاء الأول بعد أحداث سفينة مرمرة واتفاق المصالحة، مما يدل على أهمية الجانب الاقتصادي في اعتبارات المصالحة بين البلدين، وتبعه لقاء عملي بين مدير عام وزارة الطاقة وممثلين عن الحكومة التركية.^{٩٠}

عارض ليبرمان اتفاق المصالحة مع تركيا، وحتى عندما تولى منصب وزارة الدفاع استمر في معارضته للاتفاق، وفي إحدى لقاءاته مع وزراء أوروبيين نصحهم أن يتعلموا من الرئيس الروسي بوتين كيف يتعاملون مع أردوغان. وقد انتقد ليبرمان وزراء الخارجية الأوروبيين خلال لقاءه معهم بأنهم لا يمارسون ضغوطا على تركيا بعد فشل الانقلاب على أردوغان، وقيام الأخير بعمليات تطهير في الجهاز البيروقراطي والأمني التركي، حيث أشار لهم ليبرمان إلى امتلاكهم أوراق ضغط كثيرة على تركيا وهم لا يستعملونها، على غرار بوتين بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية.^{٩١}

انتهت الأزمة والقطيعة بين
تركيا وإسرائيل بعد التوصل إلى
اتفاق مصالحة بين البلدين في
تموز ٢٠١٦.

عارض ليبرمان اتفاق المصالحة مع
تركيا، وحتى عندما تولى منصب
وزارة الدفاع استمر في معارضته.

وعلى الرغم من التأييد الذي أبدته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لاتفاق المصالحة مع تركيا، فقد عبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، هرتسي ليفي، عن مواقف شبيهة من معارضة ليبرمان للاتفاق، حيث أبدى هليفي في محاضرة مغلقة في جامعة تل ابيب، تشاؤماً من الطريق الذي تسير فيه تركيا، وحذر من الحماس الذي تبديه إسرائيل من اتفاق المصالحة معها، قائلاً إنه «خلال خمسة عشر عاماً لن يتبق شيء من ميراث أتاتورك، نحن في مسار تطرف ديني في تركيا».^{٩٢}

العلاقة مع أذربيجان: تقاطع مصالح يتحول إلى تحالف استراتيجي^{٩٣}

تأكيداً على أهمية أذربيجان، زارها نتنياهو في العام ٢٠١٦، وليس صدفة أن يولي نتنياهو أهمية لهذه الدولة التي تشكل الساحة الخلفية لإيران، وكان نتنياهو أول رئيس وزراء يزور الدولة عندما شغل هذا المنصب عام ١٩٩٧.

اعترفت إسرائيل باستقلال أذربيجان في كانون الأول عام ١٩٩١. وبدأت العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٩٢. ذلك العام الذي شكل ثورة في العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع دول العالم في اعقاب مؤتمر السلام في مدريد، وانهايار المعسكر الاشتراكي-الشرقي، وانتهاء الحرب الباردة. ففي هذا العام بدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية والكاملة مع دول مثل روسيا، الهند والصين وغيرها من دول العالم، ومنها أذربيجان، حيث تم افتتاح السفارة الإسرائيلية في العاصمة باكو عام ١٩٩٣ في عهد حكومة رابين، وقد كان افرام سنيه، الذي شغل منصب نائب وزير الدفاع في ذلك الوقت إحدى الشخصيات التي بلورت بداية العلاقات بين البلدين.^{٩٤} في المقابل، وعلى الرغم من تطور العلاقات بين البلدين لم تفتح أذربيجان سفارة لها في تل ابيب، وبقيت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تُدار من خلال مكاتب شركة الطيران الوطنية الاذرية في إسرائيل. ويعود ذلك إلى محاولة أذربيجان تجنب المزيد من ضغط الدول الإسلامية، لا سيما إيران، عليها بسبب علاقاتها مع إسرائيل، فقد صرح رئيس قسم الاعلام القومي الاذري، حكمت حاجيف، أن أذربيجان تتعرض لضغوط كبيرة من دول إسلامية من أجل قطع علاقاتها مع إسرائيل، ولكنها ترفض ذلك.^{٩٥} ومع ذلك فلا يمكن تقييم العلاقات بين البلدين إلا بوصفها علاقات استراتيجية. حيث وصف وزير خارجية أذربيجان العلاقات مع إسرائيل، خلال زيارة تاريخية له لإسرائيل كانت الأولى لوزير خارجية اذري إلى إسرائيل منذ بداية العلاقات بين البلدين، بأن أذربيجان هي نموذج للعلاقات بين دولة مسلمة وإسرائيل.^{٩٦}

تأكيداً على أهمية أذربيجان، زارها
نتنياهو في العام ٢٠١٦.

تعتبر إيران الدولة التي تشترك إسرائيل مع أذربيجان في معاداتها، ويعتقد باحثون أن المحور الإيراني هو العمود الفقري للعلاقات بين البلدين، حيث يدخل هذا المحور في مصالح الدولتين فيما يتعلق بالأمن القومي للبلدين، أمن الطاقة، الاقتصاد وغيرها من المصالح المشتركة.^{٩٧} فضلا عن أن إيران هي دولة معادية لهما أيضا. تضم إيران أقلية اذرية كبيرة (حوالي عشرين مليون، أي عدد أكبر من عدد سكان أذربيجان نفسها)، وعلى الرغم من الخلفية المذهبية والدينية المشتركة مع الأذريين إلا أنه من الناحية الاثنية فانهم يشكلون خمس سكان إيران، ولا يشكل الانتماء الديني المذهبي عاملا مركزيا في الرابطة القومية بينهم وبين الإيرانيين. وتخشى إيران من ظهور حركات انفصالية داخل هذه الأقلية تطالب بالانضمام إلى أذربيجان أو حتى الانفصال. وقد وصف فؤاد اهوندوف مستشار الرئيس الهام الييف العلاقات مع إيران، على النحو التالي: «إيران لا تحب التعاون بيننا وبين إسرائيل... جزء من الإسرائيليين هم اذريين ومن السهل علينا العمل معهم، إيران هي المشكلة وليست إسرائيل».^{٩٨}

تشير تقارير إعلامية ودبلوماسية أن الموساد الإسرائيلي لديه قاعدة كبيرة في الدولة يقوم من خلالها بجمع المعلومات الاستخباراتية عن إيران وربما التخطيط لتنفيذ هجمات مستقبلية عليها، وتخطيط وتنفيذ عمليات اغتيال وتخريب، حيث شهدت إيران في السنوات الماضية، قبل توقيع الاتفاق النووي في فيينا، سلسلة من الاغتيالات التي طالت علماء ذرة إيرانيين أو مهندسين وعاملين في المنشآت النووية الإيرانية. فحسب صحيفة الصانداي تايمز، فإن الموساد الإسرائيلي له مواقع متقدمة في أذربيجان للتنصت على إيران وجمع معلومات استخباراتية عنها، مما حدا بإيران بعد النشر في الصانداي أن تحتج بشكل رسمي على أذربيجان، بادعاء أن الذين ينفذون عمليات الاغتيال ضد علماء الذرة الإيرانيين يهربون إلى أذربيجان.^{٩٩}

إضافة إلى ذلك، تعتبر أذربيجان إحدى الدول المركزية التي تستورد الصناعات العسكرية من إسرائيل، وقد تطورت العلاقات التجارية العسكرية بين البلدين، إلى مستوى من التعاون دفع إسرائيل إلى فتح خط انتاج للطائرات بدون طيار في أذربيجان، ولا شك أن حجم مثل هذه الصفقة قد يقدر بمئات الملايين من الدولارات، وتدل على عمق العلاقات العسكرية بين البلدين، ففتح خط انتاج يدل على الثقة المتبادلة التي توليها الدولتان لبعضهما في المجال الأمني.^{١٠٠} وتعتبر العلاقات العسكرية بين الطرفين على الصعيد الاقتصادي شبيهة بتلك العلاقات التي كانت بين إسرائيل وتركيا في الماضي، وتلك التي تتشكل بين إسرائيل والهند في الوقت الراهن.

تعتبر إيران الدولة التي تشترك إسرائيل مع أذربيجان في معاداتها.

تشير تقارير إعلامية ودبلوماسية أن الموساد الإسرائيلي لديه قاعدة كبيرة في أذربيجان، يقوم من خلالها بجمع المعلومات الاستخباراتية عن إيران.

تعتبر أذربيجان إحدى الدول المركزية التي تستورد الصناعات العسكرية من إسرائيل.

اجمال

يشكل صعود اليمين المتطرف في العالم، لا سيّما في الولايات المتحدة فرصة لتحسين مكانة إسرائيل، وازدياد أهميتها في نظر قوى اليمين في العالم. ومن المتوقع أن تفتح هذه التغيرات المجال أمام تغلغل الخطاب الإسرائيلي في القاموس السياسي الدولي. في هذا السياق لا بد من إبداء الملاحظات الختامية التالية:

- **أولا:** شكلت التغيرات الداخلية في الهند من حيث صعود اليمين نموذجا مهما يعكس أثر التحولات الداخلية في المشهد السياسي الهندي على تحولات سياستها الخارجية كما انعكست في العلاقات مع إسرائيل، فمع صعود حزب اليمين القومي إلى الحكم برئاسة نيرندرا مودي، وتوجهاته المنسجمة مع توجهات نتنياهو السياسية، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة تحولت فيها العلاقات المتبادلة من مستوى علاقات دبلوماسية عادية (وإن كانت مميزة) إلى مستوى من التحالف الاستراتيجي بين البلدين.

- **ثانيا:** أعطى صعود ترامب والفريق الذي يعمل معه دفعة قوية لتعزيز مكانة إسرائيل وخطابها الأيديولوجي على الساحة الدولية. فهم متفقون مع توجهات نتنياهو في كل القضايا تقريبا، ويحملون نفس المنظومة الفكرية التي تنطلق من فكرة صراع الحضارات، وعلى الرغم من أن ترامب قد يغير النظام الدولي، إلا أنه لن يضر بإسرائيل التي يعتبرها حلقة مهمة من توجهاته السياسية الدولية. سيكون لدعم الإدارة الأميركية لإسرائيل دور في تغول إسرائيل في مشروعها الكولونيالي الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وسيساهم في تهميش القضية الفلسطينية، ورفع قضية «الإرهاب الإسلامي» إلى مركز الصدارة، لا بل ربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب العالمي.

- **ثالثا:** يساهم صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا في تحسين مكانة إسرائيل في القارة الأوروبية، فعلاوة على أن هذه الأحزاب تحمل نفس الأفكار التي يحملها اليمين المتطرف في إسرائيل، إضافة إلى بداية علاقات متبادلة بينهما، وإن لم تأخذ بعدا واعترافا رسميا بعد بسبب الماضي اللاسامي لهذه الأحزاب، إلا أن هذه الأحزاب تحاول تبييض هذا الماضي من خلال تعزيز علاقتها مع اليمين الإسرائيلي وتوجهاته السياسية، لا سيّما حول الموضوع الفلسطيني والمستوطنات، ويرى اليمين الإسرائيلي في هذه الأحزاب ظهرا سياسيا له في أوروبا وخاصة مع ازدياد قوتها السياسية والانتخابية في الدول الأوروبية ومشاركتها العداء للإسلام. وعلى الرغم من أن أحزاب اليمين المتطرف

أعطى صعود ترامب والفريق الذي يعمل معه دفعة قوية لتعزيز مكانة إسرائيل وخطابها الأيديولوجي على الساحة الدولية.

يساهم صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا في تحسين مكانة إسرائيل في القارة الأوروبية.

لم تصل للحكم في بلادها حتى الآن، إلا أنها تساهم في جرّ أحزاب يمين المركز ويسار المركز إلى تبني بعض من أفكارها من أجل قطع الطريق عليها، وفي هذه الحالة تستفيد إسرائيل من اقتراب مركز الساحة السياسية إلى بعض مواقع اليمين المتطرف.

رابعاً: ستشهد البيئة الإقليمية لإسرائيل تغييرات، حيث سيعود الموضوع الإيراني إلى مركز الاهتمام لدى الإدارة الأميركية الجديدة، وسيؤدي هذا الأمر إلى تعزيز تقاطع المصالح بين إسرائيل ودول عربية ترى في إيران الخطر الأساسي عليها وعلى استقرار الأمن الإقليمي، كما تنظر له إسرائيل. علاوة على ذلك فإن ذلك سيعزز العلاقة بين إسرائيل ومصر التي ترى في ترامب تغييراً إيجابياً مقارنة مع إدارة أوباما. ومع ذلك فإن إدارة ترامب لم تحدد بعد ملامح سياستها الشرق أوسطية بالنسبة لباقي القضايا، مثل القضية السورية، وقد يكون هناك انسحاب أميركي أكبر من الشرق أوسط وتعزيز للدور الروسي. وهذا يعني أن ترامب قد ينسحب من المنطقة ما عدا الملف الإيراني، وهو توجه قد يكفي إسرائيل، وخاصة بعد ترتيب علاقتها مع روسيا بالنسبة للدور الروسي في المنطقة، وتقاطع مصالحها الإقليمية مع دول إقليمية، والذي توج باتفاق المصالحة مع تركيا.

خامساً: على المدى البعيد، إذا استمر الانسجام بين إسرائيل وبين سياسات اليمين المتطرف في العالم عموماً، وسياسات ترامب خصوصاً وتوجه الأخير نحو تغيير قواعد النظام الدولي الحالي، فإن ذلك قد يؤدي إلى وسم إسرائيل بـسياسات اليمين المتطرف وتوجهاته المتطرفة في القضايا الدولية. فمثلاً فإن الاتفاق مع إيران لم توقعه الولايات المتحدة وحدها، بل خمس دول أخرى ترى فيه اتفاقاً معقولاً وتسوية مقبولة، والضغط الإسرائيلي الذي قد يُمارس لإلغاء الاتفاق قد يهدد، بنظر هذه الدول، استقرار المنطقة ويعيد الأمور إلى المربع الأول، وهو أمر قد يزعج إسرائيل في زاوية لا يقبلها العالم ويتحفظ منها، وأزمة إسرائيل مع المكسيك مع رمزيتها هي مؤشر على ذلك، علاوة على تعزيز القطيعة التي قد تحدث بين إسرائيل والجاليات اليهودية، لا سيما الجالية اليهودية في الولايات المتحدة التي ترى في ترامب تهديداً كامناً لها ولقيمها الليبرالية التي تحملها، خاصة وأن إسرائيل بضغط من التيار الأرثوذكسي في الحكومة تحمل توجهات سلبية ومستتهرة بالتوجهات الإصلاحية والمحافظة في اليهودية الذين يشكلون غالبية يهود أميركا.

ستشهد البيئة الإقليمية لإسرائيل تغييرات، حيث سيعود الموضوع الإيراني إلى مركز الاهتمام لدى الإدارة الأميركية الجديدة. وسيؤدي هذا الأمر إلى تعزيز تقاطع المصالح بين إسرائيل ودول عربية على عدا مع إيران.

إذا استمر الانسجام بين إسرائيل وبين سياسات اليمين المتطرف في العالم عموماً، وسياسات ترامب، فإن ذلك قد يؤدي إلى وسم إسرائيل بـسياسات اليمين المتطرف وتوجهاته المتطرفة.

الهوامش

- ١ براك ربيد، نتنياهو أيد الجدار على حدود الولايات المتحدة وخلق أزمة مع المكسيك، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/٢٩، ص: ٦.
- ٢ براك ربيد وحاييم لفينسون، المكسيك تطلب من نتنياهو الاعتذار بسبب تأييده للجدار، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/٣١، ص: ٤.
- ٣ براك ربيد، درعي طلب من نتنياهو الاعتذار للمكسيك، والأخير رفض، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/٣٠، ص: ١٠.
- ٤ دانيال بنحاسي، السنغال ليست وحدها، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٢/٢٦، ص: ١٥.
- ٥ زئيف كام، اذا تنازل نتنياهو عن وزارة الخارجية- فان يبنيت سيطلب بها، **موقع nrg**، ٢٠١٦/٧/٢٩، أنظر الرابط: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/805/854.html> (آخر مشاهدة، ٢٠١٧/١/٢٨).
- ٦ أنظر موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية حول المؤتمر: http://mfa.gov.il/MFAHEB/PressRoom/Pages/PM-Netanyahu's-state-ment-at-the-African-summit_040716.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٥).
- ٧ يردين ميخائيلي، قوي أمام المتصفحين، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/٣٠، ص: ٣.
- ٨ ليؤور دطل، انا، وأيضا الدولة: سنة على فيس بوك التابع لنتنياهو، **ذا-ماركر**، ٢٠١٧/١/١، ص: ١١-١٠.
- ٩ ارييل كهانا، نتنياهو عن مؤتمر باريس: الخفقان الأخير لعالم الأمم، **موقع nrg**، ٢٠١٧/١/١٥، أنظر الرابط: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/857/270.html> (آخر مشاهدة، ٢٠١٧/١/٢٩).
- ١٠ للمزيد حول الخطاب الاستشراقي الإسرائيلي عن التحولات في البيئة الإقليمية راجع: مهند مصطفى، الإنتاج المعرفي الإسرائيلي عن الربيع العربي: بين التوجه الأيديولوجي والأداة الاستشراقية، **مجلة سياسات عربية**، العدد ١٨، ٢٠١٦، ص: ١٨٦-١٩٥.
- ١١ بوغر بيسموط، العالم يحب الأوهام، نتنياهو وصف الواقع، **يسرائيل هيويم**، ٢٠١٥/١٠/٢، أنظر الرابط: <http://www.israelhayom.co.il/article/317869> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٣٠).
- ١٢ أنظر مثلا خطاب نتنياهو في الأمم المتحدة في تشرين الأول عام ٢٠١٥، للاطلاع عليه على موقع مكتب رئاسة الحكومة، أنظر الرابط: <http://www.pmo.gov.il/MediaCenter/Speeches/Pages/speechUN011015.aspx> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٣٠).
- ١٣ امير تيبون، نتنياهو تجول عند الجدار التي تقام مع الأردن، «ندافع عن الفيلان من الحيوانات المفترسة»، **موقع walla**، ٢٠١٦/٢/٩، أنظر الرابط: <http://news.walla.co.il/item/2933526> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٣٠).
- ١٤ عوفر نوردهايمر نور، ديمقراطية سلطوية: مرشد للاستعمال، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٢/٨، ص: ١٥.
- ١٥ Doron Navot and Aviad Rubin, Likud's Success in the 2015 elections: Netanyahu's Hobbesian moment, **Israel Affairs**, 22:3-4, p. 628-640.
- ١٦ براك ربيد، نتنياهو لضباط في جلسة دبلوماسية: «ليس هنالك حاجة لموظفي وزارة الخارجية، أنا موجود»، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٠/١٤، ص: ٥.
- ١٧ براك ربيد، الولايات المتحدة: نحن نشكر «بتسليم»، ونتوقع من الحكومات الدفاع عن حرية التعبير، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٠/١٨، ص: ١٠+١.
- ١٨ براك ربيد، نقاش في مجلس الأمن تحول إلى خلاف علني بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة بشأن «بتسليم»، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٠/٢٠، ص: ٧.
- ١٩ براك ربيد، نتنياهو: اخلاء مستوطنين هو تطهير عرقي: انتقاد في الولايات المتحدة، **هآرتس**، ٢٠١٦/٩/١١، ص: ٤+١.
- ٢٠ شلومو سزنا، البيت الأبيض: لا نعتقد ان المستوطنات تشكل عائقا أمام السلام، **يسرائيل هيويم**، ٢٠١٧/٢/٥، ص: ٧. جاء في النص الإنجليزي «...may not be helpful in achieving».
- ٢١ Peter Paker, To the end, Obama and Netanyahu clash, **The New York Times International edition**, 26/12/2016, p. 5.
- ٢٢ بوغر بيسموط، «أحب واحترم إسرائيل ومواطنيها»، **يسرائيل هيويم**، ٢٠١٦/١١/١١، ص: ٢.
- ٢٣ حامي شيليف، دولة إسرائيل وترامب- قصة حب، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/٢٧، ص: ١١.
- ٢٤ جودي ميلتس، دونالد ترامب تبرع عشرة الاف دولار لمستوطنة بيت ايل قبل ١٢ عاما، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٢/١٩، ص: ٦.
- ٢٥ حامي شيليف، حكومة الظل، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٢/٢، ص: ١٢. وحول اليمين المتطرف في اميركا بعد ترامب أنظر أيضا: حامي شيليف، بالنسبة لليمين المتطرف، دونالد ترامب هو بداية الخلاص [الديني]، **هآرتس**، ٢٠١٦/١١/٢٥، ص: ٢٠.
- ٢٦ خبر نشرته القناة العاشرة في نشرتها الإخبارية الأسبوعية مساء الجمعة، ٢٠١٧/٢/٣.
- ٢٧ Scott Shane, Mathew Rosenberg and Eric Lipton, Dark Vision of Islam Reshaping U.S Policy, **International New York Times edition**, 3/2/2017, p. 1+4. Nicholas Kristof, Our apology to Muslims, **International New York Times edition**, 3/2/2017, p. 12.
- ٢٨ Benjamin Netanyahu, Fighting Terrorism: How Democracies Can Defeat Domestic and International Terrorism. (Farrar, Straus and Giroux. 1995).
- ٢٩ Benjamin Netanyahu, A Durable peace: Israel and its place among the nations, (New York: A Time Warner Company, 1993).

٣٠ Armin Rosen, Netanyahu: 'We Must Remove the Cancer' Of 'Militant Islam ... Before It's Too Late', *Military and Defense*, 29/9/2014, see Link: <http://www.businessinsider.com/netanyahu-we-must-remove-the-cancer-of-militant-islam-be-fore-its-too-late-2014-9> (last seen, 3/2/2017).

- ٣١ حامي شيلاف، عندما يؤمن مستشار ترامب بحرب يأجوج ومأجوج، **هآرتس**، ٢٠١٧/٢/٣، ص: ١٣+١.
- ٣٢ حاييم ليفنسون وبراك ربيد، نتניהو: ليس هذا هو الوقت للمفاجأة أمام إدارة ترامب، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/٢٤، ص: ٤.
- ٣٣ شلومو صرنا، دوري غولد: وثيقة ترامب تضمن لإسرائيل حدوداً قابلة للدفاع عنها، **يسرائيل هيويم**، ٢٠١٦/١١/١٠، ص: ١٨.
- ٣٤ براك ربيد، ترامب: أريد التوصل إلى اتفاق لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، **هآرتس**، ٢٠١٦/١١/١٣، ص: ١.
- ٣٥ حامي شليف، الوعود عادت إلى الصندوق، **هآرتس**، ٢٠١٦/١١/١٣، ص: ١.
- ٣٦ اليه ليئون، خطاب كيري مقلق - وأضر بإسرائيل، **يسرائيل هيويم**، ٢٠١٧/١/١٢، ص: ٣.
- ٣٧ براك ربيد وجاكي خوري، مستشارو ترامب للفرنسيين: نتحفظ من مؤتمر السلام في باريس، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/١٥، ص: ٦+١.
- ٣٨ Ian Fisher, Israeli hard-liners want to go big, *New York Times international edition*, 2/2/2017, p.4.
- ٣٩ براك ربيد، نتניהو: مستعد لإعطاء الفلسطينيين شبه دولة، لن نقيد البناء في القدس والكتل، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/٢٣، ص: ٤+١.
- ٤٠ أرز لين واليه ليئون، مستشار الأمن القومي: إيران تحت الإنذار بشكل رسمي، **يسرائيل هيويم**، ٢٠١٧/٢/٢، ص: ١٩.
- ٤١ براك ربيد، وزارة الخارجية، من المتوقع أن يقلص ترامب من تدخله في الصراع، **هآرتس**، ٢٠١٦/١١/١١، ص: ٨.
- ٤٢ المصدر السابق.
- ٤٣ الاقتباسات مأخوذة من: نيويورك تايمز، البيت الأبيض مستمر في التلغيم بخصوص تصريح ترامب عن الكارثة، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/٣١، ص: ٦.
- ٤٤ حامي شيلاف، ترامب يتلغيم حول انكار الكارثة، وفي إسرائيل لا يقتحون فهمهم، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/٣١، ص: ٦.
- ٤٥ المصدر السابق.
- ٤٦ زلمان شوفال، ترامب وإسرائيل: امتحان لإعلان النوايا، **يسرائيل هيويم**، ٢٠١٦/١١/١٠، ص: ٣٤.
- ٤٧ Declan Walsh, Noteworthy silence in Muslim capitals, *New York Times international edition*, 1/2/2017, p.5.
- ٤٨ لي-اون هدار، علاقات نتניהو-ترامب: نموذج ريغين، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/١١، ص: ١٣.
- ٤٩ شيك فرايلخ، المسيح المخلص لم يأت، هو فقط يغرد، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/١٥، ص: ١٣.
- ٥٠ شيك فرايلخ، تبعية وجودية بالولايات المتحدة، **هآرتس**، ٢٠١٧/٢/٥، ص: ١٣.
- ٥١ المصدر السابق.
- ٥٢ براك ربيد، نتنهاو في الاجتماع الوزاري الأمني المصغر، سيكون من الصعب إقامة مستوطنة جديدة لمستوطني عمونا، **هآرتس**، ٢٠١٧/٢/٢٠، ص: ٤.
- ٥٣ يسرائيل هيويم، روح جديدة، **يسرائيل هيويم**، ٢٠١٧/٢/١٧، ص: ١.
- ٥٤ براك ربيد، كيري عرض على رئيس الحكومة مبادرة سلام إقليمية في لقاء سري مع السيسي وعبد الله قبل عام، نتنهاو تحفظ عليها، **هآرتس**، ٢٠١٧/٢/١٩، ص: ٣+١.
- ٥٥ براك ربيد، ميركل الغت قمة مع حكومة إسرائيل على خلفية تشريع قانون مصادرة الأراضي، **هآرتس**، ٢٠١٧/٢/١٤، ص: ٤+١.
- ٥٦ براك ربيد، فرنسا تلزم محلات بوسم منتجات المستوطنات، **هآرتس**، ٢٠١٦/١١/٢٥، ص: ١٥+١.
- ٥٧ سلومو سيزنا، نتنهاو: مبي وأنا متفقون حول الخطر الإيراني، **يسرائيل هيويم**، ٢٠١٧/٢/٧، ص: ٥.
- ٥٨ براك ربيد، نتنهاو: المبادرة الفرنسية للتقدم بعملية السلام في إطار مؤتمر دولي هي مفاجئة، **هآرتس**، ٢٠١٦/٢/١٦، أنظر الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2853166> (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١٢/١٨).
- ٥٩ شلومو صرنا، مركل: ليس الوقت لحل الدولتين، موقع صحيفة «يسرائيل هيويم»، ٢٠١٦/٢/١٦، أنظر الرابط: <http://www.israelhayom.co.il/article/357131> (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/١٢/٢٢).
- ٦٠ ايتمار ايخنر، ردود فعل صعبة في إسرائيل ضد مبادرة السلام مع فرنسا: «نفاق، دعم للإرهاب»، موقع ynet، 30/1/2016، أنظر الرابط: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4759729,00.html> (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٦١ براك ربيد، ريغيف تؤيد اتفاق التعاون الثقافي مع الاتحاد الأوروبي الذي لا يشمل المستوطنات، **هآرتس**، ٢٠١٧/١١/٢٩، ص: ٤+٤.
- ٦٢ حول مواقف اليمين المتطرف في أوروبا من اليهود وإسرائيل، أنظر: انقلاب في الوعي: حول الاختلافات بين أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، **مجلة «سيكور موك»**، عدد أيار ٢٠١٤، أنظر الرابط: <http://sikurmemukad.com/euright2014> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٧).
- ٦٣ Shmuel Rosner, Israel and atni-Semitism, The New York Times International Edition, 9/2/2017, p. 13.
- ٦٤ موقع مأكو الاخباري، اليمين الجديد الأوروبي ولد في إسرائيل، **موقع مأكو**، ٢٠١٠/١٢/٢١، أنظر الرابط: <http://www.mako.co.il/news-columns/Article-e7ffe5513380d21004.htm> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٣١).
- ٦٥ المصدر السابق.
- ٦٦ باراك ربيد وعوفر ادرات، زعيم اليمين المتطرف في النمسا يزور إسرائيل بدعوة من الليكود، ويبريس رفض لقاءه، **هآرتس**، ٢٠١٦/٤/١٢، أنظر الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politi/premium-1.2912568> (آخر مشاهدة، ٢٠١٧/١/٣١).

- ٦٧ المصدر السابق.
- ٦٨ براك ربيد، رئيس شباب الليكود التقى بقيادي بحزب لابين، **هآرتس**، ٢٦/١/٢٠١٧، ص: ٤.
- ٦٩ طالي كروفكين، نحن لسنا نازيون جدد، ولكن حركة اليد [النازية] هي متعة، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٢/٢، ص: ١٣.
- ٧٠ AP، اليمين المتطرف متوجها ليهود النمسا: بدون إسرائيل لن تكون أوروبا، **موقع ynet**، ٢٠١٧/١/١٥، أنظر الرابط: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4907700,00.html> (آخر مشاهدة، ٢٠١٧/١/٣١).
- ٧١ اري هايسستين، تحسين العلاقات بين إسرائيل وقوى إقليمية: هل ستكون تركيا التالية؟، **مجلة عدكان استراتيجي**، ٤(١٩)، ٢٠١٧، ص: ٥١.
- ٧٢ اودي ديكل هو ضابط احتياط وقائم بأعمال رئيس معهد أبحاث الامن القومي الإسرائيلي.
- ٧٣ اودي ديكل، الأزمة السورية: الحاجة لدراسة العيش مع المرض، في: التقدير الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٦-٢٠١٧، (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠١٦)، ص: ٩٥-١٠٩.
- ٧٤ جاكى خوري ورويتس، إسرائيل قصفت مطارا عسكريا بجانب قصر الأسد في دمشق، **هآرتس**، ٢٠١٧/١/١٥، ص: ٨.
- ٧٥ غيلي كوهن وجاكى خوري، سورية: إسرائيل قصفت في دمشق للمرة الثانية خلال أسبوع، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٢/٨، ص: ٤+١. أنظر أيضا: عموس هرتيل، في ظل الوجود الروسي: إسرائيل قصفت في مشارف دمشق على غير عاداتها، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٢/١، ص: ٤+١.
- ٧٦ اري هايسستين، تحسين العلاقات بين إسرائيل وقوى إقليمية: هل ستكون تركيا التالية؟، **مجلة عدكان استراتيجي**، ٤(١٩)، ٢٠١٧، ص: ٥١.
- ٧٧ روتم شطريكمين، لقاء مطول مع نائب الوزير ايو قرا، **ذا-ماركر**، ٢٠١٦/١٢/٣٠، ص: ١٢.
- ٧٨ براك ربيد، إسرائيل طلبت من روسيا صياغة تفاهات جديدة في أعقاب تنصيب صواريخ مضادة للطائرات في سورية، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٠/١٦، ص: ٦.
- ٧٩ تسيقي مغين، روسيا: تحيات داخلية وخارجية، في: تقدير استراتيجي لإسرائيل ٢٠١٦-٢٠١٧، (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠١٦)، ص: ٦١-٦٧.
- ٨٠ تسيقي مغين، انعكاسات التغييرات في العلاقات الروسية الاميركية على الشرق الأوسط، **مجلة مباط عال**، العدد ٨٨٦، ٢٠١٧.
- ٨١ تسيقي مغين، روسيا: تحديات داخلية وخارجية، مصدر سبق ذكره.
- ٨٢ براك ربيد، الضغط البريطاني، تهديد نيوزيلاند، والتراجع الروسي، هكذا كان الصراع في الأمم المتحدة، **هآرتس**، ٢٠١٦/١٢/٢٨، ص: ٤.
- ٨٣ عاموس يديلين، روسيا في سورية والانعكاسات على إسرائيل، **مجلة عدكان استراتيجي**، المجلد ١٩، العدد ٢، ٢٠١٦، ص: ١٥.
- ٨٤ يعقوب عميدور، استعمال القوة في سورية: هاوية الجليد الروسي، **مجلة مباط**، مركز بيغن سادات للدراسات الاستراتيجية، العدد ٣٧١، ٢٠١٦.
- ٨٥ يعقوب عميدور، تفكك سورية: الحذر، وتسوية جديدة، أوراق مركز بيغن سادات، رقم ٣١٧، ٢٠١٥.
- ٨٦ حاغي عميت، إسرائيل والهند سيتعاونان في الزراعة وتكنولوجيا الماء، **ذا ماركر**، ٢٠١٦/١١/١٦، ص: ١٨.
- ٨٧ نمرود بوسو، ست شركات اجنبية ستدخل إلى قطاع البناء في إسرائيل، ومن المتوقع ان تجلب معها ٦٠٠٠ عامل، **ذا ماركر**، ٢٠١٦/١٠/٢٧، ص: ١٤-١٥.
- ٨٨ غيليا لندشطوراوس، اتفاق التطبيع بين إسرائيل وتركيا: هل يمكن توقع صفحة جديدة في العلاقات؟، **مجلة مباط عال**، العدد ٨٣٢، ٢٠١٦.
- ٨٩ براك ربيد، تخاصمنا في النهار وتصلحنا في المساء، **هآرتس**، ٢٠١٦/٧/١، ص: ٢٢+١١.
- ٩٠ حازي شطرنليخت، تركيا وإسرائيل: خطوة إضافية نحو اتفاق غاز، **يسرائيل هيمم**، ٢٠١٧/٢/٦، ص: ٢٥.
- ٩١ براك ربيد، ليرمان لوزراء أوروبيين: تعلموا من بوتين كيفية التعامل مع اردوغان، **هآرتس**، ٢٠١٦/١١/٢٩، ص: ٤+١.
- ٩٢ المصدر السابق.
- ٩٣ للمزيد حول العلاقات الإسرائيلية الأذرية، أنظر: مهند مصطفى، العلاقات الإسرائيلية الأذربيجانية: عندما يتحول تقاطع المصالح الاستراتيجية إلى علاقات دبلوماسية كاملة، **مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد ٦٤، ٢٠١٦، ص: ٩-٢٠.
- ٩٤ Ephraim Sneh, Why Israel is Staying Silent on Azerbaijan-Armenia Conflict, AL monitor, 15/4/2016, Link: <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/04/israel-keeps-silent-ally-azerbaijan-conflict-armenia.html> (<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016/04/israel-keeps-silent-ally-azerbaijan-conflict-armenia.html>)
- ٩٥ ليؤور ديان، أذربيجان هنا: جنة عدن للشعب اليهود وللحلم الصهيوني، معاريف، ٢٧/٤/٢٠١٥، أنظر الرابط: <http://www.maariv.co.il/journalists/journalists/Article-473054> (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١٠/١٨).
- ٩٦ ليلخ فايتسمان، وزير خارجية أذربيجان: نحن نموذج للعلاقات بين دولة مسلمة وإسرائيل، ٤/١٣/٢٠١٧، أنظر الرابط: <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000845889> (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/١٠/٢٢).
- ٩٧ Oguzhan Goksel, Beyond Countering Iran: A political Economy of Azerbaijan-Israel Relations, British Journal of Middle East Studies, 42 (4), 2015, p. 655.
- ٩٨ انشيل بيير، الباب الخلفي لطهران، **هآرتس**، ١/٣/٢٠١٣، أنظر الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/poli->

tics/1.1940720 (آخر مشاهدة، ٢٠١٦/١٠/١٩).

٩٩ موقع والاخباري، كيف تحولت أذربيجان الى شريكة في الحرب السرية على إيران؟، موقع والا الاخباري، ٢٠١٢/٣/١، أنظر الرابط: <http://news.walla.co.il/item/2509721> (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١٠/٢٠).

١٠٠ موقع والا الاخباري، كيف تحولت أذربيجان الى شريكة في الحرب السرية على إيران؟، موقع والا الاخباري، ٢٠١٢/٣/١، أنظر الرابط: <http://news.walla.co.il/item/2509721> (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١٠/٢٠).

المشهد العسكري والأمني الإسرائيلي بين تحديات البيئة الإقليمية و"الميليشيوية" الداخلية

أنطوان شلحت

مدخل

يعالج المشهد العسكري والأمني الإسرائيلي لهذا العام جوانب عديدة مع التركيز على جانبين مهمين نعتقد أنهما سوف يساهمان في تشكيل هذا المشهد في السنوات المقبلة. الجانب الأول يتعلق بالتحويلات الداخلية في الجيش الإسرائيلي والتي تعمل على الدفع قدماً بما يطلق عليه هذا الفصل البعد الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي، أما الجانب الثاني فيتعلق بتغير التحديات العسكرية والأمنية في البيئة الإقليمية لإسرائيل علاوة على تحولات في التقديرات الإسرائيلية لجوهر التهديدات التي ستواجهها في السنوات المقبلة. بالنسبة للجانب الأول ينطلق المشهد الحالي من تحولات تتعلق بعلاقة الجيش الإسرائيلي مع المجتمع اليهودي الإسرائيلي ومركباته المختلفة والتي تفجر الجوهر المكبوت في الجيش المتعلق بالمركب الميليشيوي له والذي كُبت عام ١٩٤٨، نحو تأسيس جيش عصري يحدث قطيعة مع الميليشيات العسكرية اليهودية في فترة اليبشوف، إلا إن هذا المكبوت في الجيش الإسرائيلي ظل ينتظر لحظة تفجره. وقد شكل العام الماضي عاماً مهماً في سيرورة تعزيز الجوهر الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي، ظاهراً في الأحداث التالية، وهي بلا شك مرتبطة مع سيرورات أكبر وضاربة في التاريخ حدثت قبل ذلك:

- أولاً: محاكمة الجندي إيلور أزاريا الذي قتل الفلسطيني الجريح عبد الفتاح الشريف، حيث عززت هذا القضية والمحكمة البعد الميليشيوي في الجيش، فالعامة باتت تلعب

دورا كبيرا في التأثير على توجهات الجيش، وتصاعدت المطالبة بأن يلائم الجيش نفسه للمنظومة القيمية التي تسود في المجتمع الإسرائيلي، وهي منظومة ذات طابع عنصري عدائي للوجود الفلسطيني.

- **ثانيا:** تأثير حاخامي الصهيونية الدينية على الجيش ومطالبتهم بإياه بأن ينسجم مع التوجهات والتشريعات الدينية، خاصة وأن أبناء الصهيونية الدينية بات لهم وجود كبير ومؤثر في مفاصل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وظهر ذلك مؤخرا في معارضة حاخامي الصهيونية الدينية المؤثرين مشروع الجيش دمج النساء بشكل أكبر في الوحدات القتالية، ومطالبتهم الجنود عبر فتوى دينية برفض الخدمة العسكرية في هذه الوحدات.

- **ثالثا:** تحول فكرة جيش الشعب إلى جيش يتعلق مصدر شرعيته بالرضوخ لمطالب الشعب في بلورة منظومته القتالية، حيث باتت كل مجموعة تحاول التأثير على قيم الجيش وتوجهاته القتالية بما يخدم توجهاتها الأيديولوجية، وتشكل هذه العلاقة بين الشعب والجيش المبني على فكرة جيش الشعب توجهها قد يؤدي بالأخير إلى ملازمة منظومته القتالية وأوامر إطلاق النار بحسب المزاج الشعبي. بمعنى أن فكرة جيش الشعب باتت تتحول من نقطة قوة الجيش الإسرائيلي إلى نقطة ضعفه خاصة وأن النخب الأشكنازية التقليدية القديمة التي قادته انسحبت من مواقعها في المؤسسة العسكرية وفتحت المجال أمام قواعد اجتماعية جديدة قريبة أكثر من اليمين ترى في الجيش مؤسسة عليها أن تنسجم مع توجهاتها الفكرية والأيديولوجية.

أما الجانب الثاني الذي بات يؤثر على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فهو العامل الخارجي والذي يتحدد بتغير خارطة التهديدات الأمنية والعسكرية لإسرائيل، وتصور إسرائيل المختلف لهذه التهديدات. ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **أولا:** لا تزال المؤسسة العسكرية تعتبر الخطر على الجبهة الشمالية المتمثل في حزب الله الخطر الأكبر والأهم على الأمن القومي الإسرائيلي. وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن حزب الله طور في السنوات الأخيرة من منظومته الصاروخية التي تقدر بعشرات الآلاف من الصواريخ، علاوة على تحسين منظومته القتالية التي اكتسبها في الحرب الأهلية في سورية، وبرغم التصورات الإسرائيلية لهذا التهديد في معادلة الحروب غير المتساوية (جيش منظم مقابل ميليشيا عسكرية متطورة) فإن التصورات الإسرائيلية تجمع على أن انشغال حزب الله في الحرب الدائرة في سورية يؤجل أي صراع بين الطرفين، لكن في الوقت ذاته تشير التقديرات إلى أنه في أي حرب مقبلة بين إسرائيل وحزب الله سوف يكون الجيش اللبناني طرفا فيها، وستكون حربا مدمرة للبنان على صعيد البنية التحتية.

أسفرت فكرة جيش الشعب عن جيش يتعلق مصدر شرعيته بالرضوخ لمطالب الشعب في بلورة منظومته القتالية.

- **ثانياً:** على الجبهة الجنوبية تواجه المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية تحديين: الأول يتمثل بحركة حماس، والثاني يتمثل في «ولاية سيناء» في سيناء، وهو تنظيم تابع لداعش. وتواجه إسرائيل الخطر الثاني ضمن تنسيق مع مصر. أما بالنسبة لحماس فهناك إجماع تقريباً بين الخبراء الإسرائيليين وحتى السياسيين الإسرائيليين على أن الحرب المقبلة مع حماس يجب أن تكون الأخيرة، حيث أن على إسرائيل أن تحسم هذه المعركة حتى لو اضطرت إلى احتلال قطاع غزة، غير أن هذه المسألة تبقى محل تقديرات سياسية أيضاً، فإسرائيل ترى في الوضع الحالي على المستوى السياسي مريحا لها تستطيع من خلاله إدارة سياستها تجاه الفلسطينيين في حالة الانقسام. وظهر تهديد الأنفاق كتهديد مركزي سيطر على السجال الإسرائيلي في العام الماضي ووصل ذروته في تقرير مراقب الدولة الذي حمل المؤسستين السياسية الحاكمة والعسكرية مسؤولية الإخفاق في تحديد حجم خطر الأنفاق ومعالجته.

- **ثالثاً:** التحدي على مستوى اقتراب الحرب السورية من الحدود، فإسرائيل باتت أكثر قلقاً من اقتراب الحرب إلى حدودها، ومن بناء مواقع متقدمة لإيران وحزب الله على الحدود في هضبة الجولان، وجاءت زيارة نتنياهو لروسيا في شهر آذار ٢٠١٧، تأكيداً على هذه المخاوف.

- **رابعاً:** تحاول إسرائيل تطوير منظومة الردع تجاه البيئة الإقليمية عموماً وتجاه إيران خصوصاً، وعلى الرغم من أن التهديد العسكري التقليدي لإسرائيل قد تراجع في السنوات الأخيرة بعد اندلاع الثورات العربية، إلا أن إسرائيل لا تزال تعزز من قدراتها التقليدية ذات الطابع الردعي، وتمثل ذلك في شراء طائرات الشبح الأميركية ووصول أول طائرتين إلى سلاح الجو الإسرائيلي، وبناء منظومة الغواصات ذات القدرة على حمل رؤوس نووية وتجديد أسطول الغواصات الإسرائيلية، حيث تطمح إسرائيل إلى الاستحواذ على ست غواصات متقدمة، وبات سلاح الغواصات يشكل بالنسبة لإسرائيل الذراع الاستراتيجية الطويلة بعد سلاح الجو على المدى القصير والذراع الأهم إستراتيجياً على المدى البعيد.

تداعيات «الهزة» في سورية

ظل المشهد الأمني - العسكري الإسرائيلي عام ٢٠١٦ متركزاً في تداعيات ما أسمته إسرائيل «الهزة الإقليمية» والتي طاولت دولاً مركزية في الشرق الأوسط في مقدمها سورية كما سبق أن طاولت مصر. وبقيت عين إسرائيل تراقب جبهتين - الجنوبية مع قطاع غزة والشمالية مع لبنان - لا يمكن لأحد أن يتوقع احتمالات اشتعالهما، كما برهنت جولات قتال سابقة فيهما.

هناك إجماع تقريباً بين الخبراء الإسرائيليين وحتى السياسيين على أن الحرب المقبلة مع حماس يجب أن تكون الأخيرة.

بات سلاح الغواصات يشكل بالنسبة لإسرائيل الذراع الاستراتيجية الطويلة بعد سلاح الجو على المدى القصير، والذراع الأهم إستراتيجياً على المدى البعيد.

ظل المشهد الأمني - العسكري الإسرائيلي عام ٢٠١٦ متركزاً في تداعيات ما أسمته إسرائيل «الهزة الإقليمية» والتي طاولت دولاً مركزية في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالحرب الأهلية الدائرة في سورية انحصر الاهتمام الأمني- العسكري الإسرائيلي في محورين: الأول- استخدام القوة العسكرية الروسية في سورية بما يشكله ذلك من دعم لإيران وحزب الله وبما قد يحدّ من حرية العمل الإسرائيلية؛ الثاني- ملاحقة أي شحنات أسلحة إلى حزب الله في لبنان تصفها إسرائيل بأنها كاسرة للتوازن بين الجانبين.

وفيما بدأت تلوح إشارات إلى احتمال التوصل إلى تسوية بشأن سورية سارعت إسرائيل إلى إشهار «خطوطها الحمر» في هذا الصدد، وفي طليعتها ضمان عدم بقاء وجود عسكري إيراني في سورية بعد التسوية. وكان هذا هو هدف آخر لقاء عقده رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالتزامن مع الانتهاء من كتابة هذا الفصل، وكان جزءاً من عدة لقاءات جمعت الزعيمين خلال الفترة الأخيرة.

ويعتقد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي («أمان»)، اللواء هيرتسي هليفي، في سياق أحدث تقييم أمني قدمه إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في أوائل آذار ٢٠١٧، أن حزب الله وحركة «حماس» غير معنيين بمواجهة عسكرية مع إسرائيل في المرحلة الحالية.

وبحسب هليفي، فإن حزب الله بات محبطاً جداً بسبب عدد القتلى الكبير الذي سقط من بين مقاتليه في الحرب الأهلية الدائرة في سورية وأصبح من الصعب عليه تجنيد مقاتلين جدد إلى صفوفه بالإضافة إلى أن جزءاً من عناصره أصبحوا في سن ٦٠ عاماً. وقال أيضاً إنه في حال دخول حزب الله في مواجهة عسكرية مع إسرائيل فسيحدث هذا بعد انتهاء القتال في سورية. وحذّر من احتمال أن يشارك جيش لبنان إلى جانب حزب الله في أي حرب مستقبلية يخوضها هذا الأخير ضد إسرائيل.

كما حذّر هليفي من أن الوضع في المناطق الفلسطينية المحتلة قابل للانفجار بسبب انعدام أي أفق سياسي، وأشار إلى أن قطاع غزة يعيش أوضاعاً إنسانية واقتصادية صعبة. وأكد ضرورة الدفع قدماً بالتطوير الاقتصادي في المناطق الفلسطينية حتى التوصل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وتطرّق رئيس شعبة «أمان» إلى تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية حول عملية «الجرف الصامد» العسكرية التي قام الجيش الإسرائيلي بشنها في قطاع غزة في صيف ٢٠١٤، فقال إنه من دون التقليل من تهديد الأنفاق، فهي لا تشكل تهديداً حقيقياً على دولة إسرائيل.

وغداة تقييمات هليفي هذه قالت مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة لصحيفة «معاريف» إنه في حال نشوب حرب أخرى مع إسرائيل في منطقة الحدود الشمالية سيقا تل الجيش اللبناني إلى جانب حزب الله.

ووفقاً لتقدير هذه المصادر، فإن الجيش اللبناني تعاظم بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وحصل على وسائل قتالية عديدة في الجو والبر والبحر من عدة مصادر في مقدمها الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية. وأكدت أنه في الوقت الذي كان الدافع لهذا التعاظم هو محاربة الإرهاب الجهادي السلفي في لبنان، فإن النتيجة الناجمة عنه تمثلت بتحسين قوة هذا الجيش وازدياد قدرته على خوض قتال ضد جيش نظامي على غرار الجيش الإسرائيلي نظراً إلى أنه أصبح يمتلك وسائل تتيح له إمكان إلحاق أضرار بهذا الجيش الأخير مثل صواريخ دقيقة مضادة للدبابات. وأشارت المصادر نفسها إلى أن هذا الجيش يخضع لإمرة الرئيس اللبناني ميشال عون الذي بات يتعاون مع حزب الله وأعرب عن تأييده له، كما شدد على أن وجود سلاح بحياسة حزب الله لا يعتبر مشكلة بالنسبة إلى لبنان لكون هذا السلاح عاملاً مهماً في الدفاع عن هذا البلد وسيادته.^٢ في غضون ذلك استمر السجل داخل إسرائيل فيما إذا كان حزب الله حفر أنفاقاً تحت الحدود في الشمال على غرار الأنفاق التي حفرتها حركة حماس في قطاع غزة.

وذكر أحد المحللين^٣ أنه خلال العام الفائت استدعى رئيس الأركان غادي أيزنكوت مرتين الجيولوجي والعقيد احتياط يوسي لنغوتكسي، للتشاور معه في مسألة هذه الأنفاق. وقبل ١٢ عاماً شغل لنغوتسكي منصب مستشار رئيس الأركان آنذاك موشيه يعلون في موضوع محاربة تهديد الأنفاق. ويؤكد المحلل أن لنغوتسكي معروف في الجيش جيداً، وهو حذر منذ أكثر من عشرة أعوام المستويات السياسية والعسكرية من خطر ما يجري تحت الأرض في الجنوب. والسيناريوهات التي رسمها، مثل خطف جنود ومحاولات خطف جنود، وعمليات هجومية تقوم بها حماس بواسطة الأنفاق - تحققت. وسمع رئيس الأركان منه أقوالاً عن الجنوب وأيضاً عن الشمال. ويعتقد لنغوتسكي أن ما هو مطلوب اليوم هو تحويل الأنظار في الاتجاه المعاكس، أي نحو حدود لبنان.

ويقول لنغوتكسي: «إن تهديد الأنفاق من هذه الحدود لا يقل خطورة عن التهديد من الجنوب. وببساطة، من غير الممكن عدم وجود أنفاق هناك. هذا أمر من السهل تنفيذه نسبياً. وهو يشكل أداة محتملة يستطيع العدو بواسطتها الاحتفاظ بعنصر المفاجأة. صحيح أنها أداة لا يمكن أن تحقق الانتصار في الحرب، لكنها قادرة على إحداث فوضى جدية لدينا، ويعلم حزب الله أننا حتى هذه اللحظة لم نتوصل إلى حلول مناسبة في الجنوب، لذا لا يوجد أي سبب يجعله لا يحاول تحدينا بواسطة الأنفاق في الشمال». يتحدث لنغوتكسي وخبراء آخرون عن «قدرات موجودة ومؤكدة للحزب في حفر الأنفاق في مناطق - تشبه من الناحية الجيولوجية وتتطابق مع تضاريس الأرض في الحدود بيننا

استمر السجل داخل إسرائيل فيما إذا كان حزب الله حفر أنفاقاً تحت الحدود في الشمال على غرار الأنفاق التي حفرتها حركة حماس في قطاع غزة.

وبين لبنان». وهم يذكرون بأنه «على ما يبدو حفر حزب الله واستخدم أنفاقاً على الحدود مع سورية، كما حفر شبكة أنفاق في جنوب لبنان أيضاً كجزء من منظومة قتالية ضد إسرائيل». ومنذ حرب لبنان الثانية حسن حزب الله شبكة أنفاقه القتالية في المناطق المفتوحة وفي القرى الشيعية في جنوب لبنان. والتقدير اليوم هو أن الحرب المقبلة مع الحزب ستكون مصحوبة بهجوم بالصواريخ وقذائف المدفعية على الجبهة الخلفية في إسرائيل حيث من المتوقع سقوط أكثر من ١٠٠٠ رأس متفجر يومياً عليها، ومصحوبة بمحاولة حزب الله نقل جزء من القتال إلى أرض إسرائيل، واحتلالها، وأيضاً السيطرة على مواقع في قلب مستوطنات، وضرب شريان المواصلات في الشمال، وحتى خطف رهائن.

ويتابع المحلل: يتحدث نصر الله منذ أكثر من سبع سنوات عن «احتلال الجليل». ففي نظره بضع «صور انتصار» - ولو مؤقتة- لمقاتلي حزب الله داخل الأراضي الإسرائيلية كافية بالتأكيد. فهل نفق أو أنفاق هي السبيل الذي سيحاول بواسطته حزب الله تحقيق هذا الهدف؟ ليس هناك جواب قاطع لدى أحد في الجيش الإسرائيلي، ولا لدى الهيئات الاستشارية للجيش في هذه المسألة. ويجب أن تكون فرضية عمل الجيش الإسرائيلي أنه توجد أنفاق على الرغم من عدم وجود معلومات أو إثباتات على وجودها.

عاد موضوع الأنفاق إلى صدارة المشهد الأمني- العسكري في ضوء التقرير الذي أصدره مراقب الدولة الإسرائيلية حول الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة («الجرف الصامد») والذي انتقد فيه أداء المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية (الكابينت) ولا سيما في كل ما يتعلق بالتعامل مع تهديد الأنفاق.

وثمة شبه إجماع بين الخبراء الأمنيين الإسرائيليين، كما بين مسؤولي الأجهزة الأمنية (راجع تصريحات رئيس شعبة «أمان» أعلاه) على أن تهديد الأنفاق ليس استراتيجياً. وأبرز هؤلاء د. منير إرآن، وهو عميد في الاحتياط ومدير برنامج الجبهة المدنية في «معهد دراسات الأمن القومي»، ونائب سابق لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية.

يرى إرآن أنه فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية، وخلافاً للماضي، لم تعد دولة إسرائيل تواجه تهديدات وجودية بكل معنى الكلمة. وبرأيه، ربما يمكن تعريف استمرار الصراع مع الفلسطينيين بأنه تهديد وجودي، وثمة من يدّعي أن تحقيق البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يشكل خطراً وجودياً. ويدور جدل إسرائيلي عام حول هذين الموضوعين.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة لائحة طويلة من تهديدات استراتيجية تواجه إسرائيل. ومع ذلك، لا تشكل الأنفاق - سواء في الجبهة ضد حماس أو في الجبهة ضد حزب الله - جزءاً من هذه الفئة برأيه. من الواضح أن منظومة الأنفاق الهجومية تنطوي على خطر إذا لم تقف في وجهها منظومة دفاعية مناسبة. ويجري حالياً، ربما بعد فوات الأوان

العميد احتياط د. منير إرآن:
استمرار الهستيريا بشأن مشكلة
الأنفاق، يكشف ضعف الجمهور
الإسرائيلي ويشجع العدو على
المبادرة إلى شن هجمات موجهة
ضد قلب العمق المدني.

بناء منظومة تتألف من عائق معقد، على قاعدة السياج الذي يغلف قطاع غزة، بتكلفة تتعدى ٣ مليارات شيكل. وهنا يطرح السؤال: هل هذا هو الهدف الصحيح لإنفاق هذا المبلغ الضخم؟ وهل في إمكان ذلك أن يمنع بصورة محكمة تهديداً مباشراً على المستوطنات المحاذية للسياج؟. وهل قصف هذه المستوطنات في الشمال أو في الجنوب، تهديد وجودي أو استراتيجي؟ الجواب عن ذلك هو: كلا. إن حلاً منهجياً صحيحاً لتهديد المستوطنات القريبة من السياج هو مزيج من وجود عسكري مع إخلاء مدنيين منها عند بدء الاشتباكات العسكرية.

ويؤكد هذا الخبر أن التركيز على مشكلة الأنفاق الهجومية التي حركها من جديد تقرير المراقب، يسيء إلى مصالح حيوية لدولة إسرائيل. وهو يحول انتباه المسؤولين السياسيين والجمهور عن التهديدات الاستراتيجية الحقيقية والأكثر خطورة، ويمكن أن يشكل وهماً خطراً بأن الحل التقني لمشكلة الأنفاق سيحل مشكلة غزة، التي ستبقى معنا كقنبلة موقوتة استراتيجية خطيرة فعلاً. علاوة على ذلك، فإن استمرار الهستيريا بشأن مشكلة الأنفاق التي تشكل بالتأكيد تحدياً مباشراً لسكان «غلاف غزة»، يكشف ضعف الجمهور الإسرائيلي ويشجع العدو على المبادرة إلى شن هجمات موجهة ضد قلب العمق المدني.

ويجمل هذا الخبر بقوله: «أنا مع التعاطي الجدي والمتوازن مع خطر الأنفاق، وضد تصويرها كتهديد استراتيجي أو وجودي».

في ضوء هذه المواقف من تقرير مراقب الدولة فإنه لم يحظ بالكثير من العناوين البارزة. لكن المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» عاموس هرتيل أكد أن الصعوبات التي ستواجهها إسرائيل في مواجهات مستقبلية في غزة وخاصة في لبنان، لا تزال على حالها. وبشأن هذه النقطة بالذات من المفيد برأيه الانتباه إلى موقف عضو المجلس الوزاري المصغر الوزير نفتالي بينيت (رئيس «البيت اليهودي»)، الذي تبني مراقب الدولة وجهة نظره في خلافه مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في قضية الأنفاق الهجومية في القطاع. وبينما يبدو بينيت على الصعيد السياسي متحمساً لفرض وقائع أحادية على الأرض حتى لو بثمن محتمل هو الدخول في مواجهة مع دول أوروبية وإحراج إدارة دونالد ترامب، فإن مواقفه في المسائل العسكرية أكثر تعقيداً. وأكثر من مرة يعبر عن شكوكه في المواقف التي تقدمها القيادة الأمنية ويرفض تبني رؤيتها كخلاصة لا يمكن الاعتراض عليها.

وقال بينيت لصحيفة «هآرتس»: «إن ملاحقة مطلقي الصواريخ خلال الحرب هو تقريباً مهمة مستحيلة» وأنا أقول هذا بصفتي خبيراً في اصطلياد الصواريخ. في حرب لبنان الثانية (تموز ٢٠٠٦) كان بينيت ضابطاً في الاحتياط وتولى قيادة قوة من

وحدة النخبة التي أرسلت إلى عمق الأراضي في جنوب لبنان وعمل على مطاردة خلايا مطلقى الصواريخ في حزب الله. يقول: «عندما كنا نتحرك في منطقة معينة، كان إطلاق الصواريخ منها يتضاءل، لكن الخلايا المسؤولة عن إطلاق الصواريخ كانت ببساطة تتحرك قليلاً إلى الوراء شمالاً».

منذ ذلك الحين مرّ ١١ عاماً تعلم حزب الله خلالها كيف يستعد للمعركة بصورة أكثر تطوراً. وأضاف: «لقد نقل الحزب مطلقى الصواريخ من المحميات الطبيعية ومن المواقع في الأماكن المفتوحة، إلى داخل المناطق المبنية والكثيفة سكانياً. لا تستطيع محاربة الصواريخ بالملاقط. وإذا لم تصل إلى البيت الذي يوجد فيه مطلق الصواريخ نفسه، فإنك لن تكون فعالاً- وعدد المنازل التي يجب الوصول إليها كبير جداً».

وتابع: «بعد تسريحى من الخدمة العسكرية قرأت جميع ما كتب عن هذه الحرب. وأدركت متأخراً أن الحدث الأبرز فيها جرى في اليوم الأول منها عبر المحادثة الهاتفية التي جرت بين إيهود أولمرت وكونداليزا رايس». فقد طلبت مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش من رئيس الحكومة عدم المس بالبنية التحتية للدولة اللبنانية واستجاب هو لطلبها. وفي رأي بينيت أدى ذلك إلى القضاء على احتمال انتصار إسرائيل في هذه الحرب.

ويشير بينيت إلى أهمية تحميل الجيش اللبناني مسؤولية أي مواجهة مع "حزب الله: «يقدم لبنان نفسه كدولة تريد العيش بهدوء ولا تملك أي تأثير على أعمال حزب الله. لكن حالياً الحزب ممزوج بلبنان الدولة ذات السيادة، فهو جزء من السلطة، وبحسب رئيس الجمهورية اللبنانية، هو جزء من قواتها الأمنية. لقد خسر الحزب حقه في أن يكون تنظيمًا مارقاً». وفي رأي بينيت هذه النظرة يجب أن تشكل موقف إسرائيل الرسمي. وتابع: «المؤسسات اللبنانية، والبنى التحتية، المطار، محطات الطاقة، وطرق المواصلات، وقواعد الجيش اللبناني- كل هذا يجب أن يكون أهدافاً مشروعة للهجوم إذا نشبت الحرب. ويجب أن نقول هذا للبنانيين وللعالم منذ الآن. وإذا أطلق حزب الله صاروخاً على الجبهة الداخلية في إسرائيل، فإن هذا يجب أن يعني إعادة لبنان إلى زمن العصور الوسطى». ويتابع: «الحياة في لبنان حالياً ليست سيئة بالمقارنة بما يحدث في سورية. يجب على مواطني لبنان بمن فيهم السكان الشيعة أن يفهموا أن هذا ما ينتظرهم إذا ورطهم الحزب لاعتبارات خاصة به أو بطلب من إيران».

ويشير هريئيل إلى إن وجهة النظر التي يعرضها بينيت ليست جديدة تماماً، ففي العام ٢٠٠٨ أي بعد عامين على الحرب الأخيرة في لبنان، عرض قائد المنطقة الشمالية آنذاك (ورئيس الأركان اليوم) غادي أيزنكوت «عقيدة الضاحية»، وتحدث عن تدمير هائل للمباني

بينيت: يجب أن نقول للبنانيين وللعالم منذ الآن: «إذا أطلق حزب الله صاروخاً على الجبهة الداخلية في إسرائيل، فإن هذا يجب أن يعني إعادة لبنان إلى زمن العصور الوسطى».

في المناطق المؤيدة لحزب الله (كما جرى على نطاق صغير في مربع الضاحية الشيعية في بيروت خلال الحرب)، وذلك كأداة ردع للحزب من أجل تقصير أمد الحرب. في تلك السنة اقترح اللواء (في الاحتياط) غيوراً أيلاند ضرب البنى التحتية الحكومية في لبنان خلال الحرب، لكن حتى الآن لم يجر تبني وجهة النظر هذه كسياسة إسرائيلية لا علناً ولا سراً. وبرأيه تكشف تصريحات بينيت محاولة عضو بارز في المجلس الوزاري المصغر (ومنافس سياسي بارز لنتنياهو) لتحويل وجهة النظر هذه إلى سياسة رسمية. وفي الواقع، فإن حالة التعادل التي حققتها إسرائيل في القتال في غزة في عملية «الجرف الصامد» أقنعت بينيت بصحة وجهة نظره. فهناك أيضاً وافقت حماس على وقف إطلاق النار بعد ٥١ يوماً من القتال وبعد أن دمر سلاح الجو أبراجاً سكنية كان يقطنها كبار مسؤولي الحركة.^٥

التهديدان الأمنيان الأبرز - الأكثر ترجيحاً والأخطر

يقرر عاموس يدلين، في تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي بالاستناد إلى مركبات ميزان الأمن القومي الإسرائيلي، أن «إسرائيل قوية من ناحية عسكرية» وأن «التهديد العسكري المباشر عليها قد تضاعف بدرجة كبيرة»، وخاصة «إزاء واقع التراجع المستمر في التهديد المحدق بها من جانب الدول العربية المجاورة» ونشوء «رقعة من المصالح المشتركة بين إسرائيل والعالم العربي السني»، بالتوازي والتزامن مع «إعاقة المشروع النووي الإيراني» بفعل الاتفاق مع الدول الكبرى.

وفي المقابل، يشير إلى تطورات سلبية تحصل في بيئة إسرائيل الاستراتيجية، في مقدمها: تدهور مكانة الولايات المتحدة وصورتها في منطقة الشرق الأوسط؛ استخدام القوة العسكرية الروسية في سورية بما يشكله ذلك من دعم لإيران وحزب الله، قد يحد من حرية العمل الإسرائيلية؛ استمرار الجمود في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، فيما يغذي الإحباط والتخريض المتصاعدان في الساحة الفلسطينية، منذ خريف العام ٢٠١٥، «إرهاب الأفراد، السكاكين والدهس»؛ استمرار التدهور في العلاقات بين إسرائيل وأوروبا، إلى جانب تراخي التضامن الداخلي وتعمق الشروخ في المجتمع الإسرائيلي. كما سجلت الحملات ضد شرعية قادة الجيش الإسرائيلي ومحاولات جرّ الجيش إلى مواجهة سياسية ذرى سلبية جديدة.^٦

ووفق يدلين فقد أدت قوة إسرائيل العسكرية، مناعتها الاقتصادية وضعف خصومها المنشغلين بأزماتهم الحادة إلى جعل الحرب ضد إسرائيل في مرتبة هامشية من جدول

يقرر عاموس يدلين، في تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي ، أن «إسرائيل قوية من ناحية عسكرية» وأن «التهديد العسكري المباشر عليها قد تضاعف بدرجة كبيرة».

أعمال المنظومة الإقليمية. كذلك المنظومة الدولية، التي تشهد صراعات ومواجهات بين القوى العظمى وتعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية، هي أقل اهتماماً اليوم بممارسة الضغوط السياسية على إسرائيل، مما يمنحها (إسرائيل) مهلة زمنية استراتيجية. تطبيق الاتفاق النووي بين إيران والدول العظمى، والذي يقلص في المدى القصير من المخاطر المحدقة بإسرائيل والناجمة عن المشروع النووي الإيراني، قد أدى أيضاً إلى تحسين قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية الفورية.

وبرأي يديلين: السؤال المركزي هو- هل تستغل إسرائيل هذه المهلة الزمنية الاستراتيجية بصورة صحيحة، في المديين القريب والمتوسط، بغية بناء قدرتها على مواجهة التحديات الأكثر خطورة والمتوقع ظهورها في المدى البعيد؟

ويتابع أنه بالنظر إلى ما سلف وبالتأسيس عليه، تبقى التهديدات الأمنية الأبرز التي تواجه إسرائيل، بشأن انفجار صدام عنيف خلال الفترة المقبلة، محصورة بصورة أساسية في جبهتين اثنتين: جولة أخرى من المواجهة العسكرية مع حماس في قطاع غزة - وهو ما يصفه بأنه «السيناريو الأكثر ترجيحاً»؛ واندلاع مواجهة عسكرية مع حزب الله عند الحدود مع لبنان - وهو ما يسميه «السيناريو الأخطر، بالطبع».

ورغم استمرار حزب الله في مساعي التعاضم وتعزيز قدراته العسكرية، حتى أصبح يمثل تهديداً استراتيجياً جدياً لإسرائيل، ورغم استثمار حماس موارد كبيرة في ترميم قدراتها العسكرية وتعزيزها، إلا أن وضع إسرائيل الاستراتيجية عموماً تتيح لها حرية غير مسبقة في المبادرة إلى عمليات عسكرية هدفها حماية مصالحها الأمنية وتقييد قدرة خصومها على التعاضم النوعي.

ويجدر أن نتوسع في قراءة تقييم يديلين المتعلق بغزة ولبنان:

- **حماس وقطاع غزة:** يرى يديلين أنه استمر تدهور الوضع الاجتماعي-الاقتصادي في قطاع غزة وتشدد الضائقة في مجالات حيوية، في مقدمتها مجالات المياه، الصحة، الصرف الصحي والطاقة، والتي قد تتفاقم إلى أزمة إنسانية خطيرة. وبرأيه دفع إدراك هذا التطور المتوقع إلى إحداث تغيير في السياسة الإسرائيلية حيال قطاع غزة، فتبنت توجهها يصفه بأنه أكثر ليبرالية في كل ما يتعلق بحركة البضائع والناس من قطاع غزة وإليه، «بيد أن الانفتاح في هذا السياق لا يزال محدوداً بسبب الخشية من تعاضم قوة حماس وبناء قوتها العسكرية، ولذا فليس في ذلك ما يغير المسار نحو أزمة خانقة يصبح الطريق منها نحو الانفجار العنيف قصيراً جداً»، على حدّ تعبيره.

ويقول: «من المهم، بشكل خاص، إجراء حوار مع الإدارة الجديدة في الولايات

نجحت إسرائيل في عدم التدخل في الحروب المجاورة، وفي عدم الانجرار إلى حرب واسعة.

المتحدة والتوصل معها إلى بلورة تفاهات بشأن إمكانية تجنب الصدام العسكري المحتمل في قطاع غزة، والمرهون - إلى حد كبير - بقدرة إسرائيل العسكرية، إلى جانب التباحث مع حليفاتها وأصدقائها في المنطقة وخارجها بغية وضع وتنفيذ برنامج خاص لتلافي حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة، ثم ترميمه. كما يقتضي الجهد لتحقيق الاستقرار في قطاع غزة إجراء حوار متواصل مع دول وجهات مختلفة، مثل مصر، السلطة الفلسطينية، دول الخليج، تركيا، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي إطار حوار كهذا، يتعين النظر في أفكار مختلفة، من ضمنها بناء ميناء في غزة، نقل أنبوب الغاز إلى القطاع وإقامة منشآت لتحلية المياه في المنطقة».

وفي هذا السياق يكتب ما يلي: «ينبغي أن تشدد الاستعدادات العسكرية على ضرورة تقصير مدة المعركة الحربية ومحاولة استكشاف المفاجآت التكتيكية والمنظومية التي قد تعتمد حماس إليها في المعركة المقبلة، ثم الاستعداد لها. ومن المهم، أيضاً، إيجاد حل عملياتي وناجع لمسألة الأنفاق والراجمات، بما يتجاوز الإنجازات المتحققة في مجال مواجهة القذائف. وفي هذا السياق أيضاً، ينبغي للمناورة البرية أن تكون جاهزة، كجزء من منظّم وحيوي من صندوق الأدوات العملياتي. المناورة البرية والنيران الموجهة من الجو لا ترمي، بالضرورة، إلى احتلال غزة، وإنما إلى توجيه ضربة قاصمة، حدّ التدمير الكلي، للذراع العسكرية لحركة حماس».

- «حزب الله» و«لبنان»: إزاء تعاظم قوة محور إيران - حزب الله الراديكالي في سورية، بدعم روسي، يتعين على إسرائيل، بحسب ما يؤكّد يديلين، إدارة المخاطر ومعالجتها بمنظور المدى البعيد، وفي مركزه الحزم في معالجة تعاظم قوة هذا المحور والتطلع إلى إزالة التهديد الناجم عنه على الجبهة الشمالية. وينبغي للسياسة الإسرائيلية أن تشمل مساهمة محسوبة ومتعلقة في إفشال المحور الراديكالي، منع إيصال أسلحة نوعية إلى حزب الله، جباية ثمن باهظ من أي طرف يمسّ بإسرائيل، منع تمركز عناصر إرهابية عند حدودها، توثيق العلاقات مع السنّة المعتدلين في ما وراء الحدود ومواصلة تقديم الدعم الإنساني لهم.

ويبقى احتمال التصعيد الرئيسي والأخطر هو ضد حزب الله، على ما يقول، وهو ناجم عن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لوقف شحنات الأسلحة التي يتم إرسالها إلى هذا التنظيم، وعن محاولته الرامية إلى إنشاء منظومة عسكرية وقواعد إرهابية في هضبة الجولان - وهي محاولة قد تتكلل بالنجاح على هامش الحرب في سورية، أو في حال تحقيق نظام الأسد انتصاراً واضحاً. ولذا، «يتعين على إسرائيل إعادة النظر في

«تقوية المحور الراديكالي الذي تقوده روسيا وإيران في سورية، بالتعاون مع حزب الله، هو تطور استراتيجي سلبي بالنسبة لإسرائيل».

سياستها في هذا المجال بصورة دائمة، بهدف مواصلة وقف نقل الأسلحة النوعية إلى هذا التنظيم وتقليل مخاطر التصعيد إلى الحد الأدنى الممكن. كما يتعين على إسرائيل، أيضاً، الاستمرار في جمع المعلومات الاستخباراتية عن مكونات القوة المركزية لدى حزب الله، لكي تمتلك القدرة على توجيه ضربة استباقية و/ أو شل وتحديد المنظومات النوعية التي في حيازته، في غضون فترة وجيزة جداً منذ انطلاق المعركة. وعلى إسرائيل، أيضاً، إعداد خطة بشأن البنى التحتية الوطنية في دولة لبنان وعدم فصلها عن حزب الله، إلى جانب تطوير قدرة المناورة البرية - من خلال الدراسة الدائمة لمميزاتها ولدورها في الحسم، العيني (المعركة العينية) والاستراتيجي».

ويضيف يديلين، في هذا السياق: «ينبغي الانتباه، إلى أن لإيران اليوم - خلافاً للماضي - قوات كبيرة في سورية، بموافقة صامته من جانب الدول الغربية وبتعاون نشط من جانب روسيا. وإذا ما تمكنت إسرائيل من توجيه ضربة جديّة لحزب الله وتعرض مكانته في لبنان للخطر، فستكون إسرائيل ملزمة بالاستعداد لمواجهة تطور يتمثل في تدخل عسكري إيراني مباشر، بواسطة قوات كبيرة، أو من خلال «متطوعين» شيعة بقيادة وتوجيه إيرانيين. وخلافاً للماضي، ستواجه إسرائيل قيوداً تترتب على وجود القوات الروسية في سورية، غلاف النيران التي تطلقها منظومات الدفاعات الجوية الروسية التي تغطي سماء لبنان وإسرائيل والتعاون الاستخباراتي والاستراتيجي بين روسيا وحزب الله. ويجدر بإسرائيل أن تنقضي، ثم أن تبلور، قبل اندلاع المواجهة وليس في خضم القتال، قوانين اللعبة المناسبة لمقابل الروس في حال وقوع المواجهة مع حزب الله. ومن المهم، أيضاً، استنفاد أية مساهمة روسية ممكنة في لجم حزب الله وإيران وفي منع التصعيد غير المرغوب»^٧.

بحسب شيفطان، تضررت إسرائيل في الحلبة الدولية من جراء معطيات أساسية سلبية، ناجمة برأيه عن تخاذل الولايات المتحدة وأوروبا، ومن جراء الأضرار التي أحدثتها الهزة الإقليمية. وقد شملت هذه المعطيات تكريس وتمأسس المشروع النووي العسكري الإيراني تحت كنف الاتفاق مع الدول الست العظمى، وضياع فرصة تحقيق السلام مع الفلسطينيين، والفوضى في سورية، والدعم الروسي لنظام الأسد، وتسليح حزب الله المكثف بمنظومات متطورة، وإصرار حماس الانتحاري. وفي الحساب الاستراتيجي العام، ثمة تعويض عن هذه الأمور كلها بتضعف وتفكك الدولتين الأكثر راديكالية في معاداة إسرائيل - العراق وسورية - على نحو يزيل عن جدول الأعمال إلى فترة غير قصيرة، تهديداً تقليدياً ذا أبعاد وجودية. أما الخطر النووي الإيراني وبرغم خطورته البالغة، فأمام إسرائيل نحو عقد كامل من الزمن للاستعداد والتحضير بما يتيح إمكان

إذا ما تمكنت إسرائيل من توجيه ضربة جديّة لحزب الله وتعرض مكانته في لبنان للخطر، فستكون إسرائيل ملزمة بالاستعداد لمواجهة تطور يتمثل في تدخل عسكري إيراني مباشر؟

مواجهة هذا التهديد بمعطيات أفضل بكثير. وحتى في حال تبدد الردع حيال حماس وحزب الله، فسيكون هذان التهديدان قابليين للاحتواء.

ولكن الأهم من هذا كله بما لا يُقاس، على ما يؤكد شيفطان، هو التحسن البارز في مكانة إسرائيل الإقليمية والإدراك العميق لدى جميع الجهات المعنية وذات الأهمية لدى قوتها وصدقيتها وإصرارها. ويؤكد أن التحالف الاستراتيجي مع مصر بقيادة السيسي يعادل في أهميته جميع الجهات السلبية التي ورد ذكرها. فبالرغم من التوقعات القاتمة بشأن اقتصادها، ما تزال مصر هي الدولة العربية الأكثر أهمية واستقراراً والمركز الوحيد المؤهل لإنشاء قوة إقليمية منظمة ضد الراديكاليين الذين تقودهم إيران. كما أن العلاقات الحميمة مع الأردن، وتقاطع المصالح الواسعة مع العربية السعودية ودول الخليج الأخرى ومع المغرب، تعزز هذه الوجهة.

ويجمل شيفطان: إن ما تم منعه أو تقليصه أو احتواؤه لا يقل أهمية عما تم إنجازه. ففي الشمال نجحت إسرائيل في تجنب التدخل في سورية، إلى جانب المحافظة على حدود هادئة في الجولان وتقليص عنيف وحاد وحازم، في نقل الأسلحة الكاسرة للتوازن إلى حزب الله. وفي الجنوب، أجهضت محاولة حماس جرّ مصر، من خلال تجنيد الرأي العام العربي، إلى مواجهة مع إسرائيل، بل شكلت عملية «الجرف الصامد» (العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤) نموذجاً جيداً للشراكة الاستراتيجية بين إسرائيل ومصر. وحتى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لجم أخيراً كراهيته وتهجماته ضد إسرائيل وتجنب المواجهة المباشرة معها بصورة منهجية.^٨

قبل كل هذه التقييمات حدّد أربعة من قادة الجبهات في دائرة البحوث في شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») أن الأنفاق في غزة، موجة «الإرهاب» في الضفة، عمليات «داعش» والحرب الأهلية في سورية، تعاظم حزب الله ومستقبل المشروع النووي في إيران، استقرار الحكم في مصر وفي الأردن – كل هذه هي أهم التحديات التي ترافق في السنوات الأخيرة الشرق الأوسط وإسرائيل، والتي تجمع بينها ميزة بارزة للغاية هي «انعدام اليقين». وقال المحلل العسكري يوأف ليمور إن المسؤولين عن محاولة تبديد انعدام اليقين هذا، أو على الأقل إيضاح بعض مؤشرات، هم رجال الاستخبارات. فهم المطالبون بأن يقدروا ماذا سيكون، وأن يضعوا بنية تحتية للرد التنفيذي والسياسي الإسرائيلي. وأشار إلى أن قادة الجبهات في دائرة البحوث في شعبة الاستخبارات العسكرية هم: ع، رئيس الساحة الفلسطينية؛ ش، رئيس الساحة اللبنانية؛ ر، رئيس ساحة دول المنطقة والقوى العظمى؛ وأ، رئيس الساحة الشمالية – الشرقية (سورية، العراق وإيران).

وأضاف: في الماضي كانت في شعبة «أمان» جبهات أكثر، ولكن التغييرات الإقليمية ومتغيرات إضافية أخرى مثل عالم السايبر واضطرابات الميزانية أدت إلى المبنى الحالي الذي تكون فيه أربع جبهات (وواحدة أخرى فنية) مسؤولة، عمليا، عن كل العالم.^٩

اتفاقية مساعدات عسكرية جديدة مع الولايات المتحدة

وقعت إسرائيل والولايات المتحدة، في واشنطن يوم ١٤ أيلول ٢٠١٦، على الاتفاقية الجديدة بشأن المساعدات العسكرية - الأمنية الأميركية لإسرائيل، وذلك بعد أشهر طويلة من المفاوضات الشاقة التي شهدت حالات كثيرة من الصعود والهبوط، برسم العلاقات المتوترة بين رئاسة الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، رغم أن المصالح الاستراتيجية الكبرى المشتركة لكلا الدولتين هي التي تحسم وحسمت الأمور في نهاية المطاف.

وتنص الاتفاقية الجديدة، التي يسري مفعولها لعشر سنوات ابتداء من العام ٢٠١٨ (بعد انتهاء مفعول الاتفاقية الحالية، التي تسري حتى نهاية العام ٢٠١٧) على أن تقدم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل مساعدات أمنية - عسكرية بقيمة ٣٨ مليار دولار خلال السنوات العشر المذكورة (٢٠١٨ - ٢٠٢٧)، بمعدل ٣.٨ مليار دولار في السنة الواحدة.

كما تنص - في رسالة تعهد مرفقة، ألزم نتنياهو بالتوقيع عليها - بأن لا تتقدم إسرائيل خلال السنوات العشر المذكورة بأي طلب جديد إلى الكونغرس للحصول على مساعدات إضافية، كما كان يحصل في السابق تكرارا، وعلى أنه إذا ما حصل هذا وأقر الكونغرس تحويل أي مبالغ مساعدات إضافية إلى إسرائيل (تحت ضغط مجموعات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة)، فعندئذ تقوم إسرائيل - وفق رسالة التعهد التي ألزم نتنياهو بالتوقيع عليها - بإعادة جميع هذه المبالغ إلى وزارة الخارجية الأميركية.

وتنص الاتفاقية الجديدة أيضا على ما اشترطه البيت الأبيض: خلال ست سنوات (منذ بدء سريان مفعول الاتفاقية الجديدة، في ٢٠١٨) ينتهي مفعول التسوية الخاصة التي أتاح لإسرائيل تحويل جزء من أموال المساعدات الأميركية (النقدية)، بنسبة ٢٦.٣٪ إلى شواكل لكي تستطيع أن تشتري بها بضائع ومعدات من الصناعات الأمنية الإسرائيلية، إلى جانب استخدام جزء آخر، بنسبة ١٣٪، لشراء وقود للطائرات. هذه التسوية سينتهي مفعولها وسيتم إلغاؤها، تدريجيا، بحيث يتم استخدام جميع أموال المساعدات الأميركية (النقدية) لشراء معدات وتجهيزات أميركية، من الولايات المتحدة، دون القدرة على تحويل أي مبلغ منها إلى شواكل.

ودحض المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيفر بلوتسكي^{١٠} ما تباهى به ديوان نتنياهو والمقربون منه بأن اتفاقية المساعدات الجديدة «ستمنح إسرائيل

وقعت إسرائيل والولايات المتحدة، في واشنطن يوم ١٤ أيلول ٢٠١٦، على الاتفاقية الجديدة بشأن المساعدات العسكرية - الأمنية الأميركية لإسرائيل، وذلك بعد أشهر طويلة من المفاوضات الشاقة.

تنص الاتفاقية الجديدة على أن تقدم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل مساعدات أمنية - عسكرية بقيمة ٣٨ مليار دولار خلال عشر سنوات بمعدل ٣.٨ مليار دولار في السنة الواحدة.

مبلغ ٣٨ مليار دولار في السنة، مقابل ٣١ مليار في الاتفاقية السابقة»، مؤكداً أن «الحقيقة هي أن الاتفاقية الجديدة تعكس انخفاضا في المساعدات، وليس ازديادا» وموضحاً أن هذا ما يثبت «ارتفاع جدول الغلاء في الولايات المتحدة، إلغاء الزيادات الخاصة وتقليص المساعدات النقدية».

وفي دحض ادعاء نتنياهو والمقربين منه بأن اتفاقية المساعدات الجديدة «هي الأكبر من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة»، أكد بلوتسكّر أنه «ادعاء غبي تماما» لأن الولايات المتحدة تقدم مساعدات عسكرية للدول الأوروبية الأعضاء في حلف «الناطو» بقيمة سنوية تزيد عن ١٠٠ مليار دولار! وأضاف أن «شهرًا واحدًا من القتال في الكويت بين ١٩٩٠ و١٩٩١ كلف دافع الضرائب الأميركي، بالقيمة الحقيقية، أكثر من تكلفة عقد كامل من المساعدات العسكرية لإسرائيل»! وقال: يمكن الادعاء هنا، في الرد على مثل هذه الحالات، أن الحديث لا يجري عن مساعدات أمنية لغرباء، وإنما عن مصروفات للدفاع عن الولايات نفسها وحماية مصالحها. وإلا، لما كان الكونغرس، بصفته المعبر عن إرادة الشعب الأميركي، قد صادق عليها. ولكن هذا الادعاء نفسه، يمكن استخدامه هنا أيضا، في ما يتعلق بإسرائيل: «الولايات المتحدة تجني من مساعداتها الأمنية لإسرائيل فوائد ذاتية كبيرة تعادل، في التعريف، حجم المساعدات كلها. وكما هو متبع في العلاقات بين الدول، فهي مجرد صفقة تبادلية وليست عمل خير وإحسان»!

تشمل الاتفاقية الجديدة قسمين اثنين: المساعدات العينية، أي بالتجهيزات العسكرية الأميركية وبالنفط الأميركي، والمساعدات النقدية (بالمال)، أي بالدولارات التي يمكن تحويلها إلى شواكل بصورة حرة. وكلما كانت درجة الحرية في استخدام أموال المعونات أكبر، كانت الفائدة الاقتصادية الحقيقية منها أكبر. ولذلك، فإن المساعدات العينية (بالمنتجات) هي أقل قيمة من المساعدات النقدية (المالية).

في الاتفاقية الحالية (القديمة)، مركّب المساعدات النقدية للاستخدامات الأمنية المحلية من قبل حكومة إسرائيل («أموال التحويل»، أي الدولارات التي يمكن تحويلها إلى شواكل في إسرائيل) كان يشكل ٢٧٪ من مجموع المساعدات، بينما كان مركّب المساعدات العينية (المعدات العسكرية والنفط المستوردة من الولايات المتحدة) يشكل ٧٣٪ من مجموع المساعدات. أما في الاتفاقية الجديدة، فقد انخفض مركّب المساعدات النقدية (أموال التحويل) إلى نحو ١٨٪ فقط من رزمة المساعدات في البداية، على أن يؤوّل إلى الإلغاء التام لاحقا، وهو ما يقلل من قيمة رزمة المساعدات كلها بصورة حادة. ومن أجل تعويض إسرائيل عن هذه الخسارة الكبيرة، كان ينبغي زيادة حجم المساعدة السنوية بمبلغ ٤٠ مليون دولار في السنة، وهو ما لم يحصل.

اعتبر المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيفر بلوتسكّر أن الاتفاقية الجديدة تعكس انخفاضا في المساعدات، وليس ازديادا كما يدعي نتنياهو ومقرّبوه.

وفي الإجمال، كما يوضح بلوتسك، لكي تكون الاتفاقيتان (القديمة / الحالية والجديدة) متساويتين من حيث الفائدة الاقتصادية المرجوة لإسرائيل، كان على الاتفاقية الجديدة أن تضمن لإسرائيل مساعدة بمبلغ إجمالي يصل إلى ٤٦ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة (ابتداءً من ٢٠١٨). لكن الرزمة الحقيقية التي تضمنها الاتفاق الجديد (٣٨ مليار دولار) تقل عن ذلك بـ ٨ مليارات دولار، تشكل ١٨٪. وهي نسبة الانخفاض الذي حصل في حجم المساعدات الأمنية الأميركية لإسرائيل خلال العقد اللاحق.

قضية محاكمة الجندي قاتل الشريف: أبعاد ميليشيوية في الجيش الإسرائيلي؟

تعتبر محاكمة الجندي في جيش الاحتلال إيئور أزاريا الذي اتهم وأدين بقتل الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل حتى وهو مشلول الحركة ولا يشكل خطراً على أحد، من المحاكمات المهمة التي انعكست على مكانة الجيش في المجتمع الإسرائيلي، ويمكن لها أن تشكل نقطة تحول في تقاطعات الجيش المختلفة مع هذا المجتمع. ويبدو أن محكمة أزاريا كشفت عن سؤال مهم فحواه: هل الجيش الإسرائيلي هو جيش عصري أم ميليشيا عسكرية؟. وهذا النقاش لا يتعلق ببنية الجيش، وطريقة انتخاب ضباطه وخطته الحربية وأنماط تدريباته، فهي كلها تدل على أن الجيش الإسرائيلي هو جيش عصري، وإنما يتعلق بمركب مهم وهو مصدر شرعية الجيش الإسرائيلي ومصدر إلهام أفراده. وفي واقع الأمر، كشفت محاكمة أزاريا الكثير من الصدوع في هذا المركب.

يختلف الجيش العصري عن الميليشيا العسكرية في مركب الشرعية ومصدر الإلهام في عدة مناح، ففي الجيش يكون الفرد منصاعاً للأوامر العسكرية التي تحدد استعمال العنف وهي لوائح تتعلق في الغالب بالخطر الذي يهدد الفرد العسكري أو خلال إجراء مهمة عسكرية، أما في الميليشيا فإن الفرد يكون خاضعاً لأيدولوجيا هي التي تحكم استعمال العنف في الميدان. في الجيش العصري يكون مصدر إلهام الفرد هو المهمة المتعلقة بالمنظومة السياسية المنتخبة والتي تحدّد أهداف المؤسسة العسكرية بناءً على تدارس الأخطار والتهديدات العامة، ويكون مصدر الأوامر هو القائد الذي يتواجد فوقه ضمن تراتبية عسكرية هرمية واضحة، أما في الميليشيا فإن الفرد يكون خاضعاً لمنظومة قيادية غير منتخبة بل لقيادة أيدولوجية تضع أهداف الميليشيا بناءً على تلك الأيدولوجية، ويكون قائد الميليشيا مصدر الأوامر، الذي يتمتع بالكاريزما ومصدر إلهامه هو قوته الأيدولوجية وجاذبيته الفكرية والشخصية. علاوة على ذلك ففي الميليشيا يكون للعلاقات الشخصية دور في تحديد الإيقاع العام داخل الحركة الميليشيوية بينما يكون العقد السياسي هو الذي يحدد توجهات وإيقاع العمل داخل الجيش العصري.

كشفت قضية إيلئور أزاريا أن هناك بعدا ميليشيويافى الجيش الإسرائيلى؁ وربما أن محاكمة أزاريا هي مؤشر لهذا البعد وليست إنتاجا له.

بدأ النقاش حول موضوع أزاريا. وفق الرواية الإسرائيلية فى آذار ٢٠١٦؁ عندما حاول شابان فلسطينيان من الخليل القيام بعملية فى تل الرميذة؁ تم فيها تم طعن أحد الجنود؁ جرى إطلاق النار على الشابين الفلسطينيين؁ حيث أدى إطلاق النار إلى استشهاد أحد الشباب؁ أما الشاب الثانى؁ عبد الفتاح الشريف؁ فقد أصيب بالعيارات النارية التى أطلقها الجنود؁ إلا إنه لم يمت؁ بل أصيب إصابات حرجة أدت إلى شل حركته دون أن تقتله؁ وبعد مرور الوقت وبعد أن تم الإعلان أن الحدث قد انتهى من حيث العملية العسكرية؁ جاء جندي من وحدة «كفير»؁ لم يكن شريكا فى الحدث منذ بدايته؁ وأطلق النار على رأس الشاب عبد الفتاح الشريف مما أدى إلى قتله. خلال هذه الأحداث كانت كاميرا المواطن الفلسطينى من الخليل عماد أبو شمسية من منظمة «بتسليم» تصور هذه الأحداث؁ وأدى نشر شريط الفيديو إلى اندلاع سجال ونقاش وصراع داخل إسرائيل لم يشهد له الجيش مثيلا من قبل.

أظهرت قضية أزاريا الكثير من ميزات الجيش الإسرائيلى والتحويلات التى حدثت على علاقة الجيش مع المجتمع اليهودى؁ وكشفت البعد الميليشيوائى فيه.

يمكن القول إن البعد الميليشيوائى فى الجيش الإسرائيلى تطور مع كونه جيش الشعب؁ ففكرة جيش الشعب تحمل فى داخلها تداخلا كبيرا بين الجيش والمزاج السياسى والفكرى فى المجتمع؁ وقد تحولت فكرة جيش الشعب من فكرة حاملة للجيش الإسرائيلى إلى عبء عليه كجيش عصرى؁ فى دولة يجب أن يرتبط فيها الجيش بالمستوى السياسى الذى فوقه وبالمنظومة القانونية التى تحكمه. تحول المزاج الشعبى إلى عامل مؤثر على الجيش وعلى توجهاته وطريقة تعامله مع الأمور؁ وأصبح التهديد بعدم إرسال الأبناء إلى الجيش عاملا فى الضغط على الجيش لاتخاذ مواقف تنسجم مع توجهات الشعب؁ وهو ما يسمى الطابع الشعبوى للخطاب الشعبى الذى يميز أيضا المستوى السياسى فى إسرائيل؁ فإذا كانت القيادة أصبحت شعبوية انسجاما مع الشعب؁ فلماذا لا يكون الجيش مثلها.^{١١} وقد كتبت عضو الكنيست تسيبى ليفنى فى سياق محاكمة أزاريا أن هذه الأيام تشهد صراعا بين الحقيقة والكذب؁ بين القيم والفوضى؁ بين جيش أخلاقى وبين جيش يتصرف حسب مزاج العامة.^{١٢}

فورا بعد نشر الفيديو فى العالم خرج وزير الدفاع فى حينه موشيه يعلون وقائد هيئة الأركان العامة غادى أيزنكوت ببيان أولى يشجبون فيه إطلاق النار؁ مؤكدين أن ما قام به هذا الجندي لا ينسجم مع أخلاقيات الجيش الإسرائيلى؁ ووصف يعلون الحدث بأنه يدل على

تعتبر محاكمة الجندي القاتل
إيلئور أزاريا من المحاكمات
المهمة التى انعكست على مكانة
الجيش فى المجتمع الإسرائيلى.

مظاهر تبهم. وقد أشار المحلل العسكري عاموس هرئيل إلى أن ما دفع وزير الدفاع هو خوفه من تأثير هذه القضية على سلوكيات الجنود الإسرائيليين، والخوف من التصعيد الذي قد يلحق بنشر هذا الفيديو في المجتمع الفلسطيني.^{١٣} بعد إعلان موقف وزير الدفاع تحديدا (حيث تراجع أيزنكوت عن حدة موقفه بسبب الضغط وأعلن في بداية نيسان أن الجندي بريء حتى تثبت ادانته)، بدأ حراك شعبي وسياسي داعم للجندي، فقد اتصل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بعائلة الجندي وشدّ على أياديها، وتجنّد سياسيون من المعارضة (وزير الدفاع الحالي أفينغور ليبرمان في حينه) والائتلاف (غالبية الوزراء وأعضاء الائتلاف) لدعم الجندي ومهاجمة يعلون على موقفه الذي اعتبروه تضحية بالجندي وتركه لوحده في المعركة. وأدت قضية أزاريا (بشكل مباشر وغير مباشر) إلى الإطاحة بوزير الدفاع السابق يعلون وتعيين ليبرمان مكانه، حيث دعم أعضاء من الليكود و"البيت اليهودي" تعيين ليبرمان وزيرا للدفاع لأسباب كثيرة من بينها موقف يعلون من قضية أزاريا.

على أي حال كشفت قضية أزاريا مجموعة من الصراعات داخل الجيش الإسرائيلي وعلاقته مع القيادة السياسية والشعب، كما ذكرنا تعتبر القضية فقط تعبيرا عنها وليس إنتاجا لها، ففي الماضي تعرض جنود إسرائيليون للمحاكمة في قضايا شبيهة بقضية أزاريا، إضافة إلى جنود لم يتم محاكمتهم، ولكن قضايا أولئك الجنود الذين تمت محاكمتهم بسبب قتل فلسطينيين بدون سبب لم تثر هذه الاحتجاجات التي كانت في قضية أزاريا، وهذا يعني أن العامة وخطابهم الشعبي لم يعد مستعدا أن يعطي الجيش ونخبه أن يقود هذه المسائل بشكل منفرد ومستقل، ولم يعد يقبل تبريرات القيادة العسكرية أو السياسية حول أهمية هذه الإجراءات للحفاظ على صورة الجيش الإسرائيلي، لذلك فإن محاكمة أزاريا كانت نقطة مفصلية في هذه المسألة، وتتمثل في أن الشعب يريد من الجيش أن يتصرف ويفكر بشكل شعبي مثله، خاصة وأن قيادات في الجيش الإسرائيلي خرجت في السنوات الأخيرة وحذرت من خطورة التدهور الأخلاقي في المجتمع الإسرائيلي، مثل نائب رئيس هيئة الأركان يائير غولان الذي حذر خلال كلمة له في ذكرى المحرقة النازية من أن المؤشرات العنصرية في المجتمع الإسرائيلي تشبه تلك الموجودة في المجتمع الألماني عشية صعود النازية.^{١٤} وقد هاجمته قيادات سياسية يمينية بمن في ذلك رئيس الحكومة نتنياهو الذي اعتبرها تسفيها للكارثة.^{١٥} وكذلك تصريحات رئيس هيئة الأركان الذي قال قبل قضية أزاريا بوقت طويل إنه لا يريد من الجندي الإسرائيلي أن يفرغ بندقيته في فلسطينية تحمل مقصا.^{١٦} وردا على ذلك اعتبرت نائبة وزيرة الخارجية الإسرائيلية من الليكود تسيبي حوتوبيلي أقوال قائد هيئة الأركان هجوما عدائيا سياسيا على إسرائيل على المستوى الدولي، حيث أنه يتم اتهام إسرائيل

تحولت فكرة جيش الشعب من فكرة حاملة للجيش الإسرائيلي إلى عبء عليه كجيش عصري.

بالضبط بهذه الأفعال، وإلى جانب هذه الإدانات من اليمين خرج مرة أخرى وزير الدفاع يعلون كما فعل في السابق ودعم أقوال غولان.^{١٧}

أما الصراع الثاني فهو الصراع الطبقي والطائفي بين الشرقيين والأشكنازيين، وهو أيضا يدل على تحولات يمر بها الجيش الإسرائيلي داخليا وفي علاقته مع الشعب أو الجمهور. ففي خضم النقاش حول قضية أزاريا، كان هناك نقاش أكثر شراسة لم يظهر بحدة في وسائل الإعلام الإسرائيلية (في اعتقادنا عمدا وليس عفوا) وإنما بقي على صفحات التواصل الاجتماعي، وهو أن أزاريا يهودي من أصول شرقية ويسكن في مدينة فقيرة وهي الرملة، حيث اتخذته النخب الأشكنازية في الجيش ككبش فداء لتحسين صورتها في العالم. وقد صرح ناشطون شرقيون، حتى الذين لا يدعمون ما قام به الجندي، بأن ما حدث هو تمييز في تطبيق القانون بسبب الأصل الشرقي للجندي، وأن هناك الكثير من الأحداث الشبيهة لم يتعرض فيها الجنود لمثل هذا التعامل كما كان مع أزاريا.^{١٨}

واعتبرت نوعا بورشطاين أن قضية أزاريا كشفت عن التراتبية في الجيش والصراع الطبقي فيه، فالذين وقفوا ضد أزاريا ومع محاكمته هم النخب الأشكنازية القديمة التي انضم لها يعلون، بينما وقف الشرقيون إلى جانب أزاريا لأنهم اعتقدوا أن محاكمته بهذه الطريقة كانت بسبب كونه شرقيا.^{١٩}

ويشير رامي كمحي إلى أن المظاهرات التي خرجت لدعم أزاريا ضد الجهاز القضائي وقيادة الجيش والتي تكونت من الشرقيين أبناء الطبقات الدنيا في مدن التطوير والمدن الفقيرة مثل الرملة،^{٢٠} تكشف الصراع الطبقي الحقيقي أو المتخيل في الجيش وبينه وبين قطاعات في المجتمع تنأى عن البعد الميليشيوي فيه. فقد كشفت القضية أن اليهود الأشكنازيين العلمانيين اليساريين قد تخلوا عن الخدمة في الجيش في الوحدات التي فيها احتكاك مع السكان الفلسطينيين أو فيها أعمال شاقة مثل الحراسة، وإنما يفضلون الخدمة في الوحدات الاعتبارية مثل السابير، والوحدات الاستخباراتية النخبوية وغيرها، وتبقى العمليات الشرطية والحدودية على أرض الواقع من نصيب الشرقيين وأبناء الطبقات الضعيفة. وقد أشار الخبير الإسرائيلي في علاقة الجيش بالمجتمع، يغيل ليفي، إلى أن الجيش تحول إلى جيش طبقي-طائفي.^{٢١} وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة هذه الادعاءات إحصائيا وواقعا، فإن الصورة التي رُسمت أو تم رسمها هي هذه الصورة التي تساهم في تجنيد الداعمين للجندي أزاريا على أساس طائفي والتي صبت غضبها على النخبة القيادية العسكرية، لدرجة أن العامة التي دعمت أزاريا رفعت شعار رفض التجنيد للجيش بعد إدانة أزاريا في المحكمة العسكرية في تل أبيب.

علاوة على ذلك، كشفت قضية أزاريا هيمنة قطاعات جديدة على الجيش الإسرائيلي أحدثت قطيعة مع النخب القديمة والتقليدية التي قادت المؤسسة العسكرية في إسرائيل، حيث أن قضية أزاريا كشفت عن رغبة اليمين الجديد في إسرائيل في إحكام السيطرة على الجيش، وبالذات على قيمه، وإدخال مصادر شرعية وإلهام جديدة له مثل الدين والأيديولوجيا الشعبوية. وقد كان وقوف غالبية أعضاء الائتلاف الحكومي إلى جانب الجندي والمطالبة بإعطائه عفوا بعد ادانته بعام ونصف، وإظهار الجيش أو تحديدا نخبه بأنها تنكل بالعائلة "المسكينة" دليلا على الرغبة في جعل الجيش يتصرف كما يريد العامة، وكما يرغب اليمين الجديد منه ذلك. وقد جاء تهديد البعض بعدم التجنيد للجيش إذا لم يحدث الأخير تغييرا في توجهاته دليلا على النظرة التي يريدها العامة من الجيش، ميليشيا عسكرية تفعل ما تشاء. وقد كشفت تقارير صحافية إحدى أوجه الميليشيوية في قضية أزاريا، فخلال الأحداث في الخليل ظهر التأثير الذي يلعبه المستوطنون على الجنود وضباط الجيش، حيث يخضع الجنود في بعض الأحيان لأوامر المستوطنين، ورغم أن هذه الحقيقة ليست جديدة إلا إن قضية أزاريا بينت بشكل واضح هذا الواقع، والذي يكشف عن البعد الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي المتمثل في الخضوع لأوامر من قيادات أيديولوجية مثل المستوطنين ومساعدتهم على التنكيل بالفلسطينيين.^{٢٢}

شارك الكثير من الضباط والجنرالات في الاحتياط بنقد سلوك الجيش خلال قضية أزاريا، وتجند قسم منه للشهادة لصالح أزاريا في المحكمة، مثل الجنرال عوزي دايان، والذين ركزوا نقدهم للجيش بادعاء أن الأخير لا يقدم الحماية للجنود إذا ارتكبوا مخالفات سموها مخالفات تنفيذية لا قيمية، أو أخلاقية، وثانيا ادعوا أن محاكمة أزاريا سوف تمنع الجنود من القيام بإطلاق النار وقت الخطر خوفا من محاكمتهم من جهة وتخلي الجيش عنهم من جهة أخرى، وقد فند الجيش ذلك بأسلوب ميليشيوي عبر نشر إحصائيات عن عدد الفلسطينيين الذين قتلهم الجيش بعد محاكمة أزاريا، ليثبت أن القضية لم تؤثر على دافعية الجنود في استعمال السلاح ضد فلسطينيين. ولا شك في أن إحصاء الجثث الفلسطينية لاثبات غياب تأثير محكمة أزاريا على الجيش هو تفكير وسلوك ميليشيويان واضحا.^{٢٣}

وساهمت قضية ومحاكمة أزاريا في إحداث تصدعات في قدسية الجيش الإسرائيلي أكثر من أي حدث آخر. وتنضم قضية أزاريا لقضايا أخرى تواجه الجيش الإسرائيلي تدفع به أكثر وأكثر نحو الإطار الميليشيوي، فالى جانب قضية أزاريا نفسها فهي أخرجت الناس للتظاهر ضد الجيش ومصادر شرعيته والعقيدة العسكرية التي يحملها والكود الأخلاقي الذي يرفعه، وخلال المظاهرات التي كانت خارج المحكمة العسكرية في تل أبيب هتف المتظاهرون عبارات تحريضية ضد رئيس هيئة الأركان، وهي المرة الأولى في تاريخ

الجيش التي يتم التحريض الدموي على رئيس هيئة أخلال إشغاله المنصب، في تلك المظاهرة هتف المشاركون "غادي احذر رابين يبحث عن صديق"، واعتبرت تقارير أن ما حدث في محاكمة أزاريا شرح في المجتمع حول مكانة الجيش ودوره.

سبق أن قلنا إنه إلى جانب قضية أزاريا، ظهرت قضايا أخرى عبرت عن التوجه الميليشيوي الذي يتجه نحوه الجيش الإسرائيلي، ويحاول الأخير مقاومتها، ليس دائماً بنجاح كبير كما حدث مع قضية أزاريا. فمثلاً يحاول حاخامو الصهيونية الدينية منع دمج النساء في الوحدات القتالية، ومنع التجربة الأولى لدمجهن في سلاح الدبابات، ونزع الشرعية عن منظمات حقوقية إسرائيلية تنتقد الجيش وممارسته في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل منظمة "لنكسر الصمت". هذه الأمور كلها تدل على تعزيز الأبعاد الميليشيوية في الجيش الإسرائيلي والتي تنمو على أرضية أن الجيش هو "جيش الشعب"، إذن فليكن كما تطالب به العامة.

إجمال

عالج المشهد العسكري والأمني الإسرائيلي جوانب عديدة من خلال التركيز على جانبين مهمين سوف يساهمان في تشكيل هذا المشهد في السنوات المقبلة: الأول يتعلق بالتحويلات الداخلية في الجيش الإسرائيلي والتي تعمل على تكريس ما أطلق عليه الفصل البعد الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي، والثاني بتغير التحديات العسكرية والأمنية في البيئة الإقليمية لإسرائيل علاوة على تحولات في التقديرات الإسرائيلية لجوهر التهديدات التي ستواجه إسرائيل في السنوات المقبلة.

بالنسبة للجانب الأول تم الكشف عن تحولات تتعلق بعلاقة الجيش الإسرائيلي مع المجتمع اليهودي الإسرائيلي ومركباته المختلفة والتي تفجر الجوهر المكبوت في الجيش الإسرائيلي المتعلق بالمركب الميليشيوي له والذي كُبت عام ١٩٤٨، نحو تأسيس جيش عصري يحدث قطيعة مع الميليشيات العسكرية اليهودية في فترة اليشوف، إلا إن هذا المكبوت ظل ينتظر لحظة تفجيره. وقد شكل العام الماضي عاماً مهماً في سيرة تعزيز الجوهر الميليشيوي في الجيش الإسرائيلي. وقد ظهر البعد الميليشيوي في أحداث عدة أبرزها محاكمة الجندي إيئور أزاريا الذي قتل الفلسطيني الجريح عبد الفتاح الشريف، وتأثير حاخامي الصهيونية الدينية على الجيش ومطالبتهم الجيش بأن ينسجم مع التوجهات والتشريعات الدينية، خاصة وأن أبناء الصهيونية الدينية بات لهم وجود كبير ومؤثر في مفاصل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وظهر ذلك مؤخراً في معارضة حاخامي الصهيونية الدينية المؤثرين مشروع الجيش دمج النساء بشكل أكبر في الوحدات القتالية، ومطالبتهم الجنود عبر فتوى دينية برفض الخدمة العسكرية في هذه الوحدات.

أما الجانب الثاني الذي بات يؤثر على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فهو العامل الخارجي والذي يتحدد بتغير خارطة التهديدات الأمنية والعسكرية لإسرائيل، وتصور إسرائيل المختلف لهذه التهديدات. ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **أولاً:** لا تزال المؤسسة العسكرية تعتبر الخطر على الجبهة الشمالية المتمثل في حزب الله الخطر الأكبر والأهم على الأمن القومي الإسرائيلي. وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن حزب الله طور في السنوات الأخيرة من منظومته الصاروخية التي تقدر بعشرات الآلاف من الصواريخ، علاوة على تحسين منظومته القتالية التي اكتسبها في الحرب الأهلية في سورية، ورغم التصورات الإسرائيلية لهذا التهديد في معادلة الحروب غير المتساوية (جيش منظم مقابل ميليشيا عسكرية متطورة) فإن التصورات الإسرائيلية تجمع على أن انشغال حزب الله في الحرب الدائرة في سورية يؤجل أي صراع بين الطرفين، لكن في الوقت ذاته تشير التقديرات إلى أنه في أي حرب مقبلة بين إسرائيل وحزب الله سوف يكون الجيش اللبناني طرفاً فيها، وستكون حرباً مدمرة للبنان على صعيد البنية التحتية.

- **ثانياً:** على الجبهة الجنوبية تواجه المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية تحديين: الأول يتمثل بحركة حماس، والثاني يتمثل في "ولاية سيناء" في سيناء، وهو تنظيم تابع لداعش. وتواجه إسرائيل الخطر الثاني ضمن تنسيق مع مصر. أما بالنسبة لحماس فهناك إجماع تقريباً بين الخبراء الإسرائيليين وحتى السياسيين الإسرائيليين على أن الحرب المقبلة مع حماس يجب أن تكون الأخيرة، حيث أن على إسرائيل أن تحسم هذه المعركة حتى لو اضطرت إلى احتلال قطاع غزة، غير أن هذه المسألة تبقى محل تقديرات سياسية أيضاً، فإسرائيل ترى في الوضع الحالي على المستوى السياسي مريحا لها تستطيع من خلاله إدارة سياستها تجاه الفلسطينيين في حالة الانقسام.

- **ثالثاً:** التحدي على مستوى اقتراب الحرب السورية من الحدود، فإسرائيل باتت أكثر قلقاً من اقتراب الحرب إلى حدودها، ومن بناء مواقع متقدمة لإيران وحزب الله على الحدود في هضبة الجولان، وجاءت زيارة نتنياهو لروسيا في شهر آذار ٢٠١٧، تأكيداً على هذه المخاوف.

- **رابعاً:** تحاول إسرائيل تطوير منظومة الردع تجاه البيئة الإقليمية عموماً وتجاه إيران خصوصاً، وعلى الرغم من أن التهديد العسكري التقليدي لإسرائيل قد تراجع في السنوات الأخيرة بعد اندلاع الثورات العربية، إلا إن إسرائيل لا تزال تعزز من قدراتها التقليدية ذات الطابع الردعي.

الهوامش

- ١ معاريف، ٢٠١٧/٣/٢.
- ٢ معاريف، ٢٠١٧/٣/٣.
- ٣ نداف شرغاي، هل حفر حزب الله أنفاقاً تحت الحدود في الشمال، إسرائيل هيوم، ٢٠١٧/٣/٢.
- ٤ مثير إلران، تهديد الأنفاق ليس استراتيجياً، موقع YNET، ٢٠١٧/٣/٢.
- ٥ عاموس هرتيل، بينيت: ينبغي عدم التفريق بعد اليوم بين الحكومة اللبنانية وحزب الله، هآرتس، ٢٠١٧/٣/١٠.
- ٦ عاموس يادلين، "تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي، صورة الوضع ومواجهة التحديات" في تقييم وضع إسرائيل الاستراتيجي ٢٠١٦-٢٠١٧، عنات كورتس وشلومو بروم (تل أبيب، معهد دراسات الأمن القومي، كانون الأول ٢٠١٦)، ص ٢١٥-٢٣١ المصدر السابق.
- ٧ دان شيفطان، الميزان الاستراتيجي العام لأمن إسرائيل القومي الحلبتين الإقليمية والدولية مشجع جداً، موقع YNET، ٢٠١٧/١/١٧.
- ٨ على الرابط www.ynet.il/articles/0,307,4003685,00html
- ٩ يواف ليمور، قادة الجبهات الإسرائيلية يرسمون خارطة التهديدات والفرص، إسرائيل هيوم، ٢٠١٦/٤/٢٢ (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ١٠ يديعوت أحرונوت، ٢٠١٦/٩/١٨.
- ١١ عاموس هرتيل، محاكمو أزاريا: جيش الشعب مقابل ممثلي الشعب، هآرتس، ٢٠١٧/١/٦، أنظر الرابط: Haaretz.co.il/news/politics/premium-1.3220799 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ١٢ أقوال ليفني مقتبسة من مقال: نوعا بورشطاين، قضية أزاريا- السردية الشرقية، هآرتس، ٢٠١٧/١/٥، أنظر الرابط: Haaretz.co.il/news/opinions/premium-1.3220131 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ١٣ عاموس هرتيل، لم تكن هناك حاجة لخبير متفجرات لفحص المخرب، هآرتس، ٢٠١٦/٣/٣١، ص: ١.
- ١٤ رعان بن تسور، نائب رئيس هيئة الأركان: مخيف أن تكون بيننا سيرورات حدثت في ألمانيا قبل ٧٠-٨٠ عاماً، موقع Ynet، ٢٠١٦/٥/٢٠ أنظر الرابط: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,4799480,00.html> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ١٥ شلومو تسيزانا، نتياهو: أقوال غولان تسفيه للكارثة، صحيفة إسرائيل هيوم، ٢٠١٦/٥/٨، أنظر الرابط: <http://www.israelhayom.co.il/article/379607> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ١٦ يواف زيتون، أيزنكوت لطلاب ثانويين، لا أريد جندياً يفرغ خزان رصاصه على صبية مع مقص، موقع ynet، ٢٠١٦/٢/١٧، أنظر الرابط: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,4767370,00.html> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ١٧ ليلخ شوفال وآخرون، عاصفة رئيس هيئة الأركان: الدعم والتنديد، إسرائيل هيوم، ٢٠١٦/٢/١٩، أنظر الرابط: <http://www.israelhayom.co.il/article/358083> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ١٨ أنظر تقريراً حول النقاش الطائفي- الإثني وراء محاكمة أزاريا عند: أبنس الياس، ملعوننا، ملحق غليريا-هآرتس، ٢٠١٦/٧/٢٢، ص: ٩.
- ١٩ نوعا بورشطاين، قضية أزاريا- السردية الشرقية، هآرتس، ٢٠١٧/١/٥، أنظر الرابط: Haaretz.co.il/news/opinions/premium-1.3220131 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ٢٠ رامي كمي، الفيل الشرقي لمحكمة أزاريا، هآرتس، ٢٠١٧/١/١٧؛ نوعا بورشطاين، قضية أزاريا- السردية الشرقية، هآرتس، ٢٠١٧/١/٥، أنظر الرابط: Haaretz.co.il/news/opinions/premium-1.3258866 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ٢١ يغيل ليفي، الجيش الإسرائيلي تحول إلى جيش طبقي طائفي، هآرتس، ٢٠١٧/١/١٦، أنظر الرابط: <http://www.haaretz.co.il/opinions/premium-1.3239407>
- ٢٢ روجل الفر، تقرير برنامج "عوفدا" حول إليئور أزاريا يكشف عورة ايزنكوت، هآرتس، ٢٠١٦/١٢/١، أنظر الرابط: <http://www.haaretz.co.il/gallery/television/tv-review/premium-1.3139136> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).
- ٢٣ يغيل ليفي، خطورة إحصاء الجثث، هآرتس، ٢٠١٧/٢/٢٦، أنظر الرابط: <http://www.haaretz.co.il/opinions/premium-1.3885276> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٣/١٥).

المشهد الاقتصادي الإسرائيلي: أداء جيد ونمو غير متوازن

د. عاص أطرش

مدخل

تميز عام ٢٠١٦ بوتيرة نمو معتدلة عالميا، وتباطؤ في الطلب، وبعد عدة سنوات من التراجع، تحولت وتيرة النمو في الاقتصاد الإسرائيلي وتحسن أدائه، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي، وساهمت مركبات الناتج المحلي في دعم هذا النمو، مما ينبئ بتحسن مستقبلي ضمن المعطيات الحالية. لقد عصفت بالاقتصاد العالمي عاصفتان، الأولى في منتصف عام ٢٠١٦ وهي قرار بريطانيا الانسحاب من دول الاتحاد الأوروبي والمخاوف التي ساورت الكثيرين من انسحاب دول أخرى من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى بالكثير من دول العالم إلى إعادة حساباتها الاقتصادية وخططها المستقبلية. والثانية في آخر عام ٢٠١٦ بعد انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، خاصة أن ترامب يعتبر أكثر يمينيا، ليس فقط سياسيا وإنما اقتصاديا وساورت الكثير وما زالت تساور من دول العالم المخاوف من احتمال تأثر العالم اقتصاديا على اثر تصريحاته وخطواته الأولى عند تسلم مقاليد الحكم. على الرغم من هذه العواصف، ارتفعت الصادرات الإسرائيلية، وخاصة صادرات الخدمات في التكنولوجيا العليا، واستمر الفائض في الميزان التجاري رغم التراجع في الصادرات السلعية، وارتفع أيضا الاستثمار في الأصول الثابتة وازداد الطلب المحلي بنسب عالية، الأمر الذي أوصل إلى تحسن معدل النمو الاقتصادي.

تحولت وتيرة النمو في الاقتصاد الإسرائيلي وتحسن أدائه، وارتفع معدل نمو الناتج المحلي، وساهمت مركبات الناتج المحلي في دعم هذا النمو، مما ينبئ بتحسن مستقبلي.

استناداً إلى الظروف العالمية والمحلية، يستعرض فصل المشهد الاقتصادي الإسرائيلي، أهم التطورات والتحوليات خلال العام ٢٠١٦، اعتماداً على معطيات المصادر الحكومية وغير الحكومية المختلفة حول الحسابات القومية، ويعرض الجزء الأول في هذا الفصل أحد اهتمامات الاقتصاد الكلي وهو معدل النمو من خلال الوقوف على التحولات في الناتج المحلي ومركباته، كما ذكرت أعلاه، ويسهب إلى حد ما في استعراض أهم التحولات في الناتج المحلي مقارنة مع دول العالم المتطورة والصاعدة، وينتقل ليعرض باختصار مساهمة كل من الطلب المحلي، الاستثمار، الإنفاق العام، ويسهب في مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي خلال العام ٢٠١٦، مع مقارنات مع السنوات السابقة، حتى يتمكن المطلع على هذا التقرير من الوقوف على أهمية كل مركب من مركبات الناتج في عملية النمو ومقارنتها مع سنوات سابقة واقتصاديات الدول المتطورة، الصاعدة والنامية ومدى الملائمة مع أحد مركبات التنمية الاقتصادية. ويستمر الجزء الأول في عرض اهتمام آخر من اهتمامات الاقتصاد الكلي وهو التضخم المالي ويستعرض أهم العوامل المحلية والعالمية التي أثرت على تغيير الأسعار والتنبؤات في المدى القريب وفق المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية وعرض الأرصدة النقدية الحقيقية، ثم ينتقل إلى اهتمام آخر في الاقتصاد الكلي وهو معدل البطالة، من خلال التركيز في سوق العمل، التوظيف والتشغيل والبطالة وهيكلية سوق العمل.

نعرض في الجزء الثاني من المشهد الاقتصادي السياسات المالية والنقدية ونلقي الضوء في البداية على ميزانية الحكومة بكونها تجسد الخطة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرجوة من خلالها، ولأن بنود إنفاقها تبرز بشكل واضح سلم أولويات الحكومة من خلال التخصيص النسبي للإنفاق في المجالات المختلفة، المدنية والأمنية ومن خلال إبراز العجز في الميزانية وطرق تسديد هذا العجز ثم نتطرق إلى الدين الحكومي والدين العام والتدريج الائتماني عالمياً الذي يؤشر إلى حد ما على مدى الاستقرار الاقتصادي وتشكل مؤشرا للمستثمرين المحليين والأجانب والحكومات والمؤسسات المالية العالمية على قدرة الاقتصاد على تجنيد القروض والقدرة على تسديدها. ومنتقل في هذا الجزء إلى السياسات النقدية وخصوصاً إلى نسبة الفائدة المقررة من قبل البنك المركزي لتزودنا بمؤشر على السياسات النقدية المتوافقة مع السياسات النقدية في الدول المتطورة. ويعرض هذا الجزء احتياطي العملة الأجنبية والقدرة على استخدامها في حالات الطوارئ. وفي نهاية الجزء الثاني نستعرض عدم

التوازن في السياسة المالية الذي ينبع بالأساس من سياسية تمييزية ضد مجموعة سكانية أصلانية فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية.

أما الجزء الثالث والأخير فيتناول أحد المواضيع المركزية الموجودة في مقدمة جدول النقاش الجماهيري حول التوزيع العادل للثروات الطبيعية (الغاز) التي من المفترض أن تكون ملكا للجمهور، ويركز فيها على الجانب الاقتصادي.

١. الناتج المحلي الإجمالي ومركباته

١,١ معدل النمو

تدل التقديرات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦، بلغ ١٢٢٤ مليار شيكل بزيادة ٣,٨٪ عن عام ٢٠١٥، وتشير توقعات بنك إسرائيل أن معدل نمو الناتج في عام ٢٠١٧ سيكون ٣,٢٪.

^١ وتظهر البيانات أن معدل النمو في الناتج المحلي في الربع الأول لعام ٢٠١٦ بالحسابات السنوية، بلغ ٣,٣٪ وفي الربع الثاني بلغ ٥٪ وفي الربع الثالث ٣,٦٪. أما الناتج التجاري فيقدر بـ ٩٠٥ مليار شيكل بزيادة ٣,٩٪ عن العام السابق مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢,٣٪ في عام ٢٠١٥ و ٣,١٪ في عام ٢٠١٤. لقد بلغ معدل نمو الناتج التجاري في الربع الأول من عام ٢٠١٦ ما قيمته ٢,٥٪ وفي الربع الثاني ٥,٤٪ وفي الربع الثالث ٤,٢٪ في الحسابات السنوية،^٢ ومن المتوقع أن ينمو الناتج التجاري في الربع الرابع بمعدلات مشابهة للربع السابق ويتوقع بنك إسرائيل نموا بمقدار يزيد عن ٣٪ في العام القادم، الأمر الذي يعكس القوة المالية للقطاع التجاري.^٣

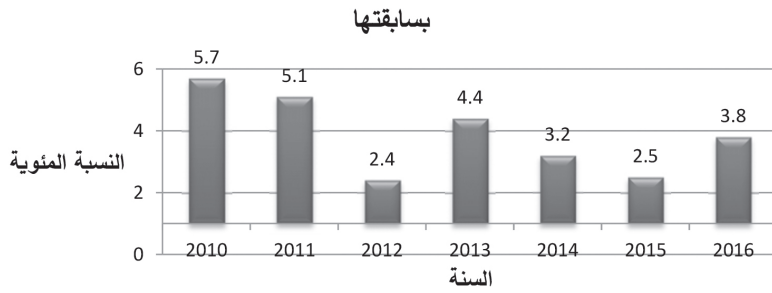
ابتداءً عام ٢٠١٦ بنوع من المخاوف الاقتصادية، خاصة إن المؤشرات الأولية للبيانات الإحصائية حول الأداء الاقتصادي في الربع الأول لم تكن ملائمة للتوقعات، كما وشهد هذا العام تباطؤا عالميا على الطلب. لكن استيفاء معطيات الربع الأول ومعطيات الربع الثاني أظهرت تحولا إيجابيا في الأداء الاقتصادي، وتبين أن معدل النمو في الناتج المحلي للعام ٢٠١٦ أعلى من العامين السابقين، كما يظهر في شكل رقم ١. ففي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بلغ معدل النمو ٣,٢٪ و ٢,٥٪ على التوالي. مما يظهر أن هناك بداية تحول في معدلات النمو مستقبلا إذا كانت الاتجاهات مشابهة لما حدث في عام ٢٠١٦ وخصوصا أن الاستثمار الإجمالي ازداد بـ ٦,٤٪ وهي أعلى نسبة زيادة في الاستثمار منذ العام ٢٠١٢، وأن الادخار الشخصي بلغ ١٦,٢٪ من الدخل المتاح وهي أيضا أعلى نسبة ادخار من الدخل المتاح منذ عقد من الزمان.

تدل التقديرات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦، بلغ ١٢٢٤ مليار شيكل بزيادة ٣,٨٪ عن عام ٢٠١٥.

توقعات بنك إسرائيل: معدل نمو الناتج في عام ٢٠١٧ سيكون ٣,٢٪.

معدل النمو في الناتج المحلي للعام ٢٠١٦ أعلى من العامين السابقين.

شكل رقم 1: التغيير في الناتج المحلي الإجمالي % كل سنة مقارنة

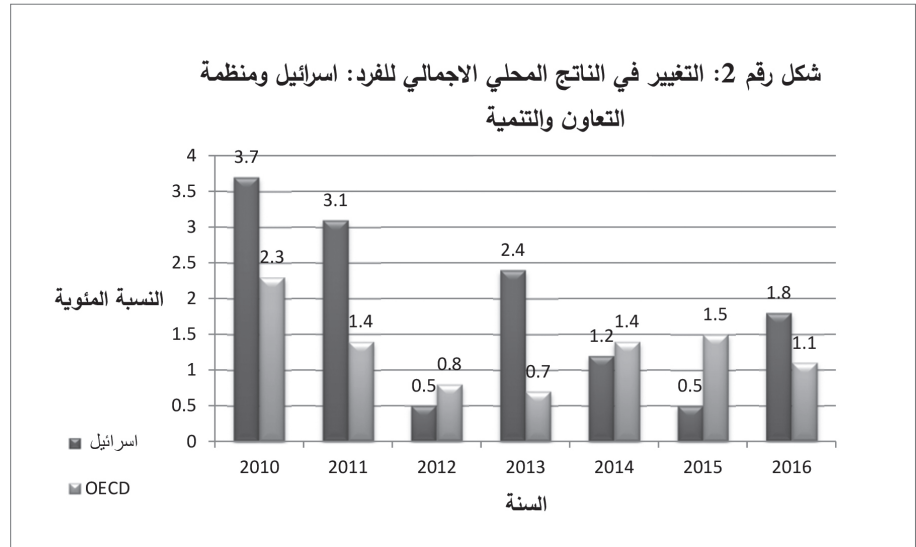


المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٧ - القدس.

لقد تميز العالم في العام ٢٠١٦ بوتيرة نمو معتدلة، وتباطؤ في الطلب وتقلبات عالية في أسواق المال، وتغييرات جيو سياسية، إضافة إلى أزمة اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي، وبلغت قمة هذه التحولات في منتصف العام، عند خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ومع نهاية العام، تحول الحكم إلى الجمهوريين في الولايات المتحدة وانتخب ترامب رئيسا للولايات المتحدة، ومع أن هذه التحول في السياسة الأميركية لم ينعكس في عام ٢٠١٦ على الاقتصاد العالمي، ولكن التوقعات أن التأثير سيكون خلال العام ٢٠١٧ وأن حالة الترقب ما زالت تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي العالمي. ضمن هذه الظروف، بلغ معدل النمو العالمي ٣,١٪، وتشير التنبؤات أن معدلات نمو الاقتصاد العالمي في العامين القادمين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ستكون على التوالي ٣,٤٪ و ٣,٦٪، ويتوقع أن ينتهي عام ٢٠١٦ استنادا للمعطيات الأولية بمعدل نمو في الاقتصادات المتقدمة بـ ١,٦٪ مع توقعات لعام ٢٠١٧ بمعدل نمو ١,٩٪ و ٢,٢٪ لعام ٢٠١٨، أما معدل النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فقد بلغ ضمن المعطيات الحالية ٤,١٪ ويتوقع أن يصل في عام ٢٠١٧ إلى ٤,٥٪ وفي عام ٢٠١٨ إلى ٤,٨٪، أما معدل النمو العالمي حسب أسعار الصرف القائمة على السوق فقد بلغ ٢,٤٪.

ضمن المعطيات المذكورة أعلاه، اعتبر معدل نمو الاقتصاد الإسرائيلي مرضيا لمتخذي القرارات الإسرائيلية وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة ووزير مالىته بعدة مناسبات، خاصة أن النمو في الناتج المحلي للفرد بلغ ١,٨٪ وهو أعلى من دول منظمة التعاون والتنمية (إسرائيل عضو فيها) والتي بلغ معدل نمو الناتج المحلي للفرد فيها ١,١٪، بعد أن كانت معدلات النمو في الناتج المحلي للفرد أعلى في دول منظمة التعاون والتنمية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤ كما يظهر في شكل رقم ٢.

تميز الاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠١٦ بوتيرة نمو عالية في قطاع المعلومات والاتصالات، إذ بلغ معدل النمو في هذا القطاع ٦,٩٪



المصدر: معطيات دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٧ - القدس.

من الجدير بالذكر أن معدل النمو في الناتج المحلي للفرد في كل من إسبانيا وإيرلندا بلغ في عام ٢٠١٦ على التوالي ٤,٣٪ و ١,٣٪، بينما كان في كل من ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، اليابان، الولايات المتحدة، إيطاليا وكندا أقل من نمو الناتج المحلي للفرد في إسرائيل.^٧

تميز الاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠١٦ بوتيرة نمو عالية في كل من قطاع المعلومات والاتصالات، إذ بلغ معدل النمو في هذا القطاع ٩,٦٪ وهو القطاع التي يعتمد على التكنولوجيا العليا وخدمات الهايتك، ثم تلاه قطاع التجارة وخدمات الضيافة إذ بلغ معدل النمو ١,٦٪ وهو القطاع التي يعتمد على الاستهلاك المحلي والسياحة والضيافة، وقطاع البناء ٤,٥٪ الذي هو أيضا قطاع يعتمد على الاستثمار في المباني السكنية وغير السكنية.

يشير تقرير الموارد واستعمالاته لعام ٢٠١٦ أن مجمل الموارد بلغت ١٥٦٠ مليار شيكل، وتشمل الموارد كلا من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة ١٢٢٤ مليار شيكل والاستيراد بقيمة ٣٣٥ مليار شيكل. من جهة ثانية توزعت الاستعمالات كالآتي: ٤٣٪ للاستهلاك الشخصي، ١٧٪ للاستهلاك الجماهيري، المدني والأمني، ١٦٪ للاستثمار الخام المحلي و ٢٤٪ تصدير السلع والخدمات. وبلغت نسبة النمو الأعلى خلال عام ٢٠١٦ في الاستثمار الخام المحلي، حيث وصل معدل النمو ٤,٦٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٣,٢٪ عام ٢٠١٥ وبلغ الارتفاع على الاستهلاك الشخصي ١,٦٪، مقارنة بـ ٣,٤٪ عام ٢٠١٥ و ٢,٢٪ في منظمة دول التعاون والتنمية، وزاد الإنفاق على الاستهلاك الجماهيري بـ ٨,٣٪ مقارنة بـ ٣,٣٪ في عام ٢٠١٥. أما استيراد السلع والخدمات فقد

ارتفع بـ ٩,٢٪ مقارنة بانخفاض ٠,٥٪ في عام ٢٠١٥. وبالمجمل فإن مساهمة الإنفاق على الاستهلاك الشخصي لمعدل النمو بلغ ٣,٣٪ وساهم مجمل الاستثمار المحلي بـ ١,٣٪ أما تصدير السلع والخدمات فقد ساهم بـ ٠,٩٪ وساهم الإنفاق على الاستهلاك العام بـ ٠,٩٪، أما استيراد السلع والخدمات فقد ساهم بنقص ٢,٥٪.^٨

١,١,١ الإنفاق على الاستهلاك الشخصي

إن التمتع بالإنفاق على الاستهلاك الشخصي الذي كانت له المساهمة الكبرى في الناتج المحلي الإجمالي، يظهر أن معدل النمو للفرد بلغ ٤٪ وهو أعلى نمو للفرد منذ فترة طويلة، إذ بلغ النمو للفرد في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٣,٢٪ وفي العام ٢٠١٠ بلغ ٣٪ والجدير بالذكر أن النمو في ٢٠١٠ كان أعلى نسبة نمو في السنوات السبع الأخيرة باستثناء عام ٢٠١٦. وتتميز النمو في الإنفاق الشخصي بنسبة نمو على السلع المعمرة، بلغت ١٠,٨٪ وعلى السلع غير المعمرة ٣,٤٪، فيما بلغ النمو في ٢٠١٥ على السلع المعمرة ناقص ١,٨٪ والسلع غير المعمرة ٢,٦٪، وتوزع التغيير (النمو) في الإنفاق الشخصي كالآتي: ٣,٤٪ على السلع الغذائية، المشروبات والسجائر، ٥,٢٪ على السلع الصناعية للاستهلاك الجاري، ٣,٢٪ الخدمات، ٣,٤٪ الوقود الكهرباء والمياه، ١,٧٪ السكن، ٥٪ سلع شبه معمرة، ١٠,٨٪ سلع معمرة و ١٣٪ استهلاك الإسرائيليين في خارج البلاد.^٩

١,١,٢ الاستثمار في الأصول الثابتة

منذ العام ٢٠١١، انخفض الاستثمار في الأصول الثابتة بوتيرة عالية، فبعد أن شهد عام ٢٠١١ ارتفاعا نسبته ١٣,٨٪ مقارنة بـ ٢٠١٠، تسارعت وتيرة الانخفاض إلى أن وصلت إلى صفر في عام ٢٠١٤ و ٠,١٪ في عام ٢٠١٥ ولكن عام ٢٠١٦ شهد قفزة جدية وارتفع الاستثمار في الأصول الثابتة بـ ١١٪. فقد ارتفع الاستثمار في السكن بـ ٨,١٪ وكان الارتفاع في باقي القطاعات الاقتصادية ١٢,٥٪ مقارنة بارتفاع ٢,٢٪ في السكن في عام ٢٠١٥ وانخفاض في باقي القطاعات بـ ١٪. ويشمل الاستثمار في القطاعات الأخرى كلا من الآلات والمعدات التي ارتفعت بـ ٢٠,٨٪، الاستثمار في البناء الغير سكني الذي شهد ارتفاعا بـ ٢٪ ووسائل المواصلات التي ارتفعت بـ ٥٨٪، أما الاستثمار في منتجات الملكية الفكرية فقد ارتفع بـ ١,٢٪. وعند مقارنة الاستثمار في الأصول الثابتة مع الدول المتقدمة تبين أن الاستثمار في دول منظمة التعاون والتنمية ارتفع بـ ١,٤٪ خلال العام ٢٠١٦، وكان النصيب الأكبر لكل من هولندا واسبانيا، حيث بلغ الارتفاع ٦,٢٪ و ٤,٣٪ على التوالي وفي ألمانيا بلغ الارتفاع في الاستثمار في الأصول الثابتة ٢٪ وفرنسا ٢,٨٪ والولايات المتحدة الأميركية ٠,٦٪.^{١٠}

تميز الاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠١٦ بوتيرة نمو عالية في قطاع المعلومات والاتصالات، إذ بلغ معدل النمو في هذا القطاع ٦,٩٪

١,١,٣ الإنفاق العام

ساهم الإنفاق العام كما ذكر سابقا بـ ٠,٩٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦. وخلال السنة المالية انفق ١٧٪ من الموارد- أي ما يعادل ٢٧١,٥ مليار دولار- وبتزايد بلغت ٣,٨٪ عن ٢٠١٥ توزعت بين الإنفاق المدني والإنفاق الأمني، حيث ازداد الإنفاق المدني بـ ٤,٣٪ خلال عام ٢٠١٦ مقابل زيادة بـ ٣,٥٪ في العام ٢٠١٥ و ٢,٨٪ في العام ٢٠١٤ أما النمو في الإنفاق الأمني فقد بلغ ٢,٥٪ مقارنة بـ ٢,٧٪ في عام ٢٠١٥ و ٦,٣٪ خلال العام ٢٠١٤ و ٣,٣٪ خلال العام ٢٠١٣ و ٣,٤٪ خلال العام ٢٠١٢ وانخفض بـ ٠,٦٪ خلال العام ٢٠١١. الأمر الذي يعزز العلاقة الموجبة بين الإنفاق الأمني والأجواء الجيو سياسية، فكما تبين البيانات، ارتفع الإنفاق الأمني في السنوات التي شهدت حربا على غزة. لذا فإن العجز الحكومي ارتفع عام ٢٠١٦ بـ ٢,٢٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ١,٦٪ في عام ٢٠١٥ و ٢,٣٪ في عام ٢٠١٤، فيما بلغ العجز ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢.

١,١,٤ التجارة الخارجية

في العام ٢٠١٦، تغير اتجاه التصدير الإسرائيلي وارتفعت الصادرات بـ ٣٪ مقارنة بانخفاض بلغ ٤,٣٪ في عام ٢٠١٥ وبلغ النمو بدون المجوهرات والستارت أب (Start-up) ١,٤٪، فيما كان انخفاض بـ ٢,٧٪ في عام ٢٠١٥. لذا من الضروري التمييز بين صادرات السلع وصادرات الخدمات كما تقسمها وزارة المالية الإسرائيلية^{١١} وذلك لأن صادرات السلع تتأثر من التحولات في الأسواق العالمية والأسعار التنافسية في العالم، وتأثير التكلفة المحلية والارتفاع في أجرة العمال وانفتاح الأسواق العالمية وخاصة نظام الجمارك والحماية، إضافة لسعر الصرف الذي شهد في السنوات الأخيرة ارتفاعا في قيمة الشيكال بالنسبة للعملات الأجنبية. أما تصدير الخدمات من إسرائيل فيعتمد بالأساس على التكنولوجيا العليا (الهيايتك) ويتأثر أقل من التحولات الاقتصادية العالمية وأكثر من عرض الخدمات في هذا المجال وأسعارها. فصادرات السلع الإسرائيلية انخفضت بين ١,٩٪ إلى ٢٪ مقارنة بـ ٦,٨٪ خلال عام ٢٠١٥، وبلغ إجمالي صادرات السلع بدون التصدير لمناطق السلطة الفلسطينية ٥٢ مليار دولار، أما إجمالي صادرات السلع بدون المجوهرات فقد بلغت ٤٤ مليار دولار بانخفاض ٣٪ عن عام ٢٠١٥. وكذلك انخفض التصدير الصناعي بـ ٣,٥٪ وبلغ ٤٣ مليار دولار ويشكل هذا الفرع ٨٤٪ من مجمل صادرات السلع^{١٢} مقابل انخفاض بـ ٤,٣٪ في عام ٢٠١٥. يدل هذا

في العام ٢٠١٦، تغير اتجاه التصدير الإسرائيلي وارتفعت الصادرات بـ ٣٪ مقارنة بانخفاض بلغ ٤,٣٪ في عام ٢٠١٥.

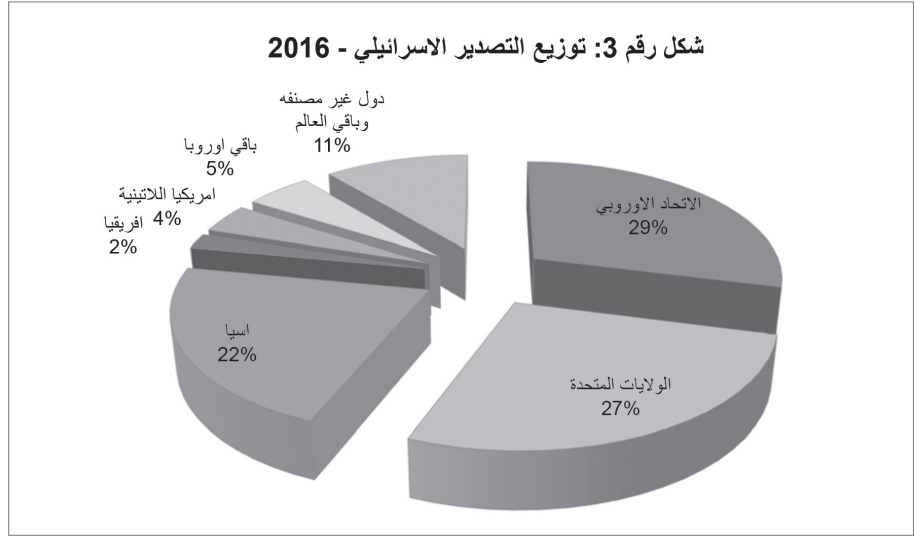
يعتمد تصدير الخدمات من إسرائيل فيعتمد بالأساس على التكنولوجيا العليا (الهيايتك).

الاتجاه على ضعف ما في تصدير السلع، خاصة في ظل التباطؤ في السوق العالمية، ويدل كذلك على أداء منخفض وعدم قدرة على مواكبة الطلب العالمي الذي هو في الأساس يسير بوتيرة منخفضة، فعلى سبيل المثال في السنوات الثلاث الأخيرة نمت التجارة الخارجية بمعدل سنوي يقارب ٢٪، بينما نما التصدير الإسرائيلي بما يقارب ٥,٠٪. وكما تقول وزارة المالية الإسرائيلية تبين أن مقياس متوسط المرونة كان ١,٥ بين التصدير الإسرائيلي والتجارة الخارجية بين السنوات ٢٠٠٢-٢٠١٢، بينما تبين أن قياس متوسط المرونة أظهر نتيجة سلبية وقريبة لواحد في السنوات الأخيرة.^{١٣} أما الصادرات الزراعية فقد ارتفعت ب ٣,٠٪ مقابل انخفاض ب ١١,٤٪ في عام ٢٠١٥. من ناحية ثانية ارتفعت مجمل الخدمات ب ٨,٠٪ مقابل ٢,٠٪ في عام ٢٠١٥ وارتفعت الخدمات الأخرى ب ٩,٣٪ مقابل ٢,٠٪ في عام ٢٠١٥ وكذلك الخدمات السياحية ارتفعت ب ٢,٩٪ مقابل انخفاض ب ٤,٠٪ في عام ٢٠١٥. وبلغ إجمالي تصدير الخدمات في العام ٢٠١٦، ٤٠ مليار دولار. وتشير البيانات أن قطاع البرمجة والحوسبة يقود النمو في قطاع الخدمات ويشمل خدمات تطوير البرامج، خدمات حماية المعلومات والسايبير، خدمات الحوسبة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، وقد نما هذا القطاع ب ١٨٪ وبلغت إجمالي الصادرات فيه ١٣ مليار دولار، أما خدمات البحث والتطوير فنمت ب ٣٠٪ وبلغ إجمالي التصدير للبحث والتطوير ٥ مليار دولار.^{١٤}

انخفضت قيمة الصادرات إلى دول
الاتحاد الأوروبي ب ٥٪

يرتبط حجم الصادرات حسب المناطق الجغرافية العالمية بالتغيرات الحاصلة في القطاعات التصديرية المختلفة، فلقد ساهم على سبيل المثال انخفاض حجم الصادرات في قطاع الكيماويات في انخفاض قيمة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، كذلك ساهم انخفاض قيمة الصادرات في العناصر الالكترونية في انخفاض قيمة الصادرات إلى الدول الآسيوية.^{١٥} فحسب القياسات الأولية انخفضت قيمة الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي ب ٥٪ ووصلت إلى ١٢,٨ مليار دولار، وتشكل ٢٩٪ من مجمل الصادرات بدون المجوهرات (شكل رقم ٣). وبرز الانخفاض في الصادرات في كل من فرع الأدوية والكيماويات وبالذات إلى كل من بريطانيا وفرنسا. من جهة ثانية ارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة ووصل النمو إلى ٦٪ وبلغ حجم الصادرات ١١,٧ مليار دولار ويشكل ٢٧٪ من مجمل صادرات إسرائيل. لقد كان الارتفاع في العديد من الفروع بارزا من بينها الأدوية والأجهزة الطبية. وبلغ التصدير إلى آسيا ٩,٨ مليار دولار بانخفاض ١٤٪ عن عام ٢٠١٥. ويرجع هذا الانخفاض إلى الهبوط الحاد في تصدير العناصر الالكترونية وعند استثناء هذا الفرع التصديري يكون

التصدير إلى آسيا مستقرا ويشكل التصدير إلى آسيا ٢٢٪ من مجمل التصدير الإسرائيلي. وتبلغ قيمة الصادرات إلى أميركا اللاتينية ٨,١ مليار دولار وتشكل ٤٪ من الصادرات الإسرائيلية، أما التصدير إلى أفريقيا فبلغ ٧٨٠ مليون دولار وقد انخفض بشكل حاد في عام ٢٠١٦ وبلغت نسبة الانخفاض ٢٣٪، ويشكل ٢٪ من الصادرات الإسرائيلية.^{١٦}



المصدر: معطيات معهد التصدير الإسرائيلي ٢٠١٧ - قسم الاقتصاد.

تشير التوقعات لعام ٢٠١٧ أن الصادرات الإسرائيلية ستزداد بـ ٦٪ وبالقائمة الحقيقية ستزداد بـ ٤٪ وذلك بناء على توقعات البنك الدولي أن الأسواق في ٢٠١٧ ستشهد ارتفاعاً على أثر توقعات النمو المستقبلية ونمو القطاعات التجارية، لذا من المتوقع أن تصل الصادرات إلى ١٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١٧.

لا تشمل البيانات حول الصادرات الإسرائيلية، حجم الصادرات إلى فلسطين، وذلك لأن الصادرات إلى فلسطين لا تمر عبر الجمارك الإسرائيلية وإنما تجمع كل هذه المعطيات من خلال قسم ضريبة القيمة المضافة، وحتى كتابة هذا التقرير لا تتوفر معطيات دقيقة حول ذلك، لذا فالمعطيات المتوفرة هي لسنة ٢٠١٥. إذ بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية للسلع المرصودة إلى فلسطين ٣,٠٤٤ مليار دولار^{١٧} وتشكل هذه الصادرات ٥٨,٢٪ من مجمل الواردات الفلسطينية بانخفاض بلغ ٢٣,٠٨٪ عن عام ٢٠١٤ في حين انخفضت كل الواردات الفلسطينية في عام ٢٠١٥ بـ ٨,٠٥٪. ومن المتوقع أن تنخفض الواردات الفلسطينية خلال العام ٢٠١٦ بناء على المعطيات

المتوفرة حتى الآن لسنة ٢٠١٦ باستثناء الشهر الأخير،^{١٨} وعليه فمن المتوقع أن تنخفض الصادرات الإسرائيلية المرصودة إلى فلسطين.

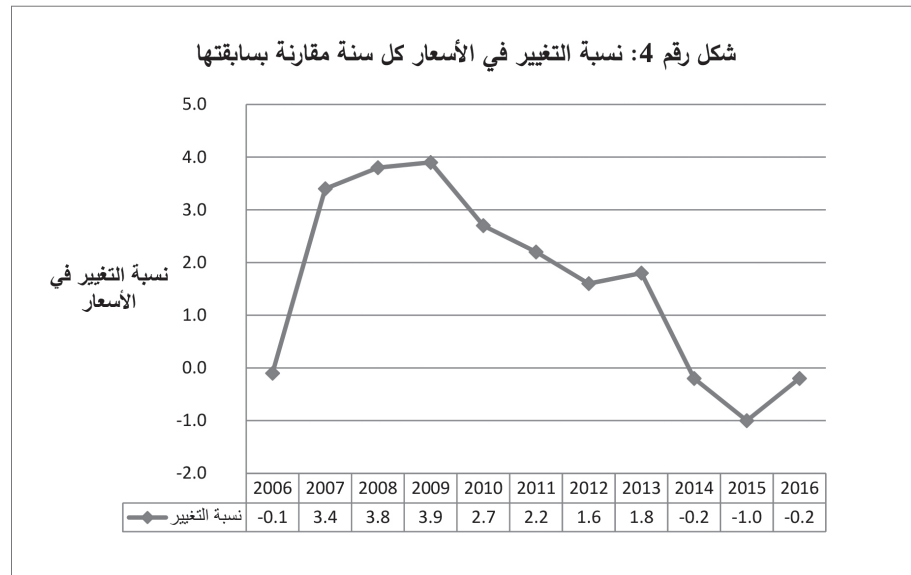
من جهة ثانية نما الاستيراد بمعدل ٩,٢٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بانخفاض ٥,٠٪ في العام السابق. عند تفصيل الاستيراد يتبين أن استيراد السلع المدنية ارتفع بـ ٨,٠٪ مقارنة بانخفاض ٤,٠٪ في العام السابق، وارتفع استيراد المجوهرات بـ ٢٢,٢٪ فيما انخفض في العام السابق بـ ١٤,٨٪. وانخفض استيراد الوقود، السفن والطائرات بـ ١,١٪ استمرارا لانخفاض بـ ٢,٠٪ في العام السابق. أما استيراد الخدمات فارتفع بـ ٦,١٪ مقارنة بـ ٣,٠٪ في العام السابق، وازدادت الواردات الأمنية بـ ٣,١٪ فيما انخفضت بـ ٧,١٪ في العام السابق. وارتفعت السفريات لخارج البلاد بـ ١٥,٢٪ مقابل ارتفاع بـ ١٣,٦٪ في العام السابق وارتفع استيراد الخدمات الأخرى بـ ٣,٨٪ مقابل انخفاض بـ ٢,٦٪ في عام ٢٠١٥.^{١٩}

١,٢ التضخم المالي- التغيير في الأسعار

في السنتين الأخيرتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كان لكل من أسعار الطاقة وتخفيض الأسعار الإدارية من قبل الحكومة، أثر ملموس على انخفاض الأسعار حيث ساهم انخفاض أسعار الطاقة بـ ١٪ في انخفاض مؤشر استعار المستهلك (CPI) وكان لانخفاض ضريبة القيمة المضافة مساهمة بـ ٠,٦٪،^{٢٠} لكن هذه المساهمة انخفضت بصورة ملموسة بعد الربع الأول لعام ٢٠١٦، وحدث بنك إسرائيل وكذلك الأسواق المالية تنبؤاتهم المرتبطة بتغيير مؤشر أسعار المستهلك وتوقعوا أن التضخم المالي في عام ٢٠١٦ سيكون صفرا وفي عام ٢٠١٧ لن يتجاوز الـ ١٪،^{٢١} وفُسّر تغيير التنبؤات بناء على وجود الاقتصاد الإسرائيلي في وضع تشغيل كامل تقريبا، وأيضا بمحددات العرض في بعض القطاعات، إضافة للضغوط التنافسية المتزايدة^{٢٢} وفي أيلول ٢٠١٦ خفضت التنبؤات من جديد، وأشارت التوقعات إلى أن مؤشر أسعار المستهلك سيتغير إلى ناقص ٢,٠٪ لأن الجهاز الاقتصادي يتجه إلى التشغيل الكامل، وأن قيمة الشيكال ارتفعت بالنسبة للعملة الأجنبية^{٢٣} فقد انخفضت أسعار السلع المتداولة بـ ١,٧٪ وارتفعت أسعار السلع غير المتداولة بـ ٤,٠٪^{٢٤} أما التغيير الفعلي في أسعار ٢٠١٦ فقد بلغ - ٢,٠٪ وجاء ملائما لتوقعات بنك إسرائيل. لقد استمر الانخفاض الذي كان في العاميين الأخيرين (شكل رقم ٤). فمنذ عام ٢٠٠٩ والذي تأثر من الأزمة الاقتصادية العالمية، تحول اتجاه الأسعار في إسرائيل وبدأ بالانخفاض بشكل تدريجي إلى أن وصل إلى قيم سلبية، وقد ساهم في الانخفاض كما ذكر أعلاه التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية.

نما الاستيراد بمعدل ٩,٢٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بانخفاض ٥,٠٪ في العام السابق.

ارتفع استيراد السلع المدنية بـ ٨,٠٪ مقارنة بانخفاض ٤,٠٪ في العام السابق



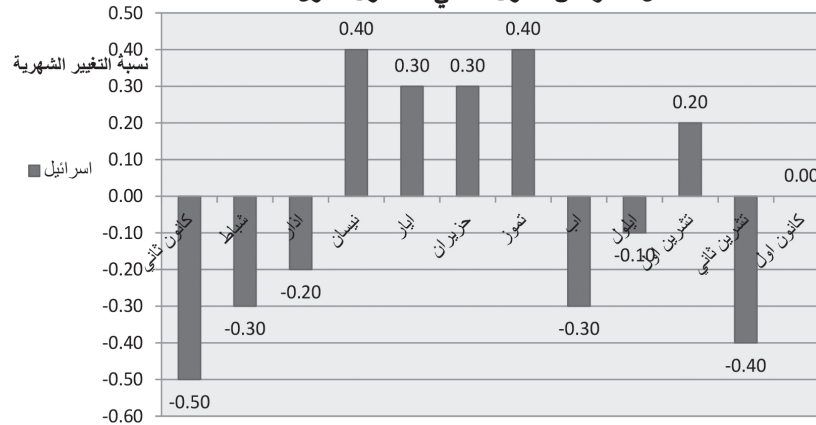
المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧ - القدس.

خلال العام ٢٠١٦ ، انخفض مؤشر أسعار المستهلك في أشهر الربع الأول والذي تأثر من العوامل التي أثرت على مؤشر أسعار المستهلك في عام ٢٠١٥ وخاصة في النصف الثاني منه ^{٢٥} وفي أشهر الربع الثاني والشهر الأول في الربع الثالث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك ليصل إلى أقصى حد في عام ٢٠١٦ في كل من نيسان وتموز، ثم عاد إلى الانخفاض ابتداء من شهر آب وفي كانون الأول ٢٠١٦ لم يحدث أي تغيير في الأسعار مقارنة بشهر تشرين الثاني (شكل رقم ٥).

لقد ساهمت كل من مجموعات السلع والخدمات الآتية في التغيرات على مؤشر أسعار المستهلك، فمجموعة خدمات الضيافة، الترفيه والسياحة انخفضت بـ ٨,٤٪ وساهمت بـ -٠,٠٨٣ في تغيير مؤشر أسعار المستهلك، تلتها مجموعة الفواكه الطازجة التي انخفضت بـ ٣,٦٪ وساهمت في الانخفاض بـ -٠,٠٣٢٥ ، ومن ثم مجموعة اللحوم والطيور والأسماك ومنتجاتهم التي انخفضت بـ ٢,٢٪ وساهمت بانخفاض المؤشر بـ -٠,٠٧٣٧ ومجموعة الوقود والزيوت للسيارات التي انخفضت بـ ١,٢٪ وساهمت بانخفاض المؤشر بـ -٠,٠٤١ من جهة ثانية ارتفعت أسعار كل من المجموعات الآتية: الأحذية ارتفعت بـ ٦,٧٪ وساهمت بـ ٠,٠٤٧٩ في تغيير مؤشر أسعار المستهلك، الألبسة ارتفعت بـ ٦,٥٪ وساهمت بـ ٠,١٥٧٩ في مؤشر الغلاء، الخضروات الطازجة ارتفعت بـ ٤,٦٪ وساهمت بـ ٠,٠٦٢٥ في تغيير المؤشر وتأمين السيارات ارتفع بـ ١,٢٪ وساهم في ٠,٠٢٩٧ في تغيير الأسعار ^{٢٦}.

شكل رقم 5: نسب التغير الشهرية في أسعار المستهلك في إسرائيل

خلال الفترة من كانون الثاني - كانون الأول 2016



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧ - القدس.

من جهة ثانية، ارتفع مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي (PPI) بـ ٠,٨ ٪ مقارنة بانخفاض بمعدل ٧,٣ ٪ في عام ٢٠١٥ وانخفاض بمعدل ٣,١ ٪ في عام ٢٠١٤. لقد تغير المؤشر بدون الوقود بـ ٠,٢ ٪ وفي عام ٢٠١٥ انخفض بـ ٢,٩ ٪ وفي ٢٠١٤ ارتفع بـ ٠,٢ ٪. ففي عام ٢٠١٦ ارتفعت أسعار المنتج في القطاعات الآتية: منتجات الألبسة بـ ٥,٤ ٪، منتجات النفط المكرر بـ ٥,٢ ٪، تصليح وصيانة الآلات والمعدات بـ ٤,٤ ٪، تصنيع المنتجات الجلدية بـ ٢ ٪، الحواسيب والأجهزة الالكترونية بـ ١,٣ ٪ والمنتجات الخشبية باستثناء الأثاث البيتي بـ ١,٢ ٪. بالمقابل انخفضت الأسعار في القطاعات الآتية: انخفاض الورق ومنتجاته بـ ٢,٩ ٪، الكيماويات ومنتجاته بـ ٢,٧ ٪، المطاط والمنتجات البلاستيكية بـ ١,٥ ٪، النسيج بـ ١,١ ٪ والمشروبات بـ ١ ٪.

لإجمال فان مؤشر القطاعات التكنولوجية المتوسطة التقليدية، ارتفع بـ ١,٦ ٪ مقارنة بانخفاض بقيمة ١٥ ٪ في العام السابق، وتشمل هذه الصناعات كلا من منتجات النفط الخام، المطاط والبلاستيك، المنتجات غير المعدنية، المعادن الأساسية، السفن، الصيانة وتركيب الأجهزة والمعدات ومنتجات أخرى. وكان ارتفاع بمعدل ١,١ ٪ في قطاع التكنولوجيا العليا مقابل انخفاض بـ ١ ٪ في العام السابق وتشمل كلا من الأدوية والحواسيب، الأجهزة الالكترونية والطائرات. وشهد قطاع التكنولوجيا المتوسطة - العليا انخفاضا بـ ١,١ ٪ مقابل انخفاض بـ ٣,٨ ٪ في العام السابق، ويشمل هذا القطاع

ارتفع مؤشر القطاعات التكنولوجية المتوسطة التقليدية بـ ١,٦ ٪ مقارنة بانخفاض بقيمة ١٥ ٪ في العام السابق.

الكيمواويات ومنتجاتها، الأسلحة والذخيرة، الأجهزة الكهربائية، الآلات والمعدات وغيرها. أما قطاع التكنولوجيا التقليدية فقد ارتفع بـ ٤,٠٪ مقابل انخفاض بـ ٣,٥٪ في العام السابق ويشمل كلا من المنتجات الغذائية والمشروبات، الألبسة والأنسجة، الورق ومنتجاته، الخشب ومنتجاته وغيرها.^{٢٧}

أما مؤشرات أسعار المدخلات (input price indexes) فقد ارتفع مؤشر أسعار مدخلات السكن ارتفاعاً بقيمة ١,٥٪ خلال عام ٢٠١٦، وارتفع مؤشر مدخلات البناء للتجارة والمكاتب بـ ١,٣٪ وارتفع مؤشر مدخلات الزراعة بـ ١,١٪.^{٢٨} إن تتبع مجمل التغيرات في مؤشرات الأسعار في عام ٢٠١٦ وبالذات في الأشهر الأخيرة لعام ٢٠١٦، يظهر أن الأسعار لن تتغير كثيراً عام ٢٠١٧ عن الوتيرة التي كانت في عام ٢٠١٦. ولكن من المتوقع أن الارتفاع في مؤشر أسعار المنتجين سيؤثر على أسعار المنتجات النهائية للمستهلك خصوصاً في ظل الزيادة في التشغيل ومن المتوقع أن يتغير اتجاه الأسعار من السالب إلى الموجب، إلا إذا تأثر الاقتصاد الإسرائيلي بعوامل خارجية وخصوصاً في حالة حدوث تغيير جدي في السياسات الاقتصادية الأميركية وتأثيرات جيوسياسية لها علاقة بإسرائيل مباشرة.

١,٣ سوق العمل ومتوسط الأجور:

شملت المؤشرات الإيجابية لعام ٢٠١٦ سوق العمل، حيث تشير المعطيات الإحصائية أن معدل البطالة انخفض إلى ٤,٨٪ مقارنة مع ٥,٣٪ في عام ٢٠١٥، في حين تراوحت معدلات البطالة بين ٥,٦٪ - ٦,٩٪ في السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٤. لقد انخفض معدل البطالة بين الرجال إلى ٤,٧٪ في عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٥,١٪ في العام السابق وانخفض بين النساء إلى ٤,٩٪ مقابل ٥,٤٪ في العام الماضي.

إن تتبع معدلات البطالة حسب الأرباع في عام ٢٠١٦، يظهر أنه في الربع الأول تجاوز ٥٪ بانخفاض عن الربع الأخير لعام ٢٠١٥، وفي الربع الثاني استمر الانخفاض ليصل إلى ٤,٥٪، ومن ثم عاد ليرتفع من جديد في الربع الثالث ليصل إلى ٥٪، وانخفض في الربع إلى دون ٥٪ ليصل في الشهر الأخير لعام ٢٠١٦ إلى ٤,٤٪.

إن مقارنة معدلات البطالة حسب المجموعات السكانية تظهر أن معدل البطالة بين اليهود بلغ ٤,٦٪ في عام ٢٠١٦ مقابل ٥,١٪ في عام ٢٠١٥. وجاء الانخفاض بوتيرة أعلى بين النساء اليهوديات، إذ انخفض معدل البطالة من ٥,١٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠١٦ بينما انخفض بين الرجال اليهود من ٥٪ في عام ٢٠١٥ إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠١٦.

تشير المعطيات الإحصائية أن
معدل البطالة انخفض إلى ٤,٨٪
مقارنة مع ٥,٣٪ في عام ٢٠١٥.

بلغ معدل البطالة بين اليهود
٤,٦٪ في عام ٢٠١٦ مقابل ٥,١٪
في عام ٢٠١٥.

في المقابل بلغ معدل البطالة بين العرب المواطنين في إسرائيل ٦,٤٪ مقابل ٦,٨٪ في عام ٢٠١٥ وشهد معدل البطالة بين الرجال العرب انخفاضا بـ ٠,٥٪ عن عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٥,٢٪ وبين النساء العربيات ارتفع إلى ٩,٢٪ بزيادة ١,٠٪ عن عام ٢٠١٥.^{٢٩} أما ظاهرة المحبطين من إيجاد عمل فقد بلغت نسبتهم ٠,٦٪ من مجمل قوة العمل ويبلغ عددهم ٢٣,٥ ألف منهم ٤٦,٤٪ من العرب^{٣٠} و ٥٣,٦٪ من اليهود.

رغم الانخفاض العام في معدلات البطالة لعام ٢٠١٦ فإن مدنا وقرى كثيرة تميزت بمعدلات بطالة عالية تصل في أقصاها إلى أكثر من ٢٠٪. وهذه المواقع السكنية هي في الأساس عربية، فحسب تقارير تشرن الثاني ٢٠١٦، بلغ معدل البطالة في عرعة النقب ٢٦٪ وفي كسيفه ٢٢,١٪، اللقية ١٨٪، تل السبع ١٧,٨٪ وفي رهط ١٤,٤٪ وجميعها مدن وقرى عربية في النقب. أما في الجليل فلقد وصلت نسبة البطالة في المغار ١٤,٨٪، سخنين ١٤,٧٪، عرابة ١٤,٦٪، شفاعمرو ٨,٩٪، الناصرة ٨,٨٪ وفي المثلث بلغت نسبة البطالة في أم الفحم ١٤,٦٪.^{٣١} ومن الملاحظ أن غالبية المدن والقرى العربية الكثيفة السكان تعاني من معدلات بطالة عالية، خاصة في النقب والجليل. وللمقارنة فإن أعلى مدينة يهودية في معدلات البطالة هي متسبيه رامون التي بلغت البطالة فيها ٩,٥٪ وتليها نتيفوت ٦,٤٪ في النقب.^{٣٢}

رغم انخفاض معدلات البطالة، فإن حجم سوق العمل نسبيا للسكان في جيل ١٥ سنة فما فوق، لم يشهد أي نمو وبقيت نسبة الاشتراك في قوة العمل ٦٤,١٪ في عام ٢٠١٦ وهي نفس النسبة التي كانت في عام ٢٠١٥، مع الإشارة إلى أن نسبة الاشتراك في قوة العمل ارتفعت بشكل ملموس منذ مطلع الألفية الثالثة.^{٣٣} ولكن التغيير حدث في مبنى سوق العمل، فقد ارتفعت نسبة مشاركة اليهود في قوة العمل بـ ٠,١٪ لتصل إلى ٦٨,١٪ وانخفضت نسبة اشتراك العرب بـ ٠,٢٪ لتصل إلى ٤٥,٣٪. التي هي في الأصل تعاني من عدم تكافؤ الفرص ومن نسبة اشتراك متدنية خاصة بين النساء العربيات التي بلغت نسبة مشاركتهن ٢٧,١٪ بانخفاض ٠,٢٪ عن عام ٢٠١٦، بينما ارتفعت نسبة مشاركة النساء اليهوديات بـ ٠,٤٪ لتصل إلى ٦٦,٢٪. وارتفع معدل المشتغلين ليصل ٦١,١٪ مقارنة ٦٠,٧٪ في عام ٢٠١٥ وميز هذا الارتفاع الجنسين وكان الارتفاع نتيجة لانخفاض معدل البطالة، لكن ثمار هذا الارتفاع كانت لصالح المجتمع اليهودي، فقد ارتفعت نسب التشغيل بين اليهود بـ ٠,٤٪ لتصل إلى ٦٤,٩٪ من الذين أعمارهم ١٥ سنة فما فوق، وارتفعت بشكل خاص بين النساء اليهوديات بـ ٠,٧٪ لتصل إلى ٦٣,١٪، في حين كان الأمر معاكسا لدى المجتمع العربي، حيث ارتفعت نسبة التشغيل بـ ٠,١٪ لتصل إلى ٤٢,٥٪ وبلغت

بلغ معدل البطالة بين العرب المواطنين في إسرائيل ٦,٤٪ مقابل ٦,٨٪ في عام ٢٠١٥ وشهد معدل البطالة بين الرجال العرب انخفاضا بـ ٠,٥٪ عن عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٥,٢٪، وبين النساء العربيات ارتفع إلى ٩,٢٪ بزيادة ١,٠٪ عن عام ٢٠١٥.

رغم انخفاض معدلات البطالة، فإن حجم سوق العمل نسبيا للسكان في جيل ١٥ سنة فما فوق، لم يشهد أي نمو.

نسبة التشغيل بين الرجال ٦٠,٣٪ بارتفاع ٢,٠٪ عن عام ٢٠١٥، وانخفضت نسبة تشغيل النساء بـ ٢,٠٪ لتصل إلى ٢٤,٦٪.^{٣٤}

وفي مجال التكنولوجيا العليا (الهيايتك) الذي يعتبر رافعة للنمو في الناتج المحلي وصلت نسبة الأجيرين إلى ٩,١٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل وهي نفس النسبة التي كانت في العام الماضي، وتوزع الأجيريون في هذا المجال إلى ١١,٤٪ رجال و ٦,٧٪ نساء. وبالأعداد المطلقة بلغ عدد العاملين في هذا المجال ٢٩٧ ألف أجير بزيادة ٨ ألف أجير عن العام السابق. ففي القطاعات الصناعية في مجال الهيايتك وصل عدد الأجيرين ١١١ ألفا وفي قطاع الخدمات في مجال الهيايتك بلغ عدد الأجيرين ١٨٦ ألف أجير.

تتكون قوة العمل في إسرائيل من ٣٩٢٥ ألف شخص، منهم ٨٢,٨٥٪ من اليهود، ١٣,٣٢٪ من العرب المواطنين في إسرائيل و ٣,٨٣٪ من المواطنين غير العرب واليهود. وتصل نسبة الأجيرين من مجمل المشتغلين ٨٧,٢٪. ويبلغ متوسط ساعات العمل في الأسبوع للعامل ٣٦,٣ ساعة بزيادة ٠,٦ ساعة عن عام ٢٠١٥. وبلغت نسبة المياومة في العمل ٥٣,٩٪ مقابل ٥٤,٥٪ في عام ٢٠١٥. تبلغ نسبة عمال المياومة ٦٠,٥٪ من الرجال مقابل ٤٦,٤٪ من النساء وترتفع ظاهرة المياومة بين المستوطنين اليهود في الضفة الغربية لتصل نسبتهم إلى ٦٦,٣٪ مقابل ٦٧,٥٪ في عام ٢٠١٥ وغالبيتهم يعملون داخل إسرائيل (٧٦٪) بانخفاض ١,٢٪ عن عام ٢٠١٥.^{٣٥}

من الجدير بالذكر أن سوق العمل الإسرائيلي يشمل عمالا غير إسرائيليين مثل العمال الأجانب والعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية. وحسب تقديرات مدخلات العمل لعام ٢٠١٦ فإن مجمل مدخلات العمل بلغ أسبوعيا ١٤٩,٦ مليون ساعة عمل مقابل ١٤٤ مليون ساعة، أي بزيادة قدرها ٣,٩٪ في الأسبوع، وتوزع مصادر ساعات العمل الأسبوعية كالآتي: الإسرائيليون ١٣٦ مليون ساعة عمل بزيادة بلغت ٤,٤٪ عن عام ٢٠١٥، والعمال الأجانب ٩,٧ مليون ساعة بانخفاض بلغ ٣٪ في الأسبوع، أما العمال من أراضي السلطة الفلسطينية فبلغت مدخلات ساعات عملهم في الاقتصاد الإسرائيلي لعام ٢٠١٦ ما قيمته ٣,٩ مليون ساعة عمل أسبوعية^{٣٦} بزيادة بلغت ٢,٦٪ عن عام ٢٠١٥. ومن الجدير بالذكر أن نسبة المشتغلين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات هو ١١,٧٪ من مجمل المشتغلين الفلسطينيين في عام ٢٠١٥ ونسبتهم بين الذكور ١٤٪ وبين الإناث ٠,٧٪ وهم يشكلون ١٦,٥٪ من مجمل المستخدمين من الضفة الغربية، أي أن الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات كلهم تقريبا من الذكور. وفي الربع الرابع للعام ٢٠١٦ بلغ عدد العمال العاملين في إسرائيل والمستوطنات ١٢٨٨٠٠ عامل، بزيادة عشرة آلاف عامل عن الربع الثالث في نفس العام، وتوزع العاملون في

في مجال التكنولوجيا العليا (الهيايتك) الذي يعتبر رافعة للنمو في الناتج المحلي وصلت نسبة الأجيرين إلى ٩,١٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل.

نسبة المشتغلين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات هو ١١,٧٪ من مجمل المشتغلين الفلسطينيين في عام ٢٠١٥ ونسبتهم بين الذكور ١٤٪ وبين الإناث ٠,٧٪، وهم يشكلون ١٦,٥٪ من مجمل المستخدمين من الضفة الغربية.

بلغ المتوسط الحسابي لأجرة
العامل الأجير في شهر تشرين
الثاني ٩٤١٥ شيكلا.

الربع الرابع كالآتي: ٦٧٠٠٠ عامل لديهم تصريح عمل، ٤٦٤٠٠ بدون تصريح عمل و ١٥٤٠٠ يحمل وثيقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي. هذا ووصل عدد العاملين في المستوطنات ٢٤٢٠٠ عاملا، وبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات ٣٨,٩ ساعة أسبوعيا، ومعدل أيام العمل شهريا ١٩ يوما أما متوسط الأجر اليومي فبلغ ٢١٥,٧ شيكل يوميا.^{٣٧}

بلغ المتوسط الحسابي لأجرة العامل الأجير في شهر تشرين الثاني ٩٤١٥ شيكلا بالأسعار الجارية فيما بلغ متوسط الأجر لعام ٢٠١٥ ما قيمته ٩٣٤٧ شيكلا، وفي عام ٢٠١٤ ما قيمته ٩١٤٥ شيكلا وقد بلغ أعلى متوسط للأجر في عام ٢٠١٦ في شهر حزيران، إذ وصل إلى ٩٩٢٩ شيكلا أما أدنى حد فبلغ ٩٣١١ في شهر تشرين الثاني ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يزيد متوسط الأجر الشهري لعام ٢٠١٦ عن ٩٥٤٠ شيكلا بالأسعار الجارية، ويختلف متوسط الأجر الشهري حسب القطاع، ففي شهر تشرين الثاني، بلغ متوسط الأجر في قطاع الزراعة ٦٠٦٠ شيكلا وبلغ متوسط الأجر في قطاع البناء ٨١٠٠ شيكل بينما بلغ متوسط الأجر في باقي القطاعات ٩٥٩٤ شيكلا.

تشير معطيات الأجرة الشهرية في تشرين الثاني أن الشركات غير المالية تشغل ٢٢٦٧ مليون وظيفة أي ٦٤,٨٪ من مجمل الوظائف في إسرائيل وبلغ فيها متوسط الأجرة الشهرية بالأسعار الجارية ١٠٢٠٠ شيكل، في الوظائف الحكومية بلغ عدد الوظائف ٦٣٥,٩ ألف وظيفة وتشكل ١٨,٢٪ من مجمل الوظائف الأجيرة وبلغ فيها متوسط الأجرة ١٠٠٧٥ شيكلا، في المؤسسات غير الربحية، بلغ عدد الوظائف ٢٤٦,٩ ألف وظيفة وتشكل ٧,١٪ من مجمل الوظائف وبلغ فيها متوسط الأجرة الشهرية ٥٦١٦ شيكلا، في وسط الأسر، بلغ عدد الوظائف ٢٤٠,٢ ألف وظيفة وتشكل ٦,٩٪ من مجمل الوظائف وبلغ فيها متوسط الأجرة الشهري ٤٦٦١ شيكلا. وفي وسط الشركات المالية بلغ عدد الوظائف ١٠٤,٦ ألف وظيفة وتشكل ٣٪ من مجمل الوظائف وبلغ فيها متوسط الأجرة الشهري ١٥٧٧٠ شيكلا.^{٣٨}

يتبين بنظرة كلية لسوق العمل أن الاقتصاد الإسرائيلي يقترب من التشغيل الكامل، خاصة في الوسط اليهودي، فمعدلات التشغيل والبطالة تظهر إلى حد ما ثباتا في المبنى القطاعي، الأمر الذي يمنع ظهور البطالة البنوية (الهيكلي)، كذلك الأمر بالنسبة للبطالة الاحتكاكية، ولذا فإن معدل البطالة انخفض بصورة ملموسة وبالتمعن أكثر في بعض المواقع السكنية في إسرائيل نجد أن الذي يبحثون عن عمل لا تصل نسبتهم إلى ٢٪.^{٣٩} وساعد أيضا في ذلك معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي منع ظهور البطالة الدورية وأن الاتجاه العام في السنوات الأخيرة هو تناقص مستمر في معدلات

تشير معطيات الأجرة الشهرية
في تشرين الثاني أن الشركات
غير المالية تشغل ٢٢٦٧ مليون
وظيفة، أي ٦٤,٨٪ من مجمل
الوظائف في إسرائيل.

الاقتصاد الإسرائيلي يقترب من
التشغيل الكامل، خاصة في
الوسط اليهودي.

البطالة وزيادة في التشغيل وثبات في حجم قوة العمل. لكن من جهة ثانية فإن المجموعة السكانية العربية التي تشكل أكثر من ٢٠٪ من مجمل سكان الدولة، تعاني من عدم كفاءة في استغلال الموارد البشرية التي تكتسب مهارات علمية متسارعة وملائمة لبنائية سوق العمل في إسرائيل. فعلى الرغم من انخفاض معدلات البطالة في أوساطها، إلا أنها لم تنجح في استغلال إمكانياتها الاقتصادية، خاصة بين النساء. وكنتيجة لذلك فإن الازدواجية في سوق العمل هي نتيجة واقعية ويتجلى ذلك بنوعية القطاعات التي يعملون بها وكذلك الأجرة المتوسطة في هذه القطاعات المنخفضة نسبياً. كذلك تظهر مؤشرات الدخل أن الدخل الحقيقي في ازدياد في السنوات الأخيرة ويأتي ذلك نتيجة للعرض والطلب في سوق العمل وأيضاً التشريعات الأخيرة في رفع معدل الحد الأدنى للأجور الذي أثر أيضاً في ارتفاع متوسط الأجرة الشهرية، ويتضح هذه الاتجاه للعام ٢٠١٧ خاصة أن الحد الأدنى للأجور أصبح ٥٠٠٠ شيكل منذ بداية العام ٢٠١٧، إضافة إلى نقل عدد لا بأس به من العمال من شركات القوى العاملة إلى التشغيل المباشر من قبل المشغلين، ففي العام ٢٠١٦ بقي ٣٦٠٠٠ عامل يتقاضون أجرتهم من شركات للقوى العاملة ولكن بانخفاض زاد عن ٥٣٠٠ عامل في عام ٢٠١٥، ودفعت خطوة كهذه أيضاً نحو زيادة متوسط الأجرة الشهرية والدخل الأسري بشكل عام.

بلغت الميزانية المعدة لعام ٢٠١٦،
حسب قرارات الكنيست في العام
المنصرم ٣٤٧,٧ مليار شيكل.

٢. السياسات الاقتصادية - المالية والنقدية

٢,١ السياسة المالية-ميزانية الحكومة

بلغت الميزانية المعدة لعام ٢٠١٦، حسب قرارات الكنيست في العام المنصرم ٣٤٧,٧ مليار شيكل، وحسب التخطيط فإن دخل الحكومة المتوقع كان ٣١٦,٥ مليار، وإن العجز المتوقع للتمويل ٣١,٢ مليار شيكل، أما العجز الكلي بدون إعطاء ائتمان فقد خطط له أن يكون ٣٥ مليار شيكل. وكان معداً له أن يبلغ هذا العجز في الميزانية ٢,٩٪ من الناتج المحلي المتوقع. حسب التنفيذ لعام ٢٠١٦ فقد بلغ العجز في الميزانية ٢٥,٩ مليار شيكل بنسبة ٢,١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، منه عجز بقيمة ١٨,١ مليار شيكل آخر شهر في السنة^٤. لم يتطابق التخطيط للعجز مع التنفيذ، نتيجة لتحقيق دخل في الميزانية أعلى من المتوقع بـ ٨,٨ مليار شيكل وتحقيق إنفاق أقل بـ ٣,٠ مليار شيكل وبهذا بلغ العجز الذي يجب تغطيته ٢٣,١ مليار شيكل، لقد مول هذا العجز من خلال تجنيد أموال بقيمة ٢٢,٥ مليار شيكل، منها تجنيد أموال محلي بقيمة ١٩,٧ مليار شيكل وتمويل خارجي بقيمة ٢,٨ مليار شيكل إضافة إلى الدخل من رأس المال بقيمة ٢,٢ مليار شيكل، منها بيع أراض بقيمة ٢,٧ مليار شيكل وبيع

شركات حكومية بـ ٠,٢ مليار شيكل وإنفاقات تمويلية بقيمة ٠,٨ مليار شيكل وبهذا بقي في أرصدة الحكومة ١,٥ مليار شيكل.^{٤١}

بلغ مجمل النفقات الحكومية للمكاتب الحكومية المتعددة ٢٩٨,١ مليار شيكل منها للمكاتب المدنية ٢٢٤,٧ مليار شيكل بنسبة ٧٥,٤٪ من مجمل إنفاق المكاتب الحكومية و٧٣,٤ مليار شيكل للأمن بنسبة ٢٤,٦٪ من مجمل نفقات المكاتب الحكومية. وتوزع اتفاق المكاتب المدنية كالآتي: ٤٩,٤ للمكاتب الإدارية، ١٤٧ مليار شيكل للمكاتب الاجتماعية، ٢٥,٣ مليار شيكل للمكاتب الاقتصادية، و٣ مليار شيكل لأموال أخرى. أما الفائدة على الدين الحكومي فقد بلغت ٣٠,١ مليار شيكل (٣٠,٦ مليار شيكل في العام السابق) وبلغ الإنفاق على مؤسسة التأمين الوطني ١٨,٨ مليار شيكل يشمل الفائدة والمبلغ الأساسي. ويلاحظ أن الإنفاق كان أعلى من الميزانية المعدة للمكاتب الحكومية بقيمة ١,٩ مليار شيكل. ونتج هذا الفرق في الإنفاق عن ارتفاع إنفاق المكاتب الأمنية بـ ١٣,٨ مليار شيكل، والمكاتب الاجتماعية بزيادة الإنفاق بـ ١,٤ مليار شيكل و ٠,٢ مليار شيكل في المكاتب الإدارية، وانخفض الاحتياط الاقتصادي بـ ٨,٩ مليار شيكل وللإجمال فإن تنفيذ المكاتب الحكومية (الإنفاق) ارتفع في عام ٢٠١٦ بـ ٨,٢٪ بينما كان مخططاً له أن يرتفع بـ ٧,٥٪.

تشير المعطيات الأولية لعام ٢٠١٦، أن مجمل الدخل الحكومي بلغ ٣٢١,١ مليار شيكل في حين كان متوقعا أن يصل لـ ٣١٢,٣ مليار شيكل. حيث بلغ مجمل الدخل من الضرائب ٢٨٣,٢ مليار شيكل بزيادة ٥,٩٪ عن عام ٢٠١٥. أما الدخل من مصادر أخرى فقد بلغ ٣٨ مليار شيكل بزيادة ٣ مليار شيكل عما كان متوقعا في الميزانية المخططة. وتوزعت مصادر الدخل كالآتي: ١٤٣,٦ مليار شيكل من الضرائب المباشرة (ضرائب الشركات والمستقلين، الأجيرين، سوق المال وضرائب الأراضي) مقارنة بـ ١٣٤,٩ مليار شيكل في العام الماضي، وشكلت الضرائب من الأجيرين ٦٠,٩٪ من مجمل الضرائب المباشرة. وبلغ الدخل من الضرائب غير المباشرة ١٣٢,٥ مليار شيكل بزيادة ٨٪ عن العام الماضي (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الشرائية على الاستيراد). وشكل الدخل من ضريبة القيمة المضافة ٦٨٪ من مجمل الضرائب غير المباشرة، وبلغ الدخل من الرسوم المختلفة ٧ مليار شيكل مقارنة بـ ٦,٧ مليار شيكل.^{٤٢}

أما الميزانية المقررة لعام ٢٠١٧ فقد بلغت ٣٥٩,٧ مليار شيكل بزيادة ٣,٥٪ عن عام ٢٠١٦. ويتوقع أن يكون الدخل ٣٢٦ مليار شيكل والباقي يكون العجز المتوقع. وحسب التخطيط فإن الإنفاق المعد للمكاتب المدنية ٢٤٤,٩ مليار شيكل بزيادة ٩٪ عن عام ٢٠١٦، والمكاتب الأمنية ٦٣,٦ مليار شيكل، بانخفاض ١٣,٣٪ عن عام ٢٠١٦.

تشير المعطيات الأولية لعام ٢٠١٦، أن مجمل الدخل الحكومي بلغ ٣٢١,١ مليار شيكل في حين كان متوقعا أن يصل لـ ٣١٢,٣ مليار شيكل.

بلغت الميزانية المقررة لعام ٢٠١٧ ٣٥٩,٧ مليار شيكل بزيادة ٣,٥٪ عن عام ٢٠١٦.

أما الفائدة المعدة على الدين الحكومي لعام ٢٠١٧ فتبلغ ٣٠,٤ مليار شيكل بزيادة ٣,٣ مليار شيكل، وللتأمين الوطني ٢٠,٤ مليار شيكل بزيادة ١,٦ مليار شيكل عن عام ٢٠١٦.^{٤٣} ومن المتوقع أن يتغير توزيع الإنفاق الحكومي وتزيد الإنفاقات الأمنية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تجربة الأعوام السابقة، إضافة إلى ارتفاع احتمال تغيير الأوضاع الجيوسياسية في ظل تسلم ترامب رئاسة الولايات المتحدة وتنامي قوى اليمين داخل الحكومة الإسرائيلية.

٢,٢ الدين العام والتدريج الائتماني

تظهر التقديرات الأولية لوزارة المالية،^{٤٤} أن الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي انخفض بـ ١,٨٪ في عام ٢٠١٦ مقابل العام الماضي وبلغ ٦٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وقد انخفض الدين العام من الناتج منذ نهاية عام ٢٠٠٧ بـ ١١٪ ما يشير أن هناك تحسناً ملحوظاً في العقد الأخير، وانخفض الدين العام من الناتج بدون ديون السلطات المحلية بـ ١,٩٪، ووصل بدون ديون السلطات المحلية إلى ٦٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦، مقابل ٦٢,٤٪ في العام الماضي. وبمقارنة الدين العام إلى الناتج في دول منظمة التعاون والتنمية فإن هذا المؤشر يعتبر منخفضاً حيث بلغ في دول منظمة التعاون والتنمية ١٠٥,٢٪. وتفسر وزارة المالية أن العوامل التي أدت إلى انخفاض الدين العام من الناتج هي: ارتفاع معدل النمو الاسمي والانخفاض في العجز الحكومي، إضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى، مثل الانخفاض في مؤشر غلاء المعيشة في عام ٢٠١٦، كذلك أسعار الصرف للعملة الأجنبية وبالذات مقابل الدولار واليورو، إذ حافظ الشيكسل على قيمة مرتفعة مقابل العملة الأجنبية. أما قيمة الدين العام المتوقعة لعام ٢٠١٦ فهي ٧٦٠,١.^{٤٥} مليار شيكل مقابل ٧٤٥,٨ مليار شيكل في عام ٢٠١٥ و ٧٢٩,٣ مليار شيكل في عام ٢٠١٤.^{٤٦}

وبالإشارة لما ذكر أعلاه فإن مؤشر الدين العام للناتج المحلي يعتبر مقياساً للحكومات للتعبير عن إدارتها لميزانية الحكومة، ويعتبر مؤشراً نسبياً للدين الحكومي من مجمل الفعاليات الاقتصادية المنتجة في الدولة. إضافة إلى أن شركات تدريج الائتمان تعتمد عليه في التدريج الائتماني. ففي شهر تشرين الثاني ٢٠١٦، رفعت شركة فيتش التدريج الائتماني لإسرائيل لمستوى A+ مع تنبؤات مستقرة لتصل إلى نفس التدريج الائتماني في ثلاث شركات التدريج (S&P) وموديس وفيتش، مع هذا فإن شركة فيتش قالت إن التدريج الائتماني لإسرائيل ما زال مقيداً بمخاطر سياسية وأمنية مثل الأحداث الأمنية في الضفة الغربية وكذلك الائتلاف الحكومي الضيق والأزمات التي تنتج

أصدرت شركة موديس تحذيرات للمستثمرين في العالم على أثر التحقيق الجاري مع رئيس الحكومة وحسب موديس، تعطى إسرائيل علامة منخفضة في مقياس الاستقرار.

بين أطراف الائتلاف الحكومي التي من الممكن أن تؤدي إلى انتخابات مبكرة. ويعتقد خبراء شركة فيتش من ناحية ثانية أن الاستمرار في انخفاض الدين العام من الناتج واستمرار النمو والإدارة السليمة لميزانية الدول وانخفاض المخاطر السياسية والأمنية هي عوامل مساعدة في الاستقرار. بالمقابل تقول المحللة كريستين لنداو من شركة موديس^{٤٧} «أن إسرائيل تعزل نفسها بسبب الاستيطان» وهذا أيضا سيؤثر على التدرج الائتماني لإسرائيل، كذلك أصدرت شركة موديس تحذيرات للمستثمرين في العالم على أثر التحقيق الجاري مع رئيس الحكومة، وحسب موديس، تعطى إسرائيل علامة منخفضة في مقياس الاستقرار الحكومي بسبب حل الحكومات المتعاقب في السنوات الأخيرة وإجراء انتخابات مبكرة، وحاليا هناك مخاوف من إجراء انتخابات مبكرة بسبب التحقيق الجاري مع رئيس الحكومة. وفي شركة (S&P) ابقوا التدرج الائتماني كما هو A+ مع تنبؤات مستقرة، وكالوا المديح لمتانة الاقتصاد الإسرائيلي والسياسية النقدية لبنك إسرائيل خاصة لتنافسية التصدير لسياسة بنك إسرائيل في التدخل في سوق العملة الأجنبية واقتناء كميات من العملة الأجنبية التي من شأنها أن تبطئ ارتفاع سعر صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، ولكن شركة (S&P) أبدت رضا بدرجة أقل من أداء الحكومة خاصة في قطاع العقارات وأبدت تخوفها من مشاكل بنوية التي من الممكن أن تعطل جهود الحكومة في زيادة عرض المباني السكنية في المدى القصير، ومن عدم تطوير البنية التحتية والمواصلات بهدف زيادة إنتاجية العمل^{٤٨}. وأضافت موديس أن التدرج الائتماني قد ينخفض إذا لم تستطع الحكومة تحييد الضغوطات في زيادة ميزانيات الإنفاق الاجتماعي والأمني، وأمر آخر من الممكن أن يؤدي إلى تخفيض التدرج من قبلها هو الانخفاض في مساندة إسرائيل عالميا، الأمر الذي يؤدي لزيادة العزلة السياسية العالمية.

للتلخيص، فإن شركات التدرج الثلاث أثنت على أداء الاقتصاد الإسرائيلي المتمثل بمعدل النمو، انخفاض الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وقدرة الصادرات التنافسية خاصة في قطاع التكنولوجيا العليا في عام ٢٠١٦ والفائض في الميزان التجاري منذ عام ٢٠٠٣ حتى اليوم، وكذلك على مؤشر التنمية البشرية. وعلى السياسات الاقتصادية والمالية خلال العام، خاصة سياسة بنك إسرائيل النقدية، وأبدت بعض التحفظات على السياسة المالية في مجال العقارات والسكن والميزانية الأمنية، وطلبت من الحكومة عدم الانجرار لزيادة الإنفاق في هذه المجال. وعلى الصعيد السياسي أبدت الشركات مخاوفها من عدم الاستقرار الداخلي بسبب مبنى الحكومة الضيق والتحقيقات الجارية مع رئيس الحكومة وحذرت إسرائيل من العزلة العالمية على أثر عدم التقدم في

مسيرة السلام وممارساتها الاستيطانية في الضفة الغربية المناقضة لاتفاقية السلام مع الفلسطينيين والمناقضة لموقف الأمم المتحدة، وقالت الشركات إن هذه العوامل قد تؤدي إلى تخفيض التدريج الائتماني لإسرائيل.

٢,٣ السياسات النقدية

٢,٣,١ نسبة الفائدة

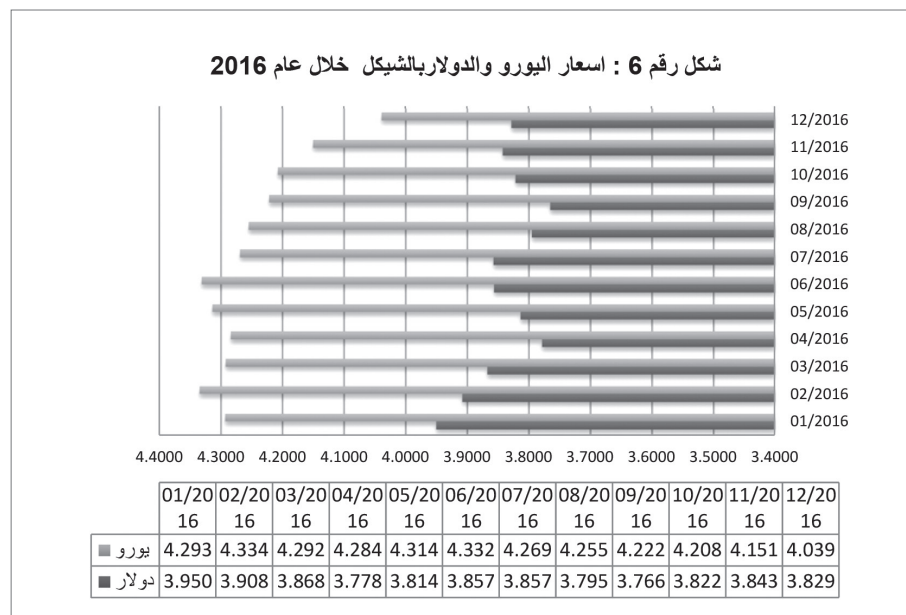
في ظل أحد الأهداف الرئيسية لبنك إسرائيل بالحفاظ على قيمة النقود، أو بمعنى آخر الحفاظ على استقرار الأسعار، لم تتغير نسبة الفائدة منذ تخفيضها في شهر آذار ٢٠١٥ إلى ٠,١٪، فقرارات اللجنة النقدية شهرا بعد شهر أبقت الفائدة بمعدل ٠,١٪ مستندة إلى التحولات والتطورات السوقية والأداء الاقتصادي خلال السنة. من أهم العوامل التي استندت عليها اللجنة النقدية في قراراتها هي: معدلات التضخم المالي الشهرية والتراكمية خلال أشهر السنة والتنبؤات المستقبلية للتضخم المالي، فمؤشر غلاء المعيشة بلغ أدنى حد له ٠,٥٪ وأقصى حد ٠,٤٪، وهي معدلات لا تتطابق مع أهداف السياسات النقدية التي وضعت هدفا لها أن تكون معدلات التضخم مستقرة بين ١٪-٣٪. وعامل آخر هو الأداء الاقتصادي خلال السنة والذي أظهر معدلات نمو في الناتج المحلي حسب التقارير الربعية في عام ٢٠١٦ وادعاء سوق العمل الذي أظهر صلابته من خلال الطلب المستمر للوظائف وانخفاض معدلات البطالة خلال السنة مقارنة بالأشهر والسنوات السابقة. أما سوق السكن فقد أظهر ارتفاعا بالأسعار، وأن الزيادة في عرض الشقق السكنية لم يصل إلى تأثيره المرجو بتخفيض الأسعار، إضافة إلى ارتفاع الفائدة على القروض السكنية. وفي سوق العملة الأجنبية ارتفعت قيمه الشيكل بالنسبة للعملة الأجنبية مع أن الاتجاه العالمي كان في تقوية قيمة الدولار بالنسبة للعملة الأجنبية، وساهمت العوامل الخارجية العالمية في تثبيت القرارات بعدم تغيير نسبة الفائدة، من خلال أداء الاقتصاد العالمي الذي أظهر أن النمو الاقتصادي العامي يسير بوتيرة منخفضة، وكذلك الوتيرة المنخفضة للتوسع في التجارة العالمية ولا يلوح في الأفق القريب تغيير جدي في هذه الاتجاهات.

٢,٣,٢ سوق العملة الأجنبية

شهد عام ٢٠١٦ تغييرات في أسعار الصرف مقابل الشيكل، وبقي الشيكل قويا خلال هذا العام مما اضطر بنك إسرائيل للتدخل مرات عديدة خلال السنة في سوق العملة الأجنبية واقتناء الدولارات من أجل الحفاظ على سعر الصرف، ومع هذا انخفض الدولار مقابل الشيكل بـ ١,٥٪ خلال العام، ففي بداية السنة كان سعر الصرف ٣,٩٥ شيكل

للدولار الواحد، وبدأ بالانخفاض شهرا تلو الآخر، كما يبين شكل رقم ٦، مع التدخلات العديدة لبنك إسرائيل التي كان آخرها خلال سنة في شهر كانون الأول ٢٠١٦. وفي آخر يوم في السنة وصل سعر الدولار إلى ٣,٨٤٥ شيكل للدولار وبمعدل شهري ٣,٨٢ شيكل للدولار، أما المعدل السنوي لسعر صرف الدولار فقد بلغ ٣,٨٤ شيكل للدولار الواحد. نهاية السنة. كذلك الأمر بالنسبة لليورو فقد انخفضت قيمة اليورو مقابل الشيكال خلال عام ٢٠١٦ بـ ٤,٨٪ وبلغ سعر اليورو بالمعدل السنوي ٤,٢٩٣ شيكل لليورو الواحد فحتى منتصف سنة ٢٠١٦ شهد اليورو تقلبات ارتفع فيها في كل من شباط وأيار وحزيران عن السعر في شهر كانون الثاني ٢٠١٦. عاد اليورو لينخفض بشكل شهري حتى وصل بـ ٤,٠٤ في كانون الأول ٢٠١٦ ومن الجدير بالذكر أنه حتى منتصف شباط ٢٠١٧ سار اليورو وأيضا الدولار في اتجاه الانخفاض مقابل الشيكال ويتوقع بعض المراقبين أن قيمة الدولار واليورو ستتساوى في عام ٢٠١٧. وانخفض أيضا الجنية الإسترليني في سنة البريكزيت بـ ١٨,٣٪ مقابل الشيكال ووصلت قيمته إلى ٤,٧٢٥ شيكلا للجنيه في اليوم الأخير لعام ٢٠١٦.

حتى منتصف شباط ٢٠١٧، سار اليورو وأيضا الدولار في اتجاه الانخفاض مقابل الشيكال، ويتوقع بعض المراقبين أن قيمة الدولار واليورو ستتساوى في عام ٢٠١٧.



* تعتمد معطيات سعر الصرف على معطيات بنك إسرائيل.

في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، بلغ رصيد البنك المركزي من العملة الأجنبية ٩٨٣٦١ مليون دولار مقارنة بـ ٩٠٥٧٥ في نهاية كانون الأول ٢٠١٥.

في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، بلغ رصيد البنك المركزي من العملة الأجنبية ٩٨٣٦١ مليون دولار مقارنة بـ ٩٠٥٧٥ في نهاية كانون الأول ٢٠١٥. أما في شهر تشرين الثاني فقد بلغ رصيد البنك المركزي ٩٧١٢٧ مليون دولار، وكان الارتفاع ١٢٣٤ مليون دولار.

في الشهر الأخير، قسم من هذا المبلغ كان نتيجة شراء بنك إسرائيل ١١٤٠ مليون دولار، منها ٣٠٠ مليون دولار حسب برنامج بنك إسرائيل لتقليص تأثير استخراج الغاز على سعر الصرف.

٢,٤ المنظومة المالية

تأثرت الأسواق المالية في بداية عام ٢٠١٦ من التطورات التي حدثت في الأشهر الأخيرة لعام ٢٠١٥ وبداية ٢٠١٦، وانخفضت أسعار الأسهم عالمياً ومن ضمنها إسرائيل، فحتى منتصف شهر شباط شهدت أسواق المال تقلبات عديدة وانخفضت مؤشرات الأسهم في سوق تل أبيب بـ ١٠٪ مقارنة مع بداية العام، لقد ساهم في ذلك عدم اليقين في الوضع الاقتصادي في الصين، وكذلك عدم الاستقرار في المنظومة المالية في أوروبا. في النصف الثاني لشهر شباط بدأت أسعار الأسهم في الارتفاع، وفي النصف الثاني لعام ٢٠١٦ استمر الارتفاع بوتيرة منخفضة مع توجهات للانخفاض، ووصلت أسعار الأسهم في كانون الأول معدلاتها في شهر حزيران. وبمعدلات سنوية فان مؤشر «تل أبيب- ١٠٠» انخفض بـ ٤٪ في عام ٢٠١٦ وذلك بتأثير الانخفاضات الحادة على أسهم شركات الأدوية: فشركة فيرجو انخفضت أسهمها بـ ٤٣٪، وتيفع انخفضت أسهمها بـ ٤٤٪ وميلان انخفضت أسهمها بـ ٣١٪. لقد انخفضت أسهم هذه الشركات بسبب انخفاض أسعار الأدوية وكذلك نتيجة لوجود تحقيقات في الولايات المتحدة مع شركات الأدوية بتهمة التنسيق فيما بينها بشأن الأسعار. مقابل هذا الانخفاض في مؤشر «تل أبيب- ١٠٠»، ارتفعت المؤشرات التي تمثل الأسهم المتوسطة، فقد ارتفع مؤشر أسهم «تل أبيب- ٧٥» بـ ١٧٪ وارتفع مؤشر «يتر- ٥٠» بـ ٢٤٪^{٤٩} وحسب تقرير وحدة البحث في بورصة تل أبيب، تتلخص العوامل الايجابية والسلبية التي أثرت على مؤشرات الأسهم بالآتي ونبدأها بالعوامل الايجابية:^{٥٠}

- نسبة الفائدة التي لم تتغير منذ آذار ٢٠١٥ واستقرارها على نسبة ١,٠٪.
- المؤشرات الاقتصادية الكلية المشجعة والنمو في الناتج الذي كان أعلى من ٢٠١٥ (٣,٨٪ مقابل ٢,٥)، انخفاض معدلات البطالة إلى مستوى ٤,٣٪ والتحسين في التدرج الائتماني لإسرائيل.
- إقرار تخفيضات ضريبية من قبل وزارة المالية، فقد انخفضت ضريبة الشركات إلى ٢٥٪ عام ٢٠١٦ وإلى ٢٤٪ ابتداء من بداية ٢٠١٧.
- على المستوى العالمي، ارتفاع أسعار الأسهم في الولايات المتحدة على خلفية التحسين في الأداء الاقتصادي، التوسع النقدي في أوروبا وبريطانيا، الخطط

الاقتصادية في اليابان للخروج من التباطؤ الاقتصادي والاتفاقات لتصدير الغاز لكل من الأردن وتركيا.

أما العوامل التي أثرت بشكل سلبي على أسعار الأسهم في إسرائيل فتتلخص بالآتي:

- الارتفاع في المؤشر المتداول «همشولاف» بوتيرة مشابهة لعام ٢٠١٥ والتوقعات بزيادة العجز في ميزانية الحكومة.
- انخفاض الدولار بـ ١,٥٪ مقابل الشيكل، وانخفاض قيمة اليورو إلى أدنى مستوى منذ أكثر من عقد من الزمن.
- على المستوى العالمي، ارتفاع سعر النفط في عام ٢٠١٦ لـ ٥٧ دولارا للبرميل، وعدم تغيير نسبة الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية وانخفاض أسعار الأسهم في أوروبا على خلفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والتخوف من خروج دول أخرى وانخفاض أسعار الأسهم في الصين على أثر الانخفاض في وتيرة النمو.

في سوق السكن ارتفعت الأسعار بـ ٨,١٪ حتى شهر تشرين الثاني ٢٠١٦، وحافظ حجم الصفقات على مستوى عال بمعدل ٨٥٠٠ صفقة في الشهر أما حجم قروض الإسكان فقد انخفض، لقد ساهم النشاط اليقظ في سوق السكن باستمرار انكشاف المؤسسات المالية وخاصة البنوك لسوق السكن. وفي سوق الائتمان فقد ارتفع الائتمان التجاري بـ ٤,٢٪ مقابل ٢,٨٪ في عام ٢٠١٥، مقارنة مع التقليل الذي حصل في هذا السوق بين ٢٠١٢-٢٠١٤. لقد ارتفع الائتمان التجاري للقطاع غير المالي بـ ٤,١٪ والائتمان المالي غير البنكي ارتفع بـ ٥,٥٪، بالمقابل استمر الارتفاع في الائتمان بوتيرة سريعة للأسر، حيث ارتفع ائتمان السكن بـ ٦,٥٪ ولغير السكن بـ ٥,٨٪^١.

حافظت المنظومة البنكية في الثلاثة أرباع الأولى لعام ٢٠١٦ على قوتها وعززت من استقرارها وقلصت من انكشافها للمخاطر المحتملة، وجسدت ذلك من خلال الاستمرار في تراكم رأس المال وتعزيزه بمستوى رفع (level of leverage) مناسب، وكذلك بالحفاظ على مستوى أرباح مناسب، وخفضت من تركيز المحفظة الائتمانية ومن الانكشاف للمقترضين الكبار، وكذلك بالنسب المنخفضة في الديون المشكوك في إرجاعها وتحسين السيولة النقدية. خلال هذه الفترة وسعت البنوك الائتمان للأسر والمصالح الصغيرة والمتوسطة وخفضت الائتمان للمصالح الكبيرة. أما شركات التأمين الكبرى فقد حققت أرباحا بمستوى منخفض، ونتج ذلك من إرباح معتدلة للاستثمارات ومن تخصيص جدي للاحتياطيات التأمينية.

في سوق السكن، ارتفعت الأسعار
بـ ٨,١٪ حتى شهر تشرين الثاني
٢٠١٦.

رغم الاستقرار في المنظومة المالية، فهناك مخاطر محتملة وتتلخص أهمها على المستوى المحلي في أسعار الأصول العالية، فنتيجة وجود نسبة فائدة منخفضة من أجل استقرار الاقتصاد الكلي، انخفض العائد على سندات الدين قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ولذا توجه المستثمرون إلى سوق الأسهم. وهذا بحد ذاته مصحوب بنسبة مخاطرة عالية، تتأثر من مستجدات محلية وعالمية ونتيجة لنسبة الفائدة والاستثمارات في الأسهم فقد ارتفعت أسعار الأصول، وكذلك طرأ ارتفاع حاد في أسعار الشقق السكنية. فعلى سبيل المثال في حالة تغيير الاتجاه نتيجة لارتفاع نسبة الفائدة أو تقلبات أخرى فإن ذلك يؤدي إلى خسائر للاستثمار الخاص، البنوك والمستثمرين المؤسساتيين، كذلك من الممكن أن ينعكس ذلك على النشاطات الاقتصادية وتقليص الاستهلاك وبالتالي الناتج المحلي وأداء الاقتصادي الكلي.^{٥٢}

٢,٥ السياسات المالية غير المتوازنة

على الرغم من الأداء الجيد للاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠١٦ ونسبة النمو التي تقدر بـ ٨,١٪ للفرد، فإن أكثر من ٢٦٪ من المواطنين في إسرائيل يعيشون في حيز آخر غير الحيز الذي يتمتع بنمو في الدخل ومؤشرات تنموية جيدة. فكما جاء في تقرير أعضاء صندوق النقد الدولي في ٢٠١٧/٢/٨ لتقييم الأداء الاقتصادي لعام ٢٠١٦ في باب السياسات المالية: « على السياسة المالية أن تعمل أكثر في مساندة النمو الكامن. إصلاحات في التعليم والتدريب المهني من خلال تخصيص مصادر أكثر يمكن أن تقلص الفجوات في نتائج التعليم. تعزيز المهارات في العمل يساعد النساء العربيات والحريديم^{٥٣} الرجال في الدخول إلى سوق العمل^{٥٤} وفي فقرة أخرى يعود التقرير ويركز على الحريديم والنساء العربيات خاصة أن العرب والحريديم يشكلون ٢٦٪ من سكان إسرائيل و٤٣٪ من الأطفال في جيل التعليم الابتدائي، الأمر الذي يشكل أهمية كبرى للاقتصاد الإسرائيلي مستقبلاً.

إن النظر من ناحية الدخل يظهر أيضاً عدم التوازن في المجتمع الإسرائيلي، ويظهر ذلك جلياً بين مجموعتين من السكان وهم العرب مواطنو إسرائيل، حيث أن أجر العربي الأجير يشكل ثلثي معدل الأجر في الدولة والمجموعة الثانية وهي اليهود الإثيوبيون الذي يبلغ معدل أجرهم نصف معدل الأجر أما باقي المجموعات السكانية، فأجر الأجيرين فيها أعلى من المعدل وخصوصاً الأجيرين الاشكناز الذين متوسط أجرهم أعلى بـ ٣١٪ من الأجر المتوسط.^{٥٥} ونتيجة لذلك فإن ثمار النمو يقطعها أصحاب الدخل العالي ويظهر ذلك مؤشر جيني الذي يبلغ ٣٦,٠ وأن إسرائيل في المرتبة الخامسة من ناحية قيمة المؤشر،

أي أن هناك فقط أربع دول الفجوات في الدخل فيها أعلى منها وهي: تشيلي، الولايات المتحدة، تركيا واستونيا. من ناحية أخرى فقد بلغت نسبة الفقر بين الأسر العربية ٥٣,٣٪ عام ٢٠١٥ بينما بلغت ١٣,٨٪ بين الأسر اليهودية، ويلاحظ أن نسبة الفقر بين الأسر العربية أعلى من ٥٠٪ منذ عام ٢٠٠٥.^{٥٦}

وتعترف الحكومة الإسرائيلية بالفجوات الاقتصادية بين اليهود والعرب، ولذا خصصت في نهاية عام ٢٠١٥ مبلغ ١٥,٥ مليار شيكل لسد الفجوات خلال الخمس سنوات ٢٠٢٠-٢٠١٦. ولكن سرعان ما انخفض هذا المبلغ بـ ٥,٨ مليار شيكل لأن وزير التربية والتعليم احتسب هذا المبلغ من ميزانية الوزارة وبقي ٩,٧ مليار شيكل، كان من المفروض أن ينفق منها ٢ مليار شيكل خلال العام ٢٠١٦. وتدل المعطيات الأولية بأن هذا المبلغ لم ينفق على تطوير المجتمع العربي في إسرائيل بسبب عدم وجود أراضٍ للإسكان وعدم وجود مخططات هيكلية يستثمر بها هذا المبلغ، نتيجة لعدم مصادقة الحكومة على هذه المخططات. وبالتالي فإن بيانات نهائية غير متوفرة في هذا السياق، ما يثير الشك حيال تنفيذ حتى ولو جزء يسير من هذا المبلغ.

يظهر أداء سوق العمل أيضا غياب النمو المتكافئ فمعدلات البطالة أعلى في المجتمع العربي وخاصة بين النساء وهي منتشرة في المناطق الذي يسكنها العرب بكثافة عالية مثل الجليل، النقب والمثلث الشمالي. وحسب هيكلية سوق العمل فإن غالبية العمال العرب يعملون في القطاعات التي تندرج ضمن تصنيف: «الياقات الزرقاء» وأن نسبة العاملين في قطاع التكنولوجيا العليا يشكلون أقل من ٢٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع. وهم موجودون في أسفل سلم الأجر في هذا القطاع الذي يعتبر رافعة للنمو في إسرائيل، في الوقت الذي يشكل فيه العرب أكثر من ٢٠٪ من مجمل سكان إسرائيل.

٣. الغاز في إسرائيل-استعراض اقتصادي

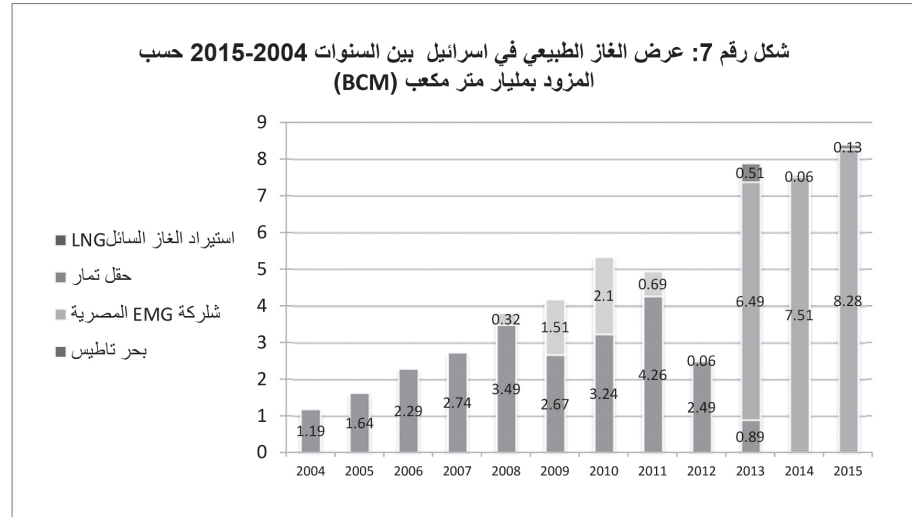
احتوى استعراض المشهد الاقتصادي لعام ٢٠١٥ على عرض لمصادر الغاز والنقاش الذي دار في إسرائيل حول خطة الغاز ووصول الموضوع إلى أروقة المحاكم بشأن خطة الغاز التي أقرت على يد الحكومة آنذاك.^{٥٧} في هذا التقرير سنلقي الضوء على استخراج الغاز في إسرائيل والرؤيا الاقتصادية المتوقعة من استخراج الغاز والعرض والطلب في هذا القطاع. منذ أن بدأت إسرائيل باستخراج الغاز في عام ٢٠٠٤ من حقل ميري B من بحر تاطيس، اعتمد الاقتصاد الإسرائيلي على الغاز الطبيعي المحلي فبين السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢، استخرج ٦٠٪ من الغاز الطبيعي المستهلك داخل إسرائيل وتم استيراد الباقي من مصر (شركة EMG). ومنذ نيسان ٢٠١٢ توقف استيراد الغاز من مصر بسبب

يقتطف أصحاب الدخل العالي ثمار النمو، ويظهر ذلك مؤشر جيني الذي يبلغ ٠,٣٦ وأن إسرائيل في المرتبة الخامسة من ناحية قيمة المؤشر، أي أن هناك فقط أربع دول الفجوات في الدخل فيها أعلى منها وهي: تشيلي، الولايات المتحدة، تركيا واستونيا.

نسبة الفقر بين الأسر العربية ٥٣,٣٪ عام ٢٠١٥ بينما بلغت ١٣,٨٪ بين الأسر اليهودية.

يعمل غالبية العمال العرب في القطاعات التي تندرج ضمن تصنيف: «الياقات الزرقاء» وأن نسبة العاملين في قطاع التكنولوجيا العليا يشكلون أقل من ٢٪ من مجمل العاملين في هذا القطاع.

تعرض خط الغاز المصري لعمليات تفجير/ وكذلك بسبب التكلفة الاقتصادية. وبدأ تزويد الغاز من حقل تمار المحلي، فكما يبين شكل رقم ٧ فإن عرض الغاز في إسرائيل اعتمد في البداية على الغاز المستخرج من حقل ميري في بحر تاطيس وفي ٢٠١٣ استنفذ الغاز في بحر تاطيس، وبدأ الضخ من حقل تمار الذي يشكل اليوم ٩٨٪ من عرض الغاز في إسرائيل.



المصدر: وزارة الطاقة ٢٠١٦. المعطيات من تقرير: التطورات في الغاز الطبيعي ٢٠١٤-٢٠١٥.

الدخل من ربيع الغاز الذي كسبته الحكومة عام ٢٠١٦ من حقل تمار، بلغ ٨١٩ مليون شيكل.

لقد ارتفع استهلاك الغاز (الطلب) في السنوات الأخيرة، وبلغ في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٨,٤ مليار متر مكعب (BCM) بزيادة بلغت ١١٪ عن عام ٢٠١٤، والتقديرات الأولية تشير إلى استهلاك 9 BCM في عام ٢٠١٦. ^{٥٨} لقد اكتشفت حقول أخرى للغاز وخاصة في البحر المتوسط في منطقة شمال إسرائيل، القريبة من لبنان، ومنها حقل ليفيتان وكذلك كريش وتنين الذين لم يستخرج منهما حتى الآن أي شيء. وتتركز الجهود حاليا للبدء في استخراج الغاز من حقل ليفيتان في السنوات القريبة.

لم تستخرج حتى اليوم أي كمية من الغاز من حقل ليفيتان رغم اكتشافه منذ ٢٠١٠ وذلك بسبب حجم الاستثمار الكبير الذي يحتاجه حقل ليفيتان، حيث تقدر تكلفة تطويره بـ ٥-٦ مليار دولار، فتطوير المرحلة الأولى منه يحتاج لـ ٣,٥-٤ مليار دولار. وبما أن التطوير لحقول الغاز في إسرائيل يتم عن طريق القطاع الخاص وأن دخل الحكومة يكون نسبة من ربيع الغاز والضرائب على الشركات والرسوم الأخرى، فإن الشركات التطويرية تحاول إيجاد أسواق لتضمن العائد من حقل الغاز المستثمر به، وقد نجحت الشركات المشاركة في تطوير حقل ليفيتان بإجراء عقود واتفاقيات

بيع محلية بقيمة ما يقارب ٥ مليار شيكل لمدة ١٥-١٨ عاما، وعقد اتفاقية مع شركة الكهرباء الأردنية بقيمة ١٠ مليار دولار لمدة ١٥ عاما، ومن المتوقع أن يبدأ حقل لفيتان بضخ الغاز في نهاية عام ٢٠١٩. والجدير بالذكر أنه في شهر كانون الأول ٢٠١٦ صادقت وزارة الطاقة على بيع حقلي كريس وتنين لشركة الطاقة اليونانية «انرجيم» على أن يبدأ استخراج الغاز من هذين الحقليين في بداية عام ٢٠٢٠. ويتوقع ضخ الغاز بكثافة بعد ثلاث إلى أربع سنوات.

تقول التقييمات المختلفة أن التأخير في استخراج الغاز يعود لأسباب عديدة، أهمها عدم وجود زبائن يعتمد عليهم في بيع الغاز، فالسوق المحلي لا يستطيع استيعاب كميات الغاز المستخرجة بسبب عدم جاهزيته لاستهلاك كميات كبيرة من الغاز ولم تقم الحكومة بالتحضير للاستهلاك المتزايد، رغم وجود سوق كامنة كبيرة داخليا لاستهلاك الغاز خاصة في القطاع الصناعي وقطاع المواصلات، إضافة للاستهلاك الأسري. كما أنه لم تعد البنية التحتية لنقل الغاز إلى نقاط الاستهلاك المحتملة. من جهة أخرى فهناك محاولات وجهود تبذل من أجل عقد صفقات طويلة الأجل لتصدير الغاز، وتم حتى الآن عقد صفقة واحدة مع الأردن، وهناك احتمال كبير لعقد صفقة أخرى مع تركيا وتتوجه الأنظار لعقد صفقات لبيع الغاز لدول الاتحاد الأوروبي.

من جهة ثانية فإن الحكومة معنية جدا باستخراج سريع للغاز لأنها تعود عليها بالفائدة المباشرة من خلال زيادة الدخل من ريع بيع الغاز إضافة إلى الضرائب والرسوم المختلفة، كذلك يعتبر الغاز صديقا للبيئة وتأثيراته الخارجية السلبية أقل من مصادر الطاقة الأخرى، ويضاف إلى ذلك أن استعماله يقلص كلفة الطاقة ويحسن إنتاجية العمل وكنتيجه لذلك يخفض غلاء المعيشة ويزيد الدخل المتاح للأسر. نقطة أخرى في إيجابيات استعمال الغاز تكمن في تحسين مدى التنافس وتعزيز الأفضلية النسبية للمصدرين مقابل منافسيهم، إضافة إلى تخفيض القيمة الحقيقية للشيكل، الأمر الذي يدعم زيادة حصة المصدرين في السوق العالمية. وعلى المستوى الكلي فإن نمو الاقتصاد الإسرائيلي يتأثر للإيجاب وتقول التقديرات أن نمو الناتج سيزيد بـ ٠,٥٪ سنويا في مراحل النمو المستدام.

وحسب المعطيات الأولية فإن الدخل من ريع الغاز الذي كسبته الحكومة عام ٢٠١٦ من حقل تمار، بلغ ٨١٩ مليون شيكل من مجمل ٨٥٤ مليون شيكل من مجمل الدخل من الثروات الطبيعية.^٩ وتقول وزارة الطاقة أن الاقتصاد الإسرائيلي وفر ٣٦ مليار شيكل في استهلاك الفحم ومشتقات النفط منذ عام ٢٠٠٤-٢٠١٤. وأن التوفير وحدة من حقل تمار بلغ ١٨,٧١ مليار شيكل في الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٤.^٦

فاق معدل النمو خلال هذه السنة توقعات الدوائر الاقتصادية المختلفة وبلغ ٣,٨٪، بينما ارتفع الناتج المحلي للفرد بـ ١,٨٪

إجمال

استعرض هذا الفصل أهم المؤشرات لأداء الاقتصاد الكلي لعام ٢٠١٦، وشمل ثلاثة أجزاء، الأول حول مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تبين أن معدل النمو خلال هذه السنة فاق توقعات الدوائر الاقتصادية المختلفة وبلغ ٨,٣٪، بينما ارتفع الناتج المحلي للفرد بـ ٨,١٪، بينما بلغ النمو العالمي ١,٣٪، ونمت اقتصادات الدول المتطورة بـ ١,٦٪ أما دول الأسواق الصاعدة فنمت بـ ٤,١٪.

لقد نما قطاع المعلومات والاتصالات بـ ٩,٦٪ وقطاع التجارة وخدمات الضيافة بـ ١,٦٪ وقطاع البناء بـ ٥,٤٪. وتظهر البيانات أن أكبر مساهمة في معدل النمو كانت للاستهلاك الشخصي ومن ثم الاستثمار المحلي ومن ثم الإنفاق العام ويليها التصدير. ودلت المعطيات أن صادرات الخدمات ارتفعت بـ ٨,١٪ وقاد هذا النمو قطاع البرمجة والحوسبة فيما انخفضت الصادرات السلعية نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي وأسعار الصرف. وشمل هذا الجزء على مؤشرات أخرى مثل البطالة والتضخم، ولقد تبين أن التضخم المالي انخفض بـ ٢,٠٪ أما البطالة فقد انخفضت إلى ٤,٨٪. وتدل هذه المؤشرات على أداء اقتصادي جيد وان سوق العمل الإسرائيلي يسير في مسار التشغيل الكامل إذا ما استثنينا معدلات البطالة ونسب الاشتراك المتدنية بين المواطنين العرب في إسرائيل. أما الجزء الثاني فقد شمل السياسات المالية والنقدية وقد أظهرت البيانات المالية أن العجز الحكومي بلغ ١,٢٪ وبلغ الدين العام ١,٦٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي واستمرت وتيرة الانخفاض التي كانت في العقد الأخير، وقد ساهمت هذه المؤشرات على زيادة التدرج الائتماني من قبل شركة فيتش لتتساوى مع التدرج الائتماني لباقي شركات التدرج مع إبداء بعض المخاوف والتحذيرات المرتبطة بالسياسة الداخلية للحكومة وكذلك موقفها من الاستيطان والجمود في عملية السلام الذي من الممكن أن يؤدي إلى زيادة العزلة العالمية لإسرائيل. وفي السياسية النقدية فإن اللجنة النقدية، أبقى على سعر الفائدة ١,٠٪، الذي لم يتغير منذ آذار ٢٠١٥. من جهة أخرى زاد احتياط العملة الأجنبية في الشهر الأخير لعام ٢٠١٦ ليصل إلى ٩٨٣٦١ مليون دولار. واتسمت الأسواق المالية بالاستقرار رغم التقلبات في أسعار الأسهم وانخفاضها في أول شهرين لعام ٢٠١٦، ورغم ذلك فإن المعدل السنوي أظهر انخفاض في أسهم مؤشر تل أبيب - ١٠٠ بـ ٤٪، بينما ارتفعت أسعار أسهم مؤشر تل أبيب - ٧٥ بـ ١٧٪ ومؤشر بيترب - ٢٤٪، وهي المؤشرات التي تمثل الشركات المتوسطة والصغيرة. أما المؤسسات المالية الأخرى فقد أظهرت استقرارا حسب تقييمات بنك إسرائيل. وأثبت قطاع البنوك استقرارا وكذلك قطاع شركات التأمين رغم الأرباح المنخفضة لشركات التأمين.

نما قطاع المعلومات والاتصالات بـ ٩,٦٪ وقطاع التجارة وخدمات الضيافة بـ ١,٦٪ وقطاع البناء بـ ٥,٤٪

أظهرت البيانات المالية أن العجز الحكومي بلغ ١,٢٪ وبلغ الدين العام ١,٦٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

رغم الأداء الجيد فإن ثمار النمو تذهب إلى الطبقات الغنية أكثر من الطبقات الفقيرة، وبالتالي فإن المواطنين العرب الذي يشكلون أكثر من ٢٠٪ من السكان والإثيوبيين الذي يشكلون أقل من ٢٪ من السكان، إضافة إلى الحريديم، هم الذي يعانون من عدم توازن السياسات المالية وبالذات المواطنين العرب الذي يميز ضدهم في كافة المجالات كما جاء في التقرير.

تركز الجزء الثالث من المشهد الاقتصادي في الاستعراض الاقتصادي للغاز في إسرائيل، وتبين في السنوات الأخيرة أن استخراج الغاز كان من حقل تمار، بعد أن نفذ حقل مير في بحر تاطيس، ويجري حالياً الإعداد لبدء استخراج الغاز من حقل لفيتان، بعد أن أبرمت الشركات المشاركة في استخراج الغاز اتفاقاً مع شركة الكهرباء الأردنية بقيمة ١٠ مليار دولار، واتفاقات محلية بقيمة ٥ مليار دولار، ويتوقع أن يبدأ استخراج الغاز من هذا الحقل في نهاية ٢٠١٩، كما يتوقع أن يبدأ استخراج الغاز من حقل تنين وكريش في عام ٢٠٢٠ بعد أن صادقت وزارة الطاقة على بيعها لشركة الطاقة اليونانية. وتجري محاولات لعقد اتفاقات أخرى مع تركيا مع توجهات إلى إبرام اتفاقات مع دول الاتحاد الأوروبي. يقدر الدخل من ريع الغاز الذي كسبته الحكومة عام ٢٠١٦ من حقل تمار، بـ ٨١٩ مليون شيكل.

الهوامش

- ١ لقد حدث بنك إسرائيل توقعاته على أثر النمو في الناتج في الربع الثالث لعام ٢٠١٦ التي أتت أكبر من التوقعات.
- ٢ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. الحسابات القومية، القياس الثالث للربع الثالث ٢٠١٦. خبر للإعلام في ١٦/١/٢٠١٧ على الرابط http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201708015 (آخر مشاهدة ٢٦/١/٢٠١٦).
- ٣ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. الحسابات القومية، كانون الأول ٢٠١٦. على الرابط http://www.cbs.gov.il/kenes/kenes18_005.pdf (آخر مشاهدة ٢٦/١/٢٠١٧).
- ٤ بنك إسرائيل، ٢٠١٧. تقرير الاستقرار المالي، كانون الأول ٢٠١٦. القدس. على الرابط <http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/DocLib3/Financial%20Stability%20Report/FSR201602h.pdf> (آخر مشاهدة ٢٨/١/٢٠١٧).
- ٥ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٦. مؤشرات اقتصادية حول الربع الأول. خبر للصحافة ٢٩/٤/٢٠١٦. على الرابط http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201622122 (آخر مشاهدة ٣١/١٢/٢٠١٦).
- ٦ صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧. مستجدات الاقتصاد العالمي، واشنطن. على الرابط <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2017/update/01/pdf/0117a.pdf> (آخر مشاهدة ٣١/١/٢٠١٦).
- ٧ مصدر سبق ذكره.
- ٨ مصدر سبق ذكره.
- ٩ مصدر سبق ذكره.
- ١٠ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. الحسابات القومية، كانون الأول ٢٠١٦. على الرابط http://www.cbs.gov.il/kenes/kenes18_005.pdf (آخر مشاهدة ٢/٢/٢٠١٧).
- ١١ وزارة المالية، ٢٠١٧. الاستعراض الاقتصادي الأسبوعي، نظرة على سنة ٢٠١٦. على الرابط : http://mof.gov.il/chiefecon/economyandresearch/doclib/skiracalalit_01012017.pdf (آخر مشاهدة ٢/٢/٢٠١٧).
- ١٢ معهد التصدير، ٢٠١٧. تطورات وتحولات في التصدير الإسرائيلي، تلخيص أولي لعام ٢٠١٦. على الرابط <http://www.export.gov.il/files/economy/megamotearly16sam.pdf?redirect=no> (آخر مشاهدة ٢٦/١/٢٠١٧).
- ١٣ المرونة تصف العلاقة بين وتيرة النمو في التصدير الإسرائيلي والتجارة الخارجية فعلى سبيل المثال مرونة تساوي واحد تعني أن زيادة ١٪ في التجارة الخارجية تزيد الصادرات الإسرائيلية ب ١٪ والعكس صحيح. انظر أيضا الرابط الآتي: http://mof.gov.il/chiefecon/economyandresearch/doclib/skiracalalit_01012017.pdf
- ١٤ مصدر سبق ذكره.
- ١٥ انظر تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦، المشهد الاقتصادي ٢٠١٥ ص ١٨٩.
- ١٦ مصدر سبق ذكره.
- ١٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، ٢٠١٦. التجارة الخارجية المرصودة ص ٢٢٣-٢٢٩ على الرابط <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2238.pdf> (آخر مشاهدة ٩/٢/٢٠١٧).
- ١٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧. النتائج الأولية للصادرات والواردات الفلسطينية على الرابط http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A-Ftrade%202016.htm (آخر مشاهدة ١١/٢/٢٠١٧).
- ١٩ مصدر سبق ذكره.
- ٢٠ أطرش عاص، ٢٠١٦. المشهد الاقتصادي ٢٠١٥، في غانم هنييدة (محررة) تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ص ١٨٥-١٨٦، آذار ٢٠١٦، رام الله
- ٢١ يحدث بنك إسرائيل تنبؤاته الاقتصادية بشكل دوري خلال السنة ويعتمد بذلك على الأحداث والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وعلى المعطيات المحدثة الشهرية والربع سنوية.
- ٢٢ بنك إسرائيل، ٢٠١٦. التنبؤات الاقتصادية الكلية، وحدة البحث. حزيران ٢٠١٦. على الرابط: <http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/DocLib3/ResearchDepartmentForecast/forecastJune2016he.pdf> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٠١٧).
- ٢٣ بنك إسرائيل، ٢٠١٦. التنبؤات الاقتصادية الكلية، وحدة البحث. أيلول ٢٠١٦. على الرابط: <http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/DocLib3/ResearchDepartmentForecast/forecastJune2016he.pdf> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٠١٧).
- ٢٤ بنك إسرائيل، ٢٠١٧. النقاش النقدي لاتخاذ القرارات بشأن الفائدة، كانون ثاني ٢٠١٧ على الرابط : <http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/DocLib3/ResearchDepartmentForecast/forecastJune2016he.pdf> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٠١٧).

- ٢٥ مشاهدة ٢٠١٧/١/٣١).
مصدر سبق ذكره.
- ٢٦ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. التغييرات في مؤشر أسعار المستهلك لشهر كانون الأول وتلخيص عام ٢٠١٦،
خبر للصحافة. على الرابط: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201710014
(آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٨).
- ٢٧ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. التغييرات في مؤشر أسعار المنتج لشهر كانون الأول وتلخيص عام ٢٠١٦، خبر للصحافة
على الرابط: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201710012 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٨).
- ٢٨ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. التغييرات في مؤشر أسعار المدخلات لشهر كانون الأول وتلخيص عام ٢٠١٦،
خبر للصحافة على الرابط: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201710013 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/١/٢٨).
- ٢٩ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. الشهرية الإحصائية لإسرائيل، كانون الثاني ٢٠١٧. نشر في ٢٠١٧/٢/٧ على الرابط: http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=93&CYear=2017&CMonth=1 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٧).
- ٣٠ يشكل العرب فقط ١٣,٣٪ من مجمل قوة العمل في حين يشكلون ١٨,٩٪ من مجمل السكان الذي جيلهم ١٥ سنة فما فوق.
- ٣١ مركز ادفا، ٢٠١٧. الوضع الاجتماعي ٢٠١٦. على الرابط: <http://adva.org/wp-content/uploads/2017/01/SocialReport2016-3.pdf> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٧).
- ٣٢ المصدر السابق.
- ٣٣ مصدر سبق ذكره.
- ٣٤ مصدر سبق ذكره.
- ٣٥ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. معطيات من مسح قوة العمل. على الرابط: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201720029 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٧).
- ٣٦ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٦. استعراض الحسابات القومية. على الرابط: http://www.cbs.gov.il/kenes/kenes18_005.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٨).
- ٣٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٧. النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، الربع الرابع، نشر في ٢٠١٧/٢/١٣ على الرابط
<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1849&mid=3915&wversion=Staging>
(آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٣).
- ٣٨ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٧. متوسط الأجرة الشهرية لشهر تشرين الثاني ٢٠١٦، خبر للصحافة نشر في ٢٠١٧/٢/٧.
على الرابط: http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201726033 (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٨).
- ٣٩ مصدر سبق ذكره.
- ٤٠ وزارة المالية، ٢٠١٧. مقياس أولي لتنفيذ الميزانية وعجز الميزانية وتمويله - كانون الثاني - كانون الأول ٢٠١٦. على الرابط
http://mof.gov.il/releases/documents/budgetexecutionreports_122016.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/٨).
- ٤١ المصدر السابق.
- ٤٢ مصدر سبق ذكره.
- ٤٣ وزارة المالية، ٢٠١٧. انظر تنفيذ الميزانية لشهر يناير ٢٠١٧ على الرابط: http://mof.gov.il/releases/documents/bitzuatak-tiv_jan.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٦).
- ٤٤ وزارة المالية، ٢٠١٧. مقياس أولي للدين العام، خبر للصحافة. على الرابط: http://mof.gov.il/Releases/Pages/hov_tozar.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٠).
- ٤٥ تقدير أولي يعتمد على النسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لذا من المحتمل أن تتغير القيمة ويرتبط ذلك بالتقارير النهائية لوزارة المالية.
- ٤٦ بنك إسرائيل، ٢٠١٦. الدين العام ١٩٩٧-٢٠١٥، جدول و- ن ١٨ على الرابط
www.boi.org.il/he/DataAndStatistics/Lists/.../f_18.xls (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٢).
- ٤٧ موقع غلوبس. مقابلة مع المحللة من شركة موديس في ٢٠١٧/٢/٨ على الرابط: <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001176156> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١١).
- ٤٨ موقع غلوبس « إصلاح حاد في سوق السكن ممكن أن يؤدي إلى تخفيض التدرج. ٢٠١٧/٢/٣. على الرابط
<http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001175345> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٢).
- ٤٩ بورصة تل أبيب، وجدة البحث ٢٠١٧. البورصة في سنة ٢٠١٦، على الرابط: http://www.tase.co.il/Heb/Statistics/StatRes/2016/Stat_141_Research_2016_12_287419.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٣).

- ٥٠ المصدر السابق.
- ٥١ بنك إسرائيل، ٢٠١٧. تقرير الاستقرار المالي، كانون الأول ٢٠١٦. على الرابط <http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/DocLib3/Financial%20Stability%20Report/FSR201602h.pdf> (آخر مشاهدة ٢٠١٧، ٢، ١٤).
- ٥٢ المصدر السابق.
- ٥٣ هناك فرق بين الرجال الحريديم والنساء العربيات ويعود الفرق بأن الرجال الحريديم يرفضون العمل من منطلق تقديس وقتهم لتعلم التوراة، أما النساء العربيات فيرغبن بالعمل وفي الباب الذي شمل سوق العمل تبين أن أعلى معدل بطالة موجود لدى النساء العربيات، الأمر الذي يثبت على عدم توفر أماكن عمل، إضافة إلى أمور أخرى ترتبط بالسياسة التمييزية ضد العرب في إسرائيل.
- ٥٤ وزارة المالية، ٢٠١٧. استنتاجات طاقم صندوق النقد الدولي «على <http://mof.gov.il/releases/documents/israel%20hgvhf> 2017%20a4%20concluding%20statement%20clean.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٧).
- ٥٥ شلومو سفيرسكي واتيس ايتي، ٢٠١٧. صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٦. مركز ادفا على الرابط <http://adva.org/he/social-re-port2016> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٧).
- ٥٦ المصدر السابق.
- ٥٧ أطرش عاص، ٢٠١٦. المشهد الاقتصادي - ٢٠١٥ في هنيذة غانم (محررة) - تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٦، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٥. مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٦، رام الله- فلسطين.
- ٥٨ بار ينيف، ٢٠١٧. قطاع الغاز الطبيعي في إسرائيل، استعراض اقتصادي، وحدة البحث، بنك لثومي، يناير ٢٠١٧- على الرابط <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001177096>
- ٥٩ موقع غلوبيس، ٢٠١٧. ربيع الغاز من حقل تمار. على الرابط <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001177096> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٧)
- ٦٠ وزارة الطاقة، ٢٠١٧. استعراض التطورات في الغاز الطبيعي لعام ٢٠١٤ وبداية ٢٠١٥ على الرابط <http://energy.gov.il/Sub-jects/NG/documents/publication/ng2014-2015.pdf> (آخر مشاهدة ٢٠١٧/٢/١٧)

المشهد الاجتماعي: «الديمقراطية» الإسرائيلية في تقاطع التخلي عن الرفاه الاجتماعي والفساد وحكم اليمين

نبيل الصالح

مدخل

سنعالج في هذا الفصل جانباً خاصاً ومهماً من المشهد الاجتماعي، يرتبط بتأثير التحولات الاجتماعية والسياسية، خاصة التحول نحو النيوليبرالية وتصادف فساد السلطة على النظرة للديمقراطية في إسرائيل.

تظهر الدراسات والتقارير المختلفة تزايداً مستمراً في تراجع الثقة المجتمعية بمؤسسات الدولة (فيما عدا الجيش)، مقابل مخاوف وقلق متزايد من تدهور ما يراه المواطنون اليهود المنظومة الديمقراطية المميزة لإسرائيل.

لا بد من التوضيح هنا أن أغلب السياسيين والأكاديميين والإعلاميين في إسرائيل يعتقدون أن دولتهم تتمتع بمنظومة حكم ديمقراطية وطيدة وراسخة، ولا يرون أن التشديد على يهودية الدولة يحمل تناقضاً أو يشكّل عائقاً أمام تحقيق الديمقراطية. كذلك لا يعتبرون أن تعامل الدولة مع المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل يعتبر مشكلة أمام الديمقراطية، وإن كان الوضع يتطلب بعض التحسين، من وجهة نظرهم. كما لا ينظر هؤلاء إلى الاحتلال وقمع الفلسطينيين على أنه مشكلة داخلية للنظام في إسرائيل، بل يعتبرون ذلك مشكلة خارجية لا علاقة لها بالديمقراطية في إسرائيل نفسها. مشاكل الديمقراطية بالنسبة إلى هؤلاء إجرائية شكلية فحسب، فهم يتحدثون عن: تبديل الحكومات والوزراء في فترات متقاربة، وكثرة الأحزاب، وضعف الائتلافات، وابتزاز الأحزاب الصغيرة

للأحزاب الأكبر التي تحتاجها لتشكيل الائتلافات، والتعيينات السياسية غير الناجعة وما إلى ذلك. وهذه كلها مشاكل قابلة للحل.

في البداية، سوف نتطرق إلى أبرز آثار السياسة النيوليبرالية والتخلي عن سياسة الرفاه كما تظهر في ثبات معطيات الفقر وتعمق الفجوات الاقتصادية الاجتماعية، ولهذا كله تأثير سلبي على السلوك السياسي الجماعي الذي يحدد طبيعة النظام الديمقراطي في إسرائيل وأي دولة في العالم. بعدها نتناول أهم مظاهر الفساد السلطوي في سنة ٢٠١٦، وبطلها هذه المرة تنتيا هو نفسه وزوجته سارة، والفساد كما هو معلوم دليل على أزمة الثقافة السياسية وطبيعة النظام. بعد ذلك نتطرق إلى محاولات تنتيا هو والمقربين منه إخضاع وسائل الإعلام في إسرائيل وإسكاتها، وبعدها نتناول الهجوم منقطع النظير من أوساط حاكمة على الجهاز القضائي في إسرائيل، وهو أمر اعتبره القضاة والسياسيون الإسرائيليون أمراً في غاية الخطورة. وفي النهاية نحاول رؤية انعكاس هذه الظواهر الخطيرة على مؤشر الديمقراطية في إسرائيل، والذي نكشف من خلاله فعلاً عن تدهور مستوى الثقة بالمؤسسات المهمة التي تعرّضت لمحاولات النيل منها، ويعكس مميزات ثقافة سياسية لم تذوّت أبسط المبادئ الديمقراطية بمعناها الجوهري.

النقاش الإسرائيلي حول حال «الديمقراطية» في ٢٠١٦

عيوب أم أزمة؟

يرى خبراء ومثقفون إسرائيليون أن الديمقراطية بمفهومها الإسرائيلي تعاني أزمة حقيقية، وأنها تتدهور تدهوراً حاداً. المشاكل التي تعاني منها الديمقراطية الإسرائيلية – كما تظهر في تحليلات باحثين إسرائيليين – هي مشاكل بعضها بنيوي له علاقة بطبيعة المؤسسات والبعض الآخر يتعلق بالثقافة السياسية والسلوك المشتق من تلك الثقافة. على صعيد النوع الأول من المشاكل، ثمة أزمة تتفاقم في الأحزاب، فهي – في غالبها الأعظم – مفككة هشة تفتقر للأيديولوجيا وتعايني من خلل في تنظيمها وإجراءاتها. ينعكس هذا الحال على أداء الكنيست التي تتشكل من هذه الأحزاب، وعلى الحكومة التي تتشكل من داخل الكنيست، حسب طريقة الحكم البرلماني المتبعة في إسرائيل. ولعل هذا ما يفسّر التدهور في مستوى ثقة الجمهور بالأحزاب والكنيست في جميع استطلاعات الرأي حول الموضوع، كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل.

تبدو الكنيست من حيث أداؤها ومستوى أعضائها سلطة فاقدة للتأثير غير مقنعة للمواطنين، تتحكم بها بعض الشخصيات القوية من الائتلاف.

تظهر أبرز آثار السياسة النيوليبرالية والتخلي عن سياسة الرفاه في ثبات معطيات الفقر وتعمق الفجوات الاقتصادية الاجتماعية.

يرى خبراء ومثقفون إسرائيليون أن الديمقراطية بمفهومها الإسرائيلي تعاني أزمة حقيقية، وأنها تتدهور تدهوراً حاداً.

من ناحية ثانية، نجد أن الأحزاب ذات التوجّهات اليمينية المتشددة والأحزاب الدينية المتعصّبة تبدي اهتماماً ضعيفاً بالإجراءات الديمقراطية مقابل ما يؤكد على اليهودية ويعززها.

تبدو الكنيست من حيث أدائها ومستوى أعضائها سلطة فاقدة للتأثير غير مقنعة للمواطنين. تتحكّم بها بعض الشخصيات القوية من الائتلاف.

أما الحكومة، فهي أداة في يد «زعيم قوي» وحاشيته المقربة، تنعكس هذه الأمور على مستوى تنظيم الحياة العامّة وتسييرها من السلك البيروقراطي الذي يميل المتنفذون فيه إلى استغلال ضعف الرقابة من أجل سلوك فاسد يدر ربحاً ومكاسب، وهو ما سنتطرق إليه في الباب عن الفساد. وبطبيعة الحال، لا بدّ أن يتغلغل تأثير هذا الوضع من الأعلى إلى الأدنى، فيتغلغل إلى السلطات المحلية المرتبطة بالحكم المركزي وسلطاته القطرية، وصولاً إلى حلقات أبسط المستخدمين في المؤسسات العامة. وهو ما يحدث فعلاً.

على صعيد الثقافة السياسية والسلوك المنبثق منها، يوجد تمييز ضد فئات مستضعفة واسعة من السكان مثل: اليهود الإثيوبيين، وذوي الأصول الروسية، والمتدينين الحريديين، والعمال الأجانب، واللاجئين، والعرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل. في الوقت نفسه، هناك تفضيل لفئات صغيرة أخرى مثل: المستوطنين في الضفة الغربية، والمهاجرين الجدد من دول أوروبا وأميركا. والذين يحصلون على هبات وتسهيلات من الدولة. إضافة إلى ذلك نلاحظ في الآونة الأخيرة ازدهاراً لظاهرة «متلازمة المال والسلطة» ذات الأثر الواسع على وضع السياسات في المجالات الحياتية كافة، سواء على المستوى القطري أو المحلي. يساهم هذا في إبقاء الحال على ما هو عليه، بما يخدم مصالح أطراف المتلازمة، ما يعني عدم حدوث تغيير في أوضاع الفئات التي تعاني من التمييز والفقر، وتردي مستوى الحياة، وازدياد عمق الفجوات الاجتماعية الاقتصادية. تفقد هذه الفئات ثقتها بالمؤسسات الحاكمة من جهة، وبقدرتها على التأثير في كل ما يتعلق بحياتها من جهة أخرى، فتعزف عن المشاركة السياسية؛ ما يعود بالفائدة على الفئات المتنفذة. تساهم «متلازمة المال والسلطة» - التي يكثر الحديث عنها في إسرائيل، وفي أميركا في عهد ترامب، وفي العديد من الدول - على نحو أساسي في تفشي الفساد السلطوي كأسلوب عمل وحياة، وهو ما يحدث في إسرائيل فعلاً، وسوف نبين ذلك في الأبواب الآتية من هذا الفصل. نلاحظ، أيضاً، في السياسة الإسرائيلية انغلاق الوزارات الحكومية عن الجمهور وتباعدها، لا سيّما مكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية والأمن؛ ما يضعف رقابة الجمهور على عمل السياسيين ويعرقل إجراءات الشفافية الضرورية للحكم السليم (وضع السياسة وتنفيذها من السياسيين والسلك الوظيفي). كما يضعف انعدام الشفافية ونهج عدم الاكتراث بالمواقف الناقدة إجراءات الخضوع لمؤسسات الرقابة على اختلافها، ويفقد المواطنون، وحتى المهتمين من بينهم، الأمل بإحداث تغييرات في الأمور المتعلقة بحياتهم.

نلاحظ في الآونة الأخيرة ازدهاراً لظاهرة «متلازمة المال والسلطة» ذات الأثر الواسع على وضع السياسات في المجالات الحياتية كافة.

هذا بدوره، إضافة إلى عوامل أخرى ذكرت أعلاه، يساهم في تفشي الفساد في مجالات الحياة كافة وعلى مختلف مستويات السلطة، دون قدرة مؤسسات القانون والقضاء على منعه والقضاء عليه.

يساهم الهجوم على مؤسسات القضاء في إسرائيل، كما سنرى في الأبواب الآتية، في إضعافها لأسباب سياسية تتعلق بتوجهات أحزاب اليمين في الأساس، ولكنه يخدم من حيث لم يكن متوقعاً الفشل في مواجهة الفساد. هذه الصفات كلها تكشف عن أزمة الديمقراطية الإسرائيلية وفشلها. هناك، أيضاً، بعض مميزات الأزمة في الثقافة والسلوك السياسي لفئات واسعة من المواطنين تتراوح بين عدم تقبل الرأي المخالف وانعدام التسامح وبين العنصرية وممارسة العنف الجسدي، كما سنرى في نتائج مؤشر الديمقراطية في هذا الفصل. يضاف إلى ذلك الميل العام إلى الاستخفاف بضرورة احترام القانون وصيانتها، علاوة على مظاهر العنف المستشري في إسرائيل، والفساد الذي تسلق هرم السلطة حتى وصل إلى القمة في أكثر من حالة.

تتجلى أزمة «الديمقراطية»، كما يتناولها الخطاب العام في إسرائيل، في نتائج اتباع السياسة النيوليبرالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتخلي عن سياسة الرفاه الاجتماعي، والآثار المترتبة على ذلك، مثل تفشي الفقر واتساع الفجوات الاجتماعية.

كان نتنياهو قد أرسى سياسته النيوليبرالية التي تسير الاقتصاد الإسرائيلي الآن، خلال عمله وزيراً للمالية في حكومة أريئيل شارون الثانية في سنة ٢٠٠٣. أدت السياسة المذكورة، قبل نتنياهو وفي عهده، على نحو أبرز، إلى تعميق الفجوات بين الشرائح المختلفة وارتفاع كبير في الأسعار وتكاليف المعيشة عامة؛ ما أدى إلى انتشار الفقر، مع ما يرافق ذلك من ضائقات مختلفة يعاني منها أصحاب الدخل المحدود الذين باتوا يعجزون عن سد حاجاتهم وتأمين التعليم المناسب لأولادهم في ظل ارتفاع سريع ومتواصل في المعيشة وإيجارات الشقق وخصخصة مجالات الحياة كافة.

نلاحظ أن هذه السيرورة المتواصلة التي تميز السلوك السياسي الجماعي في إسرائيل تتوافق عادة مع ميل فئات واسعة من الفقراء ومحدودي الدخل والعاطلين عن العمل إلى تفضيل فكرة «الزعيم الأوحده»، الذي يظهر بصورة القوي الملتزم الذي لا يتوقف عن تمجيد القوة العسكرية مقابل الخطر الداهم من الخارج، كما هو حال نتنياهو وهاجس إيران والفلسطينيين.

أرسى نتنياهو أسس سياسته النيوليبرالية التي تسير الاقتصاد الإسرائيلي الآن، خلال عمله وزيراً للمالية في حكومة أريئيل شارون الثانية في سنة ٢٠٠٣.

وعليه، تفاقم آثار السياسة النيوليبرالية في إسرائيل، التي سوف نرصد انعكاس أبرزها في أوضاع الفقر والفجوات الاجتماعية والاقتصادية، من أزمة الديمقراطية في إسرائيل أيضاً.

مواصلة التخلي عن سياسة الرفاه في إسرائيل

ثبات في ظاهرة الفقر والتفاوت الاقتصادي الاجتماعي

يتضح من تقرير الفقر والفجوات الاجتماعية الأخير الذي صدر في نهاية ٢٠١٦ أنّ إسرائيل^١ ما زالت تحتل موقع الصدارة على سلم الفقر والفجوات الاجتماعية، بين دول الـ (OECD)، ولم يطرأ تغيير جدي على نسبة الفقر العامة في إسرائيل في السنة الأخيرة، وهي تساوي ٢١,٧٪ (وكانت قد وصلت إلى ٢٢٪). على الرغم من هذا التغيير الضئيل نحو الأدنى، فإن التقرير المذكور يدل على أنّ نسبة الفقر بين العائلات ارتفعت خلال العام ٢٠١٥، إلى ١٩,١٪ بعد أن كانت ١٨,٨٪ في السنة التي سبقت، وقد وصل خط الفقر في السنة الأخيرة إلى ٣,١٥٨ شيكلاً للفرد في الشهر^٢.

يبلغ عدد الأشخاص الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل، حسب التقرير، نحو ١,٧١٢,٩٠٠ شخص، من بينهم ٧٦٤,٢٠٠ من الأولاد، ويبلغ عدد العائلات الفقيرة ٤٦٠,٨٠٠ عائلة. ويبيّن التقرير أنّ ارتفاعاً كبيراً طرأ على نسبة الفقر في الفئة العمرية التي كانت تتميز عادة بنسبة فقر منخفضة نسبياً مقارنة مع غيرها، وهي فئة العمرية التي تقع بين ٤٦ سنة وجيل التقاعد، فقد ارتفعت نسبة الفقر في أوساط هذه الفئة من ٢,١٢٪ إلى ٣,١٤٪.

زاد كذلك مقدار عمق الفقر في السنة الأخيرة، أي أنّ الفقراء زادوا فقراً وازدادت الفجوة بين معدل دخل العائلة الفقيرة وبين خط الفقر من ٣٤,٦٪ في ٢٠١٤ إلى ٣٥,٧٪ في ٢٠١٥.

وفي ما يتعلق بالفئات السكانية التي تشكل مصدر ظاهرة الفقر في إسرائيل، أي العرب واليهود المتزمتين دينياً (الحريديم)، فقد اختلف اتجاه التغيير في أوضاعهم الاقتصادية في السنة الأخيرة، إذ طرأ ارتفاع في نسبة الفقر بين العرب من ٥٢,٦٪ في ٢٠١٤ إلى ٥٣,٣٪ في ٢٠١٥، في حين طرأ انخفاض جدي على نسبة الفقر بين المتزمتين دينياً (الحريديم) من ٥٤,٣٪ في ٢٠١٤ إلى ٤٨,٧٪ في ٢٠١٥. ويبدو أن سبب هذا الانخفاض في نسبة الفقر بين الحريديم لا يقتصر على المخصصات الحكومية الشهرية التي ارتفعت بقدر ضئيل في السنة الأخيرة، وإنما يعود لارتفاع الدخل من

لم يطرأ تغيير جدي على نسبة الفقر العامة في إسرائيل في السنة الأخيرة.

طرأ ارتفاع في نسبة الفقر بين العرب من ٥٢,٦٪ في ٢٠١٤ إلى ٥٣,٣٪ في ٢٠١٥.

العمل، إذ يلاحظ ارتفاع في نسبة مشاركة الحريديم في سوق العمل، بعد عقود كانت فيها نسبتهم بين القوى العاملة منخفضة.^٢

ترتبط نسب الفقر، سواء أكان ذلك في إسرائيل أم في غيرها من الدول، ارتباطاً وثيقاً بإنفاق الدولة على مجال الرفاه، والذي يقاس بنسبته من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر الإنفاق الحكومي على مجال الرفاه في إسرائيل بنسبة ٩, ١٦٪، في حين يصل معدل هذه النسبة في دول (OECD) إلى ٦, ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن بين الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الفقر بين الأفراد انخفاض نسبة البطالة وانخراط مجموعات سكانية كانت غائبة عن سوق العمل في الماضي في هذه السوق، لا سيما النساء العربيات واليهود المتدينين المتزمتين. من جهتها، اعتبرت مؤسسة التأمين الوطني أن هذه التغييرات إيجابية جداً في مجال محاربة الفقر.

أما ازدياد حدة الفقر التي يشعر بها الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، فينبع من أمرين: الأول، أن مستوى الحياة عامة قد ارتفع في الفترة الأخيرة، أكثر بكثير من الارتفاع الذي طرأ على المخصصات. والثاني، يرجع للمستوى المتدني لمخصصات الحياة، لا سيما تلك التي يتقاضاها الأشخاص في جيل العمل. من ناحية أخرى، يتحدث التقرير البديل عن الفقر في إسرائيل عن صورة أكثر صعوبة من تلك التي يصفها تقرير مؤسسة التأمين الوطني. وينبع الفرق في المعطيات بين التقريرين من الاختلاف بينهما في تعريف الفقر وحساب نسبة الفقراء. والتقرير البديل هو تقرير سنوي تصدره جمعية (لتيت) التي تعمل على تقديم الدعم للمحتاجين، ويعتمد التقرير التوجّه المطلق الذي يُعرّف العائلة بأنها فقيرة عندما لا يكون في مقدورها شراء سلة منتجات أساسية تحتاجها كشرط أساسي لتحافظ على وجودها اليومي، ويقاس الإمكانية المتاحة للفرد في أن يعيش حياة كريمة ذات مستوى أساسي بسيط فقط، بصرف النظر عن مستوى الحياة السائد في المجتمع.^٤

ويحاول تقرير الفقر البديل الكشف عن المعاناة اليومية للفقراء التي تختفي وراء الإحصائيات والأرقام التي تملأ تقارير الفقر في إسرائيل. ويورد التقرير رؤية وتحليلاً سوسيولوجيين للفقر في إسرائيل، ولا يكتفي بالتحليل الإحصائي؛^٥ ما يجعله متميزاً قياساً بتقارير أخرى.

وحسب التقرير البديل لسنة ٢٠١٥، يعيش في إسرائيل نحو ٢٦٢٤٠٠٠ شخص تحت خط الفقر (٩, ٣١٪) - من بينهم ١,٦٣٦٠٠٠ بالغ (٢, ٣٠٪)، و ٩٩٨٠٠٠ ولد (٢, ٣٥٪).^٦

يتحدث التقرير البديل عن الفقر في إسرائيل عن صورة أكثر صعوبة من تلك التي يصفها تقرير مؤسسة التأمين الوطني.

٦٢٪ من الأهل الذين يتلقون الدعم اضطروا إلى التنازل عن أدوية وعلاجات طبية مختلفة لأولادهم.

ومن بين المعطيات التي أوردتها التقرير البديل، في مجالات الحياة العديدة، يظهر أن ٦٢٪ من الأهل الذين يتلقون الدعم اضطروا إلى التنازل عن أدوية وعلاجات طبية مختلفة لأولادهم، إما على نحو دائم (١٢٪) أو أحياناً (٥٠٪). كما أظهر أن ٢٧٪ من الأولاد الذين يتلقون الدعم صرحوا بأنهم شعروا بالجوع خلال السنة الأخيرة. ١٤٪ قالوا إنهم اضطروا إلى مجابهة وضع لم يأكلوا فيه خلال يوم كامل، لأنهم لم يتمكنوا من توفير شيء يأكلونه. فيما خاض ١٤٪ من الأولاد الفقراء، خلال السنة الأخيرة، تجربة التسوّل أو البحث عن الطعام في حاويات القمامة، أو سرقة الطعام.

وأفاد ٩٦٪ من المسنين الذين يتلقون الدعم بأنّ مخصصات الشيخوخة لا تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية، ومن العيش بكرامة. وأوضح ٩٠٪ من المسنين الذين يتلقون الدعم أنهم غير قادرين على الالتزام بالدفع مقابل خدمات صحية يحتاجونها في البيت. وفي مجال السكن، قال ٥٨٪ من متلقي الدعم إنهم خاضوا، في السنة الأخيرة، تجربة الحجز على شققهم ومطالبتهم بإخلائها جراء صعوبات مالية. وأشار ٥٤٪ إلى أنهم اضطروا إلى خوض تجربة قطع الماء أو التيار الكهربائي عن مكان سكنهم؛ لأنهم لم يتمكنوا من دفع الرسوم المستحقة.

وفي مجال التعليم: ظهر أن ٨٠٪ من متلقي الدعم يفتقدون إلى شهادات البجروت (وهي شهادة موازية لشهادة التوجيهي) مقارنة مع ٣٣٪ من السكان عامة. وأن ٤١٪ لم يكملوا تعليمهم الثانوي (مقارنة بـ ١٠٪ من السكان)، و فقط ٤٪ من متلقي العون هم ذوو تعليم عال (كليات وجامعات) مقارنة بنسبة ٣٢٪ في المجتمع كله. وقال ٦٦٪ من الفقراء إنّ الأسباب التي تمنع تحسين مستوى ثقافتهم هي في الأساس ارتفاع رسوم التعليم ورعاية الأولاد. وأضاف ٧٣٪ إنّ هذه العوائق تحوّل ذلك إلى أمر مستحيل.

أما في مجال الصحة، فقال ٨٩٪ من الذين يتلقون الدعم إنهم تنازلوا في هذه السنة عن شراء أدوية يحتاجونها. و ٤٠٪ تنازلوا عن ذلك بشكل متواصل وثابت، و ٤٩٪ تنازلوا عن شراء الأدوية أحياناً، وذلك بسبب الضائقة الاقتصادية (مقارنة بـ ٢١٪ من المجتمع كله. وظهر أن ٦٥٪ من متلقي العون يمتلكون تأميناً صحياً أساسياً من أحد صناديق المرضى مقارنة بـ ١٧٪ فقط من الجمهور عامة. وأن ٨٠٪ منهم غير قادرين على اقتناء تأمين صحي مكمل على حسابهم الخاص (وتدل هذه النسبة على ارتفاع قدره ١٤٪ مقارنة بالنسبة نفسها في العام الماضي).

في مجال الأمن الغذائي، اتضح من معطيات التقرير أن ٩٠٪ من متلقي الدعم عانوا خلال السنة الأخيرة من نقص في الطعام، أو من عدم تنوُّع غذائهم. و ٥٥٪ عانوا من

٩٠٪ من متلقي الدعم عانوا خلال السنة الأخيرة من نقص في الطعام، أو من عدم تنوُّع غذائهم.

هذه المشكلة في أحيان متقاربة أو طوال الوقت، مقارنة بنسبة ١١,٦٪ عانوا من هذه المشكلة في أوساط السكان عامة.

اضطر ٥٩٪ من متلقي الدعم إلى تقليص وجباتهم اليومية أو حتى التخلي عن بعضها، خلال السنة الأخيرة، بسبب النقص في النقود لشراء المواد اللازمة. ٣٩٪ يقولون إنَّ هذا حدث في كل شهر تقريباً.

وقال ٧٨٪ من مديري الجمعيات الداعمة: إنه خلال سنة ٢٠١٥، طرأ ارتفاع في طلب المحتاجين إلى الطعام. استعان ٥٧٪ على الأقل من متلقي العون، عدة مرات على الأقل، في كل شهر، بالجمعيات التي تزود المحتاجين بالطعام.

وأظهر التقرير أن ١٨٪ من متلقي العون خططوا للانتحار أو لإلحاق الأذى بأنفسهم بسبب وضعهم الاقتصادي. وتزيد هذه النسبة بمقدار ٢٨,٤٪ عنها في السنة الماضية (كانت ١٤٪). وأفاد ٣٩٪ من متلقي العون بأنَّ أوضاعهم الاقتصادية ساءت مقارنة بالسنة الماضية – ارتفاع بقيمة ضعفين مقارنة بالسنة الماضية حيثُ كانت النسبة ١٩,٦٪.

وأفاد ٥٩٪ من متلقي العون بأنهم لم يعيشوا في دائرة الفقر في الصغر، ما يدل على أنَّ وضعهم في تدهور مع تقدمهم في السن؛ ٤١٪ كانوا يحسبون على الطبقة الوسطى قبل التدهور إلى الفقر.

اعتبر ٦٢,٥٪ من الجمهور العام في إسرائيل أن قضية الفقر والفجوات الاجتماعية هي القضية الملحة الأولى التي يجب العمل على حلها، و٤٩٪ يرون أن مشكلة الأمن تحتل المكان الأول من حيث الخطورة وضرورة المواجهة، و٣٠,٥٪ اعتبروا أنَّ المشكلة الأكثر إلحاحاً هي الاستقطاب والعنف والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي.

رأى ٧٠٪ من الجمهور أنَّ الحكومة هي الجهة المسؤولة عن تقليص ظاهرة الفقر، ولكن ٦٧٪ اعتبروا أنَّ معالجة مشكلة الفقر مدرجة في مكان منخفض جداً أو غير موجودة نهائياً على سلم الأولويات الوطني في إسرائيل.

فشل في سد الفجوات الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل

الفجوات الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي

يشكّل التفاوت مشكلة اقتصادية واجتماعية تتطلب مواجهة شاملة وتكافل الجهود السياسية والاقتصادية للعمل على صعيد المسببات الأساسية للمشكلة، إذ إنه من غير المجدي أن تحاول الجهات المختصة حل المشكلة بإجراءات شكلية على صعيد الأعراض مثل زيادة المخصصات بمبالغ قليلة أو إجراء تخفيض على الأسعار وما إلى ذلك. هناك إجماع على أن الأمر يحتاج إلى خلق أماكن عمل وزيادة حقيقيّة في الأجور على

١٨٪ من متلقي العون خططوا للانتحار أو لإلحاق الأذى بأنفسهم بسبب وضعهم الاقتصادي.

نحو يمكن من العيش الكريم، وفي الوقت نفسه العمل على تحسين التعليم وتطويره في المجتمع ككل، ولا سيما لمحدودي الدخل.

بدل القيام بخطوات من هذا النوع، تبذل الجهود لدفع مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، عبر منحهم جملة من التسهيلات الضريبية، وتسهيل شروط القروض البنكية والدعم الحكومي، وهو ما يتطلب في المقابل تقليص الإنفاق العام على الخدمات الأساسية التي تقدّم لجمل السكان ومن ضمنهم الفقراء. هذه الخطوات التي تعزّز مجموعة صغيرة نسبياً من الأغنياء وتزيد ثروتهم الطائلة تبقى أعداداً هائلة من الناس خارج دوائر المستفيدين من النمو الاقتصادي، يتقاضون رواتب متدنية، ويعانون من البطالة وال فقر.

إضافة إلى ذلك، تشهد السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في الهيئات الرسمية المنوط بها توفير خدمات التعليم والتعليم العالي والصحة والسكن والرفاه والأمن الاجتماعي. يعود هذا التراجع إلى تقليص الإنفاق العام من ناحية، وإلى تغلغل رأس المال الخاص إلى المجالات الاجتماعية المختلفة للتمتع بخدمات طبية خاصة للمقتدرين، وبتعليم مدرسي رفيع المستوى وتعليم جامعي بات صعب المنال. هذا في حين يضطر غالبية الإسرائيليين إلى الاكتفاء بالخدمات الرسمية المتوافرة متدنية المستوى.

تحتل إسرائيل اليوم الموقع الثالث على سلم تدريج الفجوات في الأجور من بين الدول الأعضاء في منظمة (OECD)، حيث «تتفوق» عليها في هذا المضمار الولايات المتحدة والمكسيك فقط. كذلك تحتل إسرائيل المكان الرابع بين دول المنظمة على سلم التدرج من حيث الفجوات بين دخل النساء والرجال، حيث يزيد دخل الرجال في إسرائيل على دخل النساء بنسبة ٢٢٪، علماً أن معدل الفروق في دول المنظمة هو ١٥٪. ويسبق إسرائيل في التدرج كل من اليابان وأستونيا وكوريا الجنوبية. أما الفرق الأقل بين دخل الجنسين فموجود في نيوزيلندا وهو يعادل ٦٪.

تشكل هذه الفجوات في الأجور مصدراً أساسياً للفجوات في باقي مجالات الحياة مثل التعليم والصحة وما إلى ذلك، ولكن هناك عوامل أخرى مهمة تطرقنا إليها أعلاه مثل تآكل مستوى إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية المختلفة وتراجع سياسات الرفاه. وبعبارة أخرى، فإن السياسة النيوليبرالية الشرسة التي تنعكس في تقييد جباية الضرائب المباشرة بحجة تشجيع الاستثمار من ناحية، ودفع مخصصات دعم أقل هي سبب فقدان القدرة على مجابهة التفاوت.^٧ يعتقد بعض المحللين ومن بينهم الباحثان الاقتصاديان كورنفيلد ودينيلي أن الدولة مذنبه بالكامل في هذا الشأن، وأن السياسة النيوليبرالية التي تنتهجها الحكومة هي التي حوّلت إسرائيل إلى إحدى حاملات الأرقام القياسية في الفجوات الاجتماعية الاقتصادية والتفاوت.^٨

تبذل الجهود لدفع مصالح قطاع الأعمال والمصالح الكبرى للمستثمرين الكبار، عبر منحهم جملة من التسهيلات الضريبية، وتسهيل شروط القروض البنكية والدعم الحكومي، مقابل تقليص الإنفاق العام على حساب الفقراء.

تحتل إسرائيل اليوم الموقع الثالث على سلم تدريج الفجوات في الأجور من بين الدول الأعضاء في منظمة (OECD)

لا تنعكس الفجوات الاقتصادية على الوضع الاقتصادي المباشر فحسب، وإنما يمكن ملاحظة آثارها السلبية على مجالات الحياة اليومية كافة، مثل جودة العلاجات الطبية التي يحصل عليها الفرد، والتحصيل الدراسي للأولاد والطلاب في مراحل التدريس كافة حتى الجامعي وغير ذلك. يقود عدم الاهتمام بسد هذه الفجوات بالضرورة إلى مناخ من التفكك الاجتماعي وزيادة التصدعات، ناهيك عن أنه قد يدفع البعض إلى الهجرة بحثاً عن ظروف اقتصادية أفضل.

الفجوات في الدخل

على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على الدخل في إسرائيل في السنوات الأخيرة نتيجة لنجاحات بعض النقابات المهنية في تحسين شروط عمل أصحاب مهن معينة، فإنّ الفجوات في الأجور في إسرائيل هائلة، فمثلاً دخل الأسرة من العشر الأدنى على السلم العشري للدخل، التي يعيّلها أجير هو ٤٦٤٤ شيكلًا شهرياً، في حين يصل هذا الدخل إلى ٥٨٢٩٣ شيكلًا في العشر الأعلى.

يمكن أن نلاحظ من الجدول الآتي أنّ العشرين الأعلى، ٩ و ١٠ يستحوذان على نحو ٤٣,٩٪ من مدخول جميع الأسر، في حين تتقاسم الأعشار الثمانية الباقية (من العشر ١ حتى العشر ٨)، ما تبقى. ومن المفهوم طبعاً أنّ هناك فروقاً جديّة داخل كل عشر من الأعشار العليا، بينما من الطبيعي أن تنعدم الفروق في الأعشار الدنيا أو أن تكون معتدلة إلى حد كبير.

على الرغم من الارتفاع الذي طرأ على الدخل في إسرائيل في السنوات الأخيرة نتيجة لنجاحات بعض النقابات المهنية، فإنّ الفجوات في الأجور هائلة.

الدخل الكلي للأسرة التي يعيّلها أجير/ة، ٢٠١٥ (بالشيكال)

| العشر | الدخل بالشيكال | نسبة كل عشر من مجمل الدخل |
|-------|----------------|---------------------------|
| ١ | ٤٦٤٤ | ٢,٢٪ |
| ٢ | ٧٦٦٠ | ٣,٦٪ |
| ٣ | ١٠٢٥٩ | ٤,٨٪ |
| ٤ | ١٢٨٢٥ | ٦,١٪ |
| ٥ | ١٥٣٢٦ | ٧,٢٪ |
| ٦ | ١٨٥١٥ | ٨,٧٪ |
| ٧ | ٢٢٢٠٦ | ١٠,٥٪ |
| ٨ | ٢٧٢٩٠ | ١٢,٩٪ |
| ٩ | ٣٤٧١٦ | ١٦,٤٪ |
| ١٠ | ٥٨٢٩٣ | ٢٧,٥٪ |

في سياق هذه الفجوات الكبيرة في الأجور، يعتقد الخبراء أنه دون تبني سياسة اجتماعية لائقة ومناسبة وزيادة الضرائب المفروضة على الشركات، لا سيما الكبيرة منها، ورفع الأسعار من الناحية الثانية، فإن ثمار النمو الاقتصادي - الذي يرتفع سنوياً أو يحافظ على نسبة جيدة في إسرائيل - ستجبر لفائدة الأغنياء ولن تترجم إلى ارتفاعات جدية في الأجور وسد الفجوات الاجتماعية، ولعل أبرز الأمثلة على فجوات الأجور بين الأجيرين من الأعشار العليا والأجيرين الفقراء أو القريبين من دوائر الفقر، هو أجر مديري الشركات الكبيرة التي يتاجر بها في البورصة، وأجورهم معلنة، حسب ما يفرضه القانون، في حين ليس هناك ما يلزم بنشر أجور الشركات التي لا تباع أسهمها في البورصة، وليس من المستبعد أن تكون هناك أجور مرتفعة جداً يتقاضاها أصحاب هذه الشركات أو مديروها: وقد تبين من فحص الرواتب والهبات والإضافات الشهرية التي يتقاضاها مديرو الشركات المائة الأكبر في إسرائيل، وهي التي تكون «مؤشر تل أبيب ١٠٠»، في البورصة، أن فروق الدخل بين المديرين وبين باقي الأجيرين في إسرائيل تزداد سنوياً، فالأجر الشهري الذي يحصل عليه أحد المديرين العامين لإحدى هذه الشركات يساوي ٤٤ ضعف معدل الدخل الشهري في إسرائيل في السنة الماضية (٩٥٩٢ شيكلاً)، ويساوي ٩١ ضعف الأجر الأدنى في إسرائيل المحدد في القانون في هذه السنة (٤٦٥٠ شيكلاً).

تحتل إسرائيل موقعاً متقدماً بين الدول التي تتميز بنسبة الأجيرين الذين يتلقون أجراً منخفضاً مقارنة بمعدل الأجور في الدولة، من بين جميع دول منظمة (OECD). ويقصد هنا بالأجر المنخفض الأجر الذي لا يزيد على ثلثي متوسط الأجور.^{١٠}

أما الفروق في الأجور بين الرجال والنساء فهي ثابتة، في سنة ٢٠١٥، كان الأجر الشهري للنساء يعادل ٦٨,٣٪ من الأجر الشهري للرجال، أما الأجر مقابل ساعة عمل، فأجر ساعة العمل للنساء يساوي ٨٤,٩٪ من مثيله للرجال، وهو ثابت منذ سنين طويلة.

يعتقد الخبراء في هذا الشأن أن الفجوة في الأجر الشهري تعود إلى سببين: الأول، أن الكثير من النساء يعملن في وظائف جزئية أو مؤقتة أو موسمية (في ٢٠١٥ كانت نسبة النساء اللواتي عملن في وظائف جزئية ٣٦,٢٪، في حين وصلت هذه النسبة بين الرجال إلى ١٨,٤٪).

نسبة أجر النساء الشهري والساعة الواحدة من أجر الرجال، في السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥.

| السنة | النسبة من الأجر الشهري للرجال | النسبة من أجر ساعة العمل للرجال |
|-------|-------------------------------|---------------------------------|
| ٢٠٠٥ | ٦٣,٢٪ | ٨٣,٣٪ |
| ٢٠٠٦ | ٦٣,٤٪ | ٨٢,٧٪ |
| ٢٠٠٧ | ٦٤,٢٪ | ٨٤,٠٪ |
| ٢٠٠٨ | ٦٣,١٪ | ٨٢,٧٪ |
| ٢٠٠٩ | ٦٥,٩٪ | ٨٣,٧٪ |
| ٢٠١٠ | ٦٥,٧٪ | ٨٣,٢٪ |
| ٢٠١١ | ٦٦,٢٪ | ٨٣,٧٪ |
| ٢٠١٢ | ٦٧,٤٪ | ٨٥,٢٪ |
| ٢٠١٣ | ٦٨,١٪ | ٨٥,٦٪ |
| ٢٠١٤ | ٦٦,٩٪ | ٨٣,٧٪ |
| ٢٠١٥ | ٦٨,٣٪ | ٨٤,٩٪ |

يتبين من الإحصائيات الواردة في تقرير «أدفا» أن هناك فروقاً في الأجور على خلفية الانتماء الطائفي (انتماء المنبت).

يتبين من الإحصائيات الواردة في تقرير «أدفا»^{١١} - وهي تعتمد على إصدارات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل - أن هناك فروقاً في الأجور على خلفية الانتماء الطائفي (انتماء المنبت) في إسرائيل، بين اليهود الغربيين (الأشكناز)، والشرقيين، والمهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً ومن أثيوبيا، والعرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، وهي فروق جدية وواضحة، فمثلاً، في ٢٠١٥، كانت أجور الأجيرين اليهود الأثيوبيين (سواء ولدوا في إسرائيل أو خارجها) الأكثر انخفاضاً في سوق العمل، ولم تتعد ٥٠٪ من معدل دخل جميع الأجيرين في إسرائيل. كذلك الأمر بالنسبة للأجيرين العرب الذين عادل دخلهم الشهري ٢/٣ من معدل الدخل الشهري لجميع الأجيرين. الأجر الشهري لليهود الأشكناز زاد بنحو ٣١٪ على معدل الدخل الشهري لمجمل الأجيرين، أما الشرقيون فزادت أجورهم على معدل الدخل الشهري للأجيرين بنحو ١٤٪، في حين عادل الدخل الشهري للأجيرين من أصل روسي معدل مجمل الأجيرين في إسرائيل.

معدل الدخل الشهري من عمل الأجيرين، ٢٠١٥^{١٢}

| الأجيريون المجموع | مواليد إسرائيل لأب مولود في أوروبا أو أميركا | مواليد إسرائيل لأب مولود في آسيا | مواليد إسرائيل لأب مولود في الاتحاد السوفياتي | العرب الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل | الأثيوبيون من مواليد إسرائيل والخارج |
|---------------------------------------|--|---|---|---|---|
| الراتب بالشيكل الجديد | ٩٥٠٣ | ١٢٤٣٨ | ١٠٧٨٧ | ٩٥٦٦ | ٥٩٣٩ |
| مؤشر أجر مجمل الأجيرين ١٠٠ = | ١٠٠ | ١٣١ | ١١٤ | ١٠١ | ٦٢ |
| | | | | | ٥٦ |

تنعكس الفروق الاجتماعية في مجال التعليم، فقد وجد تقرير «أدفا» في سنة ٢٠١٥ أن ٢٩,٣٪ فقط من بين الطلاب والطالبات الذين بلغوا (١٧ سنة)، في سنة ٢٠٠٧، بدؤوا دراستهم في إحدى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل.

وعند المقارنة بين ما وفرته للتقاعد أسرة من الخمس الأدنى وبين ما وفرته أسرة من الخمس الأعلى، نجد أن الثانية تمكنت من أن تخصص لفترة الشيخوخة، أي لصندوق التقاعد ١٤ ضعف ما تمكنت من توفيره الأولى للتقاعد (١٣١٦ شيكلاً مقابل ٩٤ شيكلاً).

هذا يعني أن الفروق وغياب المساواة ملازمة حتى للحياة في الشيخوخة.

تنعكس الفروق الاجتماعية في مجال التعليم، فقد وجد تقرير «أدفا» في سنة ٢٠١٥ أن ٢٩,٣٪ فقط من بين الطلاب والطالبات الذين بلغوا (١٧ سنة)، في سنة ٢٠٠٧، بدؤوا دراستهم في إحدى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل. ووجد أيضاً أن ٨١,٨٪ من هؤلاء فقط أنهى الصف الثاني عشر في المسار العلمي النظري الذي يؤدي في نهايته إلى التقدم لامتحانات «البجروت» (المعادلة لامتحانات التوجيهي)، ولهذا تأثير طبعاً على مواصلة التعليم العالي بعد ذلك. حصل ٤٦,٣٪ من هذه الشريحة التي نتحدث عنها على شهادة البجروت المرجوة. وبلغت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت الذين استطاعوا تقديم طلبات انتساب لمؤسسات التعليم العالي ٤٠,٣٪ من الشريحة المذكورة. وكما في مجال الأجور، كذلك الأمر في مجال التعليم العالي، حيث تساوي نسبة اليهود الذين يصلون إلى مؤسسات التعليم العالي في إسرائيل ضعفي النسبة بين العرب. مع ذلك علينا أن نذكر أن الكثير من الشبان والشابات الفلسطينيين درسوا في دول أخرى مثل جامعات الضفة الغربية والأردن ودول الغرب.

ينعكس المستوى المتدني للإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية طبعاً على مجال الصحة؛ ما يزيد من أعباء تأمين الخدمات الصحية التي تتحملها العائلات بشكل فردي.

ينعكس المستوى المتدني للإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية طبعاً على مجال الصحة والتراجع المتواصل في سلة الصحة؛ ما يزيد من أعباء تأمين الخدمات الصحية التي تتحملها العائلات بشكل فردي، عندما يكون بمقدورها ذلك. ويتضح من حساب دخل

صناديق المرضى وشركات التأمين من التأمينات الصحية - التي تتحملها العائلات بشكل فردي، عندما يكون بمقدورها ذلك. ومن حساب دخل صناديق المرضى وشركات التأمين من التأمينات الصحية المكملّة التي تدفعها العائلات بشكل منفرد لتأمين مستوى معقول من الخدمات الصحية - أن هذا الدخل قد ارتفع بصورة هائلة في السنوات الأخيرة، لأسباب أهمها تراجع الخدمات التي تؤمنها وتكفلها الدولة.^{١٣}

لهذا الانتقال - من وضع تكفل فيه الدولة الخدمات الصحية على نحو متساوٍ لعموم المواطنين إلى وضع تكون فيه كل عائلة أو فرد مسؤولاً عن توفير الخدمات التي يستطيع أن يضمنها لنفسه، - تبعات سلبية لا تختلف عما يجري في جميع المجالات الأخرى، تنعكس في نقل واقع التفاوت الصارخ إلى جميع المجالات بما في ذلك المجالات الضرورية ليس فقط لجودة الحياة، وإنما لمجرد العيش، كما في مجال الصحة؛ لأنّ قدرة الأسر على شراء التأمينات الصحية المكملّة تختلف بشكل كبير. ومن الواضح أنّ العائلات ذات الدخل المرتفع تستطيع أن تشتري الكثير من التأمينات الصحية وتؤمن لنفسها مستوى من الخدمات يعجز الفقير عن أن يحلم بها.

في السنة الماضية مثلاً وصل إنفاق أسرة من العشر الأعلى على سلم الأعشار للوضع الاقتصادي والاجتماعي على التأمينات الصحية الخاصة إلى ٣٠٠ شيكل شهرياً، إضافة إلى ٢٩٦ شيكلاً أنفقت شهرياً على التأمين الصحي الإضافي التابع لصناديق المرضى. أي أنّ مجموع ما أنفقته أسرة من العشر الأعلى وصل إلى نحو ٥٩٦ شيكلاً. هذا في حين كان ما أنفقته عائلة من العشر الثاني على الخدمات الصحية الإضافية ٢١ شيكلاً تأمينات خاصة، و١٢٤ تأمينات مكملّة من صندوق المرضى. يعني ذلك أنّ مجموع ما أنفقته هذه العائلة على التأمينات الصحية المكملّة هو ١٤٥ شيكلاً في الشهر، أي ٢٤٪، مما تنفقه العائلة من العشر الأعلى. وهنا علينا أن نوضح أن الحديث عن معدلات الإنفاق يخفي وراءه بعض الحقائق الصعبة، لا سيما في الأعشار المتدنية، فكثير من الأسر في هذه الأعشار لا تشتري تأمينات مكملّة، إطلاقاً، وتكتفي بالخدمات الصحية الأساسية الآخذة في التراجع على نحو متواصل.

غياب المساواة في مجال الخدمات الصحية يترك أثراً سلبياً، ربما أكثر من غيره من المجالات، على مستوى ثقة المواطنين بالمؤسسات الصحية في الدولة، بسبب حيوية هذا المجال لكل فرد في المجتمع. أصحاب التأمينات الصحية يحصلون على خدمات أفضل بكثير مما يحصل عليها من لا يملك تأمينات صحية كثيرة واثمنة، كما يحصل على أفضلية جدية في الأدوار، حيث يكون بإمكانه أن يصل إلى

الخدمات الطبية المكلفة مثل العمليات الجراحية والعلاجات غالية الثمن أسرع بكثير من غيره من المواطنين.

كذلك يؤدي الأمر إلى أن الكثير من الأطباء الماهرين والقدامى يتركون المستشفيات نهائياً أو في ساعات بعد الظهر، لكي يعملوا في مراكز طبية خاصة تجري عمليات خاصة تندرج تحت التأمينات المكتملة الخاصة. وهذا بدوره يصعب الوضع في المستشفيات ويزيد الفترة الزمنية التي ينتظرها المريض قبل أن يأتي دوره لإجراء عملية جراحية من أي نوع كان، أو للتشاور مع طبيب ماهر مختص في مجال ما.

ومن أبرز المؤشرات التي تعكس الفروق في مستوى الحياة، في إسرائيل وفي جميع المجتمعات، وهي تعكس الفجوات في مستوى الصحة: وفيات الأطفال ومعدل سنوات الحياة. في سنة ٢٠١٤، كان معدل وفيات الأطفال في إسرائيل، (١، ٣)، وهي تحتل الموقع ١٥ بين دول (OECD) في هذا المجال. وقد انخفض هذا المعدل تبعاً وبصورة ملحوظة مقارنة بما كان عليه قبل عقود، ولكن مع ذلك ما زالت النسبة بين العرب في إسرائيل أكثر من ضعفي ما هي عليه بين اليهود (٤، ٦)، كذلك هناك فروق جديّة بين معدل سنوات الحياة بين اليهود والعرب، ففي سنة ٢٠١٥ كان معدل سنوات الحياة للرجال عند اليهود ٨٠، ٩ سنة مقابل ٧٦، ٩ سنة لدى العرب، والنساء ٨٤، ٥ سنة لليهود و٨١، ٩ سنة لدى العرب.

الفساد وتأثيره على تصوّر الديمقراطية لدى الإسرائيليين

مقابل تغول السياسات النيوليبرالية وانعكاساتها التي فصلناها أعلاه، تحتل إسرائيل المكان ٣٢ على مؤشر الفساد العالمي للعام ٢٠١٥، الذي تنشره سنوياً منظمة الشفافية الدولية، وهو يشمل تقييم ١٦٧ دولة من جميع أنحاء العالم. ويعكس هذا المؤشر آراء خبراء مختصين في المجال حول إساءة استعمال القوة والسلابية لأهداف الربح الشخصي في الحياة العامة في كل دولة.^{١٤} وعلى الرغم من أن هذا التدرج لا يبدو كارثياً قياساً إلى الحالة في الكثير من دول العالم، فإنّ نتيجة فحص انطباع السكان في إسرائيل حول مسألة الفساد، حسب مؤشر الديمقراطية السنوي في إسرائيل، خرج بنتائج أخرى، فالانطباع والرأي السائدان في أوساط الجمهور في إسرائيل يجمعان على أنّ القيادة الإسرائيلية أقرب إلى السلوك الفاسد أكثر من قربها إلى سلوك يتسم بنظافة اليد. أضف إلى ذلك أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الجمهور وافقوا على الادعاء القائل إنه من أجل تحقيق أي غرض أو هدف في إسرائيل أو دفع أي أمر قدماً، عليك الاعتماد، في الأساس، على «الواسطة» أو على العلاقات الشخصية مع أصحاب المناصب والقدرة على التأثير.

يترك غياب المساواة في مجال الخدمات الصحية أثراً سلبياً، ربما أكثر من غيره من المجالات، على مستوى ثقة المواطنين بالمؤسسات الصحية.

مقابل تغول السياسات النيوليبرالية وانعكاساتها، تحتل إسرائيل المكان ٣٢ على مؤشر الفساد العالمي للعام ٢٠١٥، الذي تنشره سنوياً منظمة الشفافية الدولية، وهو يشمل تقييم ١٦٧ دولة.

الفساد السلطوي في ٢٠١٦

قضايا فساد بطلها رئيس الوزراء نتنياهو

لم تكن سنة ٢٠١٦ مختلفة عن سابقتها فيما يتعلق بتفشي الفساد في السلطات المحلية^{١٥} ودوائر السلطة المختلفة،^{١٦} وسنكتفي في هذا التقرير باستعراض الظاهرة من خلال قضايا شبها الفساد السلطوي التي تحوم حول رئيس الحكومة نتنياهو، والتي يبدو أنها ستجره إلى أروقة المحاكم قريباً، ومن المرجح أن تقصر هذه القضايا فترة ولاية الحكومة الحالية.

وقبل البدء بالتطرق إلى قضايا الفساد الرئيسية التي ترتبط بنتنياهو وزوجته في ٢٠١٦، لا بد من الإشارة إلى أن هذه القضايا تندرج ضمن نهج سلوكي قديم لنتنياهو، ولم تأت من فراغ. فلم يبدأ الحديث عن السلوك غير اللائق وغير القانوني، لنتنياهو وزوجته سارة، في قضايا تتعلق بترف الحياة على حساب دافع الضرائب أو تلقي هدايا شخصية (أو حتى مكاسب سياسية له ولحزبه) في سنة ٢٠١٦، فقد بدأت هذه السلوكيات عند نتنياهو منذ ولايته الأولى كرئيس حكومة (١٩٩٦-١٩٩٩)، ففي سنة ١٩٩٧ انكشفت قضية بار أون - حيرون (الخليل) الشهيرة حيث قام نتنياهو في حينه بتعيين المحامي روني بار أون المقرب من شخصيات ليكودية مقابل تأييد حزب شاس لاتفاقية الخليل، التي أبرمت في حينه بين حكومة نتنياهو والسلطة الفلسطينية.^{١٧} أوصت الشرطة في حينه بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو بتهمة الغش والإخلال بالثقة، إلا أنه لم يُدَن في هذه القضية. وفي سنة ١٩٩٩ كشف النقاب عن قضية فساد من نوع آخر، فقد اتهم نتنياهو وزوجته بإجراء تصليحات في بيتهما الخاص على حساب خزينة الدولة، كما اتهما بتقديم وتلقي الرشوة والغش وعرقلة مجرى التحقيق بعد ذلك.^{١٨} في حينه أوصت النيابة بتقديم لوائح اتهام ضد جميع الضالعين في القضية بتهمة تلقي الرشوة وحتى اتهام زوجة نتنياهو بالسرقة. على الرغم من ذلك كله، قرّر المستشار القضائي الحكومي في ذلك الوقت أليكيم روبنشتاين إغلاق هذا الملف بسبب نقص في الأدلة. في ٢٠١١ تكتشفت فضيحة «بيبي تورز»، وهي تتحدث عن تمويل مضاعف لسفر وزير المالية نتنياهو وأبناء عائلته إلى الخارج. رأى مراقب الدولة يوسف شبيرا أن هناك شكاً في قيام نتنياهو بارتكاب مخالفات جنائية خطيرة، إذ سمح بأن يقوم أصحاب رؤوس أموال من الخارج بدفع تكاليف سفره كوزير، في حين أن الدولة دفعت كل المستحق من خزينة الدولة.^{١٩} وهذا يعني تلقي أموال لحسابه الخاص. في هذه المرة، أيضاً، لم يتم التحقيق مع نتنياهو في هذه القضية، وأعلن المستشار القضائي للحكومة، في حينه، يهودا فاينشتاين عن إغلاق الملف دون تقديم لوائح اتهام، ولكن مراقب الدولة الحالي عاد في سنة

٢٠١٦ وحقق في القضية من جديد، وأعلن أن هناك شكاً بارتكاب مخالفات جنائية في هذا الأمر.^{٢٠} وادعى نتنياهو بدوره أن تلك التهم والشكوك وكل ما سبقها وتلاها كانت تهدف إلى إسقاط حكم الليكود. وفي حينه رفع نتنياهو دعوى إلى المحكمة ضد القناة العاشرة للتلفزيون والصحافي البارز ريبب دروكر، الذي ما زال يتابع عن كثب مظاهر السلوك الفاسد من طرف نتنياهو وزوجته.^{٢١}

تداولت وسائل الإعلام، في سنة ٢٠١٥، قضية أخرى، حيثُ كان هناك ما يثبت أن نتنياهو وزوجته نقلًا أثاث الحديقة من البيت الرسمي لرئيس الحكومة، إلى بيتهما الخاص، وبالتالي استوليا على أملاك تمّ شراؤها على حساب دافعي الضرائب، وهو أمرٌ يمنعه القانون. في هذه القضية أوصت المحكمة بتقديم لائحة اتهام ضد زوجة رئيس الوزراء، وما زال ملف الاتهام ضدها مفتوحاً على الرغم من مرور وقتٍ طويل على بداية القضية. وهناك، أيضاً، قضية الكهربائي الذي قررت عائلة نتنياهو تشغيله بشروط استثنائية على حساب خزينة الدولة، بما لا يتوافق مع الأنظمة القانونية الملزمة. وفي هذه القضية، أيضاً، أوصت الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضد زوجة نتنياهو بتهمة الغش والإخلال بالثقة. كما وجد مراقب الدولة أن هناك شكاً في ارتكاب مخالفات جنائية واضحة، في هذه القضية. وما زال ملف التحقيق مع سارة نتنياهو مفتوحاً «حتى الآن» دون اتخاذ قرار بشأنه. وهناك قضية أخرى تكشف في ٢٠١٥، حيثُ كان هناك شك في أن عائلة نتنياهو كانت تقيم الاحتفالات الخاصة، التي كانت تشمل الكثير من المأكولات والعاملين وغيرها، على حساب البيت الرسمي لرئيس الحكومة. ولم تكتفِ زوجة نتنياهو بذلك، وإنما كانت تقدم تقارير كاذبة عن عدد المشاركين في هذه الاحتفالات التي تجري في البيت الخاص لنتنياهو في قيسارية، وذلك للحصول على أموال لجيبها الخاص. وقد كشف عن هذه المعلومات، المدير السابق لبيت رئيس الحكومة، وفي هذه المرة أوصت الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضد زوجة نتنياهو. وهكذا كان في قضية المعالجة المرافقة لوالد سارة نتنياهو، التي كانت تدفع لها سارة نتنياهو أجراً على حساب خزينة الدولة.^{٢٢} ومن القضايا التي تمّ كشف النقاب عنها في ٢٠١٦، قضية «أرنو ممران»، المليونير الفرنسي الذي أدين بتهمة التورط في قضية نصب كبيرة جداً أطلقت عليها الصحافة الفرنسية «أكبر قضية نصب في القرن».^{٢٣} قام هذا بتمويل رحلات وإجازات خاصة لنتنياهو وعائلته، كما تبرع لنتنياهو بمبلغ ١٧٠ ألف يورو، خلافاً للقانون. رداً على هذه التهم قال نتنياهو: إنَّ ذلك تم فعلاً، ولكن عندما كان هو شخصاً عادياً في سنة ٢٠٠١، ولم يشغل في حينه أي منصب سياسي.

قضية الفساد الأولى لنتنياهو في ٢٠١٦ - ملف ١٠٠٠

أطلق اسم ملف ١٠٠٠ على القضية التي يشك بتورط نتنياهو فيها، وهي تندرج تحت تهمة إساءة استعمال الصلاحية والإخلال بالثقة. وتتلخص القضية في مطالبة نتنياهو وزوجته بعض أرباب الأموال في إسرائيل بتزويدهما بمنتجات استهلاكية باهظة الثمن مثل السيارات والمشروبات الروحية وغيرها بمبالغ تصل إلى نحو ٦٥٠-٧٠٠ ألف شيكل، وفقاً لتقديرات الشرطة.^{٢٤}

أذن أביحاي مندلبليط المستشار القضائي للحكومة، بصفته مسؤولاً عن النيابة العامة في إسرائيل، للشرطة بالتحقيق مع نتنياهو وكل من له ضلع في هذه القضية. لم يحدث ذلك منذ أن بدأت الشكوك تحوم حول رئيس الوزراء وزوجته وتورطهما في هذه القضية، وإنما بعد أن مارسست وسائل الإعلام في إسرائيل ضغطاً. وقد جرى فعلاً تحقيق جديّ وحثيث، حتى أنه يفهم من تصريحات القائد العام للشرطة والمستشار القضائي أيضاً، أن هناك تقدماً جدياً في جمع أدلة مهمة سوف تلعب دوراً أساسياً في اتخاذ قرار بشأن تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو أم لا.^{٢٥}

وتثبت الأدلة المتوافرة في هذا الصدد، حسب وسائل الإعلام، أن نتنياهو لم يكن متلقياً للهدايا الثمينة من أصدقائه الأثرياء فقط، وإنما كان له أحياناً دور مباشر وفاعل في تحديد أنواعها، فقد كان ينتقيها بدقة، ويطلب تزويده بالمزيد منها عندما تنفذ. وتشير وسائل الإعلام إلى أن هذه القضية تشبه إحدى قضايا الرشوة التي تورط فيها رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت الذي يقضي الآن فترة سجنه بعد إدانته بالفساد والرشوة.^{٢٦}

لم يحاول نتنياهو إخفاء حقيقة تلقي الهدايا من أرباب المال المقربين منه، وبعضهم أصدقاؤه المقربون، ولكنه حاول توظيف حقيقة كون هؤلاء الأشخاص الأثرياء أصدقاء له في تحديد خطة الدفاع التي سار حسبها خلال التحقيق وجعلها أساس الدفاع عن نفسه في وسائل الإعلام، ويدعي نتنياهو، في هذه الخصوص، أنه ليس هناك قانون يمنع تلقي الهدايا من الأصدقاء. مقابل هذا الادعاء الذي أوصى به المستشارون القانونيون الخاصون لنتنياهو، يعتقد محللون صحافيون وخبراء قانونيون آخرون أنه ادعاء ضعيف وواه لأن الأصدقاء يسلكون على قاعدة الندية أي يتبادلون الهدايا، فلا يكون اتجاهها أحادياً دائماً، كما كان في حالة نتنياهو، فهو لم يمنح الهدايا في المقابل للأغنياء الذين زدوه بالسيجار الثمين وزجاجات الشمبانيا.

أطلق اسم ملف ١٠٠٠ على القضية التي يشك بتورط نتنياهو فيها، وهي تندرج تحت تهمة إساءة استعمال الصلاحية والإخلال بالثقة.

تثبت الأدلة المتوافرة في هذا الصدد، حسب وسائل الإعلام، أن نتنياهو لم يكن متلقياً للهدايا الثمينة من أصدقائه الأثرياء فقط، وإنما كان له أحياناً دور مباشر وفاعل في تحديد أنواعها.

لم يحاول نتنياهو إخفاء حقيقة تلقي الهدايا من أرباب المال المقربين منه، ولكنه حاول توظيف حقيقة كون هؤلاء الأشخاص الأثرياء أصدقاء له.

تتضمن قضية الفساد «ملف ١٠٠٠» إضافة إلى الهدايا الثمينة المذكورة قيام الثري ميلتشن باقتناء حليّ لزوجته نتنياهو بألاف الدولارات، بناءً على طلبها ثم بناءً على طلب نتنياهو نفسه.

وتفيد وسائل الإعلام أيضاً، في موضوع جلسات التحقيق مع نتنياهو، أنه لا يعلم ما إذا كانت زوجته هي التي تتوجّه إلى أصدقائهما بطلبات تزويدهما بالمنتجات المذكورة، التي كانت تطلق عليها أسماء تمويلية في المحادثات بين الأطراف المعنية خشية انكشاف الأمر - («عليم») أي أوراق الشجر) تعني السيجار الكوبي الفاخر الذي كان يستهلكه نتنياهو، و «فروديم» (أي ورديو اللون، يعني زجاجات الشمبانيا).^{٢٧} وليس من المستبعد أن يكون استعمال تسميات سرية لهذه المنتجات دليلاً على إدراك الأطراف المتعلقة أن الأمر الذي يدور بينها محظور من الناحية القانونية. ومن المعروف أن استعمال لغة سرية أو تعابير تمويه مختلفة أمر شائع الاستعمال في الجريمة المنظمة عامة وفي جرائم الفساد السلطوي، كما كان، على سبيل المثال لا الحصر، في قضية الفساد الكبيرة التي تورط فيها وزراء ومسؤولون من حزب «يسرائيل بيتينو» في السنة الماضية.^{٢٨}

تتضمن قضية الفساد «ملف ١٠٠٠» إضافة إلى الهدايا الثمينة المذكورة قيام الثري ميلتشن باقتناء حليّ لزوجته نتنياهو بألاف الدولارات، بناءً على طلبها ثم بناءً على طلب نتنياهو نفسه.^{٢٩} وقد أدلى ميلتشن بهذه المعلومات وقدم الفواتير التي تثبت هذه الحقائق، أثناء التحقيق الذي خضع له بشأن هذه القضية.^{٣٠}

قضية الفساد الثانية لنتنياهو في ٢٠١٦ - ملف ٢٠٠٠

كشف في نهاية سنة ٢٠١٦ عن قضية فساد جديدة يتم التحقيق فيها، سميت هذه القضية في قسم التحقيقات التابع للشرطة ووسائل الإعلام «ملف ٢٠٠٠». تدور، بحسب الملف، شكوك في أن نتنياهو حاول عقد صفقة مع صاحب صحيفة «يديعوت أحرونوت» نوني موزس يحظى بموجبها نتنياهو بتغطية ودّية وإيجابية من طرف صحافيي «يديعوت أحرونوت» مقابل تقليص نشاط الصحيفة المنافسة التابعة للملياردير اليهودي الأميركي شيلدون إيدلسون، صديق نتنياهو وأحد مؤيديه. ومن المعروف أن لنتنياهو سلطة كبيرة على صحيفة «يسرائيل هيوم» ومضامينها وكل ما يتعلّق بشؤون توزيعها ونشاطها.

كشف عن هذه القضية بطريق الصدفة، عندما كانت الشرطة تحقق مع آري هارو، مدير ديوان رئيس الحكومة في قضية أخرى لا علاقة لها بهذا الموضوع. أثناء التحقيق عثرت الشرطة في هاتف هارو وحاسوبه الخاص على تسجيل لمحادثات، بين موزس ونتنياهو تدور عن عقد صفقة بينهما بشأن ما ذكر أعلاه، وهو ما يعود على صاحب صحيفة «يديعوت أحرونوت» بأرباح هائلة، حسب تقدير وسائل الإعلام الإسرائيلية.

تدور، بحسب ملف ٢٠٠٠، شكوك في أن نتنياهو حاول عقد صفقة مع صاحب صحيفة «يديعوت أحرونوت» نوني موزس يحظى بموجبها نتنياهو بتغطية ودّية.

هذه الحقيقة تدرج الصفقة المذكورة في مجال الرشوة والإخلال بالثقة وإساءة استعمال الصلاحيات من طرف نتنياهو. وجاء في المحادثة بين موزس ونتنياهو أنّ الثاني وعد الأول بأنه يستطيع أن ينفذ ما وعده به عن طريق تشريع قوانين تهدف إلى تنظيم موضوع توزيع الصحف وتحدد المسموح والممنوع في هذا المجال، بحيث يعود الأمر بالفائدة على «يديعوت أحرونوت»، مقابل قيام هذه بتغيير نهجها المعادي لنتنياهو وسياسته بصورة شرسة ومعلنة. وقد قال موزس لنتنياهو في إحدى الجلسات التي جمعتهم أنه إذا تمّ الاتفاق بينهما على صيغة لمشروع قانون يجسّد روح الاتفاق بينهما، فسيعمل موزس، بدوره على بقاء نتنياهو رئيساً للحكومة طوال الفترة التي يرغب فيها بذلك. وذلك عن طريق دعمه وتأييده وترويجيه عبر تقارير وأخبار صحيفته. كما اقترح موزس على نتنياهو أن يختار صحافيين مقربين منه يوظفهم موزس في وسائل الإعلام التابعة لمجموعة «يديعوت أحرونوت» مقابل الاتفاق الذي يلزم «يسرائيل هيوم» ببيع أعدادها وليس توزيعها مجاناً.^{٣١} وفي جلسة أخرى اقترح نتنياهو على موزس أن يساعده في بيع الصحيفة لأوساط مقربة من نتنياهو نفسه.^{٣٢} وبهذه الطريقة يحكم نتنياهو - الذي يعمل، أيضاً، وزيراً للإعلام إلى جانب عمله كرئيس للوزراء - سيطرته على إحدى أهم وسائل الإعلام في إسرائيل، وهو ما سعى إليه على امتداد فترة حكمه الحالية. (نتطرق إلى هذا الأمر في قسم آخر من هذا الفصل). أوصت قيادة الشرطة في إسرائيل منذ كشف النقاب عن هذه القضية، بمباشرة التحقيق فيها، أما المستشار القضائي للحكومة مندلبليط الذي عرف بتفاصيل القضية في ربيع ٢٠١٦، فلم يقتنع بضرورة إجراء تحقيق بشأنها إلا بعد مضي نصف سنة على ذلك، حيثُ أذن باستدعاء نتنياهو للتحقيق معه في الأمر حتى الانتهاء من التحقيق. وقال مندلبليط، إنّ هذه القضية خطيرة جداً على الصعيد العام، وإن كان من غير الواضح والمثبت مدى اندراجها تحت عنوان المخالفة الجنائية. ويعتقد النائب العام في إسرائيل أنّ منظومة الأدلة التي تمتلكها الشرطة توجب متابعة التحقيق مع نتنياهو تحت التحذير.

قضية الفساد الثالثة لنتنياهو في ٢٠١٦ - ملف ٣٠٠٠

من القضايا التي تناولتها وسائل الإعلام في العام ٢٠١٦، ويُشتّم منها رائحة فساد نتنياهو نفسه، قضية الغواصات. أثارت قضية الغواصات ضجة إعلامية صاخبة جداً في إسرائيل بعد أن تبين أنّ المحامي الخاص لعائلة نتنياهو، والصديق المقرب من نتنياهو المحامي دافيد شمر

كان الوسيط بين الوكيل الإسرائيلي لشركة تيسنكروب الألمانية التي فازت بمناقصة تزويد إسرائيل بثلاث غواصات وبين الحكومة الإسرائيلية ورئيسها الذي كان وراء قرار شراء الغواصات من الشركة الألمانية، على الرغم من معارضة الجيش الإسرائيلي للصفقة، وموقف وزير الأمن السابق يعالون الذي لم يقتنع بالحاجة إلى استبدال ثلاث غواصات قديمة بأخرى جديدة.^{٣٣} تحقق الشرطة في هذا الخصوص في ملابسات طويلة جداً رافقت طرح مناقصة تناسب فوز الشركة الألمانية بالصفقة لبيع الغواصات لإسرائيل، وهي ملابسات تدرجت من التخلي عن مشاريع صناعات عسكرية إسرائيلية كانت الحكومة قد أقرتها إلى إلغاء صفقة تزود بغواصات من صنع أميركا (لأن ثمنها سيخضم في هذه الحالة من أموال الدعم العسكري لإسرائيل) وحتى المناقصة الأخيرة التي يتوسط فيها المحامي والصدّيق الشخصي لنتنياهو.

في مواجهة الكشف عن علاقة محامي نتنياهو الشخصي في هذه القضية، ادعى نتنياهو أنه لم يعرف عن علاقة محاميه بهذه الصفقة، كما ادعى أنّ الصفقة عُقدت بموافقة الجهاز الأمني، ما جعل قادة جهاز الأمن يعلنون بشكل واضح أنّ هناك فجوة سحيقة بين الروايات المختلفة حول الأمر، وهو ما يحتم إجراء تحقيق قانوني أو على الأقل فحص قانوني.

ومن الجدير بالذكر أنّ المستشار القضائي للحكومة والنيابة العامة قررا عدم إجراء فحص قضائي طالبت وسائل الإعلام وأوساط سياسية معارضة بإجرائه، ما أدى - حسب رأي هذه الأوساط - إلى إلحاق الضرر بثقة الجمهور بسيرورات اتخاذ القرارات في مواضيع أمن الدولة، وهو ضرر من الصعب تجاوزه، حسب رأي هذه الأوساط. يعتبر نتنياهو والمقربون منه أنّ القضية كلها تأتي - كما في حالات التورط المذكورة أعلاه - ضمن السعي إلى إسقاط حكم «الليكود»، مؤكدين أنّ هذه القضية لن تسفر عن شيء.

في الوقت نفسه، يخرج أنصار نتنياهو من وزراء ونشطاء وكوادر اليمين بحملات مضادة توجه ضد الإعلام متهمين إياه باليسارية وادّعاء النزاهة، في حين أنه يسعى إلى إسقاط حكم الليكود، وضد الجهاز القضائي ومراقب الدولة. ومؤخراً بدأت حملة ضد محققي الشرطة في وحدات التحقيق التي تحقق مع رجال السياسة المشتبه بهم بالتورط بقضايا فساد، كما يحدث الآن مع نتنياهو.

وتقول أوساط في قيادة الشرطة إنّ المقربين من نتنياهو يحاولون الإساءة إلى سمعة رؤساء أقسام التحقيقات في الشرطة الذين يتولون التحقيق مثل قائد وحدة التحقيقات الأهم «لاهف ٤٣٣». تشمل محاولات مقربي رئيس الحكومة استخدام شبكات التواصل

لتشويه سمعة المحققين ونشر أكاذيب ومعلومات غير صحيحة عنهم في محاولة للتشكيك بمهنتهم ونزاهتهم وممارسة الضغط عليهم.^{٣٤}

هجوم متعدد الجبهات على المحكمة العليا

تميّزت سنة ٢٠١٦ باشتداد الهجوم على المحكمة العليا في إسرائيل (لا سيّما بصفتها محكمة عدل عليا)، ووصل الهجوم إلى مستوى غير مسبوق في حدّته واتساع مصادره، بعد أن كانت هذه المحكمة - على امتداد عقود طويلة - تشكّل أحد ثوابت الإجماع القومي والاجتماعي في إسرائيل. في السنة الأخيرة، وخاصة مع اقتراب موعد إخلاء مستوطنة «عمونا» بموجب قرار لمحكمة العدل العليا، علت أصوات الاحتجاج الصادرة عن محافظل يمينيّة ضد محكمة العدل العليا، وتكاثرت الحملات التي تعترض بشدة على مواصلة هذه المحكمة اتباع التوجّه الفعّال في عمل المحكمة، الذي يُنسب إلى القاضي أهارون براك، الذي ترأّس المحكمة العليا بين السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦، وهو التوجّه الذي جعل قرارات الحكومة وقوانين الكنيست كلها خاضعة للمراجعة القضائية ولإلغاء في حال معارضتها للمبادئ الدستورية لإسرائيل.

ومن أن أشد أعداء محكمة العدل العليا شراسة أوساط اليمين الإسرائيلي التي لا تتوقف عن محاولات وضع قيود على محكمة العدل العليا، واقتراح قوانين تهدف إلى تجاوز قرارات المحكمة أو السيطرة على أسلوب اختيار قضاتها وغير ذلك. وما يعطي أهمية خاصة للحملات الأخيرة أن من يقف وراءها هم وزراء في الحكومة الحاليّة مثل وزيرة «العدل» أيليت شاكيد من حزب البيت اليهودي، التي يفترض أن تدافع عن الجهاز القضائي وتقف حاجزاً أمام أي مسّ به، ونائبة وزير الخارجية تسيبي حوطيني من حزب الليكود، إضافة إلى أعضاء في الكنيست يرون أنّ قرارات المحكمة تقيدهم وتمنع تطبيق سياسة الحكومة وممارساتها سواء في المجال الاقتصادي (مخطط إنتاج وتسويق الغاز مثلاً)، أو ما يتعلّق بالتعيينات، أو ضد الفلسطينيين في إسرائيل، أو تلك التي تصب في صالح الاستيطان والمستوطنين.

وصلت التوجهات المعارضة للمحكمة العليا إلى تنظيم تظاهرات ضد المحكمة نظمها المحتجون على قرارات المحكمة أمام مقر المحكمة^{٣٥} وأمام بيت رئيسة المحكمة القاضية مريم ناور، وهو أمر غير مسبوق.

التهجم على محكمة العدل العليا في إسرائيل ومحاولة تقييدها ليس جديداً وليس وليد سنوات حكم الحكومة الحالية، ولكنه بات أشرس وأكثر صراحة ومباشرة، قياساً بما كان يجري من قبل.

تميّزت سنة ٢٠١٦ باشتداد
الهجوم على المحكمة العليا في
إسرائيل.

تستند هذه المحاولات إلى ادعاء تتذرّع به جهات يمينية واسعة مفاده أن ثمة خللاً في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات في إسرائيل يتجلى في تدخل صلاحيات السلطات، ما يجعل السلطة القضائية تتجاوز صلاحياتها وتتدخل في عمل الكنيست والحكومة. لكن المفارقة هنا تكمن في أن التدخل الكبير في إسرائيل، وفي الدول التي تتبع طريقة النظام البرلماني لا يكون بين السلطة القضائية من ناحية والسلطات الأخرى من ناحية ثانية، كما تطرحها أوساط اليمين، وإنما بين الكنيست والحكومة (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية)، والذي يؤدي إلى تحويل السلطة التنفيذية الحاصلة على تأييد أغلبية أعضاء الكنيست إلى مشروع فعلي. لا تتطرق أوساط اليمين إلى هذا الخلل في الفصل بين السلطات، وإنما تركّز جل اهتمامها على ما يتعلق بالسلطة القضائية، وذلك بدافع الرغبة في منعها من التدخل نهائياً في عمل السلطات الأخرى ومراقبتها ومنعها من تجاوز صلاحياتها.

وكما ذكرنا أعلاه، وجهت وزيرة «العدل» شاكيد سهام النقد نحو قضاة المحكمة العليا في أكثر من مناسبة، منذ توليها منصبها، كان أبرزها ما قالتها عن المحكمة العليا في أعقاب النظر في قضية تعيين الرابي المقرب من حزب البيت اليهودي والصهيونية الدينية، الجنرال في الجيش إيال كريم في منصب الحاخام الرئيس للجيش الإسرائيلي.^{٣٦} وقد قالت شاكيد عند وقف المحكمة العليا هذا التعيين إن وتيرة تدخل المحكمة العليا تزداد على نحو كبير، في حين أنها تتوقع من السلطة القضائية أن تتوخى الحذر والحيلة عندما تتدخل في قرارات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

ولا تختلف الوزيرة شاكيد عن غيرها من شخصيات اليمين التي، كما ذكرنا أعلاه، تهاجم النهج الفعّال في المحكمة العليا، ومن أبرزهم عضو الكنيست المستوطن، من حزب الوزيرة، موطي يوغيب، الذي قال إنه يجب هدم المحكمة العليا بجرافات D9 الضخمة.^{٣٧} وعضو الكنيست المستوطن بتسليل سموطيرتش الذي يتولّى مهمة التهجم المتواصل على محكمة العدل العليا، ويصر دائماً على أن قرارات محكمة العدل العليا هي مسامير في تابوت هذه المحكمة المتعالية التي تتجاوز صلاحياتها بشكل دائم، ويصرّح بأن قضاة هذه المحكمة سوف يجلبون عليها الخراب. ويضيف سموطيرتش: «ليس من المعقول أن نقبل بالوضع القائم الذي تواصل فيه المحكمة العليا تقييدها للجهاز السياسي والحكومة عندما تتخذ هذه الثانية قرارات تقع ضمن صلاحياتها».^{٣٨}

تقول الوزيرة شاكيد عما تعتبره هي وأتباعها نزاعاً بين السلطات المختلفة في إسرائيل، كما يظهر في عمل السلطة القضائية كمراقب وكابح لجماح السلطتين الآخرين: إن الحكومة والكنيست تجدان أنهما في وضع عبثي جرّاء تدخل السلطة العليا ومنعها تنفيذ قرارات السلطتين المذكورتين.

التهجم على المحكمة العليا ومحاولة تقييدها ليس جديداً وليس وليد سنوات حكم الحكومة الحالية، ولكنه بات أشرس وأكثر صراحة ومباشرة، قياساً بما كان يجري من قبل.

شاكيد لا تكتفي بالهجوم الإعلامي على المحكمة العليا، وإنما تفكر بطرق عملية وقانونية تماماً لكي تقلص صلاحياتها وتمس قضاتها،

كان هذا النزاع قد برز بكامل قوته، في السنة الأخيرة، عندما ألغت المحكمة جزءاً من مخطط إنتاج الغاز وتسويقه في إسرائيل، والتي كان رئيس الوزراء من أشد داعميها، وكذلك عند رفض المحكمة لتعديل قانون الدخول إلى إسرائيل للمرة الثالثة، وهو تعديل يتعلق بمن يُدعون في إسرائيل بالمتسللين الأفارقة، وهم ليسوا إلا لاجئين ضاقت به الحال في دولهم، ووجدوا أنفسهم مضطرين للجوء إلى إسرائيل.

وكانت شاكيد قد اقترحت، قبل تسلمها وزارة «العدل»، سن «قانون أساس- التشريع»، الذي يهدف إلى تقليص قدرة السلطة القضائية على المراجعة القضائية أو التدخل في عمل السلطات الأخرى، وهو أمر خطير.

الهجوم على المحكمة العليا ليس عابراً أو ناتجاً عن نزوة أو رد فعل غاضب على قرار معين، وإنما هو نهج تميّز به هذه الحكومة وأحزاب الائتلاف التي تقف وراءها. ومن يتابع تقارير وسائل الإعلام في إسرائيل حول النقاشات في الكنيست ولجانها في كل بحث يتناول المجالات الحياتية التي تصل إلى طاولة المحكمة العليا، سواء تلك المتعلقة بسياسات الحكومة الاقتصادية (كما في مخطط استخراج الغاز وتسويقه) أو بممارسات إسرائيل كدولة محتلة قامعة للفلسطينيين سيلاحظ العداء للمحكمة العليا وقضاتها، على الرغم من الأصوات التي تحذّر من خطورة هذا الهجوم. وفي حين تدّعي أوساط اليمين أنّ من واجب المحكمة العليا أن تكون سنداً وأداةً في يد الحكومة في الأوقات العصيبة، حسب تعريفهم، كما في فترات الانتفاضات أو الهبّات الشعبية المقاومة، وأن تعطي للممارسات الاحتلالية شرعية قانونية دون تحفّظ، نجد في المقابل أنّ هناك أوساطاً سياسية معارضة أو أكاديمية أو تنتمي إلى مؤسسات القطاع الثالث في إسرائيل، ترى أنّ عمل المحكمة العليا على صيانة حقوق الإنسان، وقيم الديمقراطية يكتسب أهمية أكبر تحديداً في ساعات الاحتدام الأمني، ويقول هؤلاء إنّ التشكيك بمكانة المحكمة العليا هو تشكيك بالديمقراطية ككل.^{٢٩} ويضيف بعض المدافعين عن المحكمة العليا إن الهجوم الذي تتعرض إليه المحكمة من طرف أعدائها سببه وجود هذه المحكمة نفسه والمكانة المرموقة والأخلاقية التي تتمتع بها في المجتمع الإسرائيلي، على حد تعبيرهم. ويكرر هؤلاء أنّ عمل المحكمة العليا لا يمكن أن يتماشى مع رغبات اليمين في تحويلها إلى شريك في الحرب على أطراف تعتبرها إسرائيل معادية لها، وإنما يجب أن يقتصر دورها على القضاء بالعدل.

ويضيف المساندون للمحكمة: من الممكن الاعتراض على قرار المحكمة العليا ومناقشته شرط عدم المس بهيئة المحكمة واحترامها، ومحاولة تهريب قضاتها، كما جرى ويجري مؤخراً. ويعتبر هؤلاء أنّ أغلبية الدكاتاتوريات في العالم تحولت إلى ما هي عليه بواسطة

تشريعات أبطلت صلاحيات السلطة القضائية والمحاكم الدستورية وشرعة ارتكاب الجرائم دفاعاً عن قومية مغالية في التطرف. ويحذر هؤلاء من الادعاءات التي تحمل لواءها الآن الوزيرة شاكيد التي طالما قالت إنّ المحكمة العليا تزيّف إرادة الشعب عندما تحكم بما لا يتماشى مع ما تشرّعه الكنيسة لأن الكنيسة هي التي تملك السيادة، والقوانين التي تسنّها يجب أن تكون هي الحاسمة والمقرّرة لأنها تعبّر عن إرادة الشعب. ومن المرجّح أن فهم شاكيد للديمقراطية كحكم الشعب يختلف عما هو متعارف عليه، حيث كتبت في مقال لها صدر، مؤخراً، إن على إسرائيل أن تكون أكثر يهودية، وهذا ما يجعلها أكثر ديمقراطية.^{٤٠}

ولكن شاكيد والأوساط المؤيدة لها يعرفون جيداً أنّ المحكمة العليا تؤدي دورها وتمارس صلاحياتها، ولذلك فهي لا تكتفي بالهجوم الإعلامي عليها وإنما تفكر بطرق عملية وقانونية تماماً لكي تقلص صلاحياتها وتمس قضاتها، فمرة تحاول تغيير تشكيلة اللجنة المشتركة لتعيين القضاة لإيصال قضاة يمينيين إلى كرسي القضاء في المحكمة العليا وفي جهاز المحاكم كله، ومرات عديدة تبادر إلى تقديم مشاريع قوانين تتجاوز قرارات المحكمة أو تقيدها.^{٤١} فمثلاً، قدّمت شاكيد، قبل أن تصبح وزيرة، مشروع قانون يوضح نواياها بشأن المحكمة العليا، يستهدف المحكمة ويتجاوزها أو يلغي قراراتها عند الرغبة في ذلك. في حينه كاد هذا المشروع يقر وينجح، إذ حصل على موافقة غالبية أعضاء اللجنة الوزارية للتشريع، حيث أيد انتقاله لمتابعة تشريعه في الكنيسة جميع الوزراء من حزب الليكود وحزب هبايت هلتومي، ويسرائيل بيتينو، في حين عارضه ٣ وزراء فقط، وبحسب مشروع القانون المذكور يكون بمقدور الكنيسة أن تُشرّع، من جديد، بغالبية ٦١ عضو كنيسة فما فوق، كل قانون تلغيه المحكمة العليا باعتباره قانوناً غير دستوري يتعارض مع قانون الأساس كرامة الإنسان وحرية.

جاء مشروع القانون الذي قدمته شاكيد على خلفية رفض المحكمة العليا لتعديل قانوني متعلق باللاجئين الأفارقة، الذين اعتبروا في إسرائيل متسللين غير قانونيين - بتأييد حزب شاكيد وغيره من أحزاب الائتلاف - وقد تواصل الإمعان في إلحاق الأذى بهؤلاء اللاجئين وانتهاك حقوقهم، حتى تدخلت المحكمة العليا وألغت تعديلاً قانونياً غير لائق كان يهدف إلى ما يشبه احتجاز اللاجئين في معسكرات تجميع لدفعهم إلى مغادرة إسرائيل بإرادتهم.

ليس من الغريب في أعقاب هذه الهجمات متعددة المصادر على المحكمة العليا أن تهتز هيبتها وتزعزع مكانتها، كما سنرى لاحقاً في نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة حول

الثقة بالمؤسسات المختلفة في إسرائيل. وقد قالت القاضية مريم ناور، رئيسة المحكمة العليا عن تردي مستوى الثقة بمحكمة العدل العليا إن الأمر نابع من أن البعض يعتبر الديمقراطية هي حكم الأكثرية، وإن كل قرار يتخذ بناءً على موافقة الأكثرية هو قرار ديمقراطي بالضرورة. ولكن هذا خطأ، فحكم الأكثرية شرط حتمي للديمقراطية ولكنه شرط غير كافٍ. ودون كبح قوة الأكثرية يمكن أن تتحول إلى استبداد الأكثرية الذي لا يحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وهذا الأمر حدث في الماضي ويجب الحذر منه. وأضافت إن المحكمة العليا تتعرض، في الآونة الأخيرة، إلى هجوم مباشر في محاولة للتقليل من دورها ومكانتها، يأتي من طرف الأوساط الحاكمة وبعض وسائل الإعلام، وهذا يقوّض ثقة الجمهور بالجهاز القضائي، وهذا أمر خطير جداً لأنه يزعزع أسس الديمقراطية، حسب قولها.^{٤٢}

إحكام السيطرة على وسائل الإعلام

يعتقد كثيرون في الأوساط السياسية في إسرائيل أن من بين الأسباب التي دفعت نتنياهو إلى حل حكومته السابقة، والذهاب إلى انتخابات مبكرة، إصراره على وقف سيرورة تشريع اقتراح القانون المتعلق بالصحيفة اليومية «يسرائيل هيوم»، التي تعود ملكيتها إلى صديق نتنياهو المقرب، الملياردير الأميركي اليهودي شيلدون إدلسون.^{٤٣} وفي أعقاب الانتخابات التي أوصلت نتنياهو إلى الحكم للمرة الرابعة، احتفظ نتنياهو لنفسه بوزارة الإعلام، إضافة إلى منصب رئيس الحكومة ووزير الخارجية (حتى نقل هذا المنصب لأفيغدور ليبرمان). وما زال نتنياهو حتى اليوم وزيراً للإعلام في إسرائيل على الرغم من احتجاج أوساط واسعة من المعارضة وعالم الصحافة على هذا الأمر.^{٤٤} نسوق هذه المعلومات لكي نشير إلى أن نتنياهو يعي جيداً دور وسائل الإعلام وأهمية السيطرة عليها أو على جزء منها، لتمرير سياسة حكومته في جميع المجالات ولاستخدامها في معاركه ومعارك حزبه السياسية القادمة، هذا ناهيك عن فهمه العميق لقدرة وسائل الإعلام على بلورة المفاهيم السياسية والواقع السياسي لدى المواطنين، وعلى بلورة نظرتهم الفلسفية السياسية عامة. إدراك نتنياهو لهذه الأهمية - في واقع سياسي تنهم فيه أهم وسائل الإعلام الفاعلة مثل صحيفتي «هآرتس» و«يديعوت أحرونوت»، وكذلك بعض أبرز الصحفيين في القنوات التلفزيونية (٢) و (١٠) في إسرائيل، - هو الذي يقف وراء محاولاته وخطواته الفعلية بشأن اتحاد البث العام الجديد تحديداً، وبشأن الإعلام الإسرائيلي ككل لخلق إعلام مؤيد له ولسياسته، وربما لعائلته ونمط حياتها.

يعتقد كثيرون في الأوساط السياسية في إسرائيل أن من بين الأسباب التي دفعت نتنياهو إلى حل حكومته السابقة، والذهاب إلى انتخابات مبكرة، إصراره على وقف سيرورة تشريع اقتراح القانون المتعلق بالصحيفة اليومية «يسرائيل هيوم»

من المعروف أن نتنياهو، وربما منذ ولايته الأولى رئيساً للحكومة في ١٩٩٦، يرى في المؤسسة الإعلامية، إضافة إلى العديد من الأكاديميين البارزين في الجامعات وجهاز القضاء، انعكاساً وتمثيلاً لليسار الصهيوني الذي يحاول، منذ عقود، تبديل حكم اليمين برئاسة الليكود، بأي طريقة. وكان نتنياهو في حملته الانتخابية عام ١٩٩٩، قد شنّ هجوماً كاسحاً على وسائل الإعلام متهماً إياها بأنها مجنّدة لصالح منافسه في تلك الانتخابات إيهود باراك.^{٤٥}

عاد نتنياهو إلى الحكم بعد عشر سنوات من تلك الانتخابات أكثر إدراكاً لأهمية فعل كل ما يلزم من الخطوات الاستباقية لكسب معركة الإعلام.

خلال الانتخابات الأخيرة للكنيست التي جرت قبل موعدها المتوقع لأسباب عديدة، منها كما ذكرنا قضية قانون صحيفة «يسرائيل هيوم»، عاود نتنياهو هجومه ضد وسائل الإعلام، متهماً إياها، كما في كل مرة، باليسارية والعمل على إسقاط حكم اليمين. إلا أنه في هذه المرة لم يكتف بذلك وإنما أعقب هذا الهجوم بخطوات فعلية بعد فوزه في الانتخابات، فعند تشكيل الحكومة أضاف نتنياهو على الائتلافات الائتلافية مع مركبات الائتلاف الحكوميّ بنداً يحكم سيطرته على وسائل الإعلام، إذ خول وزير الإعلام فقط، ودون اعتراض من طرف أحزاب الائتلاف، صلاحية إجراء أي تعديلات واقتراح قوانين جديدة في مجال الإعلام مثل فصل القناة التلفزيونية الثانية، وتجديد/ عدم تجديد ترخيص القناة العاشرة وغير ذلك.^{٤٦} أثارت هذه الخطوات، التي ذكرت بعض المحللين بالمكاثرة في أميركا، قلق الكثير من المحللين والخبراء ووسائل الإعلام في إسرائيل وخارجها.^{٤٧}

لا بد من التوضيح، أولاً، أنه على الرغم من محاولات نتنياهو وحاشيته تصوير الإعلام على أنه معاد يمثّل اليسار ويستهدف اليمين، فإن وسائل الإعلام الرئيسية في إسرائيل تُعبّر، في أغلب القضايا التي تشغل السياسة الإسرائيلية في الحاضر عن دعمها وتأييدها لمعظم سياسات نتنياهو اليمينية.. في ما يتعلق بالاحتلال، والحروب على غزة، والمستوطنات، والعلاقات الدولية، والسياسة الاقتصادية النيوليبرالية التي تضر بالطبقات الفقيرة، والملف النووي الإيراني، وطالبي اللجوء الأفارقة وغيرهم الكثير...^{٤٨}

وبما أنه من المتوقع أن نتنياهو يعرف هذه الحقائق جيداً، فلا بد من السؤال: من أين ولماذا هذا العداء لوسائل الإعلام؟

يرجّح بعض المحللين والسياسيين والصحافيين في إسرائيل أن معركة نتنياهو ضد وسائل الإعلام تدور حول شخصه ونزعاته الشخصية، فهو يرى نفسه الشخص

يرى نتنياهو في المؤسسة الإعلامية، إضافة إلى العديد من الأكاديميين البارزين في الجامعات وجهاز القضاء، انعكاساً وتمثيلاً لليسار الصهيوني

الأجدر بأن يستمر في الحكم؛ نظراً لإنجازاته في مختلف المجالات، حسب تعبيره. لذلك يسعى إلى تعزيز مكانته لكي يبقى دون منافس.^{٩٠} وفي السنة الأخيرة، واصل تنتياهو وحكومته ممارساتهما ضد وسائل الإعلام وقد تجلّت هذه الممارسات في الخطوات الآتية:

بدأ في سنة ٢٠١٦ تكوين هيئة جديدة للإعلام العام في إسرائيل تُدعى «الاتحاد الجديد للبث»، والذي حلّ مكان سلطة البث، التي أقيمت في سنة ١٩٦٥، وكانت دائماً جسماً خاضعاً للسلطة الحاكمة في إسرائيل. وطالما اعتبرت سلطة البث القديمة هيئة عفا عليها الزمن ولم تعد تناسب الواقع المعاصر في إسرائيل، على الأصعدة كافة. وكان الاتحاد الجديد للبث قد قام بموجب قانون جديد بادر إلى سنّه وزير الإعلام في سنة ٢٠١٤، جلعاد إردان من حزب الليكود، عمد إلى إغلاق السلطة القديمة واستبدالها باتحاد جديد يتمتع باستقلالية نسبية وتحرّر من الارتباط بالسياسيين.^{٩١}

عند البدء بإقامة الاتحاد الجديد وتجنيد الموظفين من بين مستخدمي سلطة البث القديمة ومن القطاع الخاص بدا أن المؤسسة الجديدة تعمل متحررةً من التأثير السياسي، وتطبّق معايير التعدّد والتنوّع نسبياً في تركيبتها، إلى حد ما. ويبدو أن ذلك تحديداً ما أزعج بنيامين نتنياهو، إذ يفهم من تصريحات للمقربين منه، مثل دافيد بيطان وميري ريجف، أن رئيس الحكومة ووزير الإعلام لم يكونا راضيين عن طاقم العاملين الجديد، على الرغم من كثرة المحسوبين على أوساط اليمين بينهم، لأنهم ليسوا أعضاءً في حزب الليكود أو معروفين بولائهم لنتنياهو شخصياً. وقد قال بيطان في هذا الصدد: «إني لا أنظر إلى الصحفيين على أنهم يساريون أو يمينيون. إني أنظر إليهم هكذا: من يؤيّد الليكود ومن يعارض الليكود».^{٩٢}

يبدو أن نتنياهو أدرك أن الهيئة الجديدة لن تكون رهن سيطرته المطلقة بل على العكس، فبدأ فوراً بالعمل على نحو محموم لإلغاء اتحاد البث، وإعادة تشغيل سلطة البث (القديمة)، حتى أنه صرّح، حسب مصادر مقربة منه، بأنه إمّا أن يحل (يفكّك) اتحاد البث أو يحل الحكومة، ملمحاً إلى حادثة قانون «يسرائيل هيوم» الذي ذكرناه آنفاً.^{٩٣} وقد استعان في ذلك، من ناحية، بأقرب مؤيديه وأشرسهم وأكثرهم تعصباً لليكود مثل بيطان وريجف^{٩٤} وعضو الكنيست من الليكود يوآف كيش، رئيس لجنة الكنيست في الكنيست.^{٩٥} ويفهم من تمثيل هؤلاء لموقف نتنياهو أن رئيس الحكومة فهم أن إعادة تفعيل سلطة البث، كما كان الحال حتى ٢٠١٤، تضمن له السيطرة على البث العام أكثر من الاتحاد الجديد.^{٩٦}

لم تنجح عملية الإغلاق الكامل للاتحاد الجديد بسبب احتجاج بعض شركاء نتنياهو في الائتلاف، مثل وزير المالية موشيه كحلون وجلعاد إردان،^{٩٧} كل لاعتباراته، وغيرهم،

يرجّح بعض المحللين والسياسيين والصحافيين في إسرائيل أن معركة نتنياهو ضد وسائل الإعلام تدور حول شخصه ونزعاته الشخصية؟

بدأ في سنة ٢٠١٦ تكوين هيئة جديدة للإعلام العام في إسرائيل تُدعى «الاتحاد الجديد للبث»، والذي حلّ مكان سلطة البث، التي أقيمت في سنة ١٩٦٥.

وكذلك القائمون على الاتحاد وأحزاب المعارضة، صحافيون كثر، ولكن بدء العمل تأجل حتى سنة ٢٠١٨. ويرجح أن هذا جاء تمهيداً لإلغائه بشكل كامل إذا أقر اقتراح القانون المطروح على طاولة الكنيست حالياً، والذي يهدف إلى ذلك. ونشير هنا إلى أن كحلون وأردان عادا وأيدا خطوات تنتياها بشأن الاتحاد ولم يشكلا عقبة في طريق تأجيل عمله، مؤقتاً على الأقل.

لا تقتصر حرب تنتياها وبعض وزرائه، مثل ليبرمان وريجف، على إحكام السيطرة على الإعلام واتحاد البث فقط وإنما تتعداه إلى قنوات الراديو والتلفزيون، وقد شهدت ساحة العمل الإعلامي في ٢٠١٦ سلسلة من الهجمات التي شنّها ليبرمان، وزير «الدفاع»، وريجف بصفتها وزيرة الثقافة، على إذاعة الجيش (غالي تصاهل) اعتراضاً على بثّ مضامين جعلتهما يستشيطان غضباً ويصرحان بأن القناة انحرفت عن المسار وتدهورت؛ كما في حالة بث برنامج إذاعي عن الشاعر محمود درويش. وكان في تصريحات الوزيرة ريجف، التي تلت هذه الحادثة، ما يبيّن الأهداف الحقيقية من هذا الهجوم، إذ قالت: «لا يجوز أن يقوم الجمهور بتمويل محطة بث تمسّ بمشاعره وتعطي منصّة للسردية الفلسطينية التي ترفض وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية. وأنا أكرر مطالبتني لوزير الأمن ليبرمان بفرض النظام هناك. يجب إخراج «غالي تصاهل» من إطار أجهزة الأمن».^٧ وكما كان متوقّعا، استجاب ليبرمان بسرعة، فاستدعى مدير المحطة لاستيضاح انضباطي، وبدأ بوضع الخطط لنقل الإذاعة من الجيش إلى وزارة الدفاع، حيث يمكن له أن يتدخل في مضامينها.^٨ كان بث البرنامج عن درويش ذريعة تؤسّلها أتباع تنتياها للسيطرة على «غالي تصاهل» أيضاً، إذ إن الاستقلالية التي حقّقتها هذه الإذاعة عبر السنين، وحيازتها ثقة الجمهور بسبب علاقتها بالجيش، مكّنتها من اتخاذ مواقف نقدية تجاه الحكومة إلى حد ما، ومن بثّ أخبار صحافية غير مريحة للحكم، ما أوجب إحكام السيطرة عليها أيضاً.

على جبهة أخرى في حرب الإعلام هذه، لا ينظر تنتياها ومريدوه بعين الرضا إلى سعة انتشار القناة الثانية للتلفزيون في إسرائيل وقوتها، مقارنة بالقنوات الأخرى. لذلك يجري الحديث عن مبادرة تفرض على القناة الثانية أن تنفصل لقناتين مختلفتين، وتدخل إلى الحلبة عدداً من القنوات المنافسة التي يكون من الممكن تفضيل المقربة منها إلى تنتياها وحزبه، فتكون هذه أداة لتعزيز مواقف هؤلاء وخدمة مصالحهم. وفي هذا السياق، نذكر بعلاقات تنتياها مع ايدلسون (يسرائيل هيوم)، وعلاقاته بشاؤول الوفيتش، صاحب رأس مال ومالك شركة التلفزة الفضائية (YES)، وشركة الاتصالات

لا تقتصر حرب تنتياها وبعض وزرائه، مثل ليبرمان وريجف، على إحكام السيطرة على الإعلام واتحاد البث فقط وإنما تتعداه إلى قنوات الراديو والتلفزيون.

الأرضية الأكبر في إسرائيل («بيزك»)، وواحدة من شركات الاتصال الخليوي الأكبر في الدولة («بيليفون»)، وموقع WALLA أحد مواقع الأخبار الأكبر والأقوى في سوق الإعلام. وقد كشف تقرير صحفي موسّع نشر في صحيفة «هآرتس» عن الضغوط التي تُمارس داخل هيئة التحرير في WALLA من أجل تأمين تغطية مؤيدة لنتنياهو وأبناء عائلته.. نشر صور وقصص إيجابية عن زوجته سارة، إخفاء الانتقادات حول أبناء عائلته. في المقابل، وبحسب التقرير، يدعم نتنياهو المصالح الاقتصادية لباقي شركات ألوفيتش، والتي يُمكنه كوزير للإعلام أن يؤثر عليها بقوة. على أثر نشر التقرير، قرر المستشار القضائي للحكومة، أفحاي مندلبليط، أن نتنياهو في حالة تناقض للمصالح بكل ما يتعلق بإمبراطورية ألوفيتش الإعلامية، ومنعه من مواصلة التدخل في شؤونها.^{٦٩} إلا أن الوزارة التي يترأسها نتنياهو تواصل انتهاج سياسة تُنتج أرباحاً هائلة لشركات ألوفيتش، ما جعل طاقماً من مؤسسة مراقب الدولة يجري تحقيقات مع كبار الموظفين في وزارة الإعلام عمّا إذا كان هناك تدخل في القرارات المتعلقة بشركة بيزك.^{٦٠} وكانت وسائل الإعلام قد تحدثت على امتداد سنة ٢٠١٦ عن خطوات تتعلق بعالم بث الكوابل والهواتف عن طريق الإنترنت، تعود على أعمال ألوفيتش بأرباح هائلة. وقد سميت هذه الخطوات «هدية نتنياهو لألوفيتش».^{٦١}

مؤشر الديمقراطية في إسرائيل

شهد العام ٢٠١٦ نقاشات عامة متكررة ومتواصلة في كل ما يتعلق بمسألة الديمقراطية في إسرائيل متمثلة بالعلاقة بين السلطات المختلفة، العلاقة بين النخب الحاكمة والمنظمات والفئات ذات التأثير على الحيز العام، فائض التشريع الشخصي لأعضاء البرلمان من اليمين، ومسائل أخرى كثيرة، إن دلت على شيء فهي تدل وفقاً لمؤشرات معتمدة في العلوم السياسية محلياً وعالمياً، على ما يشهده الحكم في إسرائيل، الذي تعتبره دول العالم تابعاً لمعسكر الدول الديمقراطية من توترات داخلية، وتآكل تدل عليها الإحصائيات الإسرائيلية المختلفة التي تتناول هذا الصعيد. وقد انعكست بعض هذه الأمور مثلاً على العلاقة بين نتنياهو وبين وسائل الإعلام، كما بيّنا في الأبواب السابقة، وكذلك العلاقة بين النخبة الفنية والثقافية في إسرائيل من جهة وبين وزيرة الثقافة المسؤولة عن تمويل الدولة لقطاع الفنون والثقافة ميري ريجف، التي لا تكف عن استعمال صلاحياتها لمعاقة الفنانين والفرق الفنية والمسرحية وغيرها التي تتبنى مواقف نقدية من السلطة الحاكمة وممارساتها، سواء على الصعيد السياسي أو الدولي أو على

لا ينظر نتنياهو ومريدوه بعين الرضا إلى سعة انتشار القناة الثانية للتلفزيون في إسرائيل وقوتها، مقارنة بالقنوات الأخرى.

الصعيد الاجتماعي الاقتصادي. ويفوق هذا الأمر أهمية، على الرغم من دلالاته الكبيرة، مسألة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من ناحية وبين السلطة القضائية في إسرائيل ومحاولات سن قوانين وأنظمة تمكّن من تجاوز السلطة القضائية، ولا سيما محكمة العدل العليا، وتقليص قوتها وصلاحياتها وإعادتها إلى عهد سبقت ما سمي «الثورة القضائية» التي بدأها رئيس المحكمة العليا في تسعينيات القرن الماضي القاضي أهارون براك.

كنا قد بيّنا في فصل المشهد الاجتماعي في تقرير مدار الإستراتيجي للسنة الماضية - الذي تناول حالة القلق التي عمّت في إسرائيل، سواء بين الجمهور عامة أو بين مؤسسات السلطة، خلال الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وقبلها بعام خلال العدوان الأخيرة ضد غزة - كيف ازدادت في الحالتين المذكورتين حدة العداء للجهاز القضائي في إسرائيل على خلفية كونه جهازاً كابحاً للممارسات التعسفية المتسعة التي تقوم بها الأجهزة الإدارية التابعة للحكومة في هذه الحالات، بمباركة الرأي العام الذي توجهه أجهزة إعلام، اصطفّت بغالبيتها إلى جانب الجيش والحكومة دون أي تحفّظ. في سنة ٢٠١٦، التي لم تتسم بتوتر أمني، على نحو خاص، أصبح العداء للجهاز القضائي هاجس ووزير «العدل» أيليت شاكيد وأعضاء الكنيست من اليمين، الذين يعلنون صراحةً أنهم سيعملون كل ما في وسعهم لمنع المحكمة العليا من صلاحية المراجعة القضائية لتمرير سياسة الحكومة، لا سيما في مجال الاستيطان. وقد أضعف ذلك مكانة المحكمة وزعزع ثقة الجمهور بها ليعلن نجاح أوساط اليمين. وسنقوم هنا بتقصي تأثيرات الهجوم على المحكمة العليا ومعركة نتنياهو ضد وسائل الإعلام ثم الفساد الذي اتهم به نتنياهو ومحاولات التغطية عليه من حلفائه من خلال مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية الذي يصدر سنوياً عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وقد صدر في الربع الأخير من سنة ٢٠١٦. ٦٢.

وجد المؤشر في هذه السنة، كما في سنوات سابقة، نسبة ضئيلة من الجمهور في إسرائيل، يهوداً وعرباً، تشعر بأنّ باستطاعتها أن تؤثر على سياسة الحكومة. ٨٢٪ من الجمهور يشعرون بأنّ تأثيرهم المدني-المواطني ضئيل، يقترب من الصفر. وهذا أمرٌ يتكرر في نتائج الأبحاث منذ سنوات، وهو يدل على أزمة ديمقراطية حقيقية.

أما عن صورة السياسيين في أعين الجمهور، فإنّ ثلثي الجمهور لا يوافقون على مقولة إن أغلبية أعضاء الكنيست يعملون على نحو جدي ويقومون بعملهم على ما يُرام. نسبة أكبر تصل إلى ثلاثة أرباع الجمهور يعتقدون أنّ السياسيين منقطعون عن احتياجات جمهور ناخبيهم ورغباتهم. و ٨٠٪ يؤيدون مقولة مفادها

٨٢٪ من الجمهور يشعرون بأنّ تأثيرهم المدني-المواطني ضئيل، يقترب من الصفر.

أنّ السياسيين يهتمون بمصالحهم الشخصية أكثر مما يهتمون بمصالح الجمهور الذي انتخبهم.

ومن النتائج المهمة جداً التي يكشف عنها مؤشر الديمقراطية الأخير، ما يتعلق بثقة الجمهور في إسرائيل بمؤسسات الحكم، وقد سُجل انخفاض في مستوى الثقة بغالبية المؤسسات مقارنة بالسنة الماضية وبمعدل الثقة بهذه المؤسسات منذ بدء قياس هذه الثقة في العام ٢٠٠٣. وتدلّ هذه النتائج على تراجع في ثقة المواطنين في إسرائيل بمؤسسات السلطة مقارنة بالسنة الماضية، ومن بين المؤسسات التي يعتبر مستوى الثقة بها منخفضاً جداً الكنيست والتي وصلت إلى ٢٦,٥٪، (مقارنة بـ ٣٥٪ في السنة السابقة)، وبالحكومة ٢٧٪ من الجمهور (مقارنة بـ ٣٥٪ في السنة السابقة)، وبالمحكمة العليا ٥٦٪ (مقارنة بـ ٦٢٪ في السنة السابقة). هذا ولم تتعد ثقة الجمهور بالأحزاب نسبة ١٤٪ (مقابل ١٩٪ في السنة الماضية). كذلك الأمر، لوحظ انخفاض بالمقدار نفسه في الثقة بمؤسسات أخرى مثل الثقة بالشرطة، حيث وصلت نسبة الثقة بهذا الجهاز الذي يفترض أنه يخدم الجمهور ويضمن له الأمن والحماية إلى ٤٠٪. وحازت مؤسسة رئيس الدولة بمستوى ثقة يصل إلى ٦١,٥٪، وفي هذه النسبة انخفاض كبير مقارنة بالسنة الماضية حيث كانت النسبة ٧٠٪. ومن المرجح أن يكون أحد أسباب هذا الانخفاض وقوف الرئيس إلى جانب الجهاز القضائي والجيش أثناء محاكمة الجندي أزاريا، الذي أُدين بقتل فلسطيني جريح خائر القوى. وتدهورت نسبة الثقة بوسائل الإعلام في إسرائيل إلى ٢٤٪ بين الجمهور عامةً، بعد أن كانت النسبة في العام الماضي ٣٥,٥٪، ولا بدّ أن يكون لهذا الانخفاض تأثير مهم، حيث إنّ وسائل الإعلام أداة لها تأثير هائل من حيث كونها أهم أجهزة الرقابة على السلطة وأعمالها وكذلك في كل ما يتعلق بتمثيل الواقع أو خلق الواقع في مخيلة الجمهور. ومن المرجح أن لحرب نتنيا هو على الإعلام تأثيراً على هذه النتيجة.

يُشير مؤشر الديمقراطية، في هذه السنة أيضاً، إلى أنّ المؤسسة الوحيدة التي تحافظ على مستوى ثقة مرتفع هي الجيش الذي يحظى بثقة ٩٠٪ من اليهود في إسرائيل (مقارنة بـ ٩٣٪ في السنة السابقة) و٨٢٪ في صفوف الجمهور عامة في إسرائيل.

وكما ذكرنا أعلاه، تعتقد غالبية الإسرائيليين أنّ رجال السياسة منقطعون عن مشاكل الجمهور وحاجاته (٧٥٪)، و٦٤,٥٪ يعتقدون أنهم لا يبذلون جهوداً جدية في عملهم ولا يقومون بعملهم على ما يرام. ٧٩٪ من الجمهور يعتقدون أنّ السياسيين يهتمون

ثلثا الجمهور لا يوافقون على مقولة إن أغلبية أعضاء الكنيست يعملون على نحو جدي ويقومون بعملهم على ما يرام.

سجل انخفاض في مستوى الثقة بغالبية المؤسسات مقارنة بالسنة الماضية؟

تدهورت نسبة الثقة بوسائل الإعلام في إسرائيل إلى ٢٤٪ بين الجمهور عامةً، بعد أن كانت النسبة في العام الماضي ٣٥,٥٪.

بمصلحهم الشخصية وليس بمصالح الجمهور الذي انتخبهم. ويعتقد ٤٧٪ أنه لا يوجد في إسرائيل حزب يمثل توجهاتهم وأرائهم على نحو جيد.

وجد المؤشر فيما يتعلق بمسألة التوازن بين المركب الديمقراطي والمركب اليهودي في تعريف دولة إسرائيل، أن الرأي الشائع بين اليهود حول هذا الأمر هو أن المركب الديمقراطي أقوى (بين الحريديين - ٦٩٪؛ المتدينين الوطنيين - ٥٠، ٥٪) وينقسم جمهور المحافظين المتدينين بين توازن المركبين وبين من يعتبرون المركب الديمقراطي أقوى.

أما المحافظون غير المتدينين والعلمانيون فيشعرون بأن المركب اليهودي أقوى (٤٠، ٥٪، ٥٩٪). واعتبر ٨٠٪ من العرب أن المركب اليهودي قوي جداً.

لم يوافق أكثر من ٧٥٪ من العرب على الجملة التي تقول إن لإسرائيل حقاً في أن تعرف كدولة يهودية. في الجهة المقابلة، ٥٢، ٥٪ من الجمهور اليهودي يعتقدون أنه يجب مصادرة حق التصويت من الذين لا يوافقون على الاعتراف بأن إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي. ومن شأن هذا التناقض أن يتنبأ بما يمكن أن يطرأ على العلاقات بين الطرفين في ما يتعلق بشكل الدولة في المستقبل. وحول السؤال لمن ينصاعون في حالة التضارب بين الشريعة وبين أحكام القضاء المدني، أجاب ٢/٣ من اليهود بأنهم سوف ينصاعون للقضاء المدني. في أوساط الحريديين كان هناك إجماع على الاستجابة لأوامر الشريعة في حالة التضارب. أما العرب فقد انقسموا حول هذا السؤال مع تفوق بسيط لمن أعلنوا أنهم سينصاعون لأوامر الشريعة (٤٨٪ مقابل ٤٤٪)، هذا مع العلم أن ردود فعل العرب لم تثبت هذا الأمر عند إقدام الكنيست على إقرار قانون يمنع الأذان، وذلك على عكس ما كان متوقعاً.

توافق أغلبية من السكان، على اختلاف انتماءاتهم، على ضرورة الحفاظ على النظام «الديمقراطي»، أما من لا يوافقون على هذا الأمر، وهم قلة في جميع الأحوال، فنجد أن لهم وجوداً جدياً بين اليهود الحريديين في الأساس (٣٨٪ مقابل ٢٥٪ بين المتدينين الوطنيين، ٢٣٪ من المحافظين المتدينين، ١٣٪ من المحافظين غير المتدينين و ٧٪ من العلمانيين اليهود). أما بين العرب، فإن ٨٧٪ يؤيدون الحفاظ على النظام الديمقراطي خوفاً من أن الانتقال إلى أسلوب حكم آخر قد يحرمهم من حقوقهم كأقلية.^{٦٣}

يعتقد ٤٢٪ من الإسرائيليين أن هناك حاجة لقائد قوي لا يأخذ الكنيست بعين الاعتبار ولا يهتم بوسائل الإعلام والرأي العام حتى تتمكن إسرائيل من مواجهة المشاكل التي تواجهها. ومن الجدير بالقول إن تنبأها يحاول أن يلعب دور هذا القائد، وخير دليل على ذلك، هجومه الشرس على وسائل الإعلام في السنة الأخيرة، وخلالها لم يخف حقيقة أن ما يواجهه في حربه

يُشير مؤشر الديمقراطية، في هذه السنة أيضاً إلى أن المؤسسة الوحيدة التي تحافظ على مستوى ثقة مرتفع هي الجيش الذي يحظى بثقة ٩٠٪ من اليهود في إسرائيل.

لم يوافق أكثر من ٧٥٪ من العرب على الجملة التي تقول إن لإسرائيل حقاً في أن تعرف كدولة يهودية

ضد الإعلام يرجع لكون الإعلام يسارياً يوجّه له النقد باستمرار، كما يَبْنِي بِإِسْهَابِ أعلاه. أما من ناحية الكنيسة، فهو لا يحتاج إلى خوض أي مواجهة معه بسبب تركيبته اليمينية المشاركة في الائتلاف، أو بسبب ضعف أحزاب المعارضة وتساقطها مع الرأي العام اليميني في إسرائيل في محاولة لاستجداء الأصوات. ويبدو أن مقتضيات دور الزعيم القوي في إسرائيل - نتنياهو هي من بين أسباب معركة نتنياهو ومؤيديه المقربين ضد الجهاز القضائي، حتى لا يقوم بكبح جماحه ومراقبة خطواته في القيادة. على الرغم من انعدام الثقة بالمؤسسات السياسية، فإن معظم مواطني الدولة فخورون بكونهم إسرائيليين (٨٦٪ من اليهود)، في المقابل وجد مؤشر الديمقراطية أن الإسرائيليين يريدون الحفاظ على الديمقراطية ولكن دون منظمات حقوق إنسان. فمثلاً ٧٨٪ من اليهود يظنون أن منظمات حقوق الإنسان والمواطن تلحق ضرراً بالدولة، وفي هذه النسبة ارتفاع بنسبة ١٥٪ عن المعطى نفسه في السنة الماضية. نسبة اليهود الذين يوافقون على أن منظمات حقوق الإنسان، «جمعية حقوق المواطن»، و«بتسيلم» تلحق الضرر بالدولة.

| | | | |
|------|------|------|------|
| ٧٨٪ | ٥٦٪ | ٥٢٪ | ٥٠٪ |
| ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | ٢٠١٣ | ٢٠١٠ |

إضافة إلى ذلك، أكثر من نصف الجمهور اليهودي (٥٢٪، ٥) يؤيدون سحب حق التصويت ممن لا يوافق على الإعلان عن أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. وحول الوضع الاقتصادي للدولة، ٣٦٪ يعتبرونه جيداً، و٤٠٪ يرونه متوسطاً، و٢٣٪ فقط يعتبرونه رديئاً. ٧٨٪ من اليهود و٥٠، ٦٠٪ من العرب يعتقدون أن وضعهم الشخصي جيد. ٦٦٪ من الإسرائيليين متفائلون بشأن مستقبل إسرائيل.

غالبية اليهود في إسرائيل، على اختلاف انتماءاتهم السياسية فخورون بإسرائيليتهم (اليمين - ٩٢٪؛ المحسوبون على تيار المركز - ٩٠٪؛ واليسار ٥، ٦٥٪)، معظم اليهود المتدينين من الحريديين والمتدينين الوطنيين اختاروا الهوية اليهودية عند تعريف أنفسهم (٥٦٪، ٦٢٪). كذلك الأمر بالنسبة للمحافظين (متدينين وغير متدينين) اختاروا الهوية اليهودية هويتهم الأساسية؛ ولكن بالتساوي مع الهوية «الإسرائيلية». العلمانيون اختاروا وبشكل واضح وقاطع الهوية «الإسرائيلية»، (٧٦٪).

أظهر البحث أن الهويات الطائفية (هويات الانتماء حسب بلاد الهجرة)، الهويات الطائفية (هويات الانتماء ٢٩٪ حسب بلاد الهجرة) كانت هامشية لدى جميع الفئات اليهودية إجمالاً.

إجمال

حاولنا في هذا الفصل رصد وتحليل الأزمة التي تعاني منها "الديمقراطية الإسرائيلية" كما تنعكس من خلال بعض المظاهر الرئيسية مثل: اتباع السياسة النيوليبرالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتخلي عن سياسة الرفاه الاجتماعي، والآثار المترتبة على ذلك مثل تفشي الفقر واتساع الفجوات الاجتماعية والضائقات المختلفة التي يعاني منها أصحاب الدخل المحدود الذين باتوا يعجزون عن سد حاجاتهم وتأمين التعليم المناسب لأولادهم في ظل ارتفاع سريع ومتواصل لغلاء المعيشة ولإيجارات الشقق وخصخصة كافة مجالات الحياة.

ومن نافل القول أن لهذه الحال تأثير سلبي على السلوك السياسي الجماعي الذي يساهم في تحديد طبيعة النظام في إسرائيل وفي أي دولة في العالم. المظهر الثاني لهذه الأزمة، الذي تناوله هذا الفصل بإسهاب يتعلق بـ "متلازمة المال والسلطة" التي يكثر الحديث عنها في إسرائيل، وهي تساهم على نحو أساسي في تفشي الفساد السلطوي كسلوب عمل وحياة، وهو ما يحدث في إسرائيل فعلاً. ولم تكن سنة ٢٠١٦ مختلفة عن سابقتها فيما يتعلق بتفشي الفساد في دوائر السلطة المختلفة، وفي السلطات المحلية. ويقوم هذا الفصل باستعراض الظاهرة من خلال قضايا شبهات الفساد السلطوي التي تحوم حول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والتي يبدو أنها ستجره إلى أروقة المحاكم قريباً، ومن المرجح أن تقصر هذه القضايا فترة ولاية الحكومة الحالية. ومن مظاهر الأزمة الأخرى التي تناولناها في هذا الفصل أيضاً محاولات نتنياهو وحكومته الحالية إخضاع وإسكات وسائل الإعلام في إسرائيل، والهجوم المتواصل للأوساط الحاكمة على الجهاز القضائي.

وفي نهاية الفصل حاولنا رؤية انعكاس هذه الظواهر الخطيرة من خلال مؤشر الديمقراطية في إسرائيل، وهو يكشف فعلاً عن تدهور في مستوى الثقة بالمؤسسات المهمة التي تعرضت لمحاولات النيل منها، ويعكس مميزات ثقافة سياسية لم تذوّت أبسط المبادئ الديمقراطية.

الهوامش

- ١ مؤسسة التأمين الوطني. تقرير الفقر والفجوات الاجتماعية. كانون أول ٢٠١٦.
- ٢ https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Pages/oni2015.aspx (شوه في ٢٠١٧/٢/٢٠).
- ٣ لي يرون. تقرير الفقر: إسرائيل تواصل تبوء موقع الصدارة في نسبة الفقر، وفي غياب المساواة بين دول OECD. هآرتس، ٢٠١٦/١٢/١٥.
- ٤ <http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.3158693?ts=1487931655167> (شوه في ٢٠١٧/٢/٢٠).
- ٥ شلومو سفيرسكي، إيتي كونور- أتياس. صورة الحالة الاجتماعية ٢٠١٦. القدس، ٢٠١٧.
- ٦ <http://adva.org/wp-content/uploads/2017/01/SocialReport2016-3.pdf> (شوه في ٢٠١٧/٢/٢٠).
- ٧ للمزيد من تعريف الفقر وطريقة حساب خط الفقر لكل عائلة حسب عدد أفرادها انظروا: إيلانيت بار. وصف وتحليل مؤشرات الفقر وغياب المساواة في إسرائيل والدول المتطورة. مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١٢/١/١٧، ص. ٢-٦.
- ٨ <https://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03095.pdf> (شوه في ٢٠١٧/١/١٠).
- ٩ التوجه النسبي المتبع في المؤسسات الرسمية في إسرائيل وأغلب دول العالم للقياس وتحديد خط الفقر الذي يختلف من بلد إلى آخر. والفقر، حسب هذا التوجه، ظاهرة نسبية يتم قياسها نسبة إلى الحالة الاقتصادية والمعطيات الخاصة بكل مجتمع. تعتبر العائلة فقيرة، حسب هذا التوجه، إذا كانت تعيش حياة يقل مستواها، على نحو جدي، عن مستوى الحياة السائد في المجتمع. وخط الفقر، حسب هذا التوجه، هو مقياس اجتماعي اقتصادي يحدد حسب دخل الفرد في الأسرة، ويأخذ في الحسبان معدلات الدخل في الدولة المعنية. ولذلك فهو خط متغير من دولة إلى أخرى، ولا يدل بالضرورة على ضائقة ملحة تتمثل في عدم القدرة على اقتناء الحاجيات الأساسية، على الرغم من ذلك، يبقى مقياس خط الفقر مهماً لأنه يدل على الفجوات الطبقة (الاقتصادية - الاجتماعية) في كل مجتمع ويوجه صناع القرار إلى ضرورة تقليص الفجوات تقادياً للشعور بالاضطهاد النسبي لدى الطبقات الأضعف في المجتمع. ومن الجدير بالذكر أن هناك بحثاً جدياً يجري في الكنيست ومؤسسة التأمين الوطني والحكومة لاعتماد تعريف آخر للفقر ينطلق من الاحتياجات لعيش حياة كريمة.
- ١٠ يتأسس التقرير البديل للفقر على دمج نتائج ٤ أبحاث أجريت في سنة ٢٠١٥ حول موضوع الفقر ومواضيع متعلقة، عن الميثودواوجيا المعتمدة في التقرير، انظروا التقرير البديل ٢٠١٥، ص. ٦.
- ١١ حتى سنة ٢٠٠٢، كانت سياسة الضرائب والمخصصات التي انتهجتها الحكومة تساعد على ثبات مستوى الفجوات الاجتماعية وبقائه على ما هو عليه. تغيير سياسة الضرائب في ٢٠٠٢، باتجاه تقليص الضرائب المباشرة، وتقليص المخصصات في الوقت نفسه، أدى إلى اتساع الفجوات الاجتماعية. وهناك أبحاث تدل على أن أثر خفض المخصصات قد اقتصر على الشرائح محدودة الدخل التي تحتل العشريين الأول والثاني على سلم التاريخ العشري لمستويات الدخل. هذا في حين كانت مساهمة خفض الضرائب على دخل هذه الشرائح غير ملحوظة نظراً لقلّة هذا الدخل. هذا يعني أن الشرائح الضعيفة قد عوّضت خزينة الدولة من مخصصاتها على خفض الضرائب لجميع شرائح المجتمع ومن ضمنها الغنية. أبرز ضحايا التغيير المتواصل منذ ٢٠٠٢ في سياسة الحكومة في اتجاه تخفيض الضرائب والمخصصات هم المواطنون العرب الذين خسروا المخصصات من جهة، ولم يحصلوا على فرص عمل لزيادة مشاركتهم في سوق العمل مثل غيرهم، وذلك بسبب التمييز طبعاً، وبسبب البعد الجغرافي لمناطق سكنهم ومستوى التعليم المنخفض.
- ١٢ عوفر كورنفلد، أورن دينيلي، مصادر الفجوات في الدخل - سيرورات وسياسة. مؤتمر منتدى «سبير»، كانون الأول ٢٠١٣.
- ١٣ شلومو سفيرسكي، ايتي كونور أتياس. صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٦. كانون الثاني ٢٠١٧.
- ١٤ <http://adva.org/wp-content/uploads/2017/01/SocialReport2016-3.pdf> (شوه في ٢٠١٨/١/٢٠).
- ١٥ تقرير OECD Employment Outlook 2016
- ١٦ http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/employment/oecd-employment-outlook-2016_empl_outlook-2016-en#.WLMYQTJ97IU#page1 (شوه في ٢٠١٧/١/٢٠).
- ١٧ تقري أفا- صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٦ (مصدر ذكر سابقاً).
- ١٨ المصدر السابق.
- ١٩ مديرية التخطيط الإستراتيجي والاقتصادي في وزارة الصحة. تقرير انعدام المساواة ومجابهته- ٢٠١٥. القدس، كانون الأول ٢٠١٥.
- ٢٠ <https://www.health.gov.il/publicationsfiles/inequality-2015.pdf> (شوه في ٢٠١٧/١/٢٠).
- ٢١ يمكن الاطلاع على التقرير الأخير لتدريج الدول على سلم الفساد على موقع «الشفافية العالمية»: <https://www.transparency.org>
- ٢٢ (شوه في ٢٠١٦/١١/٢٥).
- ٢٣ يُستدل من سلسلة مقالات نشرت مؤخراً عن الفساد في السلطات المحلية في إسرائيل، أن في ٣٢ سلطة محلية مختلفة هناك رؤساء ومستخدمون يتبوؤون مناصب إدارية عالية أدينوا أو اتهموا مؤخراً بالانضمام إلى قافلة الفاسدين التي يتزايد عددها سنة بعد سنة. انظروا: شوكي سديه، بلاد، مدينة، رشوة، تحرش جنسي: خارطة الفساد المحلية - سلسلة مقالات. موقع ذي ماركر، ٢٠١٧/٢/١٦.
- ٢٤ <http://www.themarker.com/markerweek/CARD-1.3864260/mapathash> (شوه في ٢٠١٧/٢/١٩).
- ٢٥ عن حالات الفساد التي كشفت عنها تقرير مراقب الدولة في هذه السنة، انظروا: طالي حروت- سوبر، وتسبي زرجيا. بين عدم الانتباه والعطب: هكذا تصرف المتنفذون في الكبرن كيمت ليسرائيل بمئات ملايين الشواكل وكأنها تعود إليهم. موقع صحيفة «هآرتس»، ٢٠١٧/١/١٨ <http://www.themarker.com/news/mevaker/1.3276384> (شوه في ٢٠١٧/١/٢٢).

- ١٧ كل التفاصيل عن قضية بار أون-حبرون (الخليل) يمكن متابعتها على موقع الاشيدكوبيديا، ويكيبيديا، تحت عنوان قضية بار أون-حبرون (الخليل) <http://he.wikipedia.org> - شوه في ١٧، ٢٠، ٢٠١٧.
- ١٨ كل التفاصيل عن «قضية عميدي» يمكن متابعتها على موقع ويكيبيديا، تحت عنوان «قضية عميدي». <http://he.wikipedia.org> (شوه في ١٧، ٢٠، ٢٠١٧).
- ١٩ يارون دروكمان. تقرير مراقب الدولة: «شك في ارتكاب مخالفات جنائية» في الرحلات الجوية لنتنياهو وعائلته بتمويل من رجال أعمال ومنظمات. موقع ynet، ٢٤/٥/٢٠١٦.
- ٢٠ المصدر السابق. <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4806097,00.html> (شوه في ١٠/١/٢٠١٧)
- ٢١ دي ماركر: ربيب دروكر يكشف: التقرير الذي خُبي، تمويل السفارات الجوية لنتنياهو ومن دفع مقابل بيبي تورز لاند. موقع دي ماركر، ١٥، ٢٠، ٢٠١٥. www.theamrker/news/1.2553853.
- ٢٢ نيف كوفيتش وشارون فلوير. الشرطة توصي بمحاكمة سارة نتنياهو في ثلاث قضايا بتهمة تلقي أموال عن طريق الغش. موقع هارتس ١٦، ٢٠، ٢٠١٦. <http://www.haaretz.co.il/news/low/1.2958472> (شوه في ١٧، ٢٠، ٢٠١٦).
- وكذلك بنحاس وولف. المعالجة المرافقة التي اشتكت ضد سارة نتنياهو أُقيلت من عملها. موقع Walla، ١١، ٢٠، ٢٠١٦. <http://www.walla.co.il/item/1855969> (شوه في ١٦، ٢٠، ٢٠١٦).
- ٢٣ دوف ألفون. العلاقات بين نتنياهو وبين المتهم الرئيس في «قضية النصب الأكبر خلال القرن». موقع هارتس، ٢٥/٣/٢٠١٦. <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2893869> (شوه في ٢٠، ١٧/١/٢٠١٦)
- ٢٤ صحيفة هارتس. ميلتشن اقتنى لسارة نتنياهو حلياً بقيمة ٨٦٠٠ دولار في سنة ٢٠٠٤. موقع هارتس ٢٠، ١٧/١/٢٠١٦. <http://www.haaretz.co.il/news/law/1.3425077> (شوه في ١٠، ١٧/٢/٢٠١٦).
- ٢٥ دفار ريشون. أقوال قائد الشرطة. موقع صحيفة دفار ريشون، ١٧، ٢٠، ٢٢. <http://www.davar1.co.il> (شوه في ١٧، ٢٠، ٢٠١٦).
- ٢٦ غيدي فايتس. الشرطة تشك في أن نتنياهو تلقى هدايا تبلغ قيمتها مئات آلاف الشواقل - وهذه هي القضية الهامشية من حيث الخطورة. موقع صحيفة هارتس ١٧، ٢٠، ١٦. www.haaretz.co.il/law/premium-1.31922.
- ٢٧ غيدي فايتس. أرنون ميلتشن: الزوجان نتنياهو طالبا بالحصول على الشمبانيا والسيجار، وكانت طلباتهما تُرسل بالأسماء السرية - «فروديم» (الوردية) و«عليم» (أوراق الشجر). موقع هارتس ٢٠، ١٧/١/٢٠١٦. <http://www.haaretz.co.il/news/law/1.3424344> (شوه في ٥، ١٧/٢/٢٠١٦)
- ٢٨ المصدر السابق. أما عن تفاصيل قضية الفساد في يسرائيل بيتينو، فراجعوا الفصل «المشهد الاجتماعي» في تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٥، رام الله ٢٠١٦.
- ٢٩ المصدر السابق.
- ٣٠ غيدي فايتس. نتنياهو طالب بحلي بقيمة ١٠٠٠٠ شيكل: ميلتشن: الطلبات جعلتني أشعر بالعرف. موقع هارتس <http://www.haaretz.co.il/news/law/1.3737768> (شوه في ١٠، ١٧/٢/٢٠١٦).
- ٣١ غالي غينات. هكذا أصبح رئيس الطاقم السابق في ديوان نتنياهو شخصاً مركزياً في ملف ٢٠٠٠. موقع Walla، ١٦، ١٧/١/٢٠١٦. <http://news.walla.co.il/item/3031795> (شوه في ٢٠، ١٧/١/٢٠١٦).
- ٣٢ غاي بيلغ. الكشف عن تفاصيل جديدة ودراماتيكية في قضية نتنياهو-موزس: رئيس الحكومة يقترح على موزس بيع الصحيفة. موقع Mako، 13.1.2017. http://www.mako.co.il/news-law/crime-q1_2017/Article-723e65521c89951004.htm (شوه في ٢٠، ١٧/١/٢٠١٦)
- ٣٣ يوسي يهوشوع، ايتمار أيفنر وايتان غليكان. حرب الغواصات. صحيفة ידיعوت أحرونوت، ١٦، ٢٠، ١١، ١٨. <http://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4880856,00.h> (شوه في ١٦، ٢٠، ١١، ٢٠١٦).
- ٣٤ أيا لا حسون، دورون هرمان، باروخ قرا. ملف ٣٠٠٠ وملف ٤٠٠٠ ضد نتنياهو يكشفان: الشرطة تشن هجوماً على محيط رئيس الحكومة. أخبار القناة ١٠ وموقع nana، ٢٣/١/٢٠١٧. <http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1229090> (شوه في ٢/٢/٢٠١٧)
- ٣٥ في أعقاب إحدى جلسات محكمة العدل العليا بشأن إخلاء مستوطنة «عمونا» نظمت أمام مبنى المحكمة العليا في القدس، في يوم الخميس الموافق ٢٢/١٢/٢٠١٦، تظاهرة ضد ما سمي بتكليف المحكمة بأهالي «عمونا». وتمحورت الشعارات التي رفعها المتظاهرون حول: استبعاد محكمة العدل العليا؛ تعالي قضاة المحكمة العليا يلحق الضرر بالجميع، وما إلى ذلك.
- ٣٦ في ٢١ تشرين الثاني من سنة ٢٠١٦، وفي أعقاب التماس قدمته حركة ميرتس ضد تعيين إيال كريم حاكماً رئيساً للجيش الإسرائيلي على خلفية تفوهات عنصرية تسمح لجنود اليهود باغتصاب نساء أعدائهم في الحرب، وأخرى معادية لفئات يهودية على خلفية ميولها الجنسية وغيرها، أصدرت محكمة العدل العليا أمراً احترازياً يوقف التعيين إلى حين الاستماع إلى تعقيب الرابي كريم على ما جاء في الالتماس بخصوص تصريحاته ومواقفه. وقد تم تعيين إيال كريم في المنصب المذكور في الأول من كانون الأول ٢٠١٦.
- ٣٧ زئيف كام، «عضو الكنيست موطي يوغيب: لنهدم محكمة العدل العليا بجرافة D9». موقع www.nrg.co.il/online/1/ART2/169.html، ٢٩/٧/٢٠١٥.

٣٨ المصدر السابق.

٣٩ موشيه شطايمنتس، بيكي أدمر، وشبثاي بندت، يوغيب عاد إلى مهاجمة الجهاز القضائي - أعضاء كنيست غادروا القاعة احتجاجاً. موقع walla ٢٠١٧، ٧، ٢٩ (شوه في ٢٠١٧/٢/٢٠).

معاريف أون لاين، ناور في أعقاب التهجّمات على المحكمة العليا: تعابير فظة واحدة لا تتماشى مع الديمقراطية». موقع معاريف ٢٠١٦، ٣، ٢٩. www.maariv.co.il/news/Article-533696 (شوه في ٢٠١٧، ١، ٢٠).

وفي حين كان يتوقع أن يُترك الهجوم المتكرر على المحكمة للأوساط السياسية غير الرسمية (أحزاب، كواحد سياسية وحتى أعضاء كنيست من اليمين)، نجد أنّ الأوساط الرسمية أيضاً مثل رئيس الحكومة، ووزير الطاقة، ووزير القضاء، وغيرهم، كانوا رأس حربة في الهجوم على المحكمة، وهو ما استغربه وسائل الإعلام وغيرها.

كذلك كان من السهل فهم أن الاحتجاج العلني لهذه الأوساط الرسمية على قرارات المحكمة العليا في مجمل القضايا، التي حسمت فيها المحكمة خلافاً لرأي الحكومة، سيؤدي (هذا الاحتجاج) إلى محاولات حثيثة لتجاوز قرارات المحكمة عن طريق قوانين تسنها الكنيست، أي إلى تجاوز سلطة القانون. انظر:

دانا سومبرغ، ننتياهو حول إلغاء مخطط الغاز: «ليس هناك سبب للاحتفال، سنبحت عن أساليب للتغلب على الضرر الحاد». موقع معاريف، ٢٠١٦/٣/٢٧ (شوه في ٢٠١٦، ١٢، ١٤).

www.maariv.co.il/news/politics/Article-533350، وكذلك موقع شبكة nana والقناة العاشرة للتلفزيون:

news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1155571.

www.maariv.co.il/news/politics/Article-533350، وكذلك موقع شبكة nana والقناة العاشرة للتلفزيون:

news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1155571.

٤٠ أيليت شاكيد، سكن مؤدية إلى الحاكمية. ٢٠١٦/١٢/١٢، مجلة هشيلاخ - النسخة الإلكترونية

<http://hashiloach.org.il/%d7%a1%d7%99> (شوه في ٢٠١٧/١/٢٠).

٤١ أمري سدان، شاكيد في هجوم على محكمة العدل العليا: تأخذ وظيفة منتخبي الجمهور. موقع nrg، ٢٠١٦/٤/٤،

(شوه في ٢٠١٧/٢/٩) www.nrg.co.il/online/1/ART2/765/719.html.

٤٢ في سنة ١٩٩٥ كانت نسبة ثقة الجمهور الإسرائيلي بمحكمة العدل العليا ٨٤٪، أما اليوم فقد تدهورت إلى ما دون الـ ٥٠٪. منذ قرارات محكمة العدل العليا في فترة تولي القاضي أهارون براك رئاسة المحكمة في تسعينيات القرن الماضي حتى قرار المحكمة نفسه بشأن مستوطنة «عمونا»، تزداد أعداد المواطنين الذين يدعون أنّ القضاة يتجاوزون صلاحياتهم في العديد من الحالات، ويجب وفقهم عن التدخل في عمل الحكومة والكنيست.

٤٣ وكان قد بادر لاقتراح هذا القانون عضو الكنيست من حزب العمل (المعارض) إيتان كابل بهدف الحفاظ على حرية الصحافة من سيطرة رؤوس أموال لها مآرب وأهداف لا علاقة لها بالعمل الصحفي ودور وسائل الاعلام في المجتمع. أقر اقتراح القانون المذكور بالقراءة التمهيدية بأغلبية كبيرة في نهاية سنة ٢٠١٤، ما أثار غضب ننتياهو وجعله يصرّح علناً بأنه مستعد لتفكيك الحكومة للحؤول دون إقرار القانون. ومن المعروف، كما ذكر في سياق آخر في هذا التقرير، أن الملياردير شيلدون إيلسون الذي حقق ثروته في أميركا في قطاع الترفيه والقمار والكازينوهات، قد وضع تحت إمرة ننتياهو وخدمته صحيفة واسعة الانتشار، توزع مجاناً في إسرائيل، هي صحيفة «يسرائيل هيوم». وقد تضمن الاقتراح المذكور منع توزيع أعداد الصحيفة مجاناً وإلزام الناشر ببيعها.

٤٤ في أعقاب قضية «ملف ٢٠٠٠» الذي نتطرق إليه في باب الفساد من هذا الفصل، يعتقد بأن ننتياهو سيتخلّى، إما طوعاً أو اضطراراً بأمر من المحكمة، عن وزارة الإعلام لأحد الوزراء الحاليين في حكومته ميري ريغف أو تساحي نغبيبي أو أوفير أكونيس أو رئيس الائتلاف دافيد بيتان، وجميعهم موالون لنتياهو في الليكود والحكومة.

٤٥ حتى يومنا هذا، تتطرق المقالات والتقارير التي تتناول موضوع علاقة ننتياهو وحكومته بوسائل الإعلام إلى ذلك الخطاب الشهير لنتياهو الذي ركّز فيه على دعم الإعلاميين لخصمه، وصرخ واصفاً حالتهم: «إنهم خائفون!» مكرراً الجملة مرّة تلو الأخرى. أراد ننتياهو من تحريضه هذا ضد الإعلام، في حينه، حثّ قوى اليمين وكوادر ناشطيتها وإثارتهم، كما سعى إلى إثارة مشاعر الجمهور الإسرائيلي ضد ما يسمى اليسار في إسرائيل وما يرمز إليه بـ«اليسار» في تاريخ إسرائيل. ومن المعروف أن كثيرين من قادة اليمين في دول مختلفة في العالم كانوا يهاجمون «الصحافة الليبرالية واليسارية» في محاولاتهم تجنيد التأييد (هكذا، على سبيل المثال، فعل ريتشارد نيكسون، ومارغريت تاتشر وآخرون من المحافظين واليمينيين).

٤٦ يونتان ليس. المفاوضات الائتلافية: ننتياهو يعمل على إضافة بند يمكنه من إحكام سيطرته على الإعلام. موقع هارتس، ٢٠١٥/٤/٢٨. <http://www.haaretz.co.il/news/elections/premium-1.2624232> (شوه في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٤٧ انظروا مقالاً نشر في صحيفة نيويورك تايمز حول خطوات ننتياهو ضد وسائل الإعلام:

Ruth Margalit. How Benjamin Netanyahu Is Crushing Israel's Free Press. New York Times, 30/7/2016

https://www.nytimes.com/2016/07/31/opinion/sunday/how-benjamin-netanyahu-is-crushing-israels-free-press.html?_r=0 (شوه في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

كذلك، انظروا: ناتي طوكر. هل يسعى ننتياهو إلى وجود تنافس في الإعلام؟ تذكروا ١٢ تشرين الثاني، ٢٠١٤.

موقع ذي ماركر، ٢٠١٦/٧/٢٤. <http://www.themarker.com/advertising/1.3016439> (شوه في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٤٨ مع ذلك، هناك بعض الصحافيين الذين يبادلون تنتباهو العداء نفسه الذي يبدية تجاه وسائل الإعلام ويهاجمونه بشكل حاد جداً في كل مناسبة. وقد ذكرنا في موقع آخر من هذا الفصل طبيعة العلاقة بين تنتباهو وبين صحيفة «يديعوت أchronوت» ومحاولاته التغلب على عداء الصحيفة له.

٤٩ وهذا ما يفسر حدة هجومه على وسائل الإعلام التي تعمل بجهدٍ من أجل زعزعة هذه المكانة، بمحاولة الكشف عن سيئاته الشخصية (أو سيئات زوجته، التي تتدخل بشدة في شؤون الدولة).

٥٠ على الرغم من هذا الجانب الذي اعتبر إيجابياً، تعرّض القانون إلى نقد من عاملي سلطة البث القديمة القلقين على ظروف عملهم في المقام الأول، والمتحسين من أن يخضعوهم لعملية انتقاء سياسي للتحكم بتحديد من يدخل الاتحاد الجديد.

٥١ ألكسندر كاتس. أهذا هو سبب الإلغاء؟ ببطان غير راض عن تركيبة المستخدمين في اتحاد البث- «كان». الموقع الإخباري أيس، ٢٠١٦، ١٠، ١٩. <http://www.ice.co.il/media/news/article/453157> (شوهده في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٢ «نتنياهو يلقي قنبلة: سألّ الاتحاد أو أحل الحكومة. موقع أخبار سروجيم (موقع المتدينين الوطنيين)، ٢٠١٦/١٠/٣١ <http://www.srugim.co.il/165007-%D7%A0%D7%AA%D7%A0%D7%99%D7%94%D7%95-%D7%9E%D7%98%D7%99%D7%9C-%D7%A4%D7%A6%D7%A6%D7%94-%D7%90%D7%A4%D7%A8%D7%A7-%D7%90%D7%AA-%D7%94%D7%AA%D7%90%D7%92%D7%99%D7%93%D7%90%D7%95-%D7%90%D7%AA-%D7%94> (شوهده في ٢٠١٦/١/٢٥).

٥٣ في مقابلة لقناة إذاعة الجيش مع الوزيرة ريغف، أجريت في برنامج صباحي بتاريخ ٢٠١٦/٨/١١، قالت الوزيرة على نحو صادم: «وما قيمة الاتحاد إذا كنا لا نسيطر عليه؟» انظروا: موقع قناة الجيش <http://glz.co.il/1064-87016-he/Galatz.aspx> (شوهده في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٤ تسفي زرحيا. «لا أستبعد تغييراً في المواقف وإعادة فتح سلطة البث من جديد. موقع ذي ماركر، ٢٠١٦/١٠/١٨. <http://www.themarker.com/news/1.3096478> (شوهده في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٥ انظر هامش رقم ٩، كذلك انظروا ناتى طوكر. «نتنياهو: أسف على إقامة اتحاد البث. فانتني الأمر بسبب عملية الجرف الصامد». موقع هآرتس، ٢٠١٦/٨/٩. <http://www.haaretz.co.il/whtzMobileSite/1.3032572> (شوهده في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٦ إضافة إلى المناكفات الشخصية على خلفية سياسية بين نتنياهو والشخصيات السياسية الأخرى، يقول كحلون إن إغلاق الاتحاد سيكلف خزينة الدولة نحو ٤٠٠ مليون شيكل، ولذلك فهو يعارضه. ومن المعروف أن كحلون حق النقض على كل خطوة للحكومة تكلف ١٠ ملايين شيكل فما فوق. انظروا: دفنا ليثيل. المعركة على اتحاد البث العام: إغلاق أم تسوية؟ أخبار القناة الثانية، موقع مako، ٢٠١٦/١٠/٣٠. http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2016/Article-089016b6dc61851004.htm (شوهده في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٧ أخبار القناة الثانية. الوزيرة ريغف ضد غالي تصاهل: «ألا يتورعون عن بث برنامج عن محمود درويش؟ لقد انصرفوا عن المسار». موقع مako، ٢٠١٦/٧/١٩. http://www.mako.co.il/news-israel/local-q3_2016/Article-2056785c2040651004. http://www.mako.co.il/news-israel/local-q3_2016/Article-2056785c2040651004 (شوهده في ٢٠١٦/١٢/٢٣).

٥٨ نوعم أمير. قائد محطة غالي تصاهل استدعي لاستيضاح انضباطي من وزير الأمن ليبرمان. موقع معاريف، ٢٠١٦/٧/٢١. <http://www.maariv.co.il/news/israel/Article-550232> (شوهده في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٥٩ شارون فولير وناتى طوكر. في أعقاب استقصاء «هآرتس»: المستشار القضائي للحكومة منع نتنياهو من التعاطي بشؤون رجل الأعمال شاؤول ألوڤيتش. صحيفة هآرتس، ٢٠١٦، ٦، ١٥. <http://www.haaretz.co.il/news/law/premium-1.2976637> (شوهده في ٢٠١٦/١٢/٢٠).

٦٠ جاد بيرتس. مراقب الدولة يفحص اتخاذ القرارات بشأن بيزك في وزارة الإعلام. موقع غلوبس، ٢٠١٦/٦/٣٠. <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001136478> (شوهده في ٢٠١٦/١/١٥).

٦١ إلحاي فيدال. هدية نتنياهو لألوڤيتش: بدأت عملية توحيد الشركات في مجموعة بيزك. موقع ذي ماركر، ٢٠١٦/١٢/٢٣. <http://www.themarker.com/technation/1.3170101> (شوهده في ٢٠١٧/١/٢٠).

٦٢ تمار هيرمان وآخرون. مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠١٦. القدس، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٦.

٦٣ ايتمار أخنزر. مؤشر الديمقراطية: الإسرائيليون يتقنون قليلاً بالسياسيين، بالشرطة وبالحكمة. موقع ynet، ٢٠١٦/١٢/١٩. <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4894766,00.html> (شوهده في ٢٠١٧/١/١٠).

الفلسطينيون في إسرائيل: ما بين تصاعد عنصرية الدولة والتحديات الداخلية

هَمّت زعبي

مدخل

ظَلَّت قضية الصراع على الأرض، واستهداف البيت والإنسان الفلسطيني، ركيزة أساسية في السياسات التي حكمت تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين داخلها منذ إقامتها على أنقاض النكبة. عام ٢٠١٦، تحديداً، شهد تكثيفاً لهذه السياسة، من خلال عمليات الهدم الواسعة، التي وقع آخرها في قلنسوة وأم الحيران، فضلاً عن استمرار نهج التصعيد السياسي والقانوني تجاه الوجود الفلسطيني برمته في إسرائيل. وما بين التعامل مع الفلسطيني باعتباره تارة خطراً أمنياً؛ أو خطراً ديمغرافياً تارة أخرى، استمرت حكومة اليمين، بزعامة بنيامين نتنياهو، في تبني سياسات مباشرة، وغير مباشرة، تهدف إلى ضبط وجود الفلسطينيين في الحيز العام بما لا يهدد «يهودية الدولة»، وقد حمل ٢٠١٦ -ربّما أكثر من الأعوام السابقة- تصعيداً مزدوجاً تجاه القيادة الفلسطينية في الداخل، وتجاه الجمهور الفلسطيني العام على حدّ سواء.

سعيّاً نحو رسم ملامح الصورة الكبيرة لمشهد الفلسطينيين في إسرائيل، يحاول هذا الفصل رصد مجمل السياسات الإسرائيلية تجاههم خلال العام الماضي، ومناورات الحكومة الإسرائيلية لترسيخ تلك السياسات وشرعنتها من خلال القانون، متناولاً، ببعض التفصيل، عمليات الهدم الواسعة التي استهدفت البيوت الفلسطينية وراء الخط الأخضر. أمّا في السياق المتعلّق بالخطاب (أو بالجمهور) العام، يتتبع هذا الفصل ملامح تنامي

العنصرية في الشارع الاسرائيلي، مفضلاً، في سياق ذلك، حالات استهداف الحكومة للقيادة الفلسطينية والتخريض الواسع عليها. في المقابل، وتحديداً فيما يتعلق في الساحة الفلسطينية الداخلية، يتوقف التقرير عند أبرز سمات هذا المشهد، ويحدد المعوقات التي تقف أمام المجتمع الفلسطيني وقادته في مواجهة السياسات الحكومية، ومنها تفاقم الفقر، وارتفاع نسبة العنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني، وازدياد حدة التنافر الداخلي. كما يتناول الفصل، بالتحليل والنقد، السلوك السياسي للقيادة الفلسطينية، وسبل تعاملها مع المرحلة الراهنة، ويحاول تقييم مدى نجاحها إزاء التحديات الجديدة والقائمة.

١. سياسات الحكومة تجاه القيادة السياسية الفلسطينية:

برزت سياسة إسرائيل القائمة على العنصرية والتخريض تجاه قيادة الفلسطينيين في إسرائيل خلال العام المنقضي، على وجه الخصوص، في جميع نقاط التماس بين تلك القيادات والمؤسسات الإسرائيلية. ثمة شواهد كثيرة العام الماضي تجسّد ذلك الأمر، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- استمرار ملاحقة «الحركة الإسلامية – الشق الشمالي»: شهد عام ٢٠١٦ استمرار ملاحقة السلطات الإسرائيلية للحركة الإسلامية الشمالية في الداخل، وذلك تبعاً لقرار حظر الحركة في تشرين الثاني ٢٠١٥، الذي أعقبته حملة ملاحقات وتضييقات لم تخفت حدّتها العام الماضي، ومن ضمنها، على سبيل المثال، اعتقال الشرطة الإسرائيلية، في تموز ٢٠١٦، نائب رئيس الحركة الإسلامية، كمال خطيب، في منزله في قرية كفر كنا، وفرض الإقامة الجبرية عليه لمدة خمسة أيام، بعد أن حققت معه بادعاء «التخريض» الذي يمارسه في الصحف، وفي صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك»^١، علماً أنّ وزير الداخلية الإسرائيلي، أرييه درعي، أمر مطلع هذا العام بتجديد منع خطيب ومعه، رئيس مكتب العلاقات الخارجية للحركة، يوسف عواودة، و كليهما من كفر كنا، من السفر إلى خارج البلاد.

واستمراراً لاستهداف مؤسسات فلسطينية، بحجة انتمائها إلى الحركة الإسلامية المحظورة، أقدمت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، في ٦ تشرين الأول، على مدهمة مكاتب ثلاث مؤسسات إعلامية وتعليمية، وأصدرت أوامر موقعة من وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، بإغلاق ومصادرة ممتلكات هذه المؤسسات، وذلك بزعم أنها تابعة للحركة الإسلامية.^٢

ومطلع العام الحالي، أفرجت سلطات السجون الإسرائيلية، بتاريخ ١٧ كانون الثاني، عن رئيس الجناح الشمالي للحركة الإسلامية، الشيخ رائد صلاح، من دون إبلاغ

أحد، وتركته وحيداً في إحدى محطات الحافلات في تل أبيب،^٣ بعد أن أمضى الحكومية السجن الفعلي لمدة تسعة أشهر، بتهمة «التحريض» خلال خطبة ألقاها في وادي الجوز بمدينة القدس المحتلة عام ٢٠٠٧. وقد قضى الشيخ رائد صلاح فترة طويلة من محكوميته في العزل الانفرادي، بادعاء تشكيله خطراً على أمن الدولة، بعد أن رفضت المحكمة المركزية في مدينة بئر السبع، بدورها، استئناف مؤسسة «ميزان» ضد عزله في سجن «ريمون»، واستجابت لطلب السجون والنيابة بتمديد العزل حتى انتهاء محكوميته.^٤

غير أن هذا الإفراج سبقته، ببضعة أيام، توصية من الشرطة الإسرائيلية بمحاكمة الشيخ رائد صلاح بادعاء التحريض وممارسة نشاط في تنظيم محظور، زاعمة استنادها إلى مواد منشورة في مواقع إلكترونية وشبكات اجتماعية،^٥ لتستمر السلطات، بذلك، في ملاحقته ومحاولات تجريمه.

- استمرار نتياهو في التحريض ضد الفلسطينيين في إسرائيل: كما كنا قد ذكرنا في التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠١٥، فقد تصدّر رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، شخصياً، في حينها، جوقه التحريض والتصريحات العدائية تجاه القيادة الفلسطينية، وخاصة النواب الفلسطينيين في الكنيست، واستمر في هذا النهج خلال السنة الماضية، فلم يفوّت، هو وكبار السياسيين، فرصة للتحريض على جميع أعضاء القائمة المشتركة، بشكل عام، وعلى مندوبي حزب التجمع الوطني الديمقراطي على وجه الخصوص.

ففي بداية شهر شباط ٢٠١٦، وفي أعقاب لقاء النواب عن التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة، جمال زحالقة وباسل غطّاس وحنين زعبي، مع أسر شهداء القدس، من أجل المطالبة بتحرير جثامين أبنائها التي تحتجزها السلطات الإسرائيلية منذ أشهر، صرّح نتنياهو أن «نواب التجمع غير لائقين لعضوية الكنيست» وأضاف: «توجّهت لرئيس الكنيست من أجل بحث الخطوات التي يجب أن تتخذ ضدهم». وانضمت إلى جوقه التحريض غالبية الكتل البرلمانية الإسرائيلية، ومن ضمنها المعسكر الصهيوني.^٦

وفي أعقاب موجة التحريض هذه، والتي انضمت إليها أيضاً الصحافة والإعلام الإسرائيليان، أصدرت لجنة الآداب في الكنيست قراراً بإبعاد النائبين باسل غطّاس وحنين زعبي عن الكنيست لمدة أربعة أشهر، في حين قررت إبعاد النائب جمال زحالقة لمدة شهرين.^٧

وتكرّر هذا التحريض حيال التجمع الوطني الديمقراطي، وكذلك الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، لاحقاً في شهر آذار من العام الماضي، وذلك لإصدارهما بيانين

منفصلين استنكرا فيهما، كل على حدة، إعلان الجامعة العربية «حزب الله» اللبناني حزباً إرهابياً. وبعد أن هاجم نتنياهو قيادة الحزبين على منبر الكنيست قائلاً: «هل فقدتم صوابكم؟» توجّه بعض أعضاء حزب الليكود إلى لجنة الآداب وإلى المستشار القضائي لفحص إمكانية معاقبة الحزبين.^٨

ولاحقاً في العام ذاته، لم تخفت نبرة نتنياهو العدائية تجاه أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة، فكتب في «فرصة» أخرى على صفحته في موقع «تويتر» أنه طالب المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، ببحث دفع إجراءات عملية إقصاء النائبة حنين زعبي من الكنيست، زاعماً أنها «بأفعالها وأكاذيبها تجاوزت كل الحدود، ولا مكان لها في الكنيست». هذا الموقف جاء لاحقاً لخطاب ألقته النائبة زعبي على منصة الكنيست في حزيران الماضي، خلال جلسة حول موضوع «اتفاقية الصلح مع تركيا». ولم يتخلف ليبرمان، الذي عين في ذلك الشهر وزيراً للأمن، عن التحريض ووصف النائبة حنين زعبي بـ «الإرهابية» قائلاً في المناسبة ذاتها: «جنودنا يتصدّون للإرهابيين في كل مكان، بحراً وجوّاً وعلى الأرض، ومن ضمنهم الإرهابيات في الكنيست».^٩

وقد وصل التحريض والعداء ذروته في تشرين الأول ٢٠١٦، على أثر قرار القائمة المشتركة مقاطعة جنازة رئيس دولة إسرائيل السابق، شمعون بيرس، على اعتبار أن «المشاركة هي موقف سياسي، وتعبير عن تقدير لمسيرة الرجل.. التي رسّخت دولة إسرائيل بوصفها دولة صهيونية، ودولة عسكرية عظم (بيرس) قوّتها العسكرية، وبدأ وحزبه في مشروعها الاستيطاني»، كما جاء على لسان النائب مسعود غنايم.^{١٠} وإثر هذه المقاطعة، بادر وزير الأمن ليبرمان، ورئيس الائتلاف الحكومي، دافيد بيتان (الليكود)، إلى مقاطعة القائمة المشتركة، وأعلن رئيس الوزراء نتنياهو دعمه هذه المبادرة، ونيته مقاطعة خطابات أعضاء القائمة المشتركة مع بداية الدورة الشتوية للكنيست.^{١١} تؤكد كل تلك المعطيات ما خلصنا إليه سابقاً، وهو أن نتنياهو كان في صدارة التحريض السياسي والإعلامي، وحتّى الشعبوي، تجاه أعضاء القائمة المشتركة خصوصاً، وتالياً الفلسطينيين في إسرائيل على وجه العموم، وقد أعطى بذلك الضوء الأخضر لباقي أعضاء الكنيست، ومؤسسات السلطة، ووسائل الإعلام، للهجوم على أعضاء القائمة، وذلك ما برز بشكل خاص تجاه ممثلي التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة، وانعكس في تحريك مؤسسات الشرطة والنيابة العامة، وكذا المستشار القضائي للحكومة، تهماً قضائية تجاه أعضاء من حزب التجمع، ومن بينهم أعضاء كنيست.

كان نتنياهو في صدارة التحريض السياسي والإعلامي، وحتّى الشعبوي، تجاه أعضاء «القائمة المشتركة» خصوصاً، وتالياً الفلسطينيين في إسرائيل على وجه العموم.

- **التحريض ضد القائمة المشتركة** استمرت موجه التحريض على القائمة المشتركة، وفي أكثر من مناسبة طالت رئيسها، النائب أيمن عودة. وقد شنّ وزير الأمن الداخلي، جلعاد أردان، هجوماً عنيفاً على النائب عودة، في أكثر من مناسبة، كانت إحداها لاحقة لزيارة عودة للقيادي في حركة «فتح» مروان البرغوثي، المعتقل في السجون الإسرائيلية، وقد نعتّه أردان في حينها بـ «الكاذب»، عندما كشف عودة أن الزيارة كانت بالتنسيق مع مكتب الوزير.^{١٢} تكرر ذلك أيضاً في مناسبة أخرى، حينما حرّض الوزير أردان ضد رئيس القائمة المشتركة لاحقاً عقب هدم قرية أم الحيران، واستشهاد يعقوب أبو القيعان، وإصابة عودة بعيار مطاطي، في كانون الأول من هذا العام، وقد حمّل أردان، وقتذاك، النائب عودة المسؤولية عن هذه الأحداث، وما وصفه بـ «التصعيد».^{١٤}

- **قضية «التجمع الوطني الديمقراطي»:** نفذت الشرطة الإسرائيلية حملة مدامات واعتقالات واسعة طالت العشرات من القيادات والناشطين البارزين في حزب «التجمع الوطني الديمقراطي»، ومن بينهم رئيس الحزب، عوض عبد الفتاح، بزعم مخالفة قانون الأحزاب. وعمدت إلى تمديد اعتقال العديد منهم عدة مرات. ورغم أنه من المبكر التطرّق إلى التهم الموجهة إلى التجمع، في هذا الخصوص، إذ لم تقدّم لوائح اتهام بحق أيّ من المعتقلين حتى كتابة هذا التقرير؛ إلا أن أسلوب الاعتقال يشير إلى نهج عدائي تجاه هذا الحزب، فللمرة الأولى في مثل هذا النوع من «المخالفات» تدهم وحدات خاصة منازل متهمين بأعداد كبيرة وفي منتصف الليل.^{١٥} تكرر هذا التعامل أيضاً في قضية النائب باسل غطاس، والذي تنسب إليه الشرطة تهمة إدخال هواتف نقالة للأسرى الأمنيين في السجون الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن القضية ما زالت جارية، ومن المبكر كذلك قراءة حيثياتها، إلا أن الإجراءات التي اتخذت بحق النائب غطاس تشير، هنا أيضاً، إلى نهج عدائي من قبل السلطات؛ فقد اتخذت بحقه إجراءات غير مسبقة، لم تتخذ بحق أي نائب آخر خضع للتحقيق الجنائي، أو تجاه من خضعت ملفاتهم للفحص لدى المستشار القضائي للحكومة، ومن ضمن تلك الإجراءات؛ الاعتقال بعد تنازله عن الحصانة، وقبل إدانته، وتفتيش وإغلاق مكتبه البرلماني، فضلاً عن التهديد بتطبيق قانون الإقصاء والمسّ بحقوقه البرلمانية، هذا بالإضافة إلى قرار «لجنة السلوكيات» البرلمانية بإبعاده عن الكنيست لمدة ستة أشهر، وهي العقوبة القصوى التي تملك اللجنة صلاحية فرضها على عضو الكنيست، كما جاء في بيان القائمة المشتركة.^{١٦}

ويضاف إلى ذلك، أيضاً، قرار المستشار القضائي للحكومة تقديم لائحة اتهام ضد النائب غطاس، وتقديم بلاغ إلى رئيس الكنيست بشأن المصادقة على تقديم لائحة

الالتهام، دون إجراء جلسة استماع له، الأمر الذي يشكّل خرقاً للحقّ في إجراء تحقيق عادل، وتمييزاً ضد النائب غطاس مقارنة بمنتخبين آخرين، كما جاء في رسالة وجّهها مركز «عدالة» للمستشار القضائي للحكومة، مطالباً إياه بتحديد جلسة استماع للنائب غطاس قبل تقديم لائحة اتهام.^{١٧}

ومن الجدير، في هذا السياق، الإشارة إلى أن قضية غطاس ترافقت مع تصريحات عدائية من قبل ننتيا هو وأعضاء كنيست آخرين، وقد دعم ننتيا هو شخصياً مبادرة إقصاء النائب غطاس من الكنيست، قبل إتمام التحقيق معه.^{١٨} كما تم انتهاز هذه القضية للتهجم أيضاً على النائبة حنين زعبي، إذ طالب وزير الأمن الداخلي بالتحقيق معها بدعوى «التحريض على إدارة السجون»، بعد ربط تصريحات لها حول قضية وظروف الأسرى، أدلت بها على صفحتها في موقع «فيسبوك»، بقضية النائب غطاس، داعياً للتعامل معها بالمثل.^{١٩}

- **قضية النائب السابق سعيد نفاع:** رفضت «لجنة الثلث» طلب النائب السابق سعيد نفاع تخفيض فترة سجنه، بادعاء «خطورة الإفراج عنه لدوافع أيديولوجية ومعارضة المخابرات وتقارير سرّية» تحول دون ذلك.^{٢٠} وفي تموز ٢٠١٦، رفضت المحكمة المركزية في مدينة الناصرة الاستئناف الذي تقدّم به محامي سعيد نفاع حول قرار رفض «لجنة الثلث»، قبل أن يتمّ إطلاق سراحه في تشرين الثاني ٢٠١٦، بعد أن أمضى محكومية بالسجن الفعلي لمدة عام كامل إثر إدانته على خلفية زيارة سورية.

٢. تصعيد في التحريض على الجماهير الفلسطينية:

في موازاة التحريض على المستوى الرسمي والسياسي، شهد العام المنصرم موجة تحريض عنيفة ضدّ عموم الجماهير الفلسطينية في الداخل، وقد قادها، هذه المرة أيضاً، ننتيا هو نفسه، وذكّرت بتصريحاته العنصرية عشية الانتخابات الأخيرة، حين استنفر جمهوره للتصويت قائلاً «العرب يهرولون إلى صناديق الاقتراع».

- **التحريض على العرب واتهامهم بـ «إرهاب الحرائق»:** وصلت ذروة التحريض خلال موجة الحرائق الكبيرة التي اجتاحت البلاد في تشرين الثاني ٢٠١٦، والتي استمرّت عدة أيام بسبب ظروف الطقس الجافة والرياح القوية. وقد طالت الحرائق آلاف الدونمات من المناطق المفتوحة، بالإضافة إلى أحياء سكنية في مدن منها حيفا والقدس، مخلّقة أضراراً واسعة في الممتلكات، ومتسببةً باحتراق عشرات البيوت بشكل شبه كامل.

ترافقت قضية غطاس مع تصريحات عدائية من قبل ننتيا هو وأعضاء كنيست آخرين، وقد دعم ننتيا هو شخصياً مبادرة إقصاء النائب غطاس من الكنيست، قبل إتمام التحقيق معه.

وصلت ذروة التحريض على الفلسطينيين في إسرائيل خلال موجة الحرائق الكبيرة التي اجتاحت البلاد في تشرين الثاني ٢٠١٦

غير أنّ اشتعال الحرائق رافقه تصعيد في العنصرية تجاه الفلسطينيين في الداخل، شارك فيه الكثير من قيادات الدولة والإعلام المسموع والمرئي والمكتوب، وامتدّت موجة التحريض أيضاً إلى صفحات الشبكة الافتراضية.

وبينما كانت الحرائق في ذروتها، سارع بنيامين نتنياهو للإعلان عن أن هذه الموجة هي «عمل مفتعل»، وتبعاً لذلك «إرهابي». وقد كتب في صفحته على موقع «فيسبوك»، في ٢٤ تشرين الثاني، أنه تحدث إلى وزير الداخلية، واتفقا على سحب مواطنة كل من شارك في الحرائق بصورة مفتعلة، ثمّ سرعان ما أعلنها صراحة من مدينة حيفا في اليوم نفسه، قائلاً: «نحن أمام إرهاب إشعال حرائق».^{٢١} انضم إلى موجة التحريض العديد من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية، ومن ضمنهم وزير الأمن الداخلي أردان، الذي أكد على وجوب هدم بيوت مشعلي الحرائق على خلفية قومية،^{٢٢} بالإضافة إلى تصريحات لوزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، ووزير المواصلات، إسرائيل كاتس.

كان هذا التحريض مشفوعاً كذلك بمعلومات استقتها القيادة السياسية الإسرائيلية من تصريحات صادرة عن الشرطة، والتي أعلنت، في عدة مناسبات، أنها تمكّنت من اعتقال مشبوهين بتهمة إضرام النار عن قصد. وتوازياً مع ذلك، شاركت في هذا التحريض أيضاً وسائل الإعلام الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال، كتب موقع صحيفة «معاريف» (nrg) عنوان «انتفاضة النار» لوصف الحرائق،^{٢٣} بينما كتبت القناة الثانية «إرهاب إشعال الحرائق» عنواناً لوصف الأحداث.

شكّل هذا التحريض أرضاً خصبة لإطلاق حملة تحريض واسع تجاه الفلسطينيين في الداخل، فانتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي دعوات لحرق قرى فلسطينية داخل الخط الأخضر، أو إعادة فرض الحكم العسكري وإغلاق تلك القرى. محاولات التحريض العنيف تلك وصلت حدّ إطلاق دعوات لتسهيل أوامر إطلاق النار، ترافقت مع انتشار أخبار كاذبة حول اعتقال فلسطينيين متلبسين، أو هروب آخرين من أماكن إشعال النار. وفي خضمّ تلك الأحداث، أصدر حاخام مدينة صفد، شموئيل إياهو، فتوى أتاح فيها قتل العرب، معتمداً بصورة مباشرة على التحريض العنصري الذي يقوده نتنياهو.^{٢٤}

وعلى الرغم من موجة التحريض الجماعية، واعتقال ٣٥ «مشتبهاً» في تلك الأحداث، فإن لوائح الاتهام لم تصدر سوى بحق ثلاثة منهم، ولم تتضمن أي لائحة منها تهمة إشعال النيران بدوافع قومية.^{٢٥}

– **هدم البيوت:** لم تتوقف موجة التحريض خلال الفترة التي أعقبت ذلك، حتّى طفت على السطح مرّة أخرى بشكل عنيف بعد شهرين من موجة الحرائق، وتحديداً في أعقاب حملة هدم البيوت التي أقدمت عليها السلطات الإسرائيلية مع بداية عام ٢٠١٧. تلك

كتب نتنياهو على صفحته على «فيسبوك» في ٢٤ تشرين الثاني، أنه تحدث إلى وزير الداخلية، واتفقا على سحب مواطنة كل من شارك في الحرائق بصورة مفتعلة.

أكّمد وزير الأمن الداخلي أردان على وجوب هدم بيوت مشعلي الحرائق على خلفية قومية.

انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي دعوات لحرق قرى فلسطينية داخل الخط الأخضر، أو إعادة فرض الحكم العسكري.

الحملة، التي يتطرق إليها هذا التقرير لاحقاً في فصل «الأرض والمسكن»، جاءت إثر وعيد وتحريض من قبل نتنياهو، الذي نشر على صفحته في موقع «فيسبوك»، بتاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠١٦، (٢٠١٦/١٢/١٦)، إعلاناً لسكان مستوطنة «عامونا» بأن دولة إسرائيل تخضع للقانون، ومقابل التزامه أمام قرار المحكمة العليا بإخلاء مستوطناتهم؛ فقد أمر بتسريع هدم بيوت في النقب ووادي عارة والجليل. وفعلاً لم تتأخر السلطات بتنفيذ أوامر الهدم، فقد أقدمت على هدم ١١ بيتاً في قرية قلنسوة، ترافقت مع حملة تحريض على المجتمع الفلسطيني في الداخل، بأنه مجتمع «خارج عن القانون» يبني بيوته من دون ترخيص.^{٢٦}

وتصاعدت هذه الحملة مع محاولة هدم قرية أم الحيران، والتي قتلت القوة الإسرائيلية المقتحمة خلالها يعقوب أبو القيعان، بالإضافة إلى مقتل شرطي إسرائيلي، كما نُشر في وسائل الإعلام، إثر انحراف سيارة أبو القيعان، الذي فقد السيطرة عليها بعد إصابته بطلق نارٍ في رجله التي كانت على دواسرة البنزين، وفق ما أشار تقرير تشريح الجثة. لكن فور مقتل الشرطي، بدأت آلة التحريض الإسرائيلية بتضخيم الحدث وإعطائه بعداً أيديولوجياً، تارة عبر اتّهام أبو القيعان بأنه ينتمي إلى تنظيم «داعش»، وتارة عبر اتّهامه بالانتماء إلى الحركة الإسلامية (الشمالية).

أما نتنياهو، فقد اتّهم بدوره أعضاء الكنيست العرب، الذين تواجدوا في النقب خلال وبعد عملية الهدم والقتل، بإثارة الفوضى والتحريض، وطالبهم بـ «التحلي بالمسؤولية والكف عن إثارة الضغائن». ٢٧ ومن الجدير هنا ملاحظة أن ذلك الأمر تزامن مع التحقيق مع نتنياهو في قضيتي فساد مالي، ومعرفتين إعلامياً باسم «قضية ١٠٠٠» وقضية «٢٠٠٠»، ومع أوامر إخلاء مستوطنة «عامونا»، وقد ربطت القيادة العربية توقيت الهجمة على البيت والمسكن مع تلك القضايا، والتي حاول نتنياهو من خلالها كسب الرأي العام الإسرائيلي.^{٢٨}

– **تغلغل العنصرية:** لم تقتصر تعبيرات العنصرية والكراهية على الحالتين أنفتي الذكر، ولا على القيادة السياسية في إسرائيل فحسب؛ بل تغلّغت إلى الشارع الإسرائيلي نفسه. وتشير دراسة إسرائيلية لمركز «بيرل كاتز-نيلسون»، إلى نشر ما لا يقل عن ١٧٥ ألف منشور تحريضي على مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلية خلال العام المنصرم، نصفها تقريباً موجّه ضد الفلسطينيين، وأكثر من ٨٥٪ منها يدعو إلى العنف الجسدي المباشر.^{٢٩}

ويؤكد بحث مركز «حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي»،^{٣٠} بعنوان «مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية لعام ٢٠١٦»،^{٣١}

أعلن نتنياهو لسكان مستوطنة «عامونا» أنه مقابل التزامه بقرار المحكمة العليا إخلاء مستوطناتهم؛ فقد أمر بتسريع هدم بيوت في النقب ووادي عارة والجليل.

دراسة إسرائيلية لمركز «بيرل كاتز-نيلسون»؛ ما لا يقل عن ١٧٥ ألف منشور تحريضي على مواقع التواصل الاجتماعي الإسرائيلية خلال العام المنصرم.

على انعكاس التصعيد الذي تمارسه القيادات الإسرائيلية والإعلام الرسمي على الجمهور العام، إذ تظهر الدراسة أن نسبة العنصرية والتحريض في المحتوى الإسرائيلي على الإنترنت ترتفع كلما زاد التحريض من قبل القيادات الإسرائيلية. وتشير نتائج البحث إلى وجود أكثر من ٦٧٥ ألف منشور عنصري وتحريضي ضد العرب والفلسطينيين خلال عام ٢٠١٦، وأن هناك منشوراً موجّهاً ضد العرب يُكتب كلّ ٤٦ ثانية، في المعدّل، من قبل الجمهور الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى تفشّي العنصرية في الشارع ولدى القيادة الإسرائيلية، على حدّ سواء، فقد استمرّت الشرطة في تعاملها العنيف والعنصري تجاه الفلسطينيين، واستعملت العنف الجسديّ ضدهم في أكثر من مناسبة.^{٣٢} كما استمرّت سياسات التضيق على التعبير عن الرأي، ومراقبة شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما تجسّد، على سبيل المثال، في حالة اعتقال الصحافي أنس أبو دعابس من مدينة رهط في النقب، بادّعاء كتابة منشورات تحريضية على حسابه الشخصي في موقع «فيسبوك» حول موجة الحرائق التي ضربت البلاد. ورغم أنّ القضية برمتها أثّرت حول منشور واحد؛ إلّا أنّ المعلومات التي وصلت إلى الشرطة كانت مبنية، في الأساس، على ترجمة خاطئة للمنشور ذاته، حتى انتهى الأمر أخيراً إلى إغلاق النيابة العامة ملفّ التحقيق.^{٣٣} هذا السلوك الأمني تجاه الفلسطينيين، على نحو خاص، انعكس عبر إصدار أمر اعتقال إداري لشاب من قرية كابول، يعمل تقنيّ حاسوب، ما زالت تفاصيل قضيته سرّيّة، في إجراء يعتبر استثنائياً بالنسبة للفلسطينيين داخل إسرائيل،^{٣٤} ويمكن أن نضيف إليه التحقيق مع مديري مدرستين بسبب تظاهرة طلاب من حيفا دعماً لأمّ الحيران.^{٣٥}

٣. قونة العنصرية:

لم تغب عقيدة إسرائيل القائمة على إضفاء الشرعيّة القانونيّة على ممارسات هياكلها السياسية والأمنية، بأثر رجعيّ أحياناً، عن المشهد العام الماضي أيضاً، فالقوانين التي سنّتها خلال الفترة المذكورة كانت تسير على قدم وساق مع سياسات حكومتها الحاليّة تجاه الفلسطينيين، وهي تندرج، أساساً، تحت محاولات اليمين قونة تعريف دولة إسرائيل بوصفها دولة قومية للشعب اليهودي، بالتوازي مع قونة تحديد سقف العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، من خلال فرض حدود المسموح والممنوع في مجال العمل السياسي، وإعطاء صلاحيات واسعة للبت في هذا المجال لأعضاء الكنيست أنفسهم، ومحاولات تجريد المؤسسات القانونية إزاء كلّ من يتحدّاه في هذا المسار.

كل ذلك يمضي أيضاً بالاتّساق مع استمرار تقويض عمل الجمعيات الأهلية والعمل الفني، من خلال سن قوانين تضمن تنفيذ سياسة التدجين للمواطنين الفلسطينيين في إطار المواطنة مقابل الولاء للدولة اليهودية. كما أنّ هذه القوانين تدرج، كذلك، ضمن محاولة فرض التوجهات السياسية اليمينية التي تحتكم إلى مزاج السياسيين وتتجاهل رأي المهنيين (كما أشرنا في التقرير الاستراتيجي السابق).

«قانون أساس: إسرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي»

شهد عام ٢٠١٦ إعادة تقديم اقتراح «قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي»، وتكلّفت بتقديمه، هذه المرّة، عضو الكنيست شولي معلم-رفائيلي من حزب البيت اليهودي، بعد أن تقدّم بقانون مشابه، خلال الدورة السابقة، عضو الكنيست آفي ديختر، فضلاً عن اقتراحات قانون مشابهة تقدم بها آخرون في دورة الكنيست الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والحالية. وينطوي مشروع الاقتراح الأخير على جوانب مختلفة، تهدف إلى ترسيخ الطابع اليهودي من دولة إسرائيل، من خلال تجذير رموز الدولة، واللغة العبرية، وقانون العودة، والاستيطان، بالإضافة إلى اعتبار الشريعة اليهودية مصدراً من مصادر التشريع في الدولة، كما تقترح مسودة القانون.^{٣٦}

تجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أنّ اقتراح هذا القانون، خلال الدورات السابقة، أثار ضجة كبيرة حياله بين الأحزاب ومؤسسات الدولة، وامتدّ السجال حوله إلى داخل أركان الائتلاف الحكومي السابق، وخاصة فيما يتعلق بالجانب اليهودي الديني للقانون، والإجابة على الأسئلة المتكرّرة في السجال الداخلي الإسرائيلي حول مفهوم الهوية وتعريف «من هو يهودي؟»، فضلاً عن الإشكالية المتعلّقة بـ «الإحراج» الذي يمكن أن يسببه ذلك القانون لإسرائيل أمام العالم بسبب طابعه العنصري.^{٣٧}

قانون الإقصاء:

في محاولة لخط حدود المسموح والممنوع في مجال العمل السياسي، وربط التمثيل السياسي مع الولاء للدولة اليهودية، بالإضافة إلى إعطاء الكنيست صلاحيات شبه كاملة للبت في هذا المجال، أقرّت الهيئة العامة للكنيست، في ٢٠ حزيران ٢٠١٦، في القراءة الثانية والثالثة، اقتراح «قانون أساس: الكنيست (تعديل رقم ٤٤)»: وقد تقدّمت لجنة القانون والدستور البرلمانية باقتراح هذا التعديل.

وينصّ القانون على أنه يحق للكنيست، بأغلبية ٩٠ عضواً، أن يقرّر إقصاء أيّ من نوابه المنتخبين؛ إذا ما رأى أن عضو الكنيست أقدم، بعد انتخابه، على عمل يندرج ضمن

أقرّت الهيئة العامة للكنيست، في ٢٠ حزيران ٢٠١٦، في القراءة الثانية والثالثة، اقتراح «قانون أساس: الكنيست (تعديل رقم ٤٤)»، وفيه: يحق للكنيست، بأغلبية ٩٠ عضواً، أن يقرّر إقصاء أيّ من نوابه المنتخبين.

ما ينصّ عليه البند (١٧-أ) (٢) أو (٣) لـ «قانون أساس: الكنيست»^{٣٨}، علماً أن البند (١٧) من قانون الكنيست الأساسي يشتمل على ثلاث نقاط رئيسية:

١. «رفض وجود إسرائيل باعتبارها دولةً يهودية وديمقراطية

٢. تحريض على العنصرية

٣. تأييد كفاح مسلح ضد دولة إسرائيل؛ أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل.»

كما ينص القانون، إضافة إلى ذلك، على أن مسار إقصاء عضو الكنيست يتم بعد أن يتوجه ٧٠ عضو كنيست إلى لجنة الكنيست، منهم ١٠ أعضاء في كتل لا توجد بينها وبين الحكومة اتفاقات ملزمة. ويتم التصويت عليه في الهيئة العامة؛ فقط إذا حصل على تأييد ٧٥٪ من أعضاء لجنة الكنيست.^{٣٩}

يذكر أنه بموازاة هذا القانون، كان النائبان في الكنيست، إيلي كوهين (الذي أصبح لاحقاً وزير الاقتصاد والصناعة)، وميخائيل أورن، وكلاهما من حزب «كولانو»، قد تقدّما بمشروع قانون مماثل يجيز لثمانين عضو كنيست إقصاء نائب من عضوية البرلمان. ويختلف هذا الاقتراح عن اقتراح لجنة القانون والدستور، بأنه يطلب أغلبية ٨٠ نائباً بدلاً من ٩٠.^{٤٠}

وفي السياق ذاته، تقدّم النائب أفغيدور ليبمان، بالإضافة إلى ٥ أعضاء كنيست من الكتلة البرلمانية لحزبه «يسرائيل بيتنو» (إسرائيل بيتنا)، في آذار ٢٠١٦، بمشروع قانون يقضي بإلغاء صلاحية المحكمة العليا في إبطال قرار لجنة الانتخابات المركزية؛ في حال قررت الأخيرة رفض ترشيح شخص أو قائمة بأكملها للانتخابات البرلمانية.^{٤١}

إزاء ذلك، فإن مراجعة لتفسير اقتراح القانون يمكن أن يستدل منها على أن المقصود منه استهداف النواب العرب بعينهم، بالنظر إلى أن الغالبية العظمى من الحالات التي ألغت فيها المحكمة العليا قرارات لجنة الانتخابات المركزية بخصوص طلبات مرشحين، أو قوائم انتخابات برلمانية، كانت عادة لقوائم ومرشحين عرب.^{٤٢}

اقتراح «قانون أساس: الكنيست» (تعديل – رفض ترشيح مرشح يتماثل مع الإرهاب):

ينضم إلى محاولات الإقصاء تلك ما تقدّم به أيضاً عضو الكنيست إليعزر شطيرن، عن حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل)، عبر اقتراح «قانون أساس: الكنيست» (تعديل – رفض ترشيح مرشح يتماثل مع الإرهاب).^{٤٣} ويضاف اقتراح القانون هذا إلى محاولات تقييد التمثيل السياسي الفلسطيني.

تكمن خطورة هذه القوانين، ومقترحاتها التي ما زالت قيد التداول، وحتى تلك التي لم تتم المصادقة عليها، في أنها تتماشى مع محاولات الائتلاف الحالي إعطاء صلاحيات

تقدّم ليبمان بمشروع قانون يقضي بإلغاء صلاحية المحكمة العليا في إبطال قرار لجنة الانتخابات المركزية؛ في حال قررت الأخيرة رفض ترشيح شخص أو قائمة بأكملها للانتخابات البرلمانية.

واسعة لأعضاء الكنيسة ذاتهم في هذا المجال، وتتقاطع كذلك مع محاولات الحد من تدخل المحكمة العليا في قرارات الحكومة، كما جاء في إعلان وزيرة القضاء، ألييت شاكيد، في مؤتمر نقابة المحامين، نيتها تعيين «قضاة محافظين» لا يتدخلون في قرارات الحكومة»^{٤٥} ليتلاءم ذلك مع وجهة اليمين.

قانون «مكافحة الإرهاب»

أقرّ الكنيست بتاريخ ١٥ حزيران من العام الماضي قانون «مكافحة الإرهاب» نهائياً بالقراءة الثانية والثالثة.^{٤٦} هذا القانون، الذي تمّ دفعه بمبادرة من وزارة القضاء، جاء ليستبدل قانون الطوارئ البريطاني القائم منذ عام ١٩٤٥، وتتبع خطورته من التعريف الواسع والفضفاض لعدد من المصطلحات مثل: «منظمة إرهابية»، و «عضو في منظمة إرهابية»، وخاصة تعريف «التماثل مع منظمة إرهابية»، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام تجريم أي شخص بالإرهاب، لمجرد إبداء رأي قد يفهم منه أنه يتماهى مع ما قد تعرّفه إسرائيل على أنه «منظمة إرهابية»، بموجب التعريفات الفضفاضة للقانون، خاصة أنه بالإمكان أيضاً، بحسب هذا القانون، تعريف مؤسسات خيرية على أنها منظمات إرهابية؛ إذا كانت ترتبط بعلاقة مع منظمة تعتبرها إسرائيل «إرهابية».

وقد أثار هذا القانون تخوفاً لدى مؤسسات حقوق الإنسان من مغبة أن تُعرّف الحركة الإسلامية وجمعية أنصار السجين، وغيرهما من المؤسسات ذات الصلة مع الحركة الإسلامية، منظمات إرهابية، كما يشير مقال لمدير مؤسسة ميزان لحقوق الانسان، المحامي عمر خمائسي.^{٤٧}

أثار ذلك القانون أيضاً حفيظة بعض الأوساط اليسارية في إسرائيل، وانتقد من قبل حزب «ميرتس» وجمعية حقوق المواطن، اللذين عبّرا عن خوفهما من أن الطابع الفضفاض للمصطلحات يثير التساؤلات حول طريقة تفسيرها ومن ثمّ طريقة تنفيذ القانون بشكل فعلي.^{٤٨}

قانون «الولاء في الثقافة»

استمرت سلطة التشريع في دولة إسرائيل بنهج اشتراط المواطنة بالولاء لـ«الدولة اليهودية»، محاولة من خلال سن قوانين واقتراحات قوانين أن تخطّ حدود الولاء، وتفرض قبول يهودية الدولة. برز هذا النهج بشكل كبير في استمرار محاولات التضييق على الحراك الثقافي للفلسطينيين في إسرائيل، واشتراط تمويل النشاطات الثقافية بالتقيّد بالحدود السياسية التي تفرضها يهودية الدولة، كما جاء في اقتراح تعديل قانون «الولاء في الثقافة» الذي تقدمت به وزيرة الثقافة، ميري ريجيف، في بداية عام ٢٠١٦، ويراد

منه تغيير معايير تمويل الدولة للمؤسسات الثقافية، وسحب التمويل ممن يريد «المس في علم الدولة، أو أحد رموزها، أو يستهتر بها، أو يحرض على العنف والإرهاب». ويهدف القانون، بحسب الوزيرة، إلى ضمان «أن دولة إسرائيل تمول فقط أجساماً ثقافية موالية للدولة وقوانينها».^{٤٩}

أثار القانون ردود فعل غاضبة داخل الأوساط الثقافية والفنية، وتم التشكيك في شرعيته، إلا أن المستشار القضائي للحكومة صادق على قانونية القانون، وطالب وزارة الثقافة والتربية باستشارة «سلطة الثقافة والفنون المهنية»^{٥٠} قبل اتخاذ أي قرار بخصوص ميزانية أي جهة.^{٥١} وعلى الرغم من معارضة وزارة المالية، وإعلان وزيرها، رئيس حزب «كولانو»، موشيه كحلون، نية حزبه التصويت ضد القانون؛ إلا أن ريجيف وصلت أخيراً إلى اتفاق معه على إقامة طاقم متعدد الوزارات، يشمل وزارة الثقافة، والمالية، والقضاء، بهدف مناقشة الموضوع وإيجاد حل يضمن عدم تجاوز المؤسسات الفنية والثقافية في إسرائيل للقانون.^{٥٢}

وفي سبيل تحقيق هذا الأمر، أجرى طاقم وزارة الثقافة، في منتصف العام المنصرم، مجموعة تعديلات على الاعتبارات التي بمقتضاها يتم تحديد الميزانيات للمؤسسات الثقافية في إسرائيل. وبحسب الشروط المعدلة، فقد تقرر أن يتم تقليص ميزانية من لا يقدم عروضاً في «المناطق النائية» (النقب، والجليل، والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧)، على أن تعطى زيادة في الميزانية لمن يعرض في تلك المناطق. وقد باشرت الوزارة في جمع معلومات حول نشاط المؤسسات في هذه المناطق في منتصف العام ذاته.^{٥٣}

قانون الجمعيات

توازياً مع الحملة الإسرائيلية ضد المؤسسات الثقافية والفنية الفلسطينية، استمرت الحكومة الحالية في استهدافها للمجتمع المدني، وفي قلب دائرة الاستهداف كانت المنظمات الأهلية الفلسطينية. وعلى الرغم من الانتقادات الدولية والمحلية؛ صادق الكنيست على «قانون الجمعيات بالقراءة الثانية والثالثة»^{٥٤} وبمقتضاه بات إلزاماً على الجمعيات التي ترد معظم مداخيلها المالية من دولة أجنبية التصريح بذلك في إصداراتها الرسمية، وأصبح موظفوها ملزمين أيضاً بالإجابة على استجوابات أعضاء الكنيست بخصوص مصادر التمويل، علماً أن ثمة مقترحات قوانين خاصة، بالإضافة إلى مقترح قانون حكومي عملت عليه وزيرة القضاء شاكيد، دمجت في هذا القانون.^{٥٥}

ومن ضمن المقترحات التي طرحت سابقاً في هذه القضية، وأدمجت لاحقاً في «قانون الجمعيات» المعتمد، «قانون ١٧٣٠/٢٠» الذي تقدم به عضو الكنيست روبرت إبلاطوف،

من كتلة «يسرائيل بيتينو» البرلمانية، مع أربعة من أعضاء الكنيست من الكتلة ذاتها، من ضمنهم أفيغدور ليرمان نفسه، وقد نصّ ذلك المقترح على اعتبار العاملين في مراكز حقوقية «عملاء أجانب، في حال تلقوا تمويلًا من جهة أو دولة أجنبية للقيام بنشاط يعزز مصالح كيان سياسي أجنبي، أو يخدم جمهوراً غير جمهور مواطني إسرائيل أو سكانها، بشكل مباشر أو غير مباشر»، وإلى جانب ذلك، نصّ اقتراح القانون على مسجّل الجمعيات حظر الجمعيات التي تنطبق عليها تلك البنود، وفرض غرامات عالية عليها في حال لم تصرّح، بشكل واضح ودقيق، عن تفاصيل تمويلها.

قوانين تشجّع التجنيد وتجرّم الدعوة إلى رفض التجنيد

بإدراج عضو الكنيست يوآف كيش من حزب الليكود، وزملاء له في الحزب، فضلاً عن أعضاء آخرين من أحزاب البيت اليهودي والمعسكر الصهيوني وإسرائيل بيتنا، بتقديم مشروع قانون رقم ١٥٦٣/٢٠ الذي يقضي بفرض عقوبة السجن ٥ سنوات على من يحرّض ضدّ متطوع في جيش الاحتلال. كما قدّمت عضو الكنيست عنات باركو (الليكود)، اقتراح قانون رقم «٢٨٩٢/٢٠»، والذي ينصّ على تفضيل من خدم في الجيش للقبول في سلك خدمات الدولة.

«قانون الأذان»

في خطوة استفزازية تعبّر عن واقع العداء للفلسطينيين ورموزه الدينية والعقائدية عموماً، وعن حالة الشحن الديني الذي ينزع إليه اليمين المهيمن في إسرائيل، تقدّم عضو الكنيست مردخاي يوجيف (البيت اليهودي) بمقترح القانون رقم «٣٥٩٠/٢٠»، تحت عنوان «قانون لمنع المكاره - ١٩٦١» (تعديل - منع الضجة من مكبرات الصوت في بيت العبادة).^٦ هذا المقترح، الذي لا يمكن تفسيره إلا في سياق محاولات محو العربي المسلم من الحيز العام الإسرائيلي وإخفائه، سبقته مقترحات أخرى شبيهة، حاول أعضاء في الكنيست، ومن ضمنهم مردخاي نفسه، سنّها منذ عام ٢٠١١.

أثار هذا القانون ضجة كبيرة لدى أعضاء الكنيست وفي الشارع الفلسطيني، وخاصة بعد مصادقة اللجنة الوزارية للتشريع في تشرين الثاني ٢٠١٦ على اقتراح القانون، الذي حظي أيضاً بدعم معلن من قبل رئيس الحكومة نتنياهو، بينما وصفه رئيس القائمة المشتركة، أيمن عودة، بأنه: «ينضم إلى سلسلة قوانين عنصرية، كل هدفها إضفاء مناخ كراهية وتحريض على الجماهير العربية».^٧

وعارض أعضاء كنيست من أحزاب متديّنة اقتراح القانون، بحجّة أنه يمسّ أيضاً بالكنس وبيوت العبادة اليهودية، وبعد اعتراض رئيس حزب «يهדות هتوراه»، الوزير

يعقوب ليتسمان، تم تعديل القانون بناءً على اتفاق بين ليتسمان ورئيس الائتلاف، دافيد بيتان، الذي كان قد انضم إلى اقتراح القانون. وتضمن التعديل إضافة بند يطبق بموجبه القانون من الساعة الحادية عشر ليلاً حتى الساعة صباحاً، أي خلال الفترة التي توذن فيها المساجد لصلاة الفجر، وتشديد الغرامة المالية، التي قد تصل إلى عشرة آلاف شيكل، على كل من يخالف ذلك. وبينما مسّ المنع بشكل مباشر صلاة الفجر لدى المسلمين، فقد تم استثناء صفارات السبب (اليهودية) من صيغة مقترح القانون الجديد.^{٥٨} ورغم الانتقادات الواسعة، صادقت اللجنة الوزارية أخيراً، في ١٢ شباط ٢٠١٧، على مشروع القانون بصيغته الجديدة، وأقره الكنيست بالقراءة التمهيدية لاحقاً في ٨ آذار ٢٠١٧.

تمديد قانون «المواطنة والدخول لإسرائيل»

وفي تعبير مستمر عن نظرة الحكومات المختلفة للفلسطيني باعتباره تهديداً ديمغرافياً، صادقت الحكومة الحالية أيضاً على تمديد قانون «المواطنة والدخول لإسرائيل»، أو ما بات يعرف باسم قانون «لَمْ شمل»، لسنة إضافية، حتى ٣٠ حزيران ٢٠١٧،^{٥٩} وهو قانون يجري تمديده سنوياً منذ عام ٢٠٠٣.

٤. استهداف الأرض والمسكن

منذ بداية المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني في فلسطين، كانت الأرض، كما في كل مشاريع الاستعمار الأخرى، مركباً جوهرياً واستراتيجياً من مركبات الصراع، وظلت هدفاً أبدياً للآلة الاستعمارية الإسرائيلية على جانبي الخط الأخضر، وإن تبدلت وتكررت تكتيكات الاستهداف وأدواته عبر الأزمنة. ذلك بأن السيطرة على الأرض، بأبعادها المادية والجوهرانية، لا تحيل إلى الاستحواذ المباشر الذي ينطوي على غايات أمنية وتوسعية فحسب؛ بقدر ما تحيل إلى الهيمنة المطلقة على المشهد والسكان وأدوات الإنتاج، والتي تنطوي على أبعاد سياسية واجتماعية متجذرة وغير مباشرة. وفي خضم سيورة الصراع المستمرة تلك، كان ملاحظاً أن السنوات الأخيرة، كما أشرنا في التقرير الاستراتيجي عام ٢٠١٥، شهدت هجوماً عنيفاً ومباشراً على الأرض والمسكن الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك على ضوء سياسات حكومة اليمين المعلنة بخصوص تقليص ظاهرة «البناء غير المرخص»، وهي سياسة تعي الجماهير الفلسطينية، وقيادتها في داخل الخط الأخضر، أن الهدف من ورائها هو تركيز أكبر عدد من العرب في أقل مساحة من الأرض، وترى أن من شأنها أن تمهد الطريق أمام مواجهات مباشرة بين المواطنين الفلسطينيين في الداخل ودولة إسرائيل.^{٦٠}

وفي تعبير مستمر عن نظرة الحكومات المختلفة للفلسطيني باعتباره تهديداً ديمغرافياً، صادقت الحكومة الحالية أيضاً على تمديد قانون «المواطنة والدخول لإسرائيل»، أو ما بات يعرف باسم قانون «لَمْ شمل»، لسنة إضافية، حتى ٣٠ حزيران ٢٠١٧.

تقليص ظاهرة «البناء غير المرخص» سياسة تهدف تركيز أكبر عدد من العرب في أقل مساحة من الأرض.

وفي هذا السياق، شهد عام ٢٠١٦ استمراراً لتجاهل الحكومة الإسرائيلية أزمة السكن المزمنة التي يعاني منها الفلسطينيون في الداخل، والناعبة، في الأساس، من إهمال وتمييز مؤسساتي ظلّ قائماً على مدى سنوات طويلة،^{٦١} وقد واكبه مؤخراً تصعيد ممنهج في إثارة قضية البناء غير المرخص، وخطوات هدم البيوت العربية الفلسطينية، وتدعيمها بقرارات حكومية، ومنها القرار رقم (١٥٥٩) الصادر بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠١٦،^{٦٢} الذي يؤكد على ضرورة تعزيز تطبيق قوانين التخطيط والبناء.

يرتكز القرار (١٥٥٩) إلى تقرير «الطاقم للتعاطي مع ظاهرة البناء غير القانوني» (تقرير لجنة كمينيتس)،^{٦٣} الذي قدّمه رئيس اللجنة، إيريز كمينيتس، للحكومة في كانون الثاني ٢٠١٦.^{٦٤} وفي حين يفرض قرار الحكومة على كل سلطة محلية أن تضطلع هي بهدم البيوت غير المرخصة، فإنه يبيّنها بلا صلاحيات للبتّ في قرارات الترخيص، ويضاف إلى ذلك، تشديد العقوبات بشكل أكبر على المخالفين، وزيادة الغرامات المفروضة عليهم «سعيًا لتكثيف نجاعة إجراءات فرض القانون اقتصاديًا»، كما يرد في نصّ القرار، كما يقضي بمنح مفتشي التخطيط والبناء صلاحية ضبط الآلات المستخدمة في مخالفات البناء، وممارسة القوة بصورة «معقولة» عند التعامل مع المخالفين. وفي حال عجزت اللجان المحلية والإقليمية للتخطيط والبناء عن فرض القانون؛ فإن قرار الحكومة يمكن «الوحدة القطرية لمحاربة البناء غير المرخص» من تولّي هذه الصلاحيات، كما جاء في نص القرار الحكومي.

يفرض القرار (١٥٥٩) على كل سلطة محلية أن تضطلع هي بهدم البيوت غير المرخصة، في حين يبيّنها بلا صلاحيات للبتّ في قرارات الترخيص.

وبناءً على توصيات اللجنة وقرار الحكومة، نشرت في نهاية حزيران مذكرة «قانون التخطيط والبناء»، والتي تضمّنت عدداً من الاقتراحات لتعديل قوانين قائمة، وتحولت لاحقاً لاقتراح قانون حكومي تحت مسمّى «اقتراح قانون التخطيط والبناء» (تعديل رقم ١٠٩).^{٦٥}

أثارت توصيات اللجنة وقرار الحكومة، ولاحقاً اقتراح القانون، ردود فعل غاضبة وقلقة في أوساط الجماهير الفلسطينية، عبّرت عنه «اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية»، خلال اجتماع عقده في ٢٥ حزيران ٢٠١٦، برفضها الكلي لهذا القرار، واعتباره «خطيراً لما يعنيه من استهداف وجودي لفلسطيني الداخل، من خلال ما يرمي إليه من هدم لعشرات الآلاف من البيوت العربية في مختلف أنحاء البلاد، ومحاولة تحويل السلطات المحلية العربية الى أدوات لهدم البيوت تحت غطاء نقل صلاحيات لجان التخطيط والبناء في المناطق إلى السلطات المحلية...». وقررت اللجنة، عقب اجتماعها، مواجهة هذه السياسة الممنهجة على الصعيدين المحلي والدولي عبر «عدة مسارات متوازنة، سياسياً وشعبياً ومهنيّاً وقانونياً وإعلامياً».^{٦٦}

وعلى صعيد المجتمع المدني، اعترضت على تلك القرارات أيضاً عدة مؤسسات جماهيرية عربية وعربية-يهودية. فعلى سبيل المثال، حذر مركز «إنجاز» لدعم وتطوير الحكم المحلي في السلطات المحلية العربية، من خطورة ما يحتويه القانون من تهديد للمجتمع العربي واقتصاده حاضراً ومستقبلاً. وأعلن المركز أنه يرى في تطبيق القانون خطراً جدياً يهدد حلقة الوصل الأساسية بين الحكومة والدولة من جهة؛ وبين المجتمع العربي من جهة أخرى، على اعتبار أن تطبيقه «من شأنه أن يهدم ما تبقى من علاقة ثقة بين المواطنين ورؤساء سلطاتهم المحلية، أو أنه سيهدد جدياً علاقة الدولة بالرؤساء إياهم».^{٦٧} ومن جانب آخر، حذر «مركز سيكوي - الجمعية لدعم المساواة المدنية»، في نيسان من العام الماضي، من تبعات تنفيذ اقتراحات اللجنة على العلاقات بين المواطنين الفلسطينيين والدولة، وطالب بوقف هدم البيوت ومنح فرصة لاقتراح حلول بديلة تمنع مستقبلاً البناء «غير المرخص».^{٦٨}

وجاء في ورقة موقف، وقّعت عليها كل من «جمعية حقوق المواطن»، و«المركز العربي للتخطيط البديل»، و«مركز ميزان»، وغيرها من المؤسسات المدنية،^{٦٩} أن «سياسة هدم البيوت، كذلك المقترحة في قانون (كمينيس)، تركز على قراءة خاطئة ومضللة. وعدا أنها تتجاهل أزمة التخطيط عديدة السنوات في المجتمع العربي، وقصورات الدولة التخطيطية، التي قادت مواطنين كثيرين إلى المخالفة؛ فإنها أيضاً لا تتماشى مع مبادئ العدالة الأساسية، وتتنافى بشكل تام مع القانون الأساس: 'كرامة الانسان وحريته'، الذي يرسّخ الحق في المأوى بصفته حقاً دستورياً». وعشية طرح القانون على هيئة الكنيست، أطلقت «زئيم - حراك شعبي»^{٧٠} حملة باسم «نتصدى لقانون الاقتلاع»، موجهة نداءً إلى عضوي الكنيست، أكرم حسّون وحمد عمّار،^{٧١} بالتصويت ضد القرار، وأن يبذلا الجهود اللازمة لصالح حل حقيقي لأزمة الأرض والسكن في كافة البلدات العربية الفلسطينية.^{٧٢} لكن جرّافات الهدم لم تتأخر في تنفيذ سياسات الحكومة، وشهد النقب تصعيداً عنيفاً في إطار تطبيق هذه السياسة، تجسّد عبر هدم ٩٨٢ مبنى خلال عام ٢٠١٥.^{٧٣} وقد هُدمت العراقيب للمرة الـ ١٠٨ على التوالي، وكان ذلك في بداية عام ٢٠١٧، وما زالت السلطات تطالب الأهالي بدفع مبلغ ٢ مليون شيكل مقابل مصاريف هدم العراقيب الأول عام ٢٠١٠ وحتى الهدم الثامن. علاوة على ذلك، تواصلت السلطات الإسرائيلية، منذ سنوات، محاولات تحريش ما تبقى من أراضي العراقيب، وذلك على الرغم من أن هذه الأراضي تخضع لإجراءات تسجيل الملكية، ومسألة ملكيتها لم تحسم بعد.^{٧٤}

وفي خطوة تصعيدية، أقدمت جرّافات وآليات السلطات الإسرائيلية، بحماية قوات كبيرة من الشرطة، في ١٠ كانون الثاني، على هدم ٩ منازل في مدينة قلنسوة. وعلى

جرّافات الهدم لم تتأخر في تنفيذ سياسات الحكومة، وشهد النقب تصعيداً عنيفاً في إطار تطبيق هذه السياسة، تجسّد عبر هدم ٩٨٢ مبنى خلال عام ٢٠١٥. وقد هُدمت العراقيب للمرة الـ ١٠٨ على التوالي.

الرغم من ردود الفعل الغاضبة للجماهير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية، كما سنظهر لاحقاً في هذا التقرير؛ إلا أن شيئاً لم يردع السلطات عن إرسال إخطارات هدم للعشرات من البيوت في العديد من القرى العربية الفلسطينية، ومن ضمنها الدرزية.^{٧٥}

وفي تجسيد لسياسات الإحلال الإسرائيلية، داهمت قوات شرطة إسرائيلية، في ساعات مبكرة جداً، قرية أم الحيران^{٧٦} في النقب وجرفت بيوتها، تمهيداً لإقامة قرية يهودية تحمل اسم «حيران» على أراضي القرية الفلسطينية. وقد تخلل عملية المداهمة إطلاق النار على يعقوب أبو القيعان، أحد سكان القرية، بينما كان مستقلاً سيارته، مما أدى إلى استشهاده ومقتل شرطي إسرائيلي دهساً كما فصلنا سابقاً،^{٧٧} علماً أن الشرطة واصلت احتجاز أبو القيعان لأيام، محاولة ابتزاز عائلته والجماهير الفلسطينية بتشجيع جنازته تحت شروطها، إلى أن أجبرت المحكمة العليا الشرطة إخلاء الجثمان دون قيد أو شرط، بعد أن قدم مركز «عدالة» التماساً باسم زوجة الشهيد وعضو الكنيست طلب أبو عرار.^{٧٨}

٥. السياسات الإسرائيلية والخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي:

تتقاطع سياسات الهدم مع سياسات الدولة ضد الفلسطينيين في إسرائيل عموماً، وهو ما انعكس أيضاً في الخطة الاقتصادية التي أقرتها حكومة نتنياهو العام المنصرم، بقرار حكومي رقم (٩٢٢).^{٧٩} وكنا قد أشرنا في تقريرنا السابق إلى «الخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي في إسرائيل»، والبنود التي تشترط ربط التطور الاقتصادي بالولاء للدولة اليهودية وهدم البيوت.^{٨٠}

وقد احتجّت قيادة المواطنين الفلسطينيين في الداخل على هذه الشروط، وخاصة بعد كشف وزير المالية كحلون عن تجميد الخطة الخماسية أمام الهيئة العامة للكنيست،^{٨١} بسبب إصرار نتنياهو على اشتراط تنفيذها بما وصفه «تطبيق قانون البناء»، أي تنفيذ أوامر الهدم أولاً في البلدات الفلسطينية.^{٨٢}

استنكرت اللجنة القطرية تنفيذ قرارات الهدم سواء باعتبارها شرطاً لتنفيذ «الخطة الخماسية للمجتمع العربي»، أو اشتراطها ضمن ميزانيات الإسكان كذلك، واعتبرت هذا القرار بمثابة إعلان الحكومة تراجعها عن قرارها رقم (٩٢٢). وقد وجّه مركز «عدالة» رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية، باسم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، تطالبها بالامتناع عن هذا القرار، مشدداً على أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني. وقد أكد المركز، في رسالته تلك، على رفضه تعامل الحكومة مع هذه الميزانيات على أنها «هبات».^{٨٣} تلك الرسالة وجدت صدىً داخل قاعة البرلمان أيضاً، حين نوّه النائب أيمن

عودة إليها على منبر الكنيسة، مبيناً أن المواطنين العرب يدفعون ٣٦ مليار شيكل سنوياً ضرائب لخزينة الدولة، «ما يعني أن الخطة الاقتصادية ليست مئة، وإنما هي جزء قليل جداً من حقوقنا».^{٨٤}

ومع تعطيل الخطة الخماسية، يمكن القول إن الحكومة الحالية استمرت في تنفيذ البنود التي تعود إليها بالفائدة، لا سيما أن الخطة، كما جاء في بندها الخامس الذي يتطرق إلى الأمن الداخلي، تبنت قرار وزير الأمن الداخلي أردان إعداد خطة لتوسيع عمل الشرطة في المجتمع الفلسطيني في الداخل، وزيادة تطبيق القانون، قبل أن تقر الحكومة الإسرائيلية خطة أردان المذكورة في نيسان ٢٠١٦ بزع «تطبيق وتعزيز الأمن الشخصي في المدن والقرى العربية في البلاد وفي مدينة القدس». وتشمل الخطة الجديدة إقامة عشرة مراكز شرطة في مختلف القرى والمدن العربية، بالإضافة إلى دعم وترميم ١٠ مراكز قائمة، وتعزيز الوحدات الميدانية، وتجنيد آلاف الشرطيين، خلال السنوات الخمس المقبلة.^{٨٥}

أثارت هذه القضية، مجدداً، استنكار الجماهير والقيادات الفلسطينية في الداخل، وأعرب رؤساء سلطات محلية عن رفضهم الخطة، معبرين عن تشكيكهم في نوايا الشرطة منها، وخاصة على ضوء تجارب سابقة أثبتت أن الشرطة ليست محل ثقة لدى الجماهير الفلسطينية. وإزاء ذلك، أطلقت الفعاليات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني حملات للتوعية وإثارة الرأي العام تجاه الخطة وأهدافها، منها، على سبيل المثال، الندوة التي نظمتها اللجنة الشعبية في كفر كنا ومجموعة شباب «كفر كنا لغد أفضل» تحت عنوان «خطط الدولة تجاه الجماهير العربية ومراكز الشرطة الإسرائيلية في القرى والمدن العربية»، وقد توجت الندوة بتوقيع عدد كبير من الشخصيات على «ميثاق الكرامة والشرف» لرفض إقامة مركز الشرطة في البلدة.^{٨٦}

وعلى الرغم من أن تفاصيل تنفيذ الخطة، بشقها الذي يصب في صالح الجماهير العربية، ما زالت قيد البحث والتخطيط، إلا أن ثمة من يشك في الفائدة التي يمكن أن تحققها للجماهير الفلسطينية في الداخل.^{٨٧} وقد أثار التأخير في تنفيذها استياء القيادات العربية، كما عبّر عنه النائب عبد الله أبو معروف عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في خطابه أمام هيئة الكنيسة حول ميزانية الدولة لعامي ٢٠١٧-٢٠١٨.^{٨٨}

٦. المشهد الفلسطيني الداخلي

يتناول هذا الجزء من التقرير التحديات الداخلية التي تواجه الفلسطينيين في إسرائيل، ويتوقف عند طرق وأساليب تعامل النخبة الفلسطينية، وخاصة القيادة في الداخل، مع هذه التحديات، لا سيما أن الهجمة الإسرائيلية الممنهجة على الفلسطينيين داخلها،

مع تعطيل الخطة الخماسية، استمرت الحكومة في تنفيذ البنود التي تعود إليها بالفائدة، لا سيما في مجال توسيع عمل الشرطة في الوسط الفلسطيني في الداخل.

واكبتها تحديات إضافية، انعكست في زيادة الفقر والعنف، مع احتداد حالة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي.

● الفقر:

يعاني المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من تمييز عنصري مستمر في جميع مجالات الحياة، الأمر الذي يعني تدني مكانته الاقتصادية بشكل جدي ومستمر. وتنبع تلك المكانة الاقتصادية المتدنية بالأساس من قلة فرص العمل المتساوية مع المجتمع الإسرائيلي، والبنى التحتية متدنية المستوى، والمعوقات أمام الدخول إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وهوما يؤدي إلى انخراط محدود، وبنسب منخفضة، في السوق. تظهر هذه الفجوة، بشكل خاص، لدى قراءة نسب مشاركة النساء، التي تصل إلى ٢٧٪؛ مقابل ٧٦٪ للنساء الإسرائيليات. كما تؤثر المهن والوظائف التي ينخرط فيها الفلسطينيون عادةً على مستواهم الاقتصادي، إذ يندرج القطاع الفلسطيني من السكان في فروع عمل تقع في أدنى سلم الأجور، وذلك مع الأخذ في الحسبان أيضاً ضعف سوق العمل المستقل.

يشكل تدهور البنى التحتية في المراكز والبلدات الفلسطينية في الداخل عاملاً جدياً في استمرار تفشي الفقر لدى الفلسطينيين، الذين يعيش غالبيتهم في تجمعات سكنية مدنية ذات بنى تحتية غير متطورة، ووضع اقتصادي اجتماعي متدنٍ، وهوما تنم عنه نسبة العائلات العربية الفقيرة قياساً بمجمل العائلات في إسرائيل؛ إذ تزيد بنسبة ٢٠.٥٪ عن نسبتها في المجتمع عامة.^{٨٩}

يشير تقرير الفقر الذي نشرته مؤسسة التأمين الوطني لسنة ٢٠١٥ إلى ارتفاع نسبة الفقر بين العائلات الإسرائيلية عموماً، رغم انخفاضها لدى فئات الأطفال والمسنين تحديداً. لكن في المقابل، أصبح الفقراء أشد فقراً من سنوات سابقة، كما تظهر نتائج التقرير، وكانت النسبة الأكبر، من بين العائلات، من نصيب العائلات العربية، والتي ارتفعت من ٥٢٪ عام ٢٠١٤؛ إلى ٦١٪ في عام ٢٠١٥، بينما ارتفعت نسبة الفقر لدى الفلسطينيين في إسرائيل عموماً من ٥٢.٦٪ عام ٢٠١٤؛ إلى ٥٣.٣٪ عام ٢٠١٥. وكان الانخفاض في مدخول العائلات، وخاصة لدى من يعمل أربابها لحسابهم الخاص، السبب المركزي لهذا الانخفاض.^{٩٠}

نسب مشاركة النساء العربيات في سوق العمل تصل إلى ٢٧٪؛ مقابل ٧٦٪ للنساء الإسرائيليات.

ارتفعت نسبة الفقر لدى الفلسطينيين في إسرائيل عموماً من ٥٢.٦٪ عام ٢٠١٤؛ إلى ٥٣.٣٪ عام ٢٠١٥.

● تفشي ظاهرة العنف داخل المجتمع الفلسطيني:

يشكل تفشي ظاهرة العنف تحدياً كبيراً للفلسطينيين في إسرائيل، وخاصة على ضوء زيادة نسبة الجريمة في أوساطهم. وفي هذا الإطار، تشير معطيات الشرطة

نسبة المتورطين في الجريمة من العرب أعلى بكثير من نسبتهم في المجتمع.

لعام ٢٠١٥ إلى ارتفاع مقلق في نسبة العرب المتورطين في الجريمة، وقد جاء على لسان القائد العام للشرطة، روني الشيخ، أثناء حديثه في لجنة الداخلية والبيئة بمناسبة «يوم الشرطة»، في حزيران ٢٠١٦، أن نسبة المتورطين في الجريمة من العرب أعلى بكثير من نسبتهم في المجتمع، وأضاف: «في حين تصل نسبة العرب في المجتمع الإسرائيلي إلى ٢١٪؛ فإن نسبتهم من المدانين في جرائم القتل تصل إلى ٥٩٪، وإلى ٢٧٪ من جنح التجارة بالمخدرات، ٣٢٪ من جنح السرقة، و٤٧٪ من جريمة السطو المسلح، و٥٥٪ من جرائم محاولات القتل.

وتشير معطيات «مركز أمان - المركز العربي للمجتمع الآمن»^{٩١} إلى أن عدد ضحايا القتل في المجتمع الفلسطيني لعام ٢٠١٦ وصل إلى ٦٤ ضحية؛ ٥٤ منهم ذكور، و١٠ نساء، بينما وصل عدد الضحايا لعام ٢٠١٧، لغاية تاريخ ٢٢ كانون الثاني تحديداً، إلى ستة رجال. علماً أن عدد ضحايا القتل، منذ عام ٢٠٠٠، بلغ ١١٨٠ ضحية (لا يدخل في هذه الإحصائيات ضحايا عنف الشرطة اللذين وصلوا إلى ٥٤ ضحية).

تتعزز هذه المعطيات في تقرير تقدمت به النائبة حنين زعبي إلى المستشار القضائي للحكومة، بعنوان: «الجريمة في المجتمع العربي: تقصير الشرطة»، وجاء فيه أنه إلى جانب الزيادة في عدد ضحايا القتل؛ هناك زيادة مستمرة في عمليات محاولات القتل، وقد وصل عدد حالات استعمال السلاح الحي في جرائم داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، بين عامي ٢٠١١-٢٠١٢، إلى ٩٠ ألف حالة، ووصل عدد السلاح «غير القانوني» في إسرائيل إلى ٤٠٠ ألف قطعة سلاح، ٨٠٪ منها موجود داخل المجتمع العربي.^{٩٢}

لاقى هذا الموضوع اهتماماً جماهيرياً واسعاً، لما فيه من تهديد اجتماعي جماعي وفردى. وتعددت الآراء التي تفسر أسباب هذه الظاهرة؛ فرجال الدين، مثلاً، رأوا فيها نتيجة لـ«الابتعاد عن الدين»، والتربويون اعتبروا أن انعدام الأطر التربوية كان سبباً رئيسياً في زيادة العنف بين طلاب المدارس، أما الأكاديميون الفلسطينيون، وتحديداً من بحثوا تفشّي هذه الظاهرة، فقد عزوها إلى عدة أسباب مجتمعة، منها عدم ضبطها من قبل الهيئات والمؤسسات التي لا تضطلع بدورها، وخاصة الشرطة، كما جاء في تقرير النائبة زعبي، ومن جملة الأسباب أيضاً «العنف الإقليمي» المنتشر دون رقابة على شبكات التواصل، كل ذلك يضاف إلى الواقع السياسي المشحون في ظل حكومة يمينية متطرفة، والواقع الاقتصادي الصعب، الذي تعززت سياساتها، كما يرى الباحث الأكاديمي خالد أبو عصب.^{٩٣}

وصل عدد ضحايا القتل في المجتمع الفلسطيني لعام ٢٠١٦ إلى ٦٤ ضحية؛ ٥٤ منهم ذكور، و١٠ نساء

وفي مقابل ذلك، شهدت القرى والمدن العربية العديد من التظاهرات والفعاليات الاحتجاجية التي حملت، جميعها، الشرطة مسؤولية تفشي الجريمة، وانتشار السلاح، وغياب الأمن الشخصي في البلدات العربية، لا سيما وأنها المسؤولة الأولى عن توفير الأمان وعنصر الردع لمجابهة الجناة، وانتهاجها سياسة تمييزية في محاربة مظاهر الجريمة والعنف، وتقاعسها عن الكشف عن المجرمين.^{٩٤}

وإلى جانب هذه الاحتجاجات، استمرت الجمعيات النسوية في عملها ضد قضايا قتل النساء، محملة المسؤولية عن استمرار هذه الظاهرة لمؤسسات الدولة، وتقاعسها في مواجهتها، بالإضافة إلى تحميل المجتمع المسؤولية أيضاً في استمرارها. وبادرت مؤسسات نسوية، بالتزامن مع اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، إلى إيصال رسالة إلى المفتش العام للشرطة، مطالبة إياه بوقف تقصير الشرطة في مثل هذه القضايا.^{٩٥}

● التوتر الداخلي:

شهد العام المنصرم نقاشات حادة حول عدة قضايا اجتماعية وسياسية تهم المجتمع الفلسطيني في الداخل. وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين الاجتماعي والسياسي؛ لترابطهما بشكل وثيق في الحالة الفلسطينية، فضلاً عن أن الأفراد أصحاب الشأن هم نشطاء سياسيون واجتماعيون في الوقت ذاته؛ يتطرق هذا الجزء من التقرير إلى الانقسامات الاجتماعية، بينما يتطرق الجزء التالي، المتعلق بالأداء السياسي للفلسطينيين في الداخل، إلى التوترات ذات الطابع السياسي.

برزت الخلافات في الأساس بين الحركة الإسلامية، وبين النشطاء من الأحزاب «العلمانية»، ونشطاء آخرين من غير الإسلاميين غير المنتمين حزبياً. وتميّزت معظم السجلات بكونها متعلقة بالسلوك الاجتماعي، وكيف يتم التعبير عنه، لا سيما في المجال الفني، والقضايا المتعلقة بالنساء ومكانة المرأة.

كانت أبرز هذه القضايا تتعلق بإيقاف المدرّس والناشط علي مواسي عن العمل من قبل بلدية باقة الغربية، إثر عرضه فيلم «عمر»، للمخرج هاني أبو أسعد، في مدرسة في البلدة، بادعاء أن الفيلم يحمل مشاهد «تخدش الحياء العام». وقد تعرّض مواسي، بعد عرض الفيلم، إلى تهجم جسدي داخل المدرسة من قبل أشخاص متشددون في القرية. وأثارت هذه القضية الرأي العام الفلسطيني في الداخل، وتراوحت المواقف إزاءها بين الشجب لقرار البلدية، كما جاء في موقف «الحزب الشيوعي» و«الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» و«حزب التجمع

شهد العام المنصرم نقاشات داخلية حادة حول عدة قضايا اجتماعية وسياسية تهم المجتمع الفلسطيني في الداخل.

الوطني الديموقراطي»، ولجان الأولياء القطرية، ونشطاء وناشطات من المجتمع المدني؛ وبين التأييد للقرار، وهو ما عبّرت عنه اللجنة الشعبية في باقة الغربية وجهات أخرى. يذكر أن البلدية قررت لاحقاً إلغاء قرار الفصل، التزاماً بحكم محكمة العمل التي التمس إليها مواسي إثر فصله.^{٩٦}

تكرر هذا المشهد في العديد من المواقف ذات الصلة بالفن والثقافة، تمثل آخرها بالهجوم العنيف على مخرجة فيلم «بر بحر»، ووصل الأمر حد إرسال بلدية أم الفحم مذكرة إلى مجلس المراقبة على الأفلام في وزارة التربية والرياضة، مطالبة إياه بالعمل الفوري لإيقاف عرض الفيلم، بادعاء أنه يمس بمشاعر العرب والمسلمين في البلاد عامة، وسكان مدينة أم الفحم على وجه الخصوص.^{٩٧}

كما احتد النقاش في قضية أخرى تتعلق بمكانة النساء، في أعقاب نشر إعلان سبق إحياء الذكرى الستين لمجزرة كفر قاسم، ظهرت فيه صورة فتاة محجبة وإلى جانبها عبارة تقول: «عزيزتي المشاركة في المسيرة، احذري التبرّج». تزامن هذا الملصق، أيضاً، مع حادثة أخرى كرّر فيها عضو الكنيست عبد الحكيم مفيد يحيى، عن الحركة الإسلامية في القائمة المشتركة، مقولة أنه لا يعتبر صوت المرأة عورة؛ إلا إذا بدأت «تتغنّج» في أغانيها، وجاء هذا في مؤتمر حول المكانة القانونية للمجتمع العربي في إسرائيل، حاول فيه الأخير أن ينفي تصريحاً سابقاً نسب إليه القول فيه بأن «صوت المرأة عورة». وقد أثار هذا التعليق ضجة واسعة في المؤتمر، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، بين مؤيد ومعارض.^{٩٨}

ومرة أخرى احتدّ النقاش على شبكة التواصل الاجتماعي، وخارجها، تبعاً لتراشق وقع بين قيادي في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وناشطة سابقة في الحزب على صفحات موقع «فيسبوك»، استعمل فيه سكرتير الحزب الشيوعي في حيفا أساليب التهديد والتصرف غير اللائق في سياق نقاش سياسي يتعلق بالموقف من الحرب في سورية. وفي إثر هذا التصرف، قرّرت هيئات الحزب والجبهة إقصاء القيادي من كل وظائفه الحزبية، وتحويل الموضوع للفحص أمام لجنة المراقبة الحزبية.^{٩٩}

لا يمكن اعتبار سياق هذه الحادثة السياسي استثنائياً، وعلى الرغم من أن قضية الحرب في سورية والمواقف منها لم تحتلّ عناوين علنية في النقاش الداخلي الفلسطيني في إسرائيل، إلا أنها بقيت أحد العوامل المؤثرة على العلاقات بين الفلسطينيين عموماً، وبين الأحزاب والنشطاء على وجه الخصوص، وإن كانت في باطن القضايا وليس ظاهراً.

٧. السلوك السياسي للجماهير الفلسطينية في الداخل

على الرغم من صورة الوضع المقلقة أعلاه، إلا أن الجماهير الفلسطينية في الداخل ما زالت، ولو بنسب وأعداد أقل، تتفاعل مع الأحداث الوطنية المختلفة، مؤكدة، في نشاطاتها المختلفة، على انتمائها الفلسطيني رغم التوترات الداخلية، وعلى وعيها باستهداف السلطات لوجودها ولهويتها الفلسطينية.

انعكس ذلك في إحياء الذكرى الأربعين ليوم الأرض في ٣٠ آذار ٢٠١٦، والذي تزامن مع هجمة شرسة على الأرض والمسكن الفلسطينيين. وفي الأربعينية لهذه الذكرى، أقرت لجنة المتابعة العليا سلسلة نشاطات وفعاليات سياسية، من ضمنها الإضراب الشامل في المدن والقرى الفلسطينية، ومسيرتان مركزيتان؛ الأولى في عرابة البطوف، والثانية في قرية أم الحيران التي هُجرت وهدمت بيوتها لاحقاً في بداية عام ٢٠١٧.^{١٠٠}

كما شملت الفعاليات زيارات لذوي الشهداء من قبل وفود تضم الأطر والحركات والأحزاب المحلية في البطوف، والتوجّه بعدها إلى النصب التذكارية للشهداء. وانطلقت مسيرات جماهيرية من سخنين وعرابة ودير حنا، التحمت في ساحة المهرجان الشعبي في عرابة الذي وفد إليه الآلاف من الفلسطينيين في الداخل. إضافة إلى العديد من المسيرات والفعاليات المحليّة الأخرى إحياءً للذكرى.

ووسط هذا الزخم الشعبي، كتبت عشرات المقالات التي تحتفي بالحدث، وأصدرت أبحاث جديدة تتناول قضية يوم الأرض، بينما أعيد نشر أخرى، وكلّها أكّدت على أن الأرض كانت، وما زالت، تشكّل حلقة الصراع الأولى بين إسرائيل والشعب الفلسطيني.^{١٠١} وانعكس ذلك أيضاً في إحياء الذكرى الـ١٦ لهبة القدس والأقصى (هبة أكتوبر) في الأول من تشرين الثاني ٢٠١٦، وفي يومها عقدت لجنة المتابعة يوماً دراسياً حول تداعيات هبة القدس، وسبل مواجهة أحداثها، في محاولة منها لتقييم المرحلة من وجهات نظر متعددة، بهدف وضع آفاق جديدة لمواجهة التحديات الراهنة.^{١٠٢} وترافق ذلك مع النشاطات التقليدية التي تتكرر في مثل هذا اليوم من كل عام؛ كزيارة أضرحه الشهداء، وإقامة مهرجان خطابي رئيسي، استضافته مدينة سخنين. وكما حصل في سنوات سابقة، فقد استمر جيل الشباب في المشاركة في مثل هذه المسيرات، وإن كان بأعداد أقل.^{١٠٣}

وتكرّرت هذه النشاطات، بطريقة مشابهة، في إحياء ذكرى مجزرة كفر قاسم الـ٦٠، والتي وقعت في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، وقتل فيها ٤٩ شهيداً برصاص الجيش الإسرائيلي. وقوبلت الفعاليّة الرئيسيّة التي نُظّمت في هذه الذكرى بمشاركة الآلاف من الفلسطينيين في مهرجان تحت عنوان «لن ننسى، لن نغفر، لن نسامح»،^{١٠٤} علماً أن هذا

على الرغم من أن قضية الحرب في سورية والمواقف منها لم تحتل عناوين علنية في النقاش، إلا أنها بقيت أحد العوامل المؤثرة.

المهرجان كان واحداً من ضمن سلسلة فعاليات أخرى نُظمت في ذلك اليوم، ودعت إليها «اللجنة الشعبية لإحياء الذكرى الـ ٦٠ لمجزرة كفر قاسم» التي شكلت المظلة العليا لكل ما يتعلق بالذكرى.

وفي محاولة لنقل التاريخ الفلسطيني والانتماء الفلسطيني إلى الأجيال القادمة، دعا رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، ورئيسة المجلس التربوي العربي، مدراء المدارس العربية وأعضاء الهيئات التدريسية إلى تخصيص ساعتين دراسيتين، وتنظيم فعاليات ونشاطات ثقافية وتربوية في المدارس، من أجل تعريف الطلاب على تفاصيل المجزرة، ومحاولات السلطات التكتّم عليها. وقد أعدت اللجنة مادة إرشادية للمعلمين والمعلمات، وروابط لأفلام توثيقية حول المجزرة، ورزمة من الفعاليات الصفّية لإحياء الذكرى.^{١٠٥} وعطفاً على ذلك، بادرت وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة إلى نشر مقالات حول المجزرة، ونقل شهادات لجرحي نجوا منها، بالإضافة إلى صور وتغطية واسعة للنشاطات.^{١٠٦}

وعلى الرغم من استمرار الفلسطينيين داخل إسرائيل في إحياء ذكرى هذه الأحداث الفارقة في تاريخهم، ومحاولة نقلها إلى الأجيال الشابة، وعلى الرغم أيضاً من مشاركة الآلاف في المسيرات؛ إلا أن هناك مؤشرات على أن هذه الفعاليات تشهد مشاركة أقل في كل عام. وقد عبّر أهالي شهداء «هبة القدس والأقصى» عن خيبة أملهم من التفاعل الجماهيري مع ذكرى استشهاد ذويهم، وعن شعورهم بأن المشاركة باتت تأخذ طابعاً أقل هيبة وأقل عدداً من سنة إلى أخرى.^{١٠٧}

وعطفاً على ما سبق، أشار العديد من النشطاء والناشطات إلى وجود مشاركة أقل في النشاطات السياسية، وأجمعوا أن العزوف عن المشاركة يعود في الأساس إلى التكرار وعدم تجديد الأدوات النضالية. وطالبوا القيادة بإعادة النظر في آليات النضال وإحياء الذكرى، واستخلاص العبر من عدم المشاركة.^{١٠٨}

وقد أكد استطلاع للرأي، أجراه مركز «مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية»، ضرورة إعادة النظر في الآليات الاحتجاجية، ففي حين أولى ٦٥٪ من المستطلعين أهمية «كبيرة»، أو «كبيرة جداً»، لإحياء ذكرى يوم الأرض، فإنه لم يكن هناك إجماع حول الطريقة الأنسب لإحيائها، وهو ما أظهرته آراء المستطلعين، الذين صرّح ١٦٪ منهم أن الطريقة الأنسب لإحياء هذه الذكرى هي المسيرات، بينما أيّد ١٨٪ الإضراب العام، وأجاب ٢٩٪ من المستطلعة آراؤهم بتأييد المسيرات والإضراب معاً، وصرّح الـ ٢١٪ الباقون أنّهم لا يعرفون ما هي الطريقة الأنسب لإحياء الذكرى.^{١٠٩}

٨. السلوك السياسي للقيادة الفلسطينية في الداخل:

تابعت القيادة الفلسطينية في الداخل محاولاتها الجدية لتطوير أدوات عملها السياسي، واستمرت في نهج تدويل قضايا الفلسطينيين، وتجسّد هذا الأمر عبر توجّه معظم أعضاء الكنيسة عن القائمة المشتركة، ورئيس لجنة المتابعة، إلى المحافل الدولية لعرض قضايا الفلسطينيين في إسرائيل على الصعيد العالمي.

وفي سياق ذلك، أجرى وفد من القائمة المشتركة، يضم النائبين أيمن عودة ومسعود غنايم، جولة لقاءات دبلوماسية ورسمية في العاصمة الألمانية برلين، وعقد الوفد سلسلة لقاءات شخصية وجماعية، من ضمنها لقاءات مع العشرات من نواب البرلمان الألماني.^{١١٠} وكذلك فعلت النائبة حنين زعبي حينما عرضت قضايا الأرض والمسكن في لقاءات عديدة لها مع سياسيين وبرلمانيين ووسائل إعلام بريطانية.^{١١١}

وإلى جانب ذلك، التقى نواب من القائمة المشتركة، ورئيس لجنة المتابعة، ٢٨ سفيراً أوروبياً، بالإضافة إلى سفير الاتحاد الأوروبي، وتسلم السفراء مذكرة خاصة، أعدتها لجنة المتابعة لمناسبة اليوم العالمي لدعم حقوق العرب الفلسطينيين في إسرائيل،^{١١٢} وفي سياق ذلك، تناول اللقاء «عرض سياسات التمييز العنصري التي تنتهجها حكومات إسرائيل المتعاقبة، كما تم تخصيص جزء كبير من النقاش لقضايا الأرض والمسكن والتخطيط والبناء، بالإضافة إلى سياسات الهدم التي تنفذها الحكومة مؤخراً في البلدات العربية»، كما حصل في أم الحيران وقلنسوة.^{١١٣}

ومن الجدير بالذكر، في هذا السياق، أن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية نظّمت للسنة الثانية «يوم الدعم العالمي لحقوق الجماهير الفلسطينية العربية»، والذي يهدف، بحسب بيان رئيس لجنة المتابعة، محمد بركة، إلى «تسليط الضوء عينيّاً على قضايا المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، بوصفها تنساق ضمن قضايا شعبنا الفلسطيني، بغرض نسف مزاعم إسرائيل بأنها «نظام ديمقراطي»، فجماهيرنا وإن كانت تحظى بحقوق التمثيل، إلا أنها تواجه، في الوقت نفسه، سياسة الإقصاء عن الحيز السياسي العام، وشرعية التأثير على القرار».^{١١٤}

وأحييت نشاطات هذا العام، التي استمرت على مدار أكثر من أسبوع، في عدة دول في العالم، من بينها العاصمة المصرية القاهرة، حيث أحييت سفارة فلسطين ضمن معرض الكتاب الدولي في القاهرة «دعماً لحقوق فلسطيني الداخل». ذلك أيضاً ما شهدته العديد من عواصم العالم، ومنها المنامة وأثينا، إلى جانب نشاطات في مدينة رام الله، عبر إحياء نشاطات ترمي إلى دعم حقوق الفلسطينيين في الداخل.^{١١٥}

توافد المئات من الفلسطينيين في الداخل، في الرابع من شباط، إلى المركز الجماهيري في مدينة قلنسوة للمشاركة في المهرجان القطري، ضد سياسة التمييز والقهر.

أما على الصعيد الداخلي، فقد توافد المئات من الفلسطينيين في الداخل، في الرابع من شباط، إلى المركز الجماهيري في مدينة قلنسوة للمشاركة في المهرجان القطري، الذي شكّل صرخة أخرى ضد سياسة التمييز والقهر الممارسة يومياً من قبل حكومة إسرائيل بحق الفلسطينيين، وقد شدّد رئيس لجنة المتابعة، في تلك المناسبة، على أهمية التفاعل مع الخطوات الشعبية ممثلة بالتظاهرات والإضرابات.^{١١٦}

وعلى الرغم من أهمية تدويل قضايا الفلسطينيين في الداخل، إلا أن نشاطات هذا اليوم في الداخل بقيت باهتة، ولم تحظ بالتفاعل اللازم، وقد لاقى التنظيم والتحضير لها نقداً وتشكيكاً حول ضرورته ونجاعته، خاصة على ضوء التفتت السياسي والاجتماعي الداخلي. كما حذر البعض من أن إحياء يوم عالمي خاص بالفلسطينيين في الداخل يعزز من تجزئة القضية الفلسطينية، ويساهم في إضعافها عالمياً.^{١١٧}

وبمعزل عن ذلك، برزت محاولة لترسيخ طابع مهني لعمل القائمة المشتركة، ومساعٍ للاستفادة من خبراء في المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى خبرات أكاديمية، وخاصة في مجال «الخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي»، وذلك من خلال تنسيق عملها مع عمل رؤساء السلطات المحلية. انعكس هذا في وجود عمل مشترك لتخطيط وتنفيذ ومتابعة هذه الخطة أمام المؤسسات الحكومية، وتفعيل طواقم مهنية في مختلف القضايا.^{١١٨}

انعكس هذا النمط من العمل المهني أيضاً في تعامل القيادة القطرية مع تفشّي ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني، إذ عقدت لجنة المتابعة، ولجنة مكافحة العنف المنبثقة عنها، عدّة اجتماعات حول الموضوع لتباحث أسباب الجريمة وطرق التعامل معها.^{١١٩} وشارك في هذه الاجتماعات ممثلون عن القائمة المشتركة، ونشطاء سياسيون واجتماعيون، بالإضافة إلى رئيس لجنة المتابعة. كما استقادت اللجنة من خبرة مهنيين في الموضوع، وعقدت في حيزان المنصرم، مؤتمراً في كلية القاسمي، تناولت فيه هذه الظاهرة وسبل مواجهتها.^{١٢٠} وبرز هذا الطابع المهني أيضاً في التقرير الذي تقدّمت به النائبة حنين زعبي، إلى المستشار القضائي للحكومة، بخصوص تقصير الشرطة في التعامل مع العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني، إذ استند التقرير إلى دراسات أكاديمية وإحصائيات رسمية، وإلى اجتماعات عقدتها النائبة زعبي مع مختصين ومختصات في المجال.^{١٢١}

كما برز أيضاً التنسيق بين الهيئات القيادية المختلفة في العديد من القضايا، وخاصة تلك المتعلقة بإحياء المناسبات الوطنية، بالإضافة إلى حضوره أيضاً خلال الهجمة العنيفة على الوجود الفلسطيني، كما حصل في الهجمة الأخيرة على المسكن والأرض. انعكس

ذلك الأمر من خلال العمل الوجدوي بين القائمة المشتركة ولجنة المتابعة ورؤساء السلطات المحلية، التي حاولت، بمجهود مشترك، إنجاح الإضرابات وأيام الحداد، فضلاً عن الدعوة إلى الالتفاف الجماهيري حول تظاهرات الأرض والمسكن التي عمّت البلاد، ومشاركة الآلاف في تظاهرة النقب، وفي جنازة أبو القيعان بعد استشهادها في أم الحيران.^{١٢٢} كما انعكس التنسيق المشترك أيضاً في محاولات القيادة الفلسطينية الجديدة لإيجاد حل لمأزق السكن، وإيقاف شبح تهديد الهدم لمئات البيوت العربية، إذ اجتمع وفد من القائمة المشتركة مع المستشار القضائي للحكومة ونوابه، وطرح أمامهم قضايا الأرض والمسكن والعنصرية المتفشية في المجتمع الإسرائيلي، قبل أن ينتهي اللقاء إلى رفض المستشار القضائي اقتراح القائمة المشتركة بوقف أوامر الهدم، مع ادّعاءه، في المقابل، أن هدم البيوت «غير المرخصة سيكون بالأولوية المتدنية».^{١٢٣}

كما حاولت القيادة المشتركة استخدام القانون بما يتناسب مع طموح الفلسطينيين السياسي، ففي تحدٍّ واضح للسياسة الإسرائيلية، بادرت القائمة المشتركة، في تشرين الثاني ٢٠١٦، إلى اقتراح قانون أساسي بعنوان «الأقلية العربية القومية» (١٥٩١/٢٠)،^{١٢٤} والذي نص على الاعتراف بفلسطينيين الداخل أقلية قومية لها حقوق جماعية. ويهدف القانون إلى انتزاع اعتراف رسمي بالأقلية العربية عبر قانون أساس دستوري، وذلك بوصفها أقلية قومية لها حقوق ينص عليها القانون الدولي. وصوّت لصالح القانون أعضاء القائمة المشتركة وأعضاء حزب «ميرتس»، وعارضته باقي كتل الكنيست من معارضة وائتلاف.^{١٢٥}

في تحدٍّ واضح للسياسة الإسرائيلية، بادرت القائمة المشتركة، في تشرين الثاني ٢٠١٦، إلى اقتراح قانون أساسي بعنوان «الأقلية العربية القومية» (١٥٩١/٢٠)، والذي نص على الاعتراف بفلسطينيين الداخل أقلية قومية لها حقوق جماعية.

وفي محاولة من القيادات لتجديد أدواتها النضالية، دعت لجنة المتابعة إلى تنظيم «قافلة سيارات» تتجه إلى الكنيست في القدس، في إطار المعركة من أجل الأرض والمنزل، مطالبة بإقالة وزير الأمن الداخلي. وقد لاقت هذه الدعوة انسجاماً جماهيرياً واسعاً، إذ شاركت فيها ٢٥٠-٣٠٠ سيارة، انطلقت بعضها من قلنسوة في المنثلث، والأخرى من النقب، والتقت عند اللطرون، لتتجه إلى القدس. واستمرت القافلة قرابة خمس ساعات، وخلقت أزمة مرورية في شارع ٦ «عابر إسرائيل»، وهو أحد الشوارع المركزية في إسرائيل، وشارع رقم ١ المركزي المؤدي إلى القدس.^{١٢٦}

● تحديات أمام عمل القيادة الفلسطينية في الداخل:

وبالرغم من محاولات القيادة الجادة في تغيير وملاعة الأداء السياسي مع هذه المرحلة الصعبة؛ إلا أنه ما زال أمامها العديد من التحديات، وخاصة المتعلقة منها بالشراكة في القائمة المشتركة، والتي أشرنا إليها في التقرير السابق، وهي تتمثل،

غالباً، في الاختلافات والخلافات السياسية والاجتماعية والشخصية والحزبية بين التيارات السياسية المختلفة، وتتصدر من حين إلى آخر المشهد السياسي الفلسطيني الداخلي، كما تعيق، في بعض الأحيان، عمل القائمة. وقد ظهر العام الماضي تحديداً عائق إضافي يتعلّق بتجنب البتّ في قضايا قد تبدو للوهلة الأولى شكلية، من قبيل البتّ في التساؤلات حول المرجعية السياسية التي تحكم القائمة المشتركة، وكيف يكون التعامل مع قضايا خلافية بين الأحزاب المختلفة؟ وهل تصريحات وتصرفات عضو من أعضاء القائمة يمثل جميع أعضائها؟ وكيف على القائمة المشتركة أن تتصرف في حالات التصريحات والتصرفات النابعة من الخلافات السياسية بين الأحزاب؟ وهل بالضرورة يمثل رئيس القائمة المشتركة جميع الجماهير العربية؟ لا سيما أن منصب رئيس القائمة لم يكن على أساس الانتخاب المباشر، بل على أساس الاعتبارات المتعلقة بحجم كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

شكل غياب هذه القضايا عن طاولة المفاوضات والبحث حين تشكلت القائمة المشتركة، تحدياً إضافياً لعمل القائمة في العامين المنصرمين. برز هذا في عدة مواقف، وخاصة تلك القضايا المتعلقة بالتجمع الوطني الديمقراطي. فمن ناحية؛ وجدت القائمة المشتركة نفسها أمام تحديات فرضت عليها، كما في قضية زيارة نواب التجمع لعوائل الشهداء في القدس، وفي التهمة الموجه للنائب غطاس بخصوص نقل هواتف للأسرى. ومن ناحية أخرى؛ اعتبر عدد من السياسيين والنشطاء بعض المواقف والتصريحات لرئيس القائمة المشتركة، في أكثر من مناسبة، «غير ممثلة» للجماهير الفلسطينية، ولعلّ أبرزها تصريحاته خلال مقابلة تلفزيونية مع القناة الثانية، في أعقاب اعتقال النائب باسل غطاس،^{١٢٧} وأيضاً توجّهه إلى رئيس المعارضة هرتسوغ بطلب إلقاء كلمة في مهرجان إحياء الذكرى السنوية لاغتيال رئيس الحكومة الأسبق، إسحق رابين.^{١٢٨}

مقابل هذه التحديات، وعلى ضوء الهجمة الشرسة على القائمة المشتركة، حاول بعض رؤساء السلطات المحلية العرب البروز بوصفهم خيارات بديلة لـ«تطرف» أعضاء الكنيست العرب، في محاولة لنزع الثقة عن نواب المشتركة. وقد وجدوا أذناً صاغية لدى بعض السياسيين الإسرائيليين، وترويجاً في وسائل الإعلام الإسرائيلية. ولعلّ أكثر من برز في هذا الإطار، بشكل خاص، هو رئيس بلدية الناصرة، علي سلام، من خلال تهجمه على أعضاء القائمة المشتركة، متّهماً إياهم بـ«التطرف» وعدم التعامل مع القضايا اليومية للفلسطينيين. وحظي تهجمه هذا بتغطية

حاول بعض رؤساء السلطات المحلية العرب البروز بوصفهم خيارات بديلة لـ«تطرف» أعضاء الكنيست العرب، في محاولة لنزع الثقة عن نواب المشتركة.

إعلامية إسرائيلية واسعة،^{١٢٩} وحظي أيضاً بتشجيع من وزيرة الثقافة، ميري ريغيف، التي أعلنت، بعد جلسة عمل في بلدية الناصرة في تشرين الثاني ٢٠١٦، أنها ترى في الناصرة «رمزاً للوسط العربي»، وأنها «تقدّر» علي سلام وترى فيه «رجل سلام حقيقياً».^{١٣٠} وتكرر التوجه ذاته لدى رؤساء سلطات محلية آخرين، وتجلّى ذلك عندما توافد بعضهم لتقديم العزاء لعائلة شمعون بيريس، وعبروا عن عدم تأييدهم لخطوة مقاطعة النواب العرب جنازته، وأن هذه الخطوة كانت «خطوة فردية لا تمثلهم».^{١٣١}

لكن هذه الظاهرة، ولو أنها ما زالت غير بارزة وهامشية، تصبح أكثر خطورة على ضوء الخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي، والتي تمنح قوة معينة للسلطات المحلية، وفي الوقت ذاته، تحاول تدجين رؤساء السلطات المحلية من خلال بنود في الخطة نفسها، كما في بند زيادة الميزانية للسلطات الداعمة للخدمة المدنية، وفي اقتراح قانون «كيمينس»، الذي قد يحوّل السلطات المحلية إلى أداة هدم في يد السلطات الإسرائيلية. تجتمع هذه التحديات المحلية لتكتسب خطورة أكبر على ضوء المشهد السياسي والاجتماعي والإقليمي والعالمي، حيث التردّي السياسي والاجتماعي في العالم العربي، وتراجع القضية الفلسطينية إلى هامش الاهتمام، عربياً وعالمياً. كما تتزامن مع صعود اليمين في أكثر من موقع في العالم، ومع انتخاب دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة، والتوافق، الحالي، بينه وبين الحكومة اليمينية في إسرائيل، وبالأخص بنيامين نتنياهو.

اجتماع هذا العوامل يجعل من الاستفراد بالفلسطينيين في الداخل أكثر سهولة، ويضع القيادة الفلسطينية أمام تحدٍّ كبير، ما يجعل من وحدتها الحالية أهمية قصوى، ويتطلب، بنظرنا، مجهوداً إضافياً للحفاظ عليها.

إجمال

تناول هذا الفصل من التقرير الاستراتيجي أبرز الأحداث على ساحة الفلسطينيين في إسرائيل، وتحديدًا خلال عام ٢٠١٦. وركز بشكل خاص، على تصاعد العنصرية والتحريض تجاه المجتمع الفلسطيني وقادته، كما توقف عند أهم التحديات الداخلية التي قد تضع العقبات في طريق تحصينه لمواجهة هذه السياسات والتصدي لها. الاستهداف الإسرائيلي للمجتمع الفلسطيني، شعباً وقيادة، برز خلال العام الماضي، بشكل خاص، في تكتيف التحريض، وقوننة العنصرية، ومشاريع هندسة حدود العمل السياسي الفلسطيني المسموح في الدولة اليهودية.

برز الاستهداف الإسرائيلي
الممنهج للمجتمع الفلسطيني،
خلال العام الماضي، بشكل خاص،
في تكتيف التحريض، وقوننة
العنصرية، ومشاريع هندسة حدود
العمل السياسي الفلسطيني
المسموح في الدولة اليهودية.

واستناداً إلى ما ورد في التقرير، فقد بات ملاحظاً أنه كما تحاول إسرائيل فرض الأمر الواقع على الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؛ فهي تعتزم، بالتوازي مع ذلك، تحجيم «المواطنة» الفلسطينية في الداخل بالشكل الذي يناسب نمطها الخاص من «الديمقراطية»، وبالشكل الذي لا يمثل خطراً على يهودية الدولة. كل ذلك يشكل تحدياً مضاعفاً للتيارات السياسية المختلفة، ويفرض عليها ضرورة التفكير ليس فقط في كيفية التعامل عملياً مع موجة العنصرية والتحريض المتفشية في إسرائيل؛ وإنما أيضاً مع ما يتعلق بموضوع المواطنة ومضمونها، فضلاً عن مستقبل علاقتها مع النظام في إسرائيل.

على صعيد المشهد الداخلي، شهد هذا العام تعميقاً للفقر وارتفاعاً في نسبة العنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني، وزيادة في حدّة التنافر الداخلي، وهو ما يضاعف التحديات. كما رصد التقرير محاولات جدية لدى القيادة الفلسطينية داخل إسرائيل للتعامل مع المرحلة الراهنة بوسائل وآليات مختلفة، من خلال توحيد الصفوف، وتحسين الأداء السياسي، والتجديد في الأدوات النضالية. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد توقف التقرير عند التحديات الداخلية التي ما زالت تعيق عمل القيادة الفلسطينية، والتي تضعف من قدرة المجتمع الفلسطيني في الداخل على مواجهة الأوضاع الراهنة بشكل متين.

الهوامش

- ١ موقع الجزيرة، «إسرائيل تفرض الإقامة الجبرية على كمال الخطيب»، ٢٠١٦/٨/٩، متوفر على الرابط التالي: <https://goo.gl/WJb4Fa> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٢ موقع إشراقة، «الشيخ كمال خطيب: إرادتنا أقوى من جبروتكم»، ٢٠١٦/١٠/٧، على الرابط: <http://ishraqa.co.il/28914> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٣ موقع الجزيرة، «الاحتلال يفرج عن الشيخ رائد صلاح»، ٢٠١٧/١/١٧، على الرابط: <https://goo.gl/3uUnQK> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١/٢٠).
- ٤ موقع عرب ٤٨، «إبقاء العزل الانفرادي على الشيخ رائد صلاح»، ٢٠١٧/١١/٢٢، على الرابط: <https://goo.gl/6904ab> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٥ وكالة قدس برس، «الاحتلال يعيد التحقيق مع الشيخ رائد صلاح في قضايا جديدة»، ٢٠١٧/١/٤، على الرابط: <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=27134> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١/٢٠).
- ٦ موقع Walla، «أعضاء الكنيست التقوا مع عائلات مخربين: نتنياهو: وجودهم غير لائق بالكنيست»، ٢٠١٦/٢/٤، على الرابط: <http://news.walla.co.il/item/2932109> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٧ ربيع سواعد، «الجليل: تنديد بإبعاد نواب التجمع ومطالبة بتحرير الجثامين»، ٢٠١٦/٢/١١، موقع عرب ٤٨، على الرابط: <https://goo.gl/RgWFSH> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٨ عوفرا أيدلمان، «نتنياهو يهاجم التجمع والجيبة لاحقا لبيانات بخصوص حزب الله: هل فقدتم صوابكم؟»، موقع هآرتس، ٢٠١٦/٣/٧، على الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2875555> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٩ يونتان ليس، «نتنياهو: زعبي تخطت كل حد، تحدثت مع المستشار القضائي للحكومي لبحث إبعادها»، موقع هآرتس، ٢٠١٦/٦/٢٩، على الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politi/premium-1.2991958> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ١٠ تل شيلو، «نتنياهو: نفحص إمكانية إقالة زعبي: ليبرمان: الجيش سيحارب الإرهابيات في الكنيست»، موقع Walla، ٢٠١٦/٦/٣٠، على الرابط: <http://news.walla.co.il/item/2974808> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠) (بالعبرية).
- ١١ موقع رام الله الإخباري، «نواب القائمة المشتركة: لهذه الأسباب رفضنا حضور جنازة شمعون بيريس»، ٢٠١٦/٩/٣٠، على الرابط: <https://goo.gl/wli8hp> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).
- ١٢ يونتان ليس، وحاييم ليفنسون، «ليبرمان ونتنياهو يسعون في مبادرة لمقاطعة ائتلافية ضد أعضاء القائمة المشتركة»، ٢٠١٦/١٠/٩، موقع هآرتس، على الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.3091222> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).
- ١٣ تل شيلو، «صدام بين أردان وعودة حول زيارة برغوثي بالسجن «عبور الخط الأحمر»»، موقع Walla، ٢٠١٦/١٠/٧، على الرابط: <http://news.walla.co.il/item/3003588> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٥).
- ١٤ نيف كوبيتشيتش، «أحداث أم الحيران: بدل التهنة أردان يهاجم عودة»، موقع هآرتس، ٢٠١٧/١/١٨، على الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/premium-1.3402987> (آخر مشاهدة: ٢٠١١/٢/٢).
- ١٥ موقع عرب ٤٨، «اعتقال رئيس حزب التجمع وقياديين ونشطاء بارزين»، ٢٠١٦/٩/١٨، على الرابط: <https://goo.gl/HCa3ta> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).
- ١٦ موقع عرب ٤٨، «المشتركة تدين قرار إبعاد النائب غطاس عن الكنيست»، ٢٠١٧/١/٢، على الرابط: <https://goo.gl/qBi4F3> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٥).
- ١٧ موقع عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، «مركز «عدالة» للمستشار القضائي للحكومة: قرارك بتقديم لائحة اتهام ضد النائب غطاس قبل جلسة استماع لادعاءاته هو غير قانوني»، ٢٠١٧/١/١٥، على الرابط: <https://www.adalah.org/ar/content/view/8994> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٥).
- ١٨ زئيف كام، «نتنياهو يدعم مبادرة لإبعاد النائب غطاس «أوقع»»، موقع nrg، ٢٠١٦/١٢/١٩، على الرابط: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/852/634.html> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).
- ١٩ عكيفا نوبيك، «الوزير أردان للمستشار القضائي للحكومة: يجب التحقيق مع عضو الكنيست حنين زعبي بتهمة التحريض»، ٢٠١٦/١٢/٢٥، على موقع nana، ١٠، على الرابط: <http://news.nana10.co.il/Article?ArticleID=١٢٢٤٨٨٩> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٧).
- ٢٠ موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، «مركزية الناصرة تناقش قرار تخفيض ثلث محكومية سعيد نفاع»، ٢٠١٦/٧/١٤، على الرابط: <http://www.aljabha.org/index.asp?i=101088> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٢١ الياتسور ليفي، إيتامار إخنر، وآخرون، «نتنياهو بتقدير الوضع: نحن أمام إرهاب إشغال نيران»، ٢٠١٦/١١/٢٤، موقع Ynet، على الرابط: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4883954,00.html> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٣).
- ٢٢ موقع هآرتس، «وزير الأمن الداخلي: يجب هدم بيوت مشعلي الحرائق على خلفية قومية»، ٢٠١٦/١١/٢٦، على الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/local/LIVE-1.3134291/703978194> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٣).

- ٢٣ موقع nrg، «انتفاضة النار: ٢٠٥٦ محاولة إشعال نار خلال نصف سنة في القدس»، ٢٠١٦/١١/٢٤، على الرابط: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/848/680.html>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٣).
- ٢٤ للاستزادة، انظر/ي خلود مصالحة (٢٠١٦)، «نيران التحريض تنتشر إلى العالم الافتراضي الإسرائيلي»، إعلام - المركز العربي للبحريات الإعلامية والتنمية والبحوث، على الرابط <https://goo.gl/8ek2s5> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٠).
- ٢٥ يوسي مزراحي، «موجة الحرائق: ماذا تبقى من إشعال الحرائق بشكل متعمد»، ٢٠١٦/١٢/٣، موقع mako، على الرابط: http://www.mako.co.il/news-israel/local-q4_2016/Article-cfc65cbd306c851004.htm (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).
- ٢٦ موقع بانيت، «ردود فعل صاخبة وغاضبة إثر هدم البيوت في مدينة قلنسوة»، ٢٠١٧/١/١٠، على الرابط: <http://www.panet.co.il/article/1607475> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٥).
- ٢٧ موقع الجزيرة، «نتنياهو يتهم النواب العرب بالتحريض على العنف»، ٢٠١٧/١/١٩، على الرابط: <https://goo.gl/Nvur1r> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٢٥).
- ٢٨ موقع رئيس القائمة المشتركة - أيمن عودة، «النائب عودة خلال مشاركته مظاهرة قلنسوة: لن نقبل بتدفيعنا ثمن اختلاسات نتنياهو»، ٢٠١٧/١/١٢، على الرابط: <https://goo.gl/yXUjiM> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).
- ٢٩ مركز بيرل كتنلسون، «تقرير الكراهية»، ٢٠١٦/٨/٧، على الرابط: <https://goo.gl/y5WvOL> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).
- ٣٠ وهو مركز مدني فلسطيني مهني للإعلام الاجتماعي، متخصص في بناء وإدارة الحملات الإعلامية المدنية المؤثرة وتدريب كوادر مهنية في مجال الاعلام التسويقي الاجتماعي السياسي. للاستفاضة، يرجى مراجعة موقع المركز على الرابط <http://www.7amleh.org/ar> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢٣).
- ٣١ موقع مركز «حملة - المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي»، «حملة ينشر مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية لعام ٢٠١٦»، ٢٠١٧/٢/٧، على الرابط: <http://www.7amleh.org/ar/article/108> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢٣).
- ٣٢ موقع عرب ٤٨، «شابان من الطيبة: الشرطة اعتدت علينا دون سبب»، ٢٠١٦/٨/٥، على الرابط: http://www.arab48.com/article_print/1190631 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٥).
- ٣٣ غادة أبو أسعد، «النقب: النيابة تعلن إغلاق ملف أبو دعابس»، موقع عرب ٤٨، ٢٠١٦/١٢/٤، على الرابط: <https://goo.gl/JPWlm2>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).
- ٣٤ موقع عرب ٤٨، «غداً وقفة احتجاجية ضد الاعتقال الإداري لشباب من كابول»، ٢٠١٧/١/٢٦، على الرابط: <https://goo.gl/3CX-mcE> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٣).
- ٣٥ موقع عرب ٤٨، «التحقيق مع مديري مدرستين بسبب مظاهرة دعم لام الحيران»، ٢٠١٧/١/٢٩، على الرابط: <https://goo.gl/h1Kvgt>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٥).
- ٣٦ موقع الكنيست، «اقتراح قانون ٣٢٥٧/٢٠: اقتراح قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي»، على الرابط: https://knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1 (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).
- ٣٧ للاستزادة، انظر/ي: همت زعبي، «الفلسطينيون في إسرائيل»، تحرير هندية غانم، تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٥، رام الله: مدار. برهوم جراسي، ٢٠١٦، «الكنيست الـ ٢٠ - سجل القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع: الدورة الصيفية ٢٠١٥ - الدورة الشتوية ٢٠١٦»، رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ودائرة المفاوضات.
- ٣٨ موقع الكنيست، «لاحقاً للفوضى وبدون نقاش: الإقرار النهائي لقانون الإقصاء»، ٢٠١٦/٧/٢٠، على الرابط: <http://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press200716-0oi8.aspx> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٣١).
- ٣٩ المصدر السابق.
- ٤٠ موقع الكنيست، «اقتراح قانون رقم ٢٨٨١/٢٠: اقتراح قانون - أساس: الكنيست (تعديل-إقصاء عضو كنيست)»، على الرابط: https://www.knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1&find_mk=928 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/١/٣١).
- ٤١ برهوم جراسي، ٢٠١٦ (مصدر سابق).
- ٤٢ موقع الكنيست، «اقتراح قانون ٢٧٦٧/٢٠: اقتراح قانون أساس: الكنيست (تعديل - إلغاء صلاحية محكمة العدل العليا في التدخل في قرارات لجنة الانتخابات المركزية في شأن المصادقة أو إلغاء ترشح مرشح أو قائمة للكنيست)»، على الرابط: http://knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١).
- ٤٣ برهوم جراسي، ٢٠١٦ (مصدر سابق).
- ٤٤ موقع الكنيست، «اقتراح قانون رقم ٢٧٨٢/٢٠»، على الرابط: https://knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١).
- ٤٥ جلي جينات، «رسالة شكيد: أنا أقرر كيف يكون شكل محكمة العدل العليا»، موقع walla، ٢٠١٦/٤/٥، على الرابط: <http://news.walla.co.il/item/2949830> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١).
- ٤٦ موقع الكنيست، «قانون مكافحة الإرهاب، ٢٠١٦»، على الرابط: <http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawSecondary.aspx?lawitemid=568876> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٢).
- ٤٧ عمر خماسي، «قانون مكافحة الإرهاب ٢٠١٦، أم قانون الاضهاد والإرهاب؟»، موقع مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، على الرابط: <http://www.meezaan.org/?mod=articles&ID=428>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٩).

- ٤٨ تل شيلو، «فقط بالترهيب ننتصر: الكنيست تصادق على قانون الارهاب»، ٢٠١٦/٦/١٥، موقع WALLA، على الرابط: <http://news.walla.co.il/item/2970430>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٢).
- ٤٩ موقع Ynet، «القانون الجديد لريجييف: لا ولاء - لا ميزانية للفن»، ٢٠١٦/١/٢٦، على الرابط: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4757888,00.html> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٥٠ سلطة الثقافة والفن هي جسم حكومي أقيم عام ٢٠٠٤، بحكم قانون «الثقافة والفن-٢٠٠٢»، ووظيفتها تقديم مشورة لحكومة إسرائيل ووزارة الثقافة والرياضة في مجالات الثقافة والفن. لهذه السلطة تأثير كبير كونها تقدم المشورة للوزير في موضوع دعم الثقافة والفن، ودعم شخصي للفنانين/ات. يمكن الاستزادة حولها من خلال موقع وزارة الثقافة والرياضة على الرابط: https://www.gov.il/he/departments/units/israeli_arts_council، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢٤).
- ٥١ موقع Ynet، «نشر أول: المستشار القضائي للحكومة يصادق على قانون الولاء لميري ريجيف»، ٢٠١٦/٢/٢٤، على الرابط: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4770342,00.html> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٥٢ موقع القناة السابعة، «كحلون ضد قانون «الولاء بالثقافة»»، ٢٠١٦/٣/٦، على الرابط: <http://www.inn.co.il/News/News.aspx/317555> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٥٣ مايا ناحوم شاحر، «وزارة الثقافة تغير قوانين اللعبة: تريدون تمويلاً؟ وقعوا على استمارة ولاء»، ٢٠١٦/٦/١٤، موقع كالاليست، على الرابط: <http://www.calalist.co.il/consumer/articles/0,7340,L-3690555,00.html> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٥٤ يونتان ليس، «الكنيست يصادق على قانون الجمعيات في القراءة الثالثة بعد نقاش ماراثوني»، ٢٠١٦/٧/١٢، موقع هارتس، على الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.3004149> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).
- ٥٥ موقع الكنيست، «المصادقة النهائية على قانون شفافية الجمعيات»، ٢٠١٦/٦/١٢، على الرابط: <http://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/Pages/press120716.aspx> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢١).
- ٥٦ موقع الكنيست، «اقتراح قانون «منع الأذى» (تعديل - منع الضجة من مكبرات الصوت في أماكن العبادة)»، على الرابط: http://knesset.gov.il/privatelaw/Plaw_display.asp?lawtp=1 (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٣).
- ٥٧ يونتان ليس، «اللجنة الوزارية للتشريع تصادق على قانون ضد استعمال مكبرات الصوت في المساجد»، ٢٠١٦/١١/١٣، موقع هارتس، على الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.3120724> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/٢/٢).
- ٥٨ يونتان ليس، «قانون المؤذن للتصويت مرة أخرى»، ٢٠١٧/٢/٢، موقع هارتس، على الرابط: <http://www.haaretz.co.il/news/politi/premium-1.3618159> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).
- ٥٩ موقع مكتب رئيس الحكومة، «قانون المواطنة والدخول لإسرائيل (أمر الساعة)، ٢٠٠٣ - تمديد»، على الرابط: <http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2016/Pages/des1420.aspx> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/١٢/٢٠).
- ٦٠ للاستزادة، يرجى مراجعة استطلاع المجتمع الفلسطيني في ما يخص «يوم الأرض» - مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠١٦/٣/٢٩، على الرابط: <https://goo.gl/SEpZWT> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).
- ٦١ للاستفاضة حول معطيات وتفاصيل سياسة التمييز الإسرائيلية يرجى مراجعة موقع «المركز العربي للتخطيط البديل»، وورقة موقف «قانون كمينيس - اقتراح قانون التخطيط والبناء» (التعديل ١٠٩)، ٢٠١٦، على الرابط: <http://www.ac-ap.org/?mod=cat&ID=5> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٦٢ موقع مكتب رئيس الحكومة، «قرار حكومي رقم ١٥٥٩: تعزيز تطبيق قوانين التخطيط والبناء»، ٢٠١٦/٦/١٩، على الرابط: <http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2016/Pages/des1559.aspx> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/١).
- ٦٣ عيّ المستشار القضائي للحكومة في تاريخ ٢٠١٥/٢/١٠، بالتنسيق مع وزير الداخلية، لجنة بموضوع «البناء غير المرخص» برئاسة نائب المستشار القضائي للحكومة، إيرين كيميس. وهدفها مسح للوضع القائم بخصوص ظاهرة البناء غير المرخص، وطرق التعامل معها.
- ٦٤ رابط لتوصيات اللجنة متوفر في قرار الحكومة ١٥٥٩ (المصدر السابق).
- ٦٥ موقع الكنيست، «نص اقتراح قانون التخطيط والبناء ٢٠١٦ (التعديل رقم ١٠٩)»، على الرابط: <http://knesset.gov.il/Laws/Data/BillGovernment/1074/1074.pdf> (آخر مشاهدة: ٢٠١٦/٢/٢).
- ٦٦ موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، «في اجتماع استثنائي موسع وبمبادرة اللجنة القطرية: إقرار سلسلة إجراءات احتجاجية تصعيدية لمواجهة سياسة هدم البيوت العربية»، ٢٠١٦/٦/٣٠، على الرابط: <http://www.aljabha.org/?i=100854> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٦٧ موقع عرب ٤٨، «إنجاز يحذر من خطورة قرار الحكومة تعزيز هدم المنازل»، ٢٠١٦/٦/٢٢، على الرابط: <https://goo.gl/q8qfz5> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).
- ٦٨ مركز سيكوي، «موقف جمعية سيكوي من تلخيص تقرير «اللجنة للتعامل مع ظاهرة البناء غير المرخص»»، على الرابط: <http://www.sikkuy.org.il> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٢/٢).
- ٦٩
- ٧٠ «زيم» هي منظمة حملات هدفها التغيير السياسي والاجتماعي. منظمة محلية، تعمل بها الناشطات والناشطون سوياً للتأثير على جدول الأعمال العام في إسرائيل. للاستزادة يمكن مراجعة صفحة «زيم» العربية على الرابط: <https://www.zazim.org.il/ar/>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

- ٧١ عضواً كنيسست من الدروز في أحزاب الائتلاف: عضو الكنيسست أكرم حسون عن حزب كلنا، وعضو الكنيسست حمد عمّار عن حزب «إسرائيل بيتنا».
- ٧٢ حملة «زيم»، «نتصدى لقانون الاقتلاع»، على الرابط: http://act.zazim.org.il/letter/kemnetz_ar (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٧٣ للاستزادة حول الهدم في النقب في السنوات الأخيرة، يرجى مراجعة تقرير «تطبيق القانون يساهم في تآزم الضائقة: سياسة هدم البيوت في المجتمع البدوي في النقب»، إصدار منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية، ١٦، ٢٠، ٦، ١٣ على صفحة المنتدى، على الرابط <https://goo.gl/DU9WA0> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٧٤ موقع عرب ٤٨، «النقب: اقتحام العراقيين وحدها للمرة ١٠٨»، ١٢/١٦/٢٠١٧، على الرابط: <https://goo.gl/UzrXSC> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٧٥ موقع بكرة، «مظاهرة حاشدة في المغار: سياسة الهدم لن تمر»، ٢٤/١/٢٠١٧، على الصفحة <http://bokra.net/Article-1359768> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٧٦ للاستزادة حول تفاصيل قضية قرية أم الحيران يمكن مراجعة موقع «عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية»، على الرابط: <http://us4.campaign-archive2.com/?u=4c0bb759968fd1dcd47869809&id=f829ba069a&e=fb2af5d0f5> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٧٧ موقع عرب ٤٨، «أم الحيران: شهيد وهدم ٨ منازل»، ٨/١/٢٠١٧، على الرابط: <https://goo.gl/xKz35u> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٧٨ مركز عدالة، «التماس لتسليم جثمان المرحوم يعقوب أبو القيعان»، ٢٠/١/٢٠١٧، على الرابط: <https://www.adalah.org/ar/content/view/9006> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٧٩ موقع مكتب رئيس الحكومة، «قرار حكومي رقم ٩٢٢»، ٣٠/١٢/٢٠١٥، على الرابط: <http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2015/Pages/des922.aspx> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٨٠ للاستزادة يمكن مراجعة همت زعبي، ٢٠١٦. مصدر سبق ذكره.
- ٨١ موقع الحزب الشيوعي الإسرائيلي، «وزير المالية: نتناهو يعطل تمرير ٢.٥ مليار شيكل للتجمعات العربية»، ١٤/٦/٢٠١٦، على الرابط: <http://maki.org.il/שך-האוצר-נתניהו-מעכב-העברת-2-5-מיליארד-שק/> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٨٢ موقع عرب ٤٨، «الخطبة الخماسية... العصا قبل الجزرة»، ١٠/٦/٢٠١٦، على الرابط: <https://goo.gl/MF9jzu> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٨٣ موقع عدالة، «الحكومة الإسرائيلية: هدم البيوت شرطاً لميزانيات الإسكان في البلدات العربية»، ٢٠/٦/٢٠١٦، على الرابط: <https://www.adalah.org/ar/content/view/8837> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٨٤ موقع رئيس القائمة المشتركة - أيمن عودة، «النائب عودة يكشف أن المواطنين العرب يدفعون ٣٦ مليار سنوياً لخزينة الدولة»، ١٠/٨/٢٠١٦، على الرابط: <https://goo.gl/WK0sO3> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٨٥ موقع رئيس الحكومة، «قرار حكومي رقم ١٤٠٢»، ١٠/٤/٢٠١٦، على الرابط: <http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2016/Pages/des1402.aspx> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٨٦ روى حلاق، «كفر كنا توقع ميثاق الكرامة والشرف» رفضاً لمركز الشرطة، موقع عرب ٤٨، ١٤/١/٢٠١٧، على الرابط: <https://goo.gl/0QbAA6> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٨٧ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، تحقيق الإذاعة الإسرائيلية: «الخطبة الاقتصادية لدعم العرب» لا تضيف شيئاً، ٢/٢/٢٠١٦، على الرابط: <https://goo.gl/XCPbcB> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٨٨ موقع بانيت، «النائب أبو معروف: الميزانية لا تبشر بأي أمل للوسط العربي»، ٢٥/١٢/٢٠١٦، على الرابط: <http://www.panet.co.il/article/1587981> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٨٩ أفرايم ليفي، ٢٠١٦، «المجتمع العربي الفلسطيني في دولة إسرائيل: حان الوقت لتغيير استراتيجي في مسارات المساواة والاندماج»، تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي ومركز «تامي شتينميس» لدراسات السلام.
- ٩٠ للاستزادة يرجى مراجعة تقرير الفقر والفجوات الاجتماعية، ٢٠١٥. التأمين الوطني، كانون الأول ٢٠١٦، على الرابط: https://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2015.pdf (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٩١ لمزيد من المعلومات والاحصائيات حول ضحايا جرائم القتل منذ عام ٢٠١٢، يرجى مراجعة صفحة «معطيات» على موقع مركز أمان - المركز العربي للمجتمع الأمن ٢٠١٧، ٢٢، ١، ٢٠١٧، على الرابط <http://aman-center.org/category/%D9%85%D8%B9%D8%B7%D9%8A%D8%A7%D8%AA/> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٩٢ حنين زعبي، ٢٠١٧، «العنف في المجتمع العربي: تقصير في معالجة الشرطة»، تقرير قدمته النائبة حنين زعبي عن القائمة المشتركة للمستشار القضائي للحكومة.
- ٩٣ عامر عسال، «آفة العنف في المجتمع العربي: أسباب، وآليات المعالجة من المسؤول؟ وما دور الأئمة والمدارس والقيادات؟»، موقع القيس، ٧/٥/٢٠١٦، على الرابط: <https://goo.gl/cglpA1> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٩٤ موقع عرب ٤٨، «الناصرة: مظاهرة وحدوية ضد العنف والجريمة»، ٣/٦/٢٠١٦، على الرابط: <https://goo.gl/lmJs4o> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

- ٩٥ موقع القدس، «وقفة غضب بالناصره تنديداً بجرائم قتل النساء في الداخل»، ٢٠١٦/١١/٢٦، على الرابط: <http://www.alquds.com/articles/1480141586539234700> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٩٦ عمر دلاشة، «عاصفة في باقة الغربية بعد عرض فيلم «عمر» لطلاب إحدى المدارس بالمدينة»، ٢٠١٦/٢/٢٣، موقع بانيت، على الرابط: <http://www.panet.co.il/article/1208339> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٩٧ موقع الصنارة، «بلدية أم الفحم تدعو لمقاطعة فيلم بر وبحر: فيلم هابط لا يرتقي لادنى مقومات النزاهة وقول الحقيقة... طاقم الفلم يرد»، ٢٠١٧/١/٢٨، على الرابط: <https://goo.gl/wFcYq2> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٩٨ موقع القدس العربي، «صوت المرأة عورة أم ثورة...جدل يشغل فلسطيني الداخل: بسبب إعلان مجهول سبق إحياء الذكرى الستين لمجزرة كفر قاسم»، ٢٠١٦/١١/٨، على الرابط: <http://www.alquds.co.uk/?p=622431> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ٩٩ موقع «يا عيني»، «رجا زعاترة: أتعرف أنني قد أخطأت بحق نفسي حين انجرت للاستفزاز في هذه المحادثة. وأعتذر عن هذا الخطأ، وعن الإساءة غير المعتمدة»، ٢٠١٦/١٢/١٧، على الرابط: <https://goo.gl/nDCySf> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠٠ موقع العرب، «تقرير arabTV حول مهرجان ذكرى يوم الأرض الـ ٤٠ في سخنين وعراة»، ٢٠١٦/٣/٣١، على الرابط: <http://www.alarab.com/Article/739277> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠١ للاستفاضة حول الفعاليات السياسية في الذكرى الأربعين ليوم الأرض، يمكن مراجعة: موقع عرب ٤٨، «أربعينية يوم الأرض/ ملف خاص»، ٢٠١٦/٣/٢٨، على الرابط: <https://goo.gl/e55zZQ> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠٢ ضياء حاج يحيى، «كفر قاسم: تداعيات هبة القدس وسبل مواجهتها في يوم دراسي»، ٢٠١٦/١٠/٢٢، موقع عرب ٤٨، على الرابط: <https://goo.gl/3BbkUz> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠٣ نضال وتد وناهد درباس، «إطلاق فعاليات ذكرى هبة القدس والأقصى في الداخل الفلسطيني»، ٢٠١٦/١٠/٨، موقع العربي الجديد، على الرابط: <https://goo.gl/rLZDZh> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠٤ ضياء حاج يحيى، «كفر قاسم: الآلاف يشاركون في مهرجان ذكرى المجزرة الـ ٦٠»، ٢٠١٦/١٠/٢٩، موقع عرب ٤٨، على الرابط: <https://goo.gl/NgZspc> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠٥ موقع الجبهة، «دعوة المدارس لإحياء الذكرى الـ ٦٠ لمجزرة كفر قاسم الرهيبة»، ٢٠١٦/١٠/٢٣، على الرابط: <http://www.aljabha.org/?i=103149> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠٦ انظر/ي على سبيل المثال: ملف خاص حول المجزرة في موقع عرب ٤٨، ٢٠١٦/١٠/١٩، على الرابط: <https://goo.gl/7juNYI> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- وعصام مخول، «مجزرة كفر قاسم ليست خللاً في السياسة وإنما السياسة بعينها»، ٢٠١٦/١٠/٢٩، موقع الجبهة، على الرابط: <http://www.aljabha.org/index.asp?i=103276> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠٧ ريهام يوسف عثمان، «هبة أكتوبر: أهالي الشهداء غير راضين وسلام يتهم القيادة»، ٢٠١٦/١٠/٨، موقع بكرة، على الرابط: <http://www.bokra.net/Article-1351145> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠٨ رامي حيدر، «ما بعد يوم الأرض: عزوف الشباب عن الممارسات الوطنية»، ٢٠١٦/٤/٤، موقع عرب ٤٨، على الرابط: <https://goo.gl/55mu0G> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٠٩ موقع مدى الكرمل، «نتائج استطلاع المجتمع العربي الفلسطيني بما يخص «يوم الأرض»»، ٢٠١٦/٣/٢٩، على الرابط: <https://goo.gl/gxE110> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١١٠ موقع رئيس القائمة المشتركة، «وفد القائمة المشتركة برئاسة النائبين عودة وغنام في جولة رسمية إلى برلين»، ٢٠١٦/١٠/١٩، رئيس القائمة المشتركة ٢٠١٦، ١٩٠٠، على الرابط: <https://goo.gl/4LYJz3> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١١١ موقع عرب ٤٨، «زعيبي في البرلمان البريطاني: فلسطينيو الداخل ليسوا شائناً إسرائيلياً داخلياً»، ٢٠١٧/١/٣٠، على الرابط: <https://goo.gl/U7MyBa> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١١٢ للإطلاع على نسخة من المذكرة يرجى مراجعة موقع لجنة المتابعة على الرابط <https://goo.gl/V67mj2> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١١٣ موقع عرب ٤٨، «المتابعة والمشاركة يلتقون ٢٨ سفيراً أوروبياً»، ٢٠١٦/١/٢٦، على الرابط: <https://goo.gl/CJqg0L> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١١٤ موقع لجنة المتابعة، «المتابعة تبدأ بالاستعدادات لإحياء اليوم العالمي لدعم حقوق جماهيرنا العربية»، ٢٠١٦/١٢/١٠، على الرابط: <https://goo.gl/XRi8om> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١١٥ موقع بكرة، «السفارة الفلسطينية في رومانيا تحيي اليوم العالمي لدعم حقوق جماهيرنا العربية»، ٢٠١٧/٢/١٤، على الرابط: <http://bokra.net/Article-1361242> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١١٦ منى عرموش، «قلنسوة: المئات في مهرجان الدعم العالمي لحقوق الجماهير العربية»، ٢٠١٧/٢/٥، موقع العرب، على الرابط: <http://www.alarab.com/Article/792102> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١١٧ نمر سلطاني، «حول التهافت الى العالمية مرة أخرى»، ٢٠١٦/١/٣١، موقع عرب ٤٨، على الرابط: <https://goo.gl/Tn8biH> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١١٨ موقع عرب ٤٨، «القطرية والمشاركة تعلان الطواقم المهنية في مختلف القضايا»، ٢٠١٦/٨/٨، على الرابط: <https://goo.gl/fkyvtp> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

- ١١٩ موقع الجبهة، «لجنة المتابعة مكافحة العنف تعقد جلسة تهيئية للمؤتمر العام لبحث الظاهرة»، ٢٠١٦/٢/٢٢، على الرابط: <http://www.aljabha.org/?i=98076>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٢٠ موقع بكرة، «اختتام مؤتمر إطلاق مشروع مكافحة العنف المجتمعي»، ٢٠١٦/٦/٤، على الرابط: <http://www.bokra.net/Article-1340532>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٢١ مصدر سبق ذكره.
- ١٢٢ حسين العبرة، «الآلاف في جنازة الشهيد يعقوب أبو القيعان في النقب»، ٢٠١٧/١/٢٤، موقع بانيت، على الرابط: <http://www.panet.co.il/article/1622584>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٢٣ موقع العرب، «المستشار القضائي للحكومة مندبليلت يرفض اقتراح المشتركة بوقف أوامر الهدم»، ٢٠١٧/٢/٢٠، على الرابط: <http://www.alarab.com/Print/794520> - (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٢٤ موقع الكنيست، ٢٠١٧/٢/٢٤، على الرابط: <http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawBill.aspx?t=lawsuggestionssearch&lawitemid=565337>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٢٥ وديع عواودة، «فلسطينيو الداخل يطالبون إسرائيل بالاعتراف بهم كقومية»، ٢٠١٦/١١/١١، القدس العربي، على الرابط: <http://www.alquds.co.uk/?p=628238>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٢٦ خطاب نصار، «مظاهرة حاشدة أمام مقر الكنيست تطالب بإقالة أردان وتحرر جثمان الشهيد يعقوب أبو القيعان»، ٢٠١٧/١/٢٣، موقع الصنارة، على الرابط: <https://goo.gl/g1eNXV>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٢٧ موقع العرب، «زحالقة: تصريحات عودة لا تمثل المشتركة والقضية باتت تأخذ طابعها الإنساني»، ٢٠١٦/١٢/٢٧، على الرابط: <http://www.alarab.com/Article/785525>.
- عمار أبو قنديل، «عن تصريحات أيمن عودة»، ٢٠١٦/١٢/٢٦، موقع «ألترا فلسطين»، على الرابط: <https://goo.gl/J4uYBz> (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٢٨ موقع عرب ٤٨، «هرتسوغ رفض طلب عودة المشاركة بمهرجان ذكرى اغتيال راين»، ٢٠١٦/١١/١٣، على الرابط: <https://goo.gl/01A82y>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٢٩ اساف جبور، «أكتوبر ٢٠١٦.. رئيس بلدية الناصرة: أعضاء الكنيست العرب يجلبون لنا المشاكل»، ٢٠١٦/١٠/٢، موقع nrg، على الرابط: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/835/851.html>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٣٠ أنور أمارة، «ريجيف في الناصرة: أحب الوسط العربي وعلي السلام رجل سلام حقيقي»، ٢٠١٦/١١/٨، موقع العرب، على الرابط: <http://www.alarab.com/Article/777422>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).
- ١٣١ تل شلو وأور ربيد، «رؤساء السلطات المحلية في تعزية بيريس: مقاطعة الجنازة لم تكن باسم الجمهور العربي»، ٢٠١٦/١٠/٢، walla، على الرابط: <http://news.walla.co.il/item/3002452>، (آخر مشاهدة: ٢٠١٧/٣/٢).

المشاركون في التقرير

• هنيده غانم

المديرة العامة لمركز «مدار»، حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية في القدس عام ٢٠٠٥، مختصة بعلم الاجتماع السياسي والثقافي، لها مجموعة من الدراسات المنشورة عن سياسات الاستعمار في فلسطين، والدور الاجتماعي للمثقف الفلسطيني بعد النكبة، اليهودية والقومية في إسرائيل.

• عاطف أبو سيف

رئيس تحرير فصلية سياسات الصادرة عن معهد السياسات العامة، وباحث في مركز «مدار»، حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة الأوروبية بفلورنسا في إيطاليا، محاضر في جامعة الأزهر بغزة في قسم العلوم السياسية، صدر له عن «مدار» في العام ٢٠١١ كتاب بعنوان «إسرائيل والاتحاد الأوروبي: الشراكة الناعمة»، وكتاب «علاقات إسرائيل الدولية»، عام ٢٠١٤.

• أنطوان شلحت

باحث في الشؤون الإسرائيلية، ناقد أدبي أنجز مجموعة كتب في مجال النقد الأدبي، كما ترجم عن العبرية عدة كتب. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية. مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» ووحدة الترجمة في «مدار». صدر له مؤخرا عن «مدار» كتاب بعنوان «بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل».

• مهند مصطفى

حاصل على اجازة الدكتوراه من كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا. أستاذ مشارك في كلية الدراسات الأكاديمية. باحث في مركز «مدار». صدرت له العشرات من المقالات العلمية المحكمة في دوريات عربية وأجنبية في مجالات السياسة الإسرائيلية والفلسطينية. كما صدرت له مقالات علمية حول النظام السياسي والتحول الديمقراطي والحركات الإسلامية في العالم العربي. كتابه الأخير الصادر عن «مدار»

كان بعنوان «المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية».

• عاص أطرش

حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السكانية واقتصاد العمل من الجامعة العبرية في القدس، محاضر في كلية الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ومدير معهد يافا للأبحاث والاستطلاعات في دبوريه - الناصرة، نشر العديد من الكتب والدراسات منها كتاب «المبادرات الصناعية العربية في إسرائيل»، كتاب «البطالة لدى العرب»، «الصناعة العربية» إلى جانب دراسات وأبحاث عديدة، كان منها «تأثير البعد القومي للسياسات الاقتصادية على توزيع المداخل والفقر بين العرب». صدر له مؤخرا عن «مدار» كتيب «الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني»

• نبيل الصالح

باحث ومتخصص في العلوم الاجتماعية، حصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع من الجامعة العبرية. يدرّس مادة علم الاجتماع والمدنيات في كلية مار الياس في عبلين. صدرت له مجموعة كتيبات عن مبادئ الديمقراطية. وعمل محررا لمجلة «جدل»، المجلة الإلكترونية التي تصدر عن مركز مدى في حيفا، كما عمل محررا للمجلة الفكرية الثقافية «مدى آخر». وصدر له مؤخرا عن «مدار» كتيب «عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين».

• همت زعبي

طالبة دكتوراه في العلوم الاجتماعية متخصصة في بحث المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، تمدن المدن الفلسطينية لاحقا للنكبة وفترة الحكم العسكري تحديدا. حاصلة على شهادة الماجستير في الدراسات النسوية، تكتب وتبحث في مجال النسوية والفلسطينيات في إسرائيل. ناشطة اجتماعية وسياسية.



Edited by: Honaida Ghanim

Translated by: Yaseen al-Sayyed

A. The New Right in Israel Tightens its Grip on Israel's Present and Future

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR) presents the MADAR Strategic Report 2017 - Israeli Scene 2016 to political decision- and public opinion-makers.

The MADAR Strategic Report 2017 monitors and analyses key events and developments on the Israeli scene throughout 2016. The report seeks to explore future developments and course of events over the upcoming period, particularly from the perspective of influence on the question of Palestine and its respective dynamics.

The Report investigates the Israeli scene in seven significant areas: Israeli-Palestinian relations; internal Israeli politics; foreign relations; security-military issues; economy; social affairs; and Palestinians of Israel. An Executive Summary provides an overview of major strategic changes, which have impacted Israel and its internal and regional standing. It is hoped that the report sheds light on the Israeli scene, including relevant key influential factors.

A group of specialist researchers and observers of Israeli affairs have participated in compiling and editing the MADAR Strategic Report 2017. Given that the Report coincides with the first centenary of the Balfour Declaration, 70th anniversary of the Partition Plan for Palestine and 50th anniversary of Israel's occupation of the West Bank and Gaza Strip, MADAR has deemed it fit to include an extensive historiographical and analytical introduction, which traces the constant and the variable within the Zionist Project at a first stage, and across Israel at a later stage. The changes Israel has seen over the past few years are linked to an intersection between the constituent statements of Zionist idea vis-à-vis the social, political and historical changes and their respective impact on the direction of Israel.

In this context, the rise of the New Right and domination of the Israeli scene and its future-oriented actions is part and parcel of these changes. As delineated in previous MADAR reports, the New Right rise significantly reflects the socio-historical transformations which Israel has seen. Israel has gradually turned into a more religious and more conservative society. The Mizrahi Jews have joined the elites, which had been purely Ashkenazi. Following the 1967 occupation, settlers have gained more power on the political map. Israel has also marked a continuing demise of traditional constituent Zionist elites, which were once led by the Mapai party. These used to rule over Israel until the "revisionist"

right wing rose to power in 1977. As explained below, in light of escalating and religionising the settlement enterprise, the rise of the right wing ushered a decline of the revisionist right wing in its Jabotinskyian sense, which is seen in Israel as a representative of the “rational right wing”. Comprising descendants of the founders of the revisionist right wing, the so-called lords of the Likud party include Dan Meridor, Benny Begin and Reuven Rivlin.¹ In contrast to the fall of this right wing, Israel has witnessed a continuing rise of the “New Right”, which consists of ultra-orthodox Haredi parties, national religious parties, settlers, hardliner Knesset members of the Likud party, extremist national groups affiliated with the Yisrael Beiteinu [Israel is Our Home] party, and movements like Im Tirtzu [If You Want], among others.²

A close examination of the rising tides of “New Right” shows its incessant pursuit to dominate the elites, state institutions and course of the state. In the meantime, the New Right emphasises the Jewishness of the state vis-à-vis “democratic values”.

With its anti-Palestinian, and more broadly anti-Muslim, ideology and its lauding of the national identity of the Jewish state and power policies, the New Right intersects with the similar racist, anti-Muslim and anti-alien ideology of the new American right wing (which some call the alt-right)³, which helped Trump come to power. The Israeli New Right is also characterised by glorifying power and by moving away from diplomacy and courtesy. It also identifies with the far-right movements across Europe, where Islamophobia has replaced traditional Semitism.

The temporal overlap between the New Right in Israel and the far-right wing in Europe impacts Israel's policies towards the Palestinians and the prospects of ending the occupation. It allows room for Israel to circumvent any attempts or pressure to end the occupation. It furnishes an opportunity for a political manoeuvre and for imposing facts on the ground, making the establishment of a viable Palestinian state an impossible task. As indicated by the chapter on “Foreign Relations” of this report, the Israeli government exploits bloody conflicts across the Arab world, civil war in Syria and Iraq and rise of radical movements which employ religion in their ideologies to promote its evasion from putting an end to the occupation. By these, Israel claims that the conflict with the Palestinians is a cultural and civic confrontation between two civilised and uncivilised worlds. As he stated on many occasions, Netanyahu has alleged that the question of Palestine is nothing but a pretext used to confront Israel. This is why Israel hastened to accuse the Islamic State of Iraq and Syria (ISIS) of operations carried out by the Palestinians in 2016. For example, Israel accused Ya'qoub Abu al-Qi'an of affiliating with ISIS only minutes after the Israeli Police had killed him. Along this vein, Israel, Europe and America are united in one trench against a single terrorist force. Today, Israel and the New Right led by Netanyahu share common visions with Trump and the new right-right movement in America. However, it is this intersection which consolidates the image of Israel as a racist occupying state, which stands in the same spot and side by side with the new racist and fascist right wing. This haunts Israel, which views seclusion and boycott as a risk of delegitimisation. Israel looks at fighting isolation and exclusion as an essential component of its perspective of national security. Led by Netanyahu, the New Right's rule is reflected in three primary components, which Netanyahu seeks to steer in line with Israel's political concepts:

Position towards the occupation/settlement enterprise: 2016 marked relentless attempts to bolster the status of settlers and settlements within the official consensus. These attempts were not confined to conventional tools, which used to be dominated by the state and state institutions. Under various pretexts, Israel has continued to confiscate and seize Palestinian land. Thanks to the Law on Legalising Settlements, Palestinian land grabbed by Israeli individuals can now be retroactively whitewashed. This means that the state shares “tools of violence” and sovereignty together with settlers. Israel has turned into a tool to whitewash settler violation of its own laws. This is a proof of the power settlers

enjoy in setting the direction of the state. International rejection and reactions to enacting the Israeli Law on Legalising Settlements was one reason the USA refrained from using the veto against the United Nations Security Council Resolution 2334. However, Trump's victory has alleviated international pressure on Israel. Even before he won the election, Trump attempted to disrupt Resolution 2334 and urged Egypt to withdraw the draft resolution. The Israeli right wing also exploited Trump's rise to power to demand that Netanyahu completely abandon the two-state solution, which he had admitted in what has come to be known as the Bar Ilan Speech. Israel's right wing also call on Netanyahu to annex Area C. Nonetheless, Netanyahu has declined to do so. His statements indicate that he seeks to manage the occupation in full coordination with the Trump Administration. To avoid any potential crisis, Netanyahu would not take any surprising steps, but would toss the ball into the Palestinian court.

Relationship with the Palestinians of Israel: In 2016, the Netanyahu government continued to deal with the Palestinians of Israel as if they were a source of security or demographic danger. This attitude was reflected in the ongoing ban of the Northern Branch of the Islamic Movement in Israel, incitement against Arab Knesset members, extension of laws targeting the Palestinians of Israel (e.g. the law on family reunion), and enactment of racist laws. In addition, 2016 marked extensive home demolitions, particularly in the Naqab (Negev) area. The attempts made to demolish the Umm al-Hiran village are part and parcel of Israel's policy of Judaizing the Naqab (Negev). Israel intends to construct the planned, purely Jewish village of Hiran on the ruins of Umm al-Hiran.

Structure of the state and inclination to a more Jewish and a less democratic Israel: Israel defines itself as a Jewish and democratic state. Preserving a balance between the democratic and Jewish components is one goal which Israel claims it seeks to maintain. As explained below, the continuing rise of the New Right has facilitated a populist culture, which aims to consolidate the Jewish national structure of the state and attempts to control the elites. The latter have shifted from secular, labour Ashkenazi elites to settler, religious right wing Mizrahi ones, which currently dominate the Zionist Project and try to resolve the conflict with the Palestinians by annexing Area C, deciding the future of the Golan Heights, and maintain the political status quo of the Palestinian Authority as if it were the final solution.

The following sections provide a detailed review of the constant and variable factors within the Zionist Project. In addition to tracking primary structures and constituent statements, an attempt is made to investigate transformations that affected Israel since the Balfour Declaration up to the fourth Netanyahu government.

B. Israel between the Colony and the State

The Constant and the Variable 100 Years of the Balfour Declaration, 70 Years of Partition and 50 Years of Occupation

This year marks three occasions linked to the Zionist project at a first stage, and to Israel at a later stage. Each occasion has turned history of the region upside down and reshaped the local and regional scene. The profound consequences of these events have extended to impact the international system as a whole. The region has continued to witness ongoing repercussions and interactions of these events. With an oscillating echo from one year to another, these occasions mark the completion of another decade of anniversaries. These are ⁽¹⁾ the first centenary of the Balfour Declaration, ⁽²⁾ the 70th anniversary of the Partition Plan for Palestine, and ⁽³⁾ the 50th anniversary of Israel's occupation of the West Bank and Gaza Strip. These paradigmatic historical milestones reflect, to a great extent, the structural and strategic overlap as well as deep-rooted interconnectedness between the local, the regional and the international in relation to the Palestinian-Israeli conflict.

1. The Land, Immigration and Jewish Sovereignty

The Balfour Declaration (a promise from those who do not own to those who do not deserve) was the first international document, which enshrined a “Jewish right” to a “national homeland” on the land of Palestine. This promise was later embraced and upheld at the San Remo Conference of 1922. Accordingly, Palestine was destined to be part of the British Mandate, which was later approved by the League of Nations in 1922. The Balfour Declaration provided a “legal” cover to materialise the Zionist Project on the land of Palestine. The Zionist Project has relied on three central, irreducible and irreplaceable foundations on the path to achieving sovereign Jewish statehood:

- Jewish immigration to Palestine (population);
- Facilitating control over land (territory); and
- Establishing Jewish institutions (Yishuv) that would provide the hub of the upcoming Jewish sovereign state (sovereignty).

Together, these three components provided the essential pillars for realising the Zionist Project on the land of Palestine. Immigration provided the ground for creating a new demographic reality. Land gave the space needed to found the Jewish colony. Private Jewish institutions paved the way to creating the structure of the prospective state. In addition to political and ideological agencies (education, theatre and journalism), state institutions included the apparatus of violence, including the military establishment and intelligence community. These structures were later utilised to expel Palestinians from their own country and furnish an opportunity to create a new demographic, sovereign status, based on a decisive sovereign and Jewish majority. From its onset, this has been the constant norm of the Zionist Project.

The Balfour Declaration laid down the first international foundation for establishing a Jewish national entity in Palestine and provided an international cover for the colonisation of Palestine. By contrast, the Partition Plan for Palestine gave an international cover to convert the Zionist colony into a national, political entity of a clearly demarcated Jewish state in Palestine. This state was created over 45 percent of the territory, where Arabs comprised more than two thirds of the population. Enforcement of the Partition Plan soon culminated in the Nakba [catastrophe] of the Palestinian people. Over 90 percent of the Palestinian population were displaced from the territory, on which the Jewish state had been established. Contrary to the Partition Plan itself, the Jewish state stretched over 78 percent of the land of Palestine. Then, expulsion and displacement of Palestinians were not just a transient event in the transition from the colony to the “state”. On one end, the Jewish Yishuv institutions were part and parcel of the “constituent violence”⁴ which preceded realisation of the Jewish state with a sovereign Jewish majority.⁵ On the other, the regime of governance and laws, which were enacted following the declaration of independence provided the tools needed to maintain the structure of the sovereign Jewish state that was established in 1948. In particular, these tools included the Law of “Return”, prevention of the return of Palestinian refugees and placing Palestinians of the 1948 territory under military rule.

Twenty years after the Partition Plan, the Palestinian Nakba and establishment of the “Jewish state”, the 1967 war with the neighbouring countries proved that Israel had become a pivotal power in the region. Paradoxically, the 1967 war contributed to a gradual transformation of Israel from the “colony” to the “occupying state”. On the other hand, the 1967 war consolidated the Arab and Islamic dimension of the conflict. Following the Naksa [Arab defeat in the 1967 war], the conflict has gradually shifted from the question of liberating Palestine and restoring Palestinian rights to the demand that Israel withdraw from the Palestinian and Arab territories occupied in 1967 - a process which would end with the establishment of the independent Palestinian state on the 1967 border. By contrast, the occupation turned into a

main factor that reshaped the Israeli political map. It has had a structural impact on the domestic identity of the Israeli society. The occupation has strengthened the messianic, biblical dimension of the conflict. In this context, it is worth noting that the springboard for religionising the conflict is substantially linked to Zionism, which generally employed the religious heritage to advocate for a Jewish right to Palestine. In particular, since early 1950s, David Ben-Gurion played a pivotal role in transforming the biblical heritage into an ingredient part of the Jewish identity of the state. Also known as the “civil religion” of the state, this transformation integrates religion and religious rituals and feasts into the secular, national identity of the political regime. Along this vein, reference is made to the statement David Ben-Gurion made in the aftermath of occupying large swathes of the Sinai Peninsula: “The Third Kingdom of Israel has risen today.”⁶ Ben-Gurion considered that Sinai was part of the ancient Kingdom of Israel.⁷ This has constituted the pre-made secular formula of the messianic discourse of Eretz Yisrael (Land of Israel), which the right wing settler camp embraced in the aftermath of the Naksa.

In 1967, Israel occupied a territory that was three times its area. Then, Israel launched a strategic settlement enterprise to redraw the geo-demographic map. Settlement activity was not only restricted to the Palestinian territory, but was also extended to settlement construction in the Sinai Peninsula. Based on the Camp David Agreement, Israel dismantled settlements in Sinai after it had already ensured that Egypt’s would keep apart from the Arab-Israeli conflict. Israel also started settlement construction in the Golan Heights as a prelude to annexation to Israel proper. Settlement activity was promoted by enacting the Golan Law of 1981, according to which the Israeli law and jurisdiction has been enforced to the Golan Heights. Earlier, Israel had already annexed East Jerusalem to the municipal borders of the Jerusalem Municipality.⁸ In 1980, Israel passed the Basic Law: Jerusalem, Capital of Israel.⁹ The annexation of Jerusalem further strengthened the Islamic dimension of the conflict in view of the holy status of the city. Meantime, Israeli maintained a military administration of the West Bank and Gaza Strip. However, the motive that guided the relationship with the occupied territory after 1967 has been the same driving force of the Zionist Project since its onset: the construction of sovereign Jewish colonies on the land. This time, however, colonies were an extension of the state, rather than a component that pre-existed statehood. This ensured a transformation in Israeli social and political structures. The right wing, messianic and settler vanguard replaced the secular, labour and Ashkenazi vanguard. Hoisting the banner of the Yishuv enterprise, the Ashkenazi vanguard led the state in its first and second decades. At the time, the demographic context in the occupied territory was similar to the demographic reality during the Yishuv era, namely the existence of an overwhelming Palestinian majority in the occupied space. Consequently, the state was forced to devise tools of outstanding administrative control, which would assimilate the idea of the settlement. At the same time, however, this idea would not transform Israel into a bi-national state. Bear in mind that a Jewish majority is an established Zionist prerequisite to realise the Jewish national project.

2. The Occupied Population in the Non-occupied Territory!

Israel’s relationship with the Palestinian territory has crystallised and taken shape on complex legal, political and civil levels. Principally, the Israeli relationship relied on practical and legal discrimination between the land and the population. Israel considered that the land was not occupied, rather it was “disputed”. It viewed Palestinians as an occupied population, the majority of whom were given the status of subjects. The population of Jerusalem and Golan Heights were given a status that was intermediate between subjects and citizens; namely permanent residents.

Discrimination was justified by the colonial principles of the Zionist Project, in which control over land was the constant element. The population was seen as a problem that should be dealt with.¹⁰

The Israeli legal claim relied on the premise that the West Bank and Gaza Strip, which were occupied, were not as such. Even though it controlled this territory by war,¹¹ Israel posited that it seized the West Bank and Gaza Strip from a sovereign regime that was originally illegitimate. For example, the Jordanian sovereignty over the West Bank and East Jerusalem was illegal. Israel indicated that annexing this territory to Jordan was only recognised by two states, namely Pakistan and Britain. Based on this claim and to avoid the problem arising from the applicability of international conventions, particularly the Fourth Geneva Convention, to the occupied territory, Israel invented a new concept to deal with the occupied territory: “Administrative application” of international conventions and treaties. This means that international conventions concerning the occupied territory are applicable, but the territory is not recognised as occupied! Although Israel’s legal interpretation is significant, the distinction between the territory and population and the statement that the Palestinian territory is not occupied are associated with ideological references and governed by a partisan perspective, which is linked more to the concept of national security. This issue reflects paradigmatic shifts and ideological transformations effected by the occupation on the internal scene.

3. Ideological Transformations

The Likud party: In its position of rejecting the fact that the Palestinian territory was occupied, the liberal right wing, which is perceived as associated to the Likud party in particular,¹² relied on “international legitimacy”, rather than on the religious heritage adopted by the national, right wing and settler movement. From the classic Likud perspective, this position was informed by the Balfour Declaration and later by the San Remo Resolution which gave the Mandate for Palestine to the British Government. The Mandate for Palestine also included clear clauses, providing for creating the conditions for establishing a national home for the Jewish people in Palestine. The Mandate did not mention the rights of the Palestinian people. These were the international underpinnings of the Israeli liberal right wing.¹³ However, this revisionist approach has altered in favour of the messianic religious position in view of the changing elites of the liberal right wing, or so-called lord of the Likud, and rise of the New Right.

Religious Zionism: As many researchers indicate, the religious Zionist movement has not always been a right wing movement. Zionism transformed into that movement in contrast to the shift of the Likud elites from the liberal right wing to the New Right as a direct consequence of the 1967 war.¹⁴ Victory in this war was perceived as a divine miracle, which brought the Jews back to the Biblical Land. It transformed Rabbi Cook, the spiritual father of the right wing settler movement, to the central track in religious Zionism. On the eve of the occupation, religious Zionism was a marginal movement of the national right wing. Religious Zionism is different from the central movement of the National Religious Party (Mafdal), which was led by Yosef Burg.

Mapai (Labour) party: The Labour party derived its position towards the Palestinian territory from strategic-security and demographic considerations. These considerations were reflected in the Allon Plan, which proposed the areas to be annexed and those to be withdrawn from in a future agreement. The Labour party, under the reign of which occupation took place, did not hoist the banner of peace with the Palestinians nor did it take them into account. On the contrary, the Labour party rejected the Palestinian existence and maintained this approach until the Camp David Agreement was concluded. Then, the party showed a gradual transformation, which culminated in the Oslo Agreement. Accordingly, Israel withdrew from densely populated areas of the West Bank and the Palestinian Authority was established. In the domestic Israeli discourse, the Labour party became to be described as a “left-wing” party to some extent.

Overtime, particularly with the outbreak of the first Intifada in 1987, which also marks the 30th anniversary this year, Palestinians emerged as a security issue. The debate over the future of the occupied territory and respective Israeli

policies transformed into an essential product of the heated internal Israeli political conflict. It also turned into an influential factor in Israel's foreign relations and international status. This debate reached a climax with the conclusion of the Oslo Accords. The Oslo process resulted in sharp political schisms, which led to the assassination of Yitzhak Rabin and to a steady, progressive rise of the New Right. The New Right has been in power over the ensuing period, with the exception of only two and a half year in which the Ehud Barak was prime minister. The Barak government was concluded with a fatal bullet to the political process. It led to the outburst of statements, including Barak's own claim that Israel had no Palestinian partner in the peace process. Then, the right wing has come to and remained in power. Ever since, the Israeli political scene has been shared by the New Right led by Netanyahu, an official, revisionist right wing represented by Ariel Sharon, who had established the Kadima party, and Ehud Barack. Since 2009, the Israeli government has settled with the New Right of Netanyahu, who is now prime minister of his fourth government.¹⁵

The right wing political scene, which currently dominates state institutions, is immersed in a messianic, biblical discourse, which is not only embraced by religious movements such as HaBayit HaYehudi (The Jewish Home) party. This discourse is also adopted by the Likud, Kulanu (All of Us), and to some extent by Yesh Atid (There is a Future) and Yisrael Beiteinu (Israel Our Home). The latter take on a secularised political, religious theology, which was effectively developed by Ben-Gurion. Politically, these parties share the belief that the territory of the West Bank and East Jerusalem are essentially part of Eretz Yisrael and the historical national home. Any waiver of parts of this land is an "exorbitant price" for peace, which Netanyahu, Lapid and Lieberman claim that they want, but is categorically rejected by Naftali Bennett, the representative of the national settler right wing movement.

Internally, the right wing have disagreed about the price Israel might, or might not, pay to achieve peace. Still, the current Netanyahu government - a religious, settler right wing government - enjoys much room for manoeuvre to expand and consolidate settlement activity. Thanks to a Palestinian Authority that manages affairs of the Palestinian population, the Netanyahu government relies on a prevalent distinction between the land and the population. The Israeli government employs this status quo to exploit and dispose of Palestinian natural resources, as it is the case in Dead Sea, Jordan Valley and East Jerusalem.¹⁶

The position towards the land (rather than the population) has turned into the an assembly line of the political partisan arc. On the extreme left of this arc lie movements or parties, such as Meretz, which opposes the occupation and considers that the land controlled by Israel after 1967 is occupied territory, not disputed land. On the right side of the arc lies the Labour party, which saw successive compositions and changing positions towards the settlement enterprise. The Labour party expresses its willingness to reach a political solution based on the two-state solution, but stipulates that settlement blocs be maintained and rejects the right of return. It is worth noting that the settlement enterprise was initiated under the Labour party-led government, which established the settlement geography in line with security-colonial considerations. These were grounded in the Yigal Allon Plan, which was presented in summer 1967 to the Levy Eshkol government. Although it was not officially adopted, the Allon Plan has been the reference point of settlement schemes. According to this Plan, settlements have been constructed into blocs along the Green Line and in the Jordan Valley and Gosh Etzion. On the right side of the Labour party, the Yesh Atid (There is a Future) party claims that it consents to the two-state solution, but refuses to withdraw from Jerusalem, strikes a sympathetic chord with settlers and adopts right wing positions on many issues. Belief in the "Greater Land of Israel" has been part and parcel of the Likud party's doctrine and ideology. Since Menachem Begin was sworn into office in 1977, the settlement enterprise has seen a quantum leap in terms of its giant span and distribution across the occupied Palestinian territory. Settlement activity is designed to obstruct any solution that builds on a withdrawal from this territory in the future. In this context,

it should be noted that the Likud party under Begin took over settlement activity as essentially a national-nationalistic project. This was contrary to the Allon Plan, which saw the settlement enterprise as a settler-security project.

Israel used its distinction between the land and the population to construct hundreds of thousands of settler housing units, change facts on the ground and pre-empt a favourable resolution of the conflict. To do so, since it occupied the Palestinian territory, Israel has transferred hundreds of thousands of its Jewish civilian population to the occupied territory. Through measured economic, social and security policies, Israel has turned settlements into attractive places of residence and spaces of welfare, creating a tempting place for the Jews to move to. Since the right wing movement came to power in 2003, investment in the settlement enterprise has expedited.¹⁷ In this context, Israeli studies show that Israel's Budget of 2017-18 entailed a clear discrimination in favour of West Bank settlers, who will receive grants and tax subsidies that are 24 percent higher than those given to the population in Israel proper. Data indicate that the Jewish settler's share of the new general budget is roughly five times larger than the Israeli citizens in any community inside Israel.¹⁸

With its retaking of the reins of power, particularly after Netanyahu's second government was sworn into office, the right wing movement has worked unrelentingly towards integrating and positioning settlement activity in the heart of Zionist consensus. Now, Israeli politicians view settlement blocs as facts on the grounds when they talk about any prospective peace. Settlement activity has turned into a pillar of Israel's politics. To this avail, Edmund Levy's Report provided an international legal basis, considering that settlement activity is in consistence with International Law.¹⁹ Although it has not been officially adopted, many believe that Netanyahu is implicitly implementing the Levy Report recommendation to avoid international hassle.²⁰

In spite of Israel's prevalent settlement policies, the international community and organisations have refused and deemed illegal these measures. In this vein, the United Nations Security Council Resolution 2334 reiterated this position, reflecting the international community's vision of the occupied territory as territory of the prospective Palestinian state. This territory will be part of the resolution of the question of Palestine, whose tragedies have built on since the Balfour Declaration.

One hundred years after the Balfour Declaration, seventy years after the Partition Plan for Palestine and fifty years after Israel's occupation of the 1967 territory, one can determine that the constant principle was, and still is, the "realisation of the Jewish national state by means of immigration, control over land, institutional regimes and state laws that align with this vision." This is the constant pillar of the Zionist Project, which was fulfilled by the Balfour Declaration. It was then adopted by the San Remo Committee, which gave the Mandate for Palestine to the British Government. Although it frequently changed its positions for a variety of reasons, the Mandate for Palestine was the first prerequisite which allowed room for launching the Zionist colonisation, building intrusive colonial institutions and creating infrastructure networks with a view to constituting a state in the making. It is in this context that Resolution 181 rendered legitimate the proclamation of this state after it had already been built on the ground. The Zionist movement directed all its practices and structures towards achieving this goal. It can be argued that Zionism made true its significant goal of establishing a Jewish state with a vulnerable Palestinian minority between 1948 and 1967. During this time span, Israel was created as a national, secular, socialist and labour Jewish state with semi-official borders. Although they comprised the armistice line, these borders have remained confined to religious Messianism, which Zionism integrated into the identity of the national state and turned into a "civil religion".²¹ However, what seemed to be a complete project was open once again to all prob-

abilities with the 1967 occupation. This reproduced a dual demographic reality and opened up the relationship with the (secularised) biblical heritage, which Zionism used as a tool to justify its choice of the land of Palestine. Hence, biblical heritage turned into the semblance of a ghost that haunted and sought to dominate Zionism and to integrate its national dimension to serve its messianic project. The new land, which had already been occupied, was part of the national biblical imagining of the followers of Rabbi Cook, who started to dominate religious Zionism. Accordingly, the West Bank is deemed to be Judea and Samaria, which is located in the heart of the imagined biblical-historical Eretz Yisrael. The ancient Kingdoms of Judea and Israel were established in this area. Hence, from a biblical perspective, Judea and Samaria are more important than the coastal cities. This intertwined background has given rise to a set of issues, which reflect the variable in the Israeli scene today. These may reshape the Zionist Project as a messianic-nationalistic Jewish project.

4. The Variable in the Current Israeli Scene

The nationalistic-colonial factor, i.e. establishment of the Jewish national home by means of colonial tools, comprises the constant in the Israeli scene. By contrast, several variable and undetermined factors bear an impact on the political processes and practices and their direction.²² These include problems associated with the state borders, boundaries of citizenship and nexus between Judaism and democracy. The debate over these issues has been significantly influenced by historical changes (1967 occupation), social changes (demographic transformations) and ideological changes (rise of the right wing and settler right wing movement).

Geographical borders of the state: Israel's borders continue to be unclear and unknown. Borders are the source of a political-ideological dispute at one time and a source of security dispute at another. Within this framework, it is still unclear whether the whole of Historic Palestine (Eretz Yisrael) will be annexed, or whether Israel will annex those areas that fall within the Green Line only. Will settlements be annexed? Or is it only settlement blocs will be? What about the Golan Heights? Are they part of Israel? More importantly, will the Al-Muthallath (Triangle) area remain within Israel's borders in the future?

Boundaries of citizenship and dealing with the non-Jews: How should the concept of citizenship be dealt with in the state, which considers itself as one of the Jews throughout the world, rather than one of its own citizens? What is the space of citizenship given to Palestinians in this state? What is the status of Palestinians in the state: are they equal at least theoretically, enemies or adversaries? What are the conditions for the equality? Will they be granted full citizenship within the democratic Jewish state, just as Meretz calls for? Will they be seen as a demographic danger that should be eliminated in future agreements, just as Lieberman contends? Can Palestinians in Israel enjoy full equality with the Jews in the state? What about holders of blue (Israeli-issued) ID cards in Jerusalem and the Golan Heights? Will their political status continue to be specified on grounds of residence?

Defining a value-based vision of the democratic Jewish state: How can Israel be a democratic and a Jewish state? What is the best proportionality between universal values (which fall under the values of democracy) and local Jewish values? Can democracy and Jewishness be reconciled? How?

The disputes over the variable (state borders, citizenship and national vision) are the hub of Israeli debates. Given that they are unsettled and going on, these variables give rise to a complex geo-strategic reality, which is rife with contradictions that may also sow the seeds needed for changing the constant itself.

1. Unclear and undetermined official geographical borders following the 1967 occupation: Although the Green

Line demarcates the boundaries of a prospective political solution, the settlement enterprise has created a new, intertwined geo-demographic reality. Israel's Jewish citizens live beyond the Green Line - in the areas identified by the International Law as occupied territory. At the same time, these settlers are subject to the state law which is applicable inside the Green Line. On the other hand, the Palestinian population who live in the same territory are subject to a different legal system, which combines the Palestinian civil law and Israeli military orders. The occupation is eventually the highest sovereign authority in the territory. This situation can potentially reverse the demographic reality, effectively producing a state of apartheid that we are witnessing today. It can also reverse the political situation back to the pre-Nakba era. In other words, the political scene will be open to all options: a dual state, one state and apartheid.

2. Indefinite boundaries of citizenship and legal status of the Palestinians in Israel, Area C or East Jerusalem: These stand in stark contrast with the solid Israeli Jewish citizenship. Within this framework, the debate continues to address population exchange as suggested by the Avigdor Lieberman. Proposals are also deliberated to the effect that blue ID cards are issued to the Palestinian inhabitants of Area C. Such propositions are made by the Jewish Home party, President Reuven Rivlin,²³ and even by some symbols of the left wing, such as Gideon Levy²⁴ and A. B. Yehoshua²⁵. This case is an outcome of the ongoing conflict on the one hand, and the rising power of the right wing movement, which would promote a populist approach towards the Palestinians, on the other. In particular, escalation is fuelled by an atmosphere of fascism, which legitimates the targeting and persecution of Palestinian citizens and deliberately encroaches on Palestinian rights. Nowadays, one can infer the escalation of incitement against Palestinians and the Palestinian leadership. Several examples have recurred, particularly over the past year. For instance, an incitement campaign targeted Palestinians for the wave of fires that erupted between 22 and 27 November 2016, charging Palestinians with "arson terrorism". In the context of incitement that followed the Umm al-Hiran case, Gilead Ardan, Minister of Internal Security, and Roni Alsheich, Chief of Police, rushed in a matter of minutes to accuse Abu al-Qi'an, a Palestinian citizen killed by the Israeli Police personnel, of affiliating with ISIS. Both Ardan and Alsheich did not launch any investigation whatsoever to substantiate their allegation, which later appeared to be utterly false. The fact that it is easier to target the Palestinians of Israel is an outcome of the differential, ethnic structure of citizenship. It is also a result of the colonial history of the state, which effectively legitimated the demolition of the Umm al-Hiran village for construction of a Jewish town on its ruins. Meantime, residents of the Umm al-Hiran village were displaced and prevented from staying even in a marginal neighbourhood of the planned Jewish town.
3. The state of the conflict and failure to resolve the issues mentioned above have contributed to escalating internal polarisation and entrenching social schisms over the culture, values and political future of the state. It can be noticed that this polarisation is scaling up with the rising power of the New Right and settler right wing movement. In this context, one can monitor the right wing movement's incessant attempt to reshape cultural, political and judicial elites. This pursuit is spelled out in the chapter on the "Internal Political Scene" of this report. By contrast, democratic values are being eroded and concerns about the future of state institutions, including the High Court of Justice, are heightening, as is made clear in the chapter on the "Social Scene" of this Report.

Needless to say, the failure to settle the geographic borders of the state, continued settlement activity under the ongoing occupation, undetermined boundaries of citizenship and unsettled structure of the state (i.e. democratic or Jewish) result in a complex system of government, which combines tools of settler colonialism, belligerent occupation and

apartheid. Historically, the state has been constituted by means of the tools of settler colonialism. The entity of the state has been built on the ruins of the Palestinian people. Fifty years after the occupation and 100 years after the Balfour Declaration, the current context can no longer be analysed as a traditional, temporary case of belligerent occupation. Israel has employed the claim that the occupation was temporary in order to change the demographic reality on the ground. Israel has transferred hundreds of thousands of Israeli citizens to the territory it occupies. Then, Israel has become to demand that this irreversible reality be recognised. In other words, Israel has used the claim of “temporariness” to create and produce its settlement reality as if it were a constant fact. Later, Israel has sought to vest this settlement enterprise with a legal, legitimate status. The last to be achieved within this chain of action was the Law on Legalising Settlements, which practically legitimates individual control over Palestinian private properties. Earlier, the Levy Report claimed that settlement activity did not contravene International Law because the West Bank was not occupied; rather, it was “disputed land”. Furthermore, expansion of the settlement enterprise has continued unabated. The West Bank land is dealt with on the basis of the colonial concept of “frontiers” (Kimmerling). Accordingly, the West Bank and its inhabitants continue to be subjected to military rule and military institutions. Palestinian movement is restricted in line with principles of feasibility, which are essentially dictated by the security of settlers. Although the Palestinian Authority is in place, Israel is tightening its grip over Area C, which comprises almost 60 percent of the West Bank area. Area C has been transformed into a primary space for settlement expansion, resulting in a duplicate reality where Palestinians are subject to Israeli military rule and Palestinian civil law. By contrast, settlers are subject to the Israeli legal system solely. Additionally, the 1967 territory is divided into H1, H2, A, B and C areas. Palestinian communities are severed and fragmented by the Separation Wall. Population groups are also being created, including citizens of the Palestinian Authority (green ID cards), permanent residents of Jerusalem (blue ID cards) and citizens of the Gaza Strip. Combined, these conditions have produced a complicated governance system, which outweighs the racial segregation and hegemony which characterised the apartheid system and is further embedded within a military regime and a settler, colonial and substitutive project.

Conflicts over the larger unsettled issues underpin internal political conflicts. However, these (i.e. the conflicts over the larger unsettled issues) are substantially affected by the dialectical relationship between the social and demographic composition of the Israeli society on one end, and structure of the Israeli political regime, which is based on proportional representation on the other. In this context, below is a presentation of some significant transformations which the State of Israel has witnessed. These will have far reaching impact on the question of Palestine and the future of Palestinians in their own country.

4.1. Dominating the elites

As indicated in the previous MADAR Strategic Reports,²⁶ Israel has seen profound social changes, which have transformed it regularly, incessantly and incrementally from an Ashkenazi, secular, socialist and labour-based society to one that inclines to be more religious, conservative and right wing. This was designated as the “Rise of the Third Israel” in the MADAR Strategic Report 2015. This transformation has been significantly reflected in a gradual displacement of the traditional elites and control of religious, settler and right wing forces over power structures in Israel. A brief review of the ruling elites shows that religious, settler and right wing forces have been in command of the Legislative Authority (Knesset) since 2003. Nowadays, the Knesset harbours a religious, settler and right wing majority, represented by 67 members affiliating with religious and right wing movements. Another 11 members affiliate with the centre-right (represented by Yesh Atid). On the other hand, the centre-left has been reduced to 34 seats (namely Meretz and the

Zionist Camp) as well as to 13 seats of the Joint List. Accordingly, the right wing is also in control of the Executive Authority (Office of the Prime Minister and line ministries). In addition to decision making processes, the right wing dominates the course of the society, the state and state institutions. It imposes facts on the ground in order to settle controversial issues over the state borders, citizenship and Jewish status of the state. To do so, the right wing expands and consolidates settlement activity, passes racist laws and determines citizenship of Palestinians of Israel. The right wing also seeks to introduce the political culture as a right wing culture by defaming, de-legitimizing and accusing anti-occupation human rights organisations of functioning in favour of the “enemies.”²⁷ Although its rise dates back to the electoral “coup d’état” of 1977, the right wing has effectively tightened the grip over the Executive Authority since 2003. By now, right wing governments have successively been in control the Executive Authority for more than 14 years. It is worth noting that Benjamin Netanyahu has been in power since 2009 in a row (though in a variety of coalitions, all of which are typically right wing). In addition, the settler right wing movement, led by Ayelet Shaked, seeks to control the Judicial Authority by manipulating the Committee for the Appointing of Judges, first and foremost at the High Court of Justice. These attempts have provoked sharp tensions between Miriam Naor, President of the High Court, and Shaked herself.²⁸ It is also important to note that Shaked, the Minister of Justice, was incapable of changing the structure of the Committee for the Appointing of Judges so as to change the panel of the High Court. However, in a meeting held by the Committee in mid February 2017, Shaked actually succeeded in introducing new figures with right wing inclinations into the High Court panel in place of resigning judges.²⁹ In other words, the right wing movement, supported by Shaked, has managed to gain access to the last stronghold of the classic Ashkenazi Zionist elite. Bearing in mind the changes across the military elites and ongoing religionisation of the army,³⁰ it can be argued that the right wing has succeeded to a great extent in tightening its grip over central components of the state.

4.2. Mizrahinising the right wing

Over the past year, an intersection of political and partisan change with the ethnic structure of the state has been particularly marked. The ethnic structure is essentially divided between the Ashkenazi and Mizrahi Jews. In this context, of a particular note was the intersection between ethnic affiliation and patterns of voting as well as a gradual rise of a new phenomenon, that can be designated as the “Mizrahinisation of the right wing”. In other words, within the framework of the right wing policies, a Mizrahi ethnic character is given to the right wing, first and foremost the Likud, with a view to polarising the Mizrahi Jews and further alienating them from the Labour party and left wing Zionist parties. Part of this effort is made by bringing to mind the unjust policies led by the Mapai party in the first decades of the state. Due to their bitter historical experience with the discriminatory and racist policies of the Mapai party, the Mizrahi Jews clearly incline to vote for the Likud. After it has risen, the Mizrahi Jews also turned to vote for the Shas party as well. According to statistical data, in 1992, 68 percent of those who voted for the Likud party were Mizrahim, 21 percent were Ashkenazim and 11 percent were individuals born in Israel. By contrast, in 1999, when Ehud Barak and Benjamin Netanyahu ran for the position of prime minister, 62 percent of the Mizrahi Jews voted for Netanyahu. By contrast, 38 percent of the Mizrahim elected Barak. The same voting trends also resurfaced in the last elections of 2015. These were clearly evident in economically and socially marginalised towns with Mizrahi majorities (e.g. Sderot 42.8 percent, Ashkelon 39.8 percent, Or Yehuda 42.8 percent, and Ramla 39.8 percent).³¹ Given the weight of the Mizrahi Jewish voters, the Likud party is making incessant attempts to polarise and increase support to the Mizrahi Jews. In May 2016, Netanyahu stated that he was of Sephardic descent, making an implicit reference to these attempts.³² Also, the Mizrahi Miri Regev was appointed as Minister of Culture. Regev has sought to change and replace the Ashkenazi elites with right wing ones. She has incessantly targeted and criticised Israeli intellectuals as if they were representing an arrogant Ashkenazi left

wing. Regev prides herself that she is not ashamed of being unfamiliar with the Western culture and that she has never read Chekhov.³³ Regev has also sought to control and link the Ministry of Culture's support to avoiding "crossing the red lines". This was evident in Regev's threat to suspend support to the Al-Midan Theatre, which performed *The Parallel Time*, a play written by Walid Daqqah, a prisoner. Regev also protested against a poem of Mahmoud Darwish, which was presented by the Palestinian DAM Band in an award ceremony of the Israeli cinema on 23 September 2016.³⁴ In parallel to Regev's pursuit, there appears to be a trend towards reproducing an alternative "Zionist national Mizrahi" narrative, which emphasises the leading role of the Mizrahi Jews in the course of establishing Israel. This trend also focuses on the Mizrahi Jews' suffering and the anti-Semitic attitude they were subjected to in Arab and Islamic milieus. This is an attempt to create a Zionist Mizrahi narrative, which does not only resemble but also rivals that the Ashkenazim of the European pioneers of Zionism and their suffering from anti-Semitism. In this context, the Ministry of Education, headed by Naftali Bennett, established the Biton Committee³⁵ in February 2016 to give an appropriate space for the Mizrahi Jewish narrative in the state. Among its goals, the Biton Committee works towards "strengthening Mizrahi Judaism and Oriental Judaism in the educational apparatus." In addition, the Biton Committee is part of Israel's New Right pursuit to substitute the traditional, labour Ashkenazi elite.³⁶ This issue is addressed in further detail in the chapter on "The Israeli Political Scene" of this report. In this context, it should be noted that in contrast with the pursuit of "Mizrahinising the right wing" and "right winging of the Mizrahi Jews" - so to speak, radical elites have emerged among the Mizrahi Jews. These have worked towards deconstructing the Zionist narrative on the Mizrahi Jews and sought to rewrite the history of Mizrahi Jews as victims of Zionism.³⁷

4.3. Rising political populism

The social and political transformations which have affected Israel did not only change the traditional, labour Ashkenazi elites, but also extended to the traditional right wing elites themselves. Changes have surpassed the traditional "revisionist right wing", which attempted to embrace a rational, liberal intellect (mainly represented by Dan Meridor, Benyamin Benny Begin and now President of the State Reuven Rivlin). These have transformed into what has come to be termed the "New Right". The New Right comprises all ultra-orthodox Haredi parties, national religious parties, settlers, hardliner Knesset members of the Likud party, extremist national groups affiliated with the Yisrael Beiteinu [Israel is Our Home] party, and semi-fascist movements, such as Im Tirtzu [If You Want], etc.³⁸ This transformation is structurally linked to the ongoing conflict with the Palestinians. On the one hand, the occupation has transformed into part of the Israeli society structure, economics of political conduct and partisan calculations of loss and profit. On the other hand, the occupation is a constituent element of the electoral system which is built on the principle of proportional representation. The ideological-theological conflict over the nature of Israel's borders incorporates from within a conflict between the religious and the secular, between the right and the left, and between democracy and Judaism. It transforms into a raging conflict over votes to secure the election threshold, which comprises 4 percent of the popular votes, but also allows small parties to have a foot in the door to the Knesset. This threshold sometimes turns into a decisive factor, however. A small party can bring down a whole government in view of partisan or communal interests. This case is promoted with the continued retraction of the largest two parties (Likud and Labour), which shift to centre parties. Meantime, parties of the centre have recurrently emerged and disappeared. For example, led by Tomi Lapid, the Shinui party won 15 seats in the Knesset in 2003, but later disappeared from the partisan scene. After he broke off from the Likud party in 2005, Ariel Sharon established the Kadima party, which won 29 seats in the 2006 elections. The party ultimately demised in 2015. With his Yesh Atid party, Yair Lapid emerged and won 19 seats in the 2013 elections. In contrast with the expansion of centre and emergence of small parties on Israel's political scene, the relative shrinking

of large parties has created a reality, allowing any small party to be in command of government decisions. In the case of a right wing government composed of settler and religious parties, this means that the government will be more right wing and more extremist in order to satisfy its constituent parties, no matter how small they are. Within this framework, Yisrael Beiteinu (Israel Our Home) won six seats in the last elections, and has recently taken the Ministry of Security.

* * *

4.4. International and Regional Dimension

Apart from influential internal dynamics, the trends of the Israeli scene are also significantly impacted by the international and regional dimension. In 2006, a set of variables would allow room for the Israeli right wing government to implement its policies, resolve unsettled issues in line with its respective political platform and furnish new opportunities to promote the status of Israel on the international stage. Key factors include:

- Election of Donald Trump as President of the USA and increasing power of the right wing movements across Europe: Trump is generally believed to be a supportive ally of Israel. The Israeli right wing also views Trump as an ally who backs right wing policies. As delineated in the chapter on “External Relations” of this report, it is expected that Trump’s election furnish an unprecedented historical chance to liquidate the two-state solution, annex the West Bank to sovereign Israel or at least expand the settlement enterprise. In addition, from the perspective of the right wing, it is anticipated that the rise of Trump will secure an unrestricted support to Israel in international forums and punish those institutions which are critical of Israel. Trump’s victory has opened broad horizons to the Israeli right wing and settler right wing movement. Nevertheless, Israel’s identification with Trump, whose blunt racist positions also give rise to a broad international opposition, may by itself increase the polarisation against Israel as a duplicate and ally of racism and supremacy. One needs to take into account the positions of Trumps and his assistants which are almost identical to those of Netanyahu as well as the extensive polarisation around Trump across the United State. A significant number of Trump’s supporters are affiliates with the white, racist right wing, which is hostile to immigrants and Muslims.
- The rise of right wing forces in Europe and other countries: The election of Trump, who displays racist, pro-Israel positions, is paralleled with the rise of right and far-right parties across Europe. A key manifestation of this trend is the United Kingdom’s withdrawal from the European Union (Brexit) and rise of populist political movements in synchronous electoral campaigns across Europe. On the surface, this current has been led by figures who echo Trump in his racist, anti-immigrant and anti-minority discourse. These include Marine Le Pen, leader of France’s National Front, and Geert Wilders, leader the Netherland’s Party for Freedom. In a world that has been more inclined to the right wing particularly by virtue of repercussions of the Middle East crisis, Netanyahu tries to link Israel to the Western world, introducing Israel as the spearhead in the face of “radical Islam”. Along this vein, Israel has attributed Palestinian attacks against Israelis to ISIS. These included the allegations against Ya’qoub Abu al-Qi’an, who was killed by the Israeli Police in the Umm al-Hiran village. Charges against Abu al-Qi’an were fabricated in just a matter of minutes after he had been killed. Israel seeks to position itself within the Western world, who is confronting what Netanyahu termed as the Islamic “dark forces”. In this context, a special mention should be made of the opportunities the rise of the right wing furnishes to Israel. Indeed, the Indian position saw a change with the ascension of President Narendra Modi’s far-right party to power. Ever since, the alliance between India and Israel has bolstered on the ground that both countries face the danger of “radical Islam”.

Ongoing chaos across the Arab world is a source of entrenching Israel's national security

The events that have befallen the Arab world since the 2003 war on Iraq, including the Arab Spring which has culminated in bloody conflicts, have produced several consequences linked to the Israeli national security. Most notably,

- The traditional danger posed by Arab regular armies has dismantled. The Egyptian and Jordanian armies have been neutralised through peace treaties. The armies of Iraq and Syria have been also been neutralised as both are engaged in internal bloody confrontations.
- Confusion caused to conventional alliances: Conflicts across the region have given rise to a Sunni-Shiite sectarian conflict, which has confused and redesigned alliances in line with private interests, of which the question of Palestine is no longer the core. Animosity to Iran is one issue used by Israel to highlight common interests with the Arabian Gulf states, particularly Saudi Arabia. Israeli sources have continued to leak information on security cooperation and coordination between Israel and Gulf states in the face of the common Iranian enemy. In addition, the Egyptian and Israeli armies have cooperated against the radical organisations of Al-Qaeda and ISIS in Sinai, not to mention the confrontation with Hamas in Gaza and the flooding of tunnels in the Rafah area.

4.5. Chaos as a source of risks

1. By contrast, this state of disintegration and chaos also poses risks of an unclear future and inability to predict future transformations. Furthermore, two new phenomena have surfaced, threatening Israel's security:
2. Demise of the era of decisive wars: It is no longer possible for Israel to confront and defeat an army and achieve victory. The state of chaos also means a distribution of centres that carry arms and a lack of a specific address that can be targeted with a view to either achieving deterrence or bringing closure in the battle against Israel's enemies.

Shift from the confrontation of armies to the confrontation of armed organisations. As mentioned in previous MADAR reports, this means that deterrence - in its conventional sense, which targets armies and official institutions to deter a state - shifts in the case of confronting armed groups to targeting civilian infrastructure and civilians, who effectively constitute the incubators of these groups (whether willingly or not).

Israeli has seen a stable economic situation, solid market and considerable spending on various vital sectors. In particular, according to the Knesset reports, Israel's 2016 budget totalled ILS 347.7 billion. Unemployment dropped to about 4.8 percent. As detailed in the chapter on "Economy" of this report, in November 2016, the arithmetic mean of the minimum wage of workers registered ILS 9,415 a month. Additionally, Israel is one of the most important countries in the high-tech industry, ranking fourth in this area. Over the past years, Israel has attracted the investments of mega high-tech companies, including Amazon, Google and IBM. In light of the significant development Israel has scored in sciences, 12 Israelis have been awarded the Nobel prize since Israel was established. Apart from a few cases, public security has been maintained as explicated in the chapter on "The Scene of Palestinian-Israeli Relations" of this report. Also, with the rise of Trump, Israeli right wing's ally, the unstable Arab milieu and disintegration of central states, such as Syria, Libya and Iraq, it may well be argued that Israel - in the first centenary of the Balfour Declaration and 50th anniversary of the occupation - will not rush to conclude peace deals that do not ensure and fulfil its security, strategic and ideological conditions. Israel would not give land if it does not achieve anything in return.

This situation is not contradictory to the potential change in the political scene, which looms on the horizon. Netanya-

hu is now prosecuted in corruption cases. A charging instrument may be filed against Netanyahu, resulting in the fall of his government. Efforts continue to be made to establish new rival parties. Recently, Moshe "Bogie" Ya'alon announced his intention to run for the position of prime minister. Right wing hegemony over the political scene does not harbin-ger intentions of a real change unless this such a change is imposed on Israeli by the international community, whose outlook remains sombre as well.

Endnotes

1. Shulhut, Antoine, "The Israeli New Right: Return to the Facts". In *The Israeli Scene*, 2 February 2016, The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR): <https://goo.gl/yZlu4Y> (in Arabic) (Last accessed, 2 March 2017).
2. Shulhut, Antoine, op. cit.
3. Christopher Caldwell, "What the Alt-Right Really Means". 2 December 2016. *The New York Times*: https://www.nytimes.com/2016/12/02/opinion/sunday/what-the-alt-right-really-means.html?_r=2 (Last accessed, 13 March 2017).
4. Benjamin, Walter (1986). *Reflections: Essays, aphorisms, autobiographical writings*. Tran. Edmund Jephcott, New York: Schocken Books. 277-300.
5. See Azoulay, Ariella (2009). "Constituent violence 1947–1950: A visual genealogy of a regime and the transformation of the catastrophe into 'a catastrophe from their point of view', Resling (in Hebrew), 1–14.
6. By the end of the 1956 Tripartite Aggression and occupation of the Sinai Peninsula, Ben-Gurion stated: "We will be able once again to sing the psalms. You have marked a successful completion of a military operation that is the greatest and most proud in the history of our people. It is one of the most amazing operations in the history of peoples. Once again, we can sing the song of Moses and the people of Ancient Israel: 'The nations will hear and tremble; anguish will grip the people of Philistia. The chiefs of Edom will be terrified, the leaders of Moab will be seized with trembling, the people of Canaan will melt away; terror and dread will fall on them.' Eilat will be restored once again; the main Hebrew port in the south. So will Yotvat (also called Tiran) return to be an integral part of the Third Kingdom of Israel. See Shaham, David (1991). *Israel: 40 Years*. Tel Aviv: Am Oved, 138 (in Hebrew).
7. Ohana, David (2009). "Secular Messianism as a political theology: The case of David Ben-Gurion". In Schmidt, Christoph. *God will not stand still: Jewish modernity and political theology*. Jerusalem: The Van Leer Jerusalem Institute and Hakibbutz Hameuchad, 204-225.
8. Basic Law: Jerusalem, Capital of Israel, The Knesset: https://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic10_eng.htm (Last accessed 6 March 2017).
9. In June 1967, after the war has ended, Israel annexed East Jerusalem, which under the Jordanian Rule comprised 6,000 dunums as well as 70,000 dunums of land in the surrounding areas, including almost 29 villages. This area was annexed to the Jerusalem Municipality borders and placed under Israel's government and jurisdiction. According to the 1952 Law on the Entry of Aliens, Palestinian inhabitants of East Jerusalem were given the status of permanent residents. For more information, see Ghanim, Honaïda, "Transformation of Jerusalem into Urshalim: On the Policies of Erasure, Replacement and Resistance", *Siyasat*, 33, 30-44.
10. See Wolfe, Patrick (2006). "Settler colonialism and the elimination of the native", *Journal of Genocide Research*, 8(4), 387–409
11. On the legal interpretation of the status of the occupied territory, see Decision 393/82 of the High Court of Justice, in which Justice Aharon Barack used the term "תפיסה לוחמתית" (Belligerent Occupation).
12. Goodman, Micah (2017). The 1967 trap: The ideas behind the split that is tearing Israel apart. *Or Yehuda: Kinneret Zmora-Bitan Dvir*, 17-20.
13. Defenders of this right wing view include Professor Talia Einhorn, who bases her position on the San Remo Conference of 1920. The Conference resolved that Palestine would be under the British Mandate. According to the Preamble of the Mandate for Palestine document, the Mandate is based on the international recognition of the historical connection of the Jewish people with Palestine. Article 2 of the Mandate provides that "[t]he Mandatory shall be responsible for placing the country under such political, administrative and economic conditions and will secure the establishment of the Jewish national home." However, the Mandate turned a blind eye on any Palestinian rights. For more information, see The Ariel Research Centre (undated). "Israel and International Law". *NEWS!*: <http://www.news1.co.il/Archive/003-D-2708-00.html> (Last accessed, 2 March 2017).
14. Goodman, Micah, op. cit. 32 and 67.
15. On the composition of various Israeli governments since 1948, see "Governments of Israel", The Knesset: https://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByMinistry_eng.asp (Last accessed, 11 March 2017).
16. Al-Haq (2012). *Pillage of the Dead Sea: Israel's unlawful exploitation of natural resources in the occupied Palestinian territory*, Ramallah: AL-Haq.
17. For more information, see Shihadeh, Imtanes and Husam Jiryes (2016). *The Welfare State of Settlers: The Political Economy of Settlements*. The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR): <https://goo.gl/dcSh2G> (in Arabic) (Last accessed, 8 March 2017).
18. See Salameh, Saleem. Israel's new budget: Share of settlers in the West Bank is five times larger than that of the citizen inside the 'Green Line': Special Reports Series, 26 December 2016. The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR): <https://goo.gl/Nmtofy> (in Arabic) (Last accessed, 9 March 2017).
19. For more information, see The Levy Report. Prime Minister's Office website: <http://www.pmo.gov.il/Documents/doch090712.pdf> (in Hebrew) (Last accessed, 5 March 2017).
20. See, for example, Amos, Hofi (2017). "Step by step: This is how the government implements the Levy Report." *Makor Rishon*: <http://www.makor-rishon.co.il/?p=3648>. (in Hebrew) (Last accessed, 8 March 2017).
21. On the meaning of civil religion in the Israeli context, see Kimmerling, Baruch (1996). "Religion, Nationalism and Democracy in Israel," *Zmanim*,

50–51, 113–6.

22. [Endnote missing in the original Arabic text.]
23. Alpher, Rogel. "The solution according to Rivlin: One confederation for two peoples". Haaretz, 13 April: <http://www.haaretz.co.il/gallery/television/tv-review/.premium-1.2913632> (Last accessed, 2 March 2017).
24. Levy, Gideon. "Mr. President". Haaretz, 16 February 2017: <http://www.haaretz.co.il/news/world/america/.premium-1.3918277> (Last accessed, 1 March 2017).
25. See Yerushalmi, Shalom, "A. B. Yehoshua: My faith in the two-state solution has dwindled." nrg, 10 December 2016: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/851/083.html> (Last accessed, 3 March 2017).
26. See in particular Ghanim, Honaida, "Executive Summary: The rise of the Third Israel." MADAR Strategic Report 2015: The Israeli Scene 2014. The Report states: "The 'Third Israel' is characterised by an accelerated transformation of the Israeli society towards the right wing. The right wing discourse is shifting from a liberal social one to a neoliberal settler one that is replete with religious vocabulary."
27. For more information, see Antoine Shulhut's chapter on "The Political Scene" of this report. Also see Ghanim, Honaida, "Executive Summary." MADAR Strategic Report 2016: The Israeli Scene 2015. The summary provides a detailed account of using law to control anti-occupation organisations, particularly Breaking the Silence. It should be noted that 2016 marked an incessant attempt to target these organisations. In this context, the majority of right wing and centre politicians attacked Hagai Elad, Head of B'Tselem - The Israeli Information Centre for Human Rights in the Occupied Territories, following his address to the United Nations Security Council on 16 October 2016 (See Elad's address on http://www.btselem.org/settlements/20161014_security_council_address, Last accessed 8 March 2017). David Bitan, Likud member and head of coalition, demanded that the Israeli nationality be withdrawn from Elad. After this turned out to be impossible, Bitan took the initiative and proposed the Hagai Elad Law, according to which Israelis are prohibited from calling for the boycott of Israel at international forums. See Leal, Daphne. "Bitan takes the initiative: Hagai Elad Law", 22 October 2016, mako: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2016/Article-e9d8910f45de751004.htm (in Hebrew) (Last accessed, 8 March 2017). Breaking the Silence is an organisation of Israeli soldiers who served in the occupied Palestinian territory and decided to talk about brutal persecution and occupation. The organisation and its activists were prosecuted and labelled by both the media and leading politicians. On 8 January 2017, the Legislation Committee of the Knesset approved the "Breaking the Silence Law", which prohibits activists who "undermine values of the army" (in particular reference to Breaking the Silence activists) from giving lectures at schools. The law was initiated by Naftali Bennett and Yair Lapid. For more information, see Adamker, Yaki, "A tour to dismantle democracy", 8 January 2017, walla: <http://news.walla.co.il/item/3029757> (in Hebrew) (Last accessed, 8 March 2017). For further details on Breaking the Silence, see <http://www.breakingthesilence.org.il/> (Last accessed, 8 March 2017).
28. For more information, see Siegel, Amit, "President of the High Court versus the Minister of Justice". 3 November 2016, mako: http://www.mako.co.il/news-law/legal-q4_2016/Article-b01e8e095092851004.htm (in Hebrew) (Last accessed, 3 March 2017). Also see Ginat, Gali. "President of the High Court versus Shaked: Your proposal of appointing judges is like putting a gun on the table". 3 November 2016, walla: <http://news.walla.co.il/item/3010175> (in Hebrew) (Last accessed, 7 March 2017).
29. For more information, see Siegel, Amit, "A victory for Shaked", 22 February 2017, mako: http://www.mako.co.il/news-law/legal-q1_2017/Article-9ab899f0f276a51004.htm (in Hebrew) (Last accessed, 4 March 2017).
30. For more information on the religionisation of the army and the relationship between religionisation and social transformations in Israel, see Levy, Yagil, The Commander-in-chief: Theocratisation of the Israeli army. Tel Aviv: Am Oved (in Hebrew).
31. For more information, see Kashti, Or, "Voting Analysis: An overwhelming majority for Netanyahu in the margins and middle class", 19 March 2015, Haaretz: <http://www.haaretz.co.il/news/elections/.premium-1.2594125> (in Hebrew) (Last accessed, 6 March 2017).
32. Eichner, Itamar, "Netanyahu: I am of Sephardic descent", 25 May 2016, ynet: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4807623,00.html> (in Hebrew) (Last accessed, 2 March 2017).
33. Linsky, Naima, "You will not dictate what I say to me". 11 September 2015, Interview, Yisrael Hayom: <http://www.israelhayom.co.il/article/313067> (in Hebrew) (Last accessed, 9 March 2017).
34. Haaretz, 23 September 2016, Haaretz: <http://www.haaretz.co.il/gallery/cinema/1.3076805> (in Hebrew) (Last accessed, 2 March 2017).
35. Named after Erez Biton, a poet of Algerian descent.
36. For more information on the Biton Committee report, recommendations and role, see Mustafa, Muhannad (2016) "The Biton Committee", Israeli Issues 64, Ramallah: The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR), 9 January 2017.
37. Mizrahi associations include the Mizrahi Democratic Rainbow - New Discourse, which calls for a fair redistribution of the public wealth. See the Mizrahi Democratic Rainbow website <http://www.ha-keshet.org.il/> (Last accessed, 2 March 2017). Achoti (Sister) for Women in Israel is another association of the Mizrahi Jews. Key figures of the Mizrahi elites include Yehuda Shenhav, author of The Arab Jews: A Postcolonial Reading of Nationalism, Religion, and Ethnicity, as well as Ella Shohat, Yossi Yonah, Smadar Lavie, Henriette Dahan Kalev and Sami Shalom Chetrit.
38. For more information, see Shulhut, Antoine, "The Israeli New Right". In The Israeli Scene, 2 February 2016.

